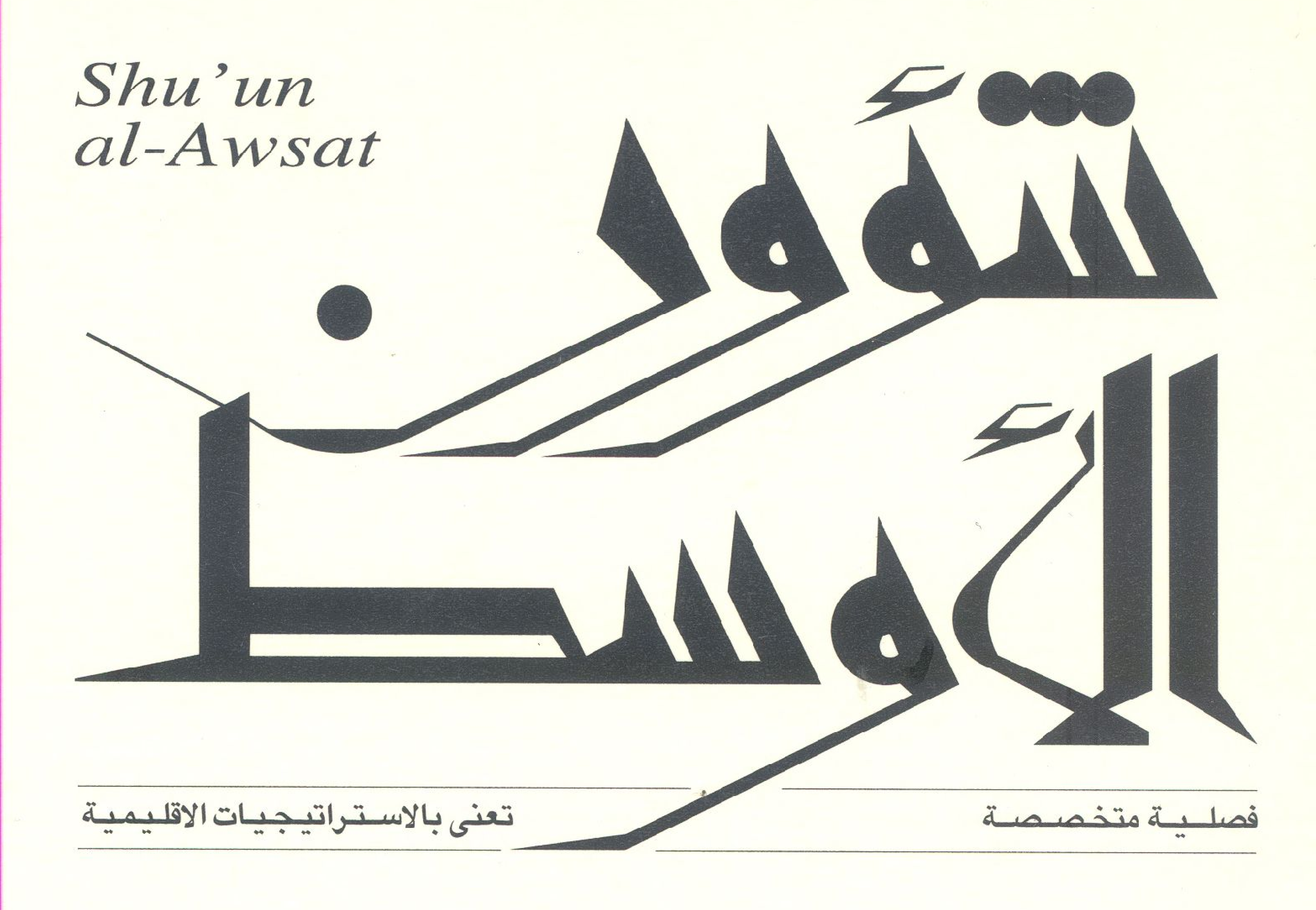
126
صيف ٢٠٠٧
Summer 2007



فصلية متخصصة
تعنى بالاستراتيجيات الاقليمية

ندوة
فرنسا
في ظل ساركوزي

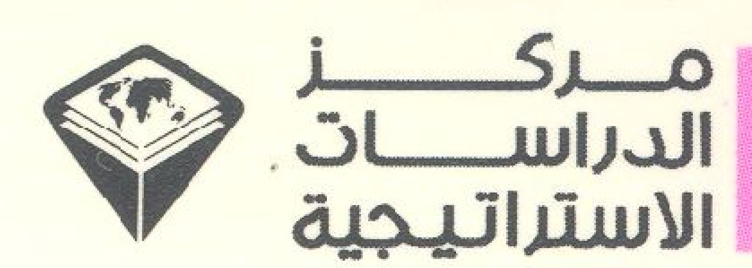
حوار
كمال الصليبي

مستقبل العراق

تحوّلات الإستراتيجية الأميركية
الدور الإسرائيلي - التعددية السياسية
بين الوحدة والفدرالية - مستقبل كركوك

الجولان في الإعلام الإسرائيلي
الإنتخابات السورية - تركيا والأكراد
المؤامرة المستمرة في فلسطين

من فينوغراد إلى غزة
التقرير الإستراتيجي الفلسطيني ٢٠٠٦


مركز الدراسات الاستراتيجية



المركز مؤسسة لبنانية مستقلة تأسست في بيروت عام ١٩٩٠ على قاعدة المساهمة في تطوير وعي استراتيجي جديد. ولذلك اهتم المركز منذ تأسيسه بالتحولات الجيوسياسية والاستراتيجية التي عصفت بالعالم عقب انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، وخصوصاً انعكاساتها على دوائر المنطقة العربية والاسلامية. كذلك اهتم المركز باشكاليات النظام الاقليمي العربي والنظم الفرعية، ومنها العلاقات بين الدوائر العربية والايرانية والتركية.

وقد حدد المركز لنفسه في إطار تلك الانعكاسات وآثارها الواسعة الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، مجموعة من الدوائر الأساسية التي تتمحور حولها اهتماماته، من الندوات والحلقات الدراسية التي يعقدها إلى برامج الأبحاث والكتب التي ينشرها، وهي:

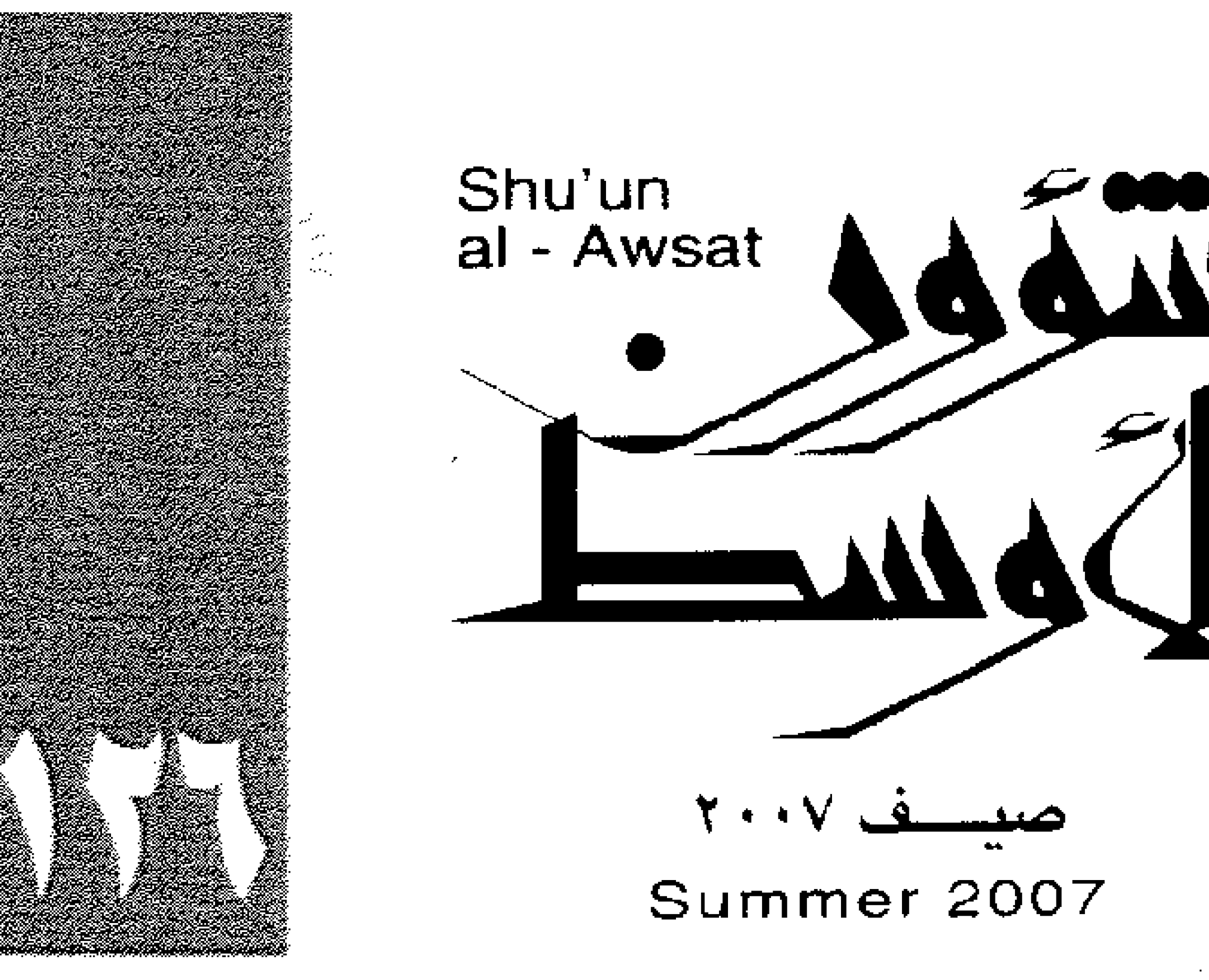
- الصراع العربي - الإسرائيلي.
- النظام العربي.
- دول الجوار الإسلامي وخصوصاً تركيا وإيران.
- الإستراتيجيات والسياسات الدولية المؤثرة في الشرق الأوسط.

المشرف العام
سيد حسين الموسوي
رئيس مجلس الإدارة
ابراهيم فرحات
المشرف العلمي
محمد نورالدين
المدير التنفيذي
حيدر نورالدين الموسوي

هيئة المركز
العلمية الاستشارية
(بحسب الترتيب الابجدي)

حميد أحمدي
دوغو أرغيل
صادق أيناوند
شاهين ألباي
فولكر برتس
جنكيز تشاندار
جورج جبور
سيّار الجميل
أنطوان حداد
محمود سريع القلم
سمير سليمان
محمد السعيد عبد المؤمن
رضوان السيد
محمد السيد سليم
الياس شوفاني
غسان العزّي
أحمد محجوب عمر
وجيه كوثراني
فكتور الكك
أنطوان مسرّة
شفيق المصري
ميشال نوفل

- **ترحّب «شؤون الأوسط» بمساهمات الكتّاب حول مختلف القضايا الشرق أوسطية بما فيها تركيا وايران.**
- **يراعى في المساهمات ألا تكون قد نشرت أو مقدّمة للنشر في مطبوعات أخرى وأن تكون موثقة بطريقة علمية: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، الطبعة، مكان النشر، دار النشر، تاريخه، رقم المجلد، رقم الصفحة.**
- **يُفضّل أن يُقدم النص مطبوعاً مع القرص الممغنط (الديسك) أو بخط واضح.**
- **يُرجى من الكتّاب إرفاق مساهماتهم بنبذة فكرية مع عناوينهم من هاتف وفاكس وبريد الكتروني.**
- **الآراء الواردة في المجلة تعكس وجهة نظر كتّابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المركز.**



صيــف ٢٠٠٧
Summer 2007

فصلية متخصصة تعنى بالاستراتيجيات الإقليمية

رئيس التحرير
محمد نور الدين

سكرتاريا التحرير
غسان رملاوي

المحتويات

نـدوة

ملـف

مستقبل العـــراق

حـوار

دراسـات ومقـالات

تقارير ووثائق

قــــراءات

تنفيذ كومبيوتر
منى شري

المدير المسؤول
مصطفى مطر

فلسطين واستكمال المؤامرة

ستّون عاماً مرّت على مؤامرة تقسيم فلسطين. وفي العام ٢٠٠٨ تكتمل ستون أخرى على ضياع أكثر من نصف فلسطين، وتأسيس الكيان العبري.

وفي العام الحالي (٢٠٠٧) تكون أربعون سنة قد مرّت على ضياع النصف الآخر والأخير من الأراضي المقدسة. وبين الستين والأربعين ضاعت كل مشاريع النهوض والوحدة والممانعة العربية.

يعدّ العربي السنين، ويعبر مساراته التاريخية بالمقلوب. وبدلاً من مشروع القرن والقرنين الأوروبي الممتدّ من اتفاقية اقتصادية حول الفحم والحديد وصولاً إلى فتح الحدود والتكامل في جميع المجالات وصولاً إلى مشروع دستور واحد لكل دول الاتحاد الأوروبي، يمسك العربي دفتره ويقلّب في صفحاته فلا يجد إلا انقلابات وانقلابات مضادة، وتوريث وتمديد وتجديد، هذا خلا السلالات المتأبدة المغلقة على طاقات الأمة ولو كان إسمها أحمد زويل.

خرج العربي من التاريخ. مطلع القرن الواحد والعشرين كان شؤماً كاملاً. أصوليات تكفيرية تضرب خبط عمياء. لم يعد يُعرف الشقيق في الوطن من العدو الغازي، ولا المدافع عن الأرض من المتعاون مع المحتلّ.

في الأساس لم يدخل العربي التاريخ الحديث لكي يخرج منه. نجحت كل الأمم القومية في بناء الدولة ـ الأمة، إلا نحن العرب، الذين لم نخرج في ممارستنا يافطة "الدولة ـ الأمة" عن واقع "المزرعة ـ العشيرة" و"الخيمة ـ المذهب"،.

وهكذا حين حمل اليانكي الأميركي، مدعوماً، بل ربما مسترشداً بتعليمات الصهيوني، مشروعه التفتيتي للمنطقة العربية والإسلامية إلى جزئيات الدين والمذهب والقبيلة، وجد في مجتمعنا ما لم يكن يحلم به من تعاون وإستجابة وانخراط انضباطي نادر.

راجت مقولات الفتنة السنّية ـ الشيعية، والعنصرية العربية ـ غير العربية، والنزاعات الإسلامية ـ المسيحية. وتحولّت القطريات إلى "أوّلٍ". وباتت جدران الفصل داخل المدن، وداخل النفوس، فغشيت العيون، وزاغت الأبصار. وفي عصر العولمة، وما هي إلا غلاف للإستعمار الجديد، باتت السيادة والخصوصية والوطنية، بلا مضمون. وعلا صوت الراعي المسلّح سيّداً حيثما تمكّن: من العراق إلى أفغانستان ومن لبنان إلى دارفور. الحق دائماً أعلى من القوة. لكن القوة هي التي تحسم في النهاية. الحق يرفد النضال كذلك الإيمان والتفاني، لكن امتلاك عناصر القوة هو الذي يرسم لك خريطة وجودك من عدمه على الخرائط وعلى طاولات المفاوضات.

وفي ظل العجز أو التواطوء العربي، أصبح العدو الإسرائيلي ملاذاً وشريكاً في مواجهة تيارات المقاومة. وما عرف الأوصياء على الشعوب العربية أنهم يحفرون هاويتهم بيدهم. فكلما سمحنا باستباحة جزء من هويتنا تعاظمت شهية العدو لإستباحة ما تبقى. التنازل لا يجرّ إلا التنازل. وباسم الواقعية و"معرفة الحدّ والقدرة" تضيع فلسطين، كل فلسطين، ويدخل العرب في غيبوبة لم يُعرف لها مثيل من قبل.

انشغلت "الثورة" الفلسطينية، قبل مرحلة أوسلو وما بعدها، بكل شيء إلا بالتوحد ومقارعة العدو والتحرير.

لم تعرف مقاومات الشعوب دولةً أو سلطة فيما الأرض تحت الإحتلال، وكل شيء من الحدود (أية حدود؟) إلى المال إلى الزمن، بيد المحتل الإسرائيلي. كيف يمكن إقامة "دولة" على أرض محتلة. الهوية الفلسطينية لا يمكن لأحد أن يطمسها أو ينتزعها. لكن الدخول في متاهة "دولة" مصطنعة تحت الإحتلال هو الخطأ بعينه.

وقد علمتنا التجارب أن العدو لا يتنازل إلا بضغط المقاومة والقوة. لذا اندحر من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠ وانهزم عام ٢٠٠٦. ولذا ترك قطاع غزّة بعدما عجز عن البقاء داخله.

أما انسحابه من أراضٍ عربية احتلها عام ١٩٦٧، فكلنا يرى الثمن الباهظ جداً له والذي كانت له نتائج كارثية على توازن القوى بين اسرائيل والعرب. بعد ستين عاماً على التقسيم و٥٩ عاماً على النكبة وأربعين عاماً على احتلالات الـ ١٩٦٧، ماذا قدّمت إسرائيل وأميركا وأوروبا وروسيا والصين، للقضية الفلسطينية؟ لا شيء البتة. هذا النفاق الغربي آن له أن ينتهي. وهو لن ينتهي ما لم نجد نحنُ رؤيتنا الواضحة والمعممة على النضال.

استولت "حماس" على قطاع غزة، فسارع الغرب والعدو الإسرائيلي إلى احتضان سلطة محمود عباس في الضفة. إذا كان وجود حماس في السلطة هو الذريعة لقطع المساعدات المالية عنها وحصار الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، فالجواب هو لماذا لم تلبِّ إسرائيل والولايات المتحدة وأوروبا والرباعية الدولية مطالب الشعب الفلسطيني عندما كانت سلطة محمود عباس وحدها الحاكمة في الضفة والقطاع؟

وإذا كانت حماس هي الذريعة، فها هي خارج السلطة من جديد، ومحمود عباس وحكومة الطوارىء التي شكلها واعترف بها "المجتمع الدولي" (!) موجودة بمفردها في السلطة. ولنا أن نسأل: ولماذا لا يمنح المجتمع الدولي الآن الشعب الفلسطيني حقوقه؟

لا أعتقد أن عاقلاً عربياً لا يعرف الجواب.

إنه المشروع الإستيطاني الصهيوني والاستعماري الغربي (بكل دوله)، الذي وصل إلى ذروات غير مسبوقة في إحكام الطوق على أراضي الأمة وثرواتها وأنظمتها. وبقدر ما يتقدم هذا المشروع بقدر ما يتعنت ويرفض الوقوف عند حدود معينة تحفظ ماء وجه لهذه الأمة المتهالكة.

إنه الوقت لمراجعة التاريخ ومحاكاة الضمير. ولن تفيد الشعب الفلسطيني أية تفرقة ونزاعات داخلية.

فلتذهب "الدولة" أو "السلطة" الفلسطينية الوهمية إلى مكبّ التاريخ. ووحدها المقاومة تعيد الأمل وتصوِّب البوصلة وتضمن الوحدة وتضافر الجهود، وهي التي تصنع النصر.

فلسطين اليوم أمام أخطر مراحل تصفية قضيتها نهائياً. عندما يصبح العدو شريك فئة ضد أخرى من الأمة فهو نذير بأن الأمة على المستوى الفلسطيني والعربي أمام خطوتين لا أكثر لتسقط في أعماق هاوية لا نهوض من بعدها. فحذار حذار الكارثة. وتنبهوا واستفيقوا أيها العرب.

رئيس التحرير

نحو تحالف إيراني ـ عربي

سيد حسين موسوي

يتوالى صدور القرارات الدولية التي تفرض عقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي. وتتواصل كذلك الإستعدادات الأميركية والإسرائيلية العسكرية لتوجيه ضربة إلى المنشآت النووية والمواقع العسكرية والصناعية في إيران.

وبموازاة ذلك، دخلت طهران وواشنطن في مفاوضات مباشرة للمرة الأولى منذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩. فكان لقاء وزير الخارجية الإيراني منوشهر متّكي مع نظيرته الأميركية كوندوليزا رايس في مؤتمر شرم الشيخ في مطلع أيار/مايو ٢٠٠٧ والذي تلاه اجتماع بغداد على مستوى سفراء البلدين في العراق.

من الواضح أن النظرة الإيرانية للأزمة مع الغرب لم تتغير. هناك تمسك بثابتة الحق بإمتلاك التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية وبإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وما عدا ذلك قابل للتفاوض. لا شك أن إيران تمسك بأوراق متعددة في صراعها مع الغرب. وهي تفضل أن ينتهي هذا الصراع بإتفاق يعترف بمصالح جميع الأطراف. لم تكن إيران هي التي استجلبت الإحتلال الأميركي للعراق. لكن الواقع الجديد أتاح لها إمكانيات أكبر من قبل لتكون في موقع أقوى للتفاوض مع الأميركيين، سواء من خلال ما يسمى بالعملية السلمية أو بالمقاومة ضد قوات الإحتلال الغربية.

وإيران تعرف أكثر من غيرها أن الجغرافيا قدر وعامل أساسي في العلاقات بين الدول. لذا هي تحرص على أفضل العلاقات مع دول جوارها ولا سيما العرب. فكانت اللقاءات بين الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد ونظيريه السعودي والإماراتي. والكل يعرف أن العلاقات الاقتصادية بين إيران والدول العربية الخليجية ولا سيما الإمارات، قوية جداً.

إن أي مواجهة بين إيران والغرب ستترك آثارها على الدول العربية المجاورة لإيران. لذا إن توصل إيران وأميركا إلى تسوية وإتفاقات هي أيضاً من مسؤولية العرب.

تنهج أميركا سياسات استباقية في المجال الأمني والسياسي والاقتصادي وعلى بعد آلاف الكليومترات من حدودها. والسؤال الذي يفرض نفسه: أليس أولوية لدى العرب الجلوس

مع إيران، جارتهم المباشرة؟ أليس اللقاء المباشر والدوري أقصر السبل إلى فهم الآخر وتفهمه؟ وبالتالي درء المخاطر عن المنطقة برمتها بدلاً من رمي الإتهامات تارة بـ "التفريس" وتارة بـ "التشييع" وتارة بالهيمنة؟

إن عوامل الجمع والتعاون وصولاً للتحالف بين إيران والعرب أكبر من عوامل التفرقة والهواجس والشكوك. إن موقف إيران من القضية الفلسطينية، والذي هو موقف مبدئي متصل بالعقيدة، هو فرصة تاريخية لتقارب العرب والإيرانيين. وإن رغبة إيران، كبلد مسلم، في امتلاك عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية، يجب أن يكون مثالاً يحتذى لدى كل العرب في مواجهة التحديات التي تزداد ضغوطها بعد الشروع بمشروع الشرق الأوسط الكبير.

إن المخاطر التي يواجهها العالم العربي، كما إيران وتركيا، واحدة. والكل يذكر تلك الخريطة الشهيرة عن تمزيق المنطقة إلى دويلات صغيرة، عرقية ومذهبية. وسيكون من الخطأ أن يتعاون أي فريق مسلم مع الخارج الأميركي ضد فريق مسلم آخر، أو أن يعتقد أن هذا التعاون سيجلب له الغلبة والهيمنة. لأن الرابح الوحيد هنا هو الغرب والمشروع الغربي ـ الصهيوني الذي يستهدف شرذمة العالم الإسلامي بكل أطيافه ❑

فرنسا في ظل رئاسة ساركوزي

- وليد عربيد
- مهدي شحادة
- غسان العزّي

ندوة *

نيكولا ساركوزي: القطيعة مع الماضي!

انتخبت فرنسا في السادس من أيار / مايو ٢٠٠٦ نيكولا ساركوزي رئيس حزب "الإتحاد من أجل حركة شعبية" رئيساً جديداً للجمهورية، ليخلف بذلك الرئيس جاك شيراك. وقد فاز ساركوزي بـ ٥٣,٠٦ في المئة من الأصوات مقابل ٤٦,٩٤ في المئة لمنافسته الإشتراكية سيغولين رويال، ليكون الرئيس السادس للجمهورية الخامسة. وبعد فوزه شكل ساركوزي حكومة برئاسة مستشاره فرنسوا فيّون، تولى فيها الاشتراكي "الخائن" برنار كوشنير وزارة الخارجية.

في ندوة "شؤون الأوسط" لهذا العدد قراءة لحدث وصول نيكولا ساركوزي إلى الرئاسة، مع كل من المختصين بالشأن الفرنسي، وجميعهم أساتذة في الجامعة اللبنانية : الدكتور **وليد عربيد**، الدكتور **مهدي شحادة** والدكتور **غسان العزي**.

محمد نورالدين : ما هي الظروف التي أدت إلى وصول نيكولا ساركوزي إلى رئاسة الجمهورية الفرنسية في الإنتخابات الأخيرة؟

غسان العزّي : ساركوزي هو أحد المرشحين الذين يطمحون إلى رئاسة الجمهورية منذ كان له من العمر ٢٨ عاماً. عند كل انتخابات رئاسية فرنسية، نتكلم عن وضع إجتماعي وإقتصادي صعب في فرنسا، وإن هناك نسبة بطالة وإن جاك شيراك ترك فرنسا في أزمة كانت بحاجة إلى وضع إقتصادي أفضل. البطالة كانت بنسبة ١٠ في المئة، أي النسبة نفسها عندما وصل شيراك إلى السلطة. لم يحدث أي تقدم في الوعود التي أطلقها شيراك، ومنها رأب الصدع الإجتماعي ولم ينجح بذلك. ووعد بالقضاء على اليمين المتطرف ولم ينجح في ذلك وبالتالي وفّر مادة لحملة إنتخابية قادها ساركوزي بكثير من المهارة لجهة العلاقة مع وسائل الإعلام والتوجه إلى اليمين المتطرف. تلقف درس الإنتخابات عام ٢٠٠٢ عندما نافس جان ماري لوبان على الرئاسة. توجه خصوصاً إلى اليمين المتطرف، لأنه فهم بأن المشهد السياسي الفرنسي عموماً يتجه إلى اليمين أكثر منه إلى اليسار وهذا الأخير يعاني من أزمة ليس فقط في فرنسا إنما في العالم كله، بعد إنهيار جدار برلين.

(*) أدارها: محمد نورالدين.

وامتهن ساركوزي فن التوجه إلى المواطنين عبر الإعلام. الذي أوصله إلى السلطة، حملة انتخابية ناجحة فقط.

مهدي شحادة : حقيقة هناك إعتبارات عدة أدت إلى نجاح ساركوزي. أولاً على مستوى التيار الديغولي، أصبح هناك نوع من الإهتزاز على مستوى القيادة بحيث فَقَدَ جاك شيراك تحديداً، الذي هو رائد التيار الديغولي، الكثيرَ من شعبيته وصدقيته بخصوص السياسة الداخلية الفرنسية نتيجة الإجراءات الإقتصادية والإجتماعية التي اتخذها والتي كانت على الأقل تطاول التقديمات الإجتماعية والصحية والتربوية للمواطنين، وهذه تعتبر من القضايا المقدسة التي من غير المسموح المسّ بها، الأمر الذي أدى باستطلاعات أخيرة ما قبل إعلان الترشيحات النهائية، لكل المرشحين من كافة التيارات، لتقول إنه لو ترشح جاك شيراك لحصل فقط على ٥ في المئة من الأصوات، وهذه تعتبر هزيمة لجاك شيراك وتوجهه السياسي على المستوى الداخلي.

ثانياً داخل التيار الديغولي، خسر هذا التيار كل رموزه الأساسية التي كانت مؤهلة أن تقوده مثل سيغان، وآلان جوبيه الذي كان متهماً، ولكن تم تبييض سجله العدلي وإعادته إلى عمدة إحدى المدن الأساسية في فرنسا. فكان لا بد من أن يجد ساركوزي، المجال أمامه مفتوحاً بحيث أنه يقدر على الصعود إلى القمة وخصوصاً أنه من خلال دورة كوزير للداخلية لعب مهمات أساسية جداً، كعملية ترتيب الأوضاع الداخلية في مواجهة الإضطرابات والحد من الهجرة وما إلى ذلك من هذه التفاصيل. المسألة الثانية التي جعلت ساركوزي يدخل إلى الرئاسة هو أنه حتى في الطرق الآخر، الذين هم الإشتراكيون لم يكن لديهم قيادات قادرة على مواجهة ساركوزي، خاصة إنهم أعتمدوا على سيغولين رويال، وهي كانت من الصف الثاني أو الصف الثالث، ثم تم اعتمادها لقيادة الحملة الإنتخابية كمرشحة للرئاسة، في الوقت الذي يوجد ملاحظات كثيرة حول أدائها وحول برنامجها السياسي والإقتصادي، بمعنى أنها لم تكن على مستوى المنافسة. إضافة إلى أن ما يسمّون بالأفيال داخل الحزب الإشتراكي، ومنهم لوران فابيوس، ترددوا حتى آخر لحظة في تأييد سيغولين رويال، كل هذه المسائل برأيي أعطت دفعاً لساركوزي، وكانت تصب في مصلحته الأمر الذي أدى إلى وصوله إلى رئاسة الجمهورية.

وليد عربيد : كانت الإنتخابات الرئاسية عبارة عن إستعراضات، واستعمل فيها نوع من التسويق الإعلامي والتسويق السياسي الذي استعمله ساركوزي، وهذا بنظري يبين هل هناك مكان للعولمة على الساحة الفرنسية في الإنتخابات ووصول نيكولا ساركوزي إلى السلطة. يجب أن لا ننسى أن أكثر من استطلاع رأي أعطى ساركوزي الفوز. لاحظنا، أنه في حال تم إعادة ترشيح جاك شيراك لم يكن سيستقطب أكثر من ١٠ في المئة من الأصوات، هذا من جهة، من جهة ثانية، أن الملفات التي طرحها ترتكز إلى ما سمى

الشعارات. وهنا رأينا أن جان ماري لوبان قال أنه الرجل سرق أفكاري. توجه ساركوزي إلى نوع من الناخبين لم يكونوا سابقاً يقترعون إلى اليمين التقليدي "الديغولية" توجه إلى الخائف من ملفات البطالة والإقتصاد. نحن اليوم نرى أن اليورو جعل شريحة من الشعب الفرنسي تحت سقف الفقر، ثانياً، الأمن والمناطق والهجرة وهنا أعتقد أنه قدر أن يسوّق نيكولا ساركوزي إعلامياً بماكنته الإنتخابية وانعكاسات العولمة عليها وهو الخوف الذي جعل الناخب الفرنسي يتوجه إلى صناديق الإقتراع لينتخبه. لم يخف نيكولا ساركوزي علاقته مع نظام الولايات المتحدة الأميركية وعلاقته بالناحية الإجتماعية وهذا يطرح سؤال اليوم سنراه بعد ٣ أو ٤ سنوات، هل أن فرنسا قادرة على تغيير نظامها الإجتماعي والسياسي نتيجة القول إن هناك قطيعة مع الماضي ومع الحركة الديغولية التي كانت حركة وسطية تصب في مصلحة الشارع الفرنسي ككل؟

محمد نورالدين : ننتقل إلى السياسة الداخلية ـ أي فرنسا جديدة مع ساركوزي على الصعيد الداخلي، أي سياسات طرحها على الرأي العام في أثناء حملته الإنتخابية؟ وهل من المتوقع أن يستمر بها أم يتخلى عنها بعد توليه الرئاسة، وخصوصاً أن هناك ملفات أساسية إجتماعية وإقتصادية وملف الهجرة والعلاقة مع المسلمين في الداخل، هل نتوقع أن يأتي ساركوزي بعناوين جديدة تتغير وتتناقض مع السياسات التقليدية لليمين الفرنسي في الداخل فضلاً عن الإشتراكية؟

غسان العزي : رسالته الداخلية التي كانت موضوع النقاش الإنتخابي لم تختلف كثيراً عن المواضيع التي كانت داخل النقاش الإنتخابي في الأعوام ٢٠٠٢ وقبلها. وحتى عندما أتى ميتران كانت المواضيع نفسها. أنا أقول إن فرنسا لا تعيش أزمة أكثر من أي دولة أخرى وبالتالي الإنتخابات، كما يقولون في علم الإجتماع الإنتخابي، يفوز بالإنتخابات من ينجح بالماكنة الإنتخابية ومن ينجح بالتصويت الإنتخابي ليس أكثر. إذا عدنا إلى وعود ساركوزي، طبعاً الوعود الإنتخابية شيء ومعرفة الحقوق شيء آخر، ولكنه عرف كيف يتوجه إلى شريحة معينة. وكما قال جان ماري لوبان، ساركوزي سرق أفكاره، راهن الرجل على هواجس المجتمع الفرنسي، وهواجس تتعلق بالهوية الوطنية، تتعلق بالبطالة، تتعلق بالضرائب، تتعلق بعجز صناديق الضمان الإجتماعي، تتعلق بوجود مهجرين في الداخل، أولئك الذين توجه اليهم بالقول بأنهم حثالة أو أوباش، لأنهم أحرقوا الضواحي وأحرقوا آلاف السيارات. استناداً من الخوف العام من هؤلاء، فأتت له أصوات كثيرة. هناك مسلمين من الداخل يعانون أو مهاجرون معظمهم من أصول مغاربية أو إسلامية بشكل عام مهمشين تقريباً ولديهم مشكلات في وضعهم الإقتصادي والإجتماعي. وهناك مشكلات أمنية ليست أكثر أو أقل من دول غيرها. من يستغلون نفس الهواجس، وفي المانيا يستغلون الهواجس نفسها، الإستثناء هو الخطاب الواضح والقاطع والحاسم الذي

أتى به ساركوزي لا سيما بعد أن كان وزيراً للداخلية طيلة خمس سنوات وتوجه إلى اليمين الفرنسي والمتطرف ليقول إنه سيكون قاسياً وحازماً ومتشدداً مع هذه المشاكل الأمنية، دون أن ننسى المهمشين وذوي الأوضاع الإجتماعية الخاصة. وغازل ساركوزي الشرائح التي تقبع في يسار المشهد السياسي. قدّم وعوداً واضحة، قال أنا أعدكم وهذا وعد أنا مسؤول عنه أن تكون البطالة مثلاً ٥ في المئة في ولايته الأولى، يعني كان أوضح من سيغولين رويال التي وعدت بالتحاور والتفاوض مع ذوي الشأن. كان قاطعاً وحاسماً وواثقاً من نفسه ومتأكداً من قدرته على النجاح الأمر الذي حدا بآلاف الفرنسيين إلى القول: "لنجرب هذا الرجل" الذي تسلق السلطة بشكل سريع وتولى حقائب المالية ثم الداخلية. وبالتالي أنا أتوقع أن يكون الوضع الداخلي لفرنسا المقبلة، أمام معارضة من النقابات والطلاب. لأن من السهولة تقديم الوعود ولكن عندما تبدأ بتنفيذ البرامج عليك فرض ضرائب. لا تستطيع أن تعد بتخفيض الضرائب أو بإلغاء الضرائب وفي الوقت نفسه بتنفيذ هذه البرامج. ليس لديه وصفات سحرية. وعد بالمستحيل والمستحيل لن يتحقق. وبالتالي قد تكون فرنسا مقبلة على فترة من الإضرابات العمالية والنقابية والطلابية.

مهدي شحادة : طبعاً الذي قاله د. غسان صحيح إلى حد كبير. على مستوى السياسة الداخلية كان التركيز في الحملة الإنتخابية لساركوزي على الإقتصاد، لأن العامل الإقتصادي هو أولاً وأخيراً الذي يهم الناخب الفرنسي، أياً يكن إنتماءه خصوصاً أن مبدأ الإلتزام الحزبي في فرنسا، ليس موجوداً. هو يتبع البرامج السياسية التي تطرح من قبل المرشحين وعلى ضوئها قد يتم التغيير. نلاحظ أحياناً، في الإنتخابات الرئاسية، أن الناخب الفرنسي قد ينتخب لمصلحة يمين الوسط لكنه في الإنتخابات النيابية قد يغيّر رأيه وينتخب لمصلحة اليسار. والذي أثار إهتمام الناخبين الفرنسيين بشكل أساسي، هو البرنامج الإقتصادي الذي يبدو مع ساركوزي متكاملاً، بمعنى أنه تطرق إلى البطالة، تطرق إلى الضريبة، ضريبة إنتقال الملكية، وهذه قضية أساسية في فرنسا، إضافة إلى الضريبة على الثروة التي طرحها الإشتراكيون في ما مضى وأثارت حينها حجة كبيرة. كل هذه القضايا وعد ساركوزي بأنه سيجد لها حلولاً، إضافة إلى أنه منذ سنوات عدة يتم الإيحاء للشعب الفرنسي أن أسباب الأزمة الإقتصادية هم المهاجرون والأجانب الموجودون وخصوصاً أن أكثريتهم غير كفوئين، وهم اليد العاملة، والذين يمكن لهم القيام بأي مهن رخيصة وبسيطة، ويمكن أن يأخذوا من أمام الفرنسيين الكثير من الإهتمامات. إضافة إلى أن أكثر المهاجرين بحسب البرامج الإنتخابية، يأتون إلى فرنسا لأخذ بعض التقديمات الصحية والإجتماعية ولأنهم عاطلين من العمل. جمع ساركوزي كل هذه المسائل في قضية واحدة واستطاع أن يقدمها إلى الناخب الفرنسي التي أثارت إهتمامه وكانت لمصلحته.

العامل الثاني والمهم جداً هو أن ساركوزي استطاع أن يتحدث بلغة رجال الأعمال وكان مقرّباً جداً منهم واعتبروه مرشحهم. هل ساركوزي قادر فعلاً أن ينفذ الوعود التي قدمها؟ بتقديري، ليس هناك مرشح رئاسي فرنسي نفذ كل ما طرحه، قد ينفذ جزءاً وقد يجد نفسه أنه يصطدم بالكثير من العقبات في تنفيذ الجزء الآخر وهذه ستحكم عليها الأيام.

وليد عربيد : أريد أن أعود إلى المناظرة التلفزيونية التي جرت بين ساركوزي ورويال، البعض يقول إن رويال ربحت في قسم وإن ساركوزي انتصر في قسم، أنا أعتقد أن ساركوزي كان واضحاً في الملف الاقتصادي لأنه كان أشمل وأكثر تنوّعاً لأنه كان يمثل قطاع رجال الأعمال الذي تكلمنا عنه، في المناظرة ركز أكثر من ٥ مرات على ٣٥ ساعة عمل في الأسبوع أنا أعتقد المجابهة ستكون بين النقابات والشارع الفرنسي مع نيكولا ساركوزي، حين يبدأ بزيادة عدد ساعات العمل. مشروع نيكولا ساركوزي الإقتصادي يأتي من نظرة رجال الأعمال الخائفين على أن البطالة ستزداد. يحاول ساركوزي استجلاب الملاكين بضرب النظام الإشتراكي. لكن هناك خوف اقتصادي وخوف أمني، هناك الكثير من الضواحي لا تبدو أنها في فرنسا. استطاعت في المناظرة سيغولين رويال أن تكون أشمل إنسانياً، بإقتراحها ما يسمى إنماء دول العالم الثالث. ستشهد الساحة الفرنسية بعد سنة تقريباً نوعاً من الإضطرابات النقابية والطلابية لحدّ الآن لا يوجد حل سحري، لا يوجد فرصة عمل للمهاجر ابن الضواحي. فرنسا ستشهد صراعاً بين نهجين نهج يتوجه إلى أمركة فرنسا على الطريقة الأميركية، وحزب إشتراكي، ينتمي إلى ما يسمّى الإشتراكية الديموقراطية.

محمد نورالدين : فرنسا كانت معروفة بتميزها عن السياسات الأميركية سواء في الحرب الباردة أو حتى إلى وقت قريب قبل ٤ سنين أثناء الإحتلال الأميركي للعراق: كان هذا جوهر السياسة الخارجية لشارل ديغول. الآن مع ساركوزي الجميع يقول إنه إبن مدرسة المحافظين الجدد، إنه بوش الصغير أو بوش الفرنسي. إلى أي مدى ممكن أن يكون هذا الكلام صحيحاً، قياساً إلى السياسات التي طرحها في حملته الإنتخابية أو المتوقع أن يسلكها، هل من الممكن في الوقت الذي يذهب بوش إلى خارج السلطة، يأتي واحد ويجدد هذه السياسة في مكان آخر. هل فرنسا تمشي عكس التيار في الوقت الذي كانت تقود بعض السياسات المناهضة للأمركة في العالم؟ إلى أي مدى يمكننا القول إن ساركوزي هو بوش آخر في فرنسا؟

غسان العزّي : توجد مفارقة حصلت في هذه الإنتخابات، وهو غياب النقاش حول المسائل التي تخص السياسة الخارجية. النقاش صبّ في جلّه حول المسائل الإقتصادية والإجتماعية. حتى أوروبا لم تحتل الحيّز المناسب لها في النقاش الداخلي، وهذا في الحقيقة أمر غير مستغرب، كل استطلاعات الرأي دلت أن مسائل السياسة الخارجية تأتي

في المرتبة العاشرة من عشر بنود. الشأن الخارجي لا يرمي بثقله كثيراً على الإنتخابات، لا سيما المسائل الشائكة التي تحرج المتنافسين أو المرشحين للرئاسة، مثل العلاقة بالشرق الأوسط وغيرها. ينبغي عدم المبالغة في تقدير قدرة الرئيس الفرنسي على إحداث تغيير جذري في السياسة الخارجية، السياسة الخارجية الفرنسية تبلورت عبر تراكم ممارسات وسياسات رؤساء سابقين عديدين منذ الجنرال ديغول إلى اليوم ووزراء خارجية وحكومات عدة، لا يستطيع هذا الرجل مهما كان قوياً أن يحدث القطيعة التي وعد بها سواء في الداخل أو في الخارج. الآن لنلاحظ أيضاً بأن ساركوزي نفسه بقدر ما كان يتقدم نحو الإليزيه كان يضع ماء في نبيذه المتعلق بالسياسة الخارجية، مثلاً كان مع الحرب الأميركية على العراق، ثم أضحت هذه الحرب خطأ في نظره، كان ضد كل سياسة شيراك الخارجية ثم في تصريحه الأخير عشية فوزه أعلن أنه موافق أو يؤيد سياسة فرنسا الخارجية إبان عهد شيراك. في خطابه الإحتفالي بالنصر، قال إن الولايات المتحدة تستطيع أن تعتمد على فرنسا الحليف، ولكن يمكن للحلفاء والأصدقاء أن يختلفوا وأن يكون لهم وجهات نظر مختلفة. ذكرني كثيراً بميتران، وفاليري جيسكار ديستان. عشية إنتخابه جرى كلام كثير عن إحداث قطيعة وأنه صديق لإسرائيل. أيضاً كان صديقاً معلناً لإسرائيل وكان هناك خوف كبير من الجانب العربي بأن صديق الصهيونية أيضاً فرانسوا ميتران عندما وصل إلى السلطة مارس السياسة الخارجية على الطريقة الديغولية بإمتياز، كان ديغولياً في سياسته الخارجية مئة في المئة، وهو رئيس إشتراكي، وهو أتى بوعود تقطع مع الديغولية وكان خصم ديغول اللدود، ووعد بالقضاء على الديغولية.

خطاب ساركوزي نفسه بالطبع لم يكن ليتقدم نحو الإليزيه بقدر ما كان يقترب من الديغولية أو من الديغوليين، وأنا أستطيع أن أتوقع بأن هناك سياسات ديغولية نفسها مع لمسات مختلفة كما رسم ميتران سياسات ديغولية في الخارج مع لمسات إشتراكية ميترانية، وكما فعل شيراك الأمر نفسه، أعتقد بأن ساركوزي سوف يكون مضطراً لمواجهة جهاز الإدارة العامة والأمن والجيش والتقليد الفرنسي الراسخ منذ بداية الجمهورية سوف يضطر لممارسة سياسات ديغولية مع إضفاء لمساته الخاصة عليها.

محمد نورالدين: "ساركوزي الأميركي" ما مدى صحة هذه العبارة؟ هل يمكن أن نشهد إنسجاماً أكثر في السياسة الخارجية مع الولايات المتحدة بشكل عام من العالم وفي إطار الحلف الأطلسي، أم أنه لا يستطيع القيام بتغيير جذري في السياسة الخارجية الفرنسية؟

مهدي شحادي: برأيي إن ساركوزي أسير مسألتين مهمتين لا يمكن له أن يتجاوزهما، المسألة الأولى هو أنه لا يمكن أن يتنكر لإرث فرنسا السياسي ولتاريخه، على مدار عصور سواء أكانت إشتراكية بتواجهاتها أو ديغولية. المسألة الثانية إنه لا يستطيع أن يتجاوز مكانة فرنسا، بإعتبارها من الدول الأوروبية الموجودة التي تساهم في صناعة القرار

السياسي والإقتصادي وخصوصاً أن لها موقعها الريادي داخل الإتحاد الأوروبي، وفق هذا السياق، ساركوزي قد يكون معجباً أو مأخوذاً إلى حد كبير بمفهوم العولمة والعولمة على الطريقة الأميركية وهي عولمة تحاول أن تبسط سيطرتها على العالم، وحتى تستطيع أن تقوم بهذه الخطوة لا بد من حاجة لبعض الأجنحة تساعدها، فرأى أن النموذج الأميركي ـ البريطاني ناجح إلى حد كبير بحيث أن أميركا تمتلك المقدرات والتجهيزات والإمكانيات المالية والعسكرية وإلى ما هنالك. وساركوزي يعلم أن أي سياسة أميركية تجاه أي أزمة عالمية، كانت تأخذ إلى جانبها بريطانيا بحكم الإرتباط التاريخي عبر الأطلسي ما بين بريطانيا وما بين الولايات المتحدة، وساركوزي متأثر إلى حد كبير بهذه المسألة، لكن على قاعدة ما يتوافق مع المصالح الفرنسية. هذا الهامش الذي تركه، سيعطيه حرية الحركة بحيث أنه لن يكون تابعاً بالكامل للولايات المتحدة الأميركية، وكأنه موظف عند بوش أو عند أي إدارة أميركية مقبلة، بل سيترك لنفسه هامشاً يتعامل من خلاله فيما يتوافق مع المسائل الأساسية التي لها علاقة بالإرث السياسي لفرنسا وبمكانتها. ولكن هذا لا يمنع أنه قد يحدث تغييرات قد تصب في التوجهات الأميركية نفسها. على سبيل المثال، هو لا يؤيد توسيع الإتحاد الأوروبي، بالشكل يأخذ فيه حيزاً سياسياً على الساحة الدولية، على العكس هو بحاجة لأوروبا ككتلة إقتصادية أكبر ليدعمها وهذا هو توجه الولايات المتحدة. ثانياً هو لا يعارض على الإطلاق توسع الأطلسي بل إنه يؤيد إنتشار الصواريخ والرادارات المتقدمة في بولندا وتشيكيا وهذه المسألة طرح أميركي، لهذا عندما انتظر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ٣ أيام لإرسال رسالة تهنئة، كانت نتيجة موقف من ساركوزي الذي أعلن في أحد كتبه تأييده لتوسيع الأطلسي، أو لتواجد أطلسي عند الحدود الروسية، هذه المسألة تعني لروسيا كثيراً. هذه المسائل كلها قد تصب في خانة الولايات المتحدة الأميركية أو قد تكون لمصلحة الولايات المتحدة، لذلك تهافت بوش ووزيرة خارجيته كوندوليزا رايس ومستشار الأمن القومي على إصدار بيانات مرحبة جداً بعملية إنتخاب ساركوزي، لأنهم يعتبرون إنهم كسبوا حليفاً، في الوقت الذي كانوا يبحثون عن حلفاء ضعاف من دول أوروبا الشرقية لضمهم إليهم ولتأمين نوع من الحضور الأميركي داخل أوروبا، الآن كسبوا بريطانيا وهم في طريقهم لأن يكسبوا أيضاً فرنسا.

محمد نورالدين : هل نحن أمام بلير فرنسي آخر.

وليد عربيد : الذي طرحه الزميلان كان طرحاً كافياً، لكن أريد أن أطرح مسألة أهمية فرنسا بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية. إن فرنسا هي في قلب أوروبا وليس كبريطانيا، ونحن نعلم أن بريطانيا دائماً كانت تطرح أنها هي طرف التحالف بين ضفتي المحيط الأطلسي، اليوم كحليف للولايات المتحدة الأميركية، يجب أن تطرح مسألة استراتيجية وهي الحوار الفعلي بين ضفتي الأطلسي، بين أوروبا والولايات المتحدة

الأميركية، وهذا يطرح سؤال حول ما هي إشكالات العولمة وانعكاسها على الساحة السياسية الخارجية في فرنسا. في اليوم الذي توجه نيوكولا ساركوزي إلى الولايات المتحدة الأميركية ليشكو جاك شيراك، كانت الولايات المتحدة الأميركية تتوجه للحرب على العراق، أن القوة العظمى الوحيدة هي الولايات المتحدة الأميركية ولكن ما بعد الحرب على العراق، والتغيرات التي حصلت على الساحة الشرق أوسطية ظهر أن العالم متعدد القطب، من هذا المنطلق يتوجه ساركوزي إلى الحوار مع الولايات المتحدة. إن أوروبا ستكون شريكاً، أو كقطب من أقطاب العالم، وفرنسا هي الركيزة الأساسية لهذا الإتحاد، تحالف ساركوزي مع أميركا سيكون ضمن التشاور النفطي بين أوروبا والولايات المتحدة الأميركية في ظل عالم متعدّد القطب. من هذا المنطلق اليوم نتساءل إلى أي مدى نحيط بالعلاقات الفرنسية الأميركية وبالتناقضات التي جعلت شارل ديغول ينسحب من الحلف الأطلسي عام ١٩٦٦. الشعب الفرنسي معجب بالتجربة الإقتصادية الأميركية، لكنه ليس معجباً بالهيمنة الأميركية على مقومات السياسة الخارجية، نحن نعلم أن التناقضات كثيرة بين فرنسا والولايات المتحدة الأميركية.

محمد نورالدين : هل يحمل ساركوزي نظرة جديدة إلى بنية الإتحاد الأوروبي ودوره على الصعيد العالمي سياسياً وعسكرياً أم يمكن أن يدفع الإتحاد الأوروبي بإتجاه أدوار جديدة لتحويله إلى قدرة عسكرية أو سياسية أم يكتفي بوضعه الحالي؟

وليد عربيد : أولاً بالنسبة إلى الإتحاد الأوروبي، وقف ساركوزي مع الناخب الفرنسي اليميني المتطرف. هو مع أوروبا القومية، كان واضحاً أيضاً في عدم توسيع الإتحاد الأوروبي بإتجاه تركيا وعدم إنضمامها. ثانياً، سياسته الخارجية هي سياسة متوسطية، سياسة ميتران كانت متوسطية، البعد الإستراتيجي لأوروبا، من شمال أفريقيا والمتوسط والشرق الأوسط وأيضاً تركيا وإسرائيل ولبنان. هنا كان واضحاً بطرحه أن سياسة فرنسا ستكون نحو سياسة أوروبية متوسطية. أما بالنسبة إلى تركيا عندما كان نيكولا ساركوزي نائباً كان ضد إنضمام تركيا للإتحاد للأوروبي، لا أعلم إن كان من ناحية استراتيجية أم من ناحية أن جذورة مجرية. يجب إلا ننسى الجذور النمساوية والهنغارية إذ كانت النمسا وهنغاريا تمثل الإمبراطورية المسيحية في أوروبا في مقابل الإمبراطورية العثمانية، فهل هذا يلعب دوراً في معركته الشرسة ضد إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي. نيكولا ساركوزي مع التشاور والتحالف مع الولايات المتحدة الأميركية، مع العلم ان الولايات المتحدة الأميركية مع إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي. يجب ألا ننسى موقف نيكولا ساركوزي وقت التظاهرات التي حصلت في قضية الحجاب، رفع موقف: "لا لأسلمة فرنسا". والناخب اليميني المتطرف ضد إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي.

غسان العزّي : إذا كنا نريد أن نقوم شخصاً بالنظر لجذوره فإن ساركوزي إنتهازي

يعرف كيفية الوصول إلى السلطة وبالتالي هو دائماً يحاول أن يأخذ بخطابه حيزاً كبيراً من المسائل التي تهم الشريحة الأكبر للناخبين، حول دخول تركيا للإتحاد الأوروبي. أنا أرى أن استطلاعات الرأي تقول ان ٧٠ في المئة أو أكثر من الشعب الفرنسي ضد إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، شيراك عندما قال إنه ينبغي عرض قضية إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي على استفتاء شعبي، كان وكأنه يقول إنه لا يوافق على هذا الإنضمام، كان ساركوزي أكثر وضوحاً مباشرة في تلمسه وفي سعيه وراء أصوات الناخبين، عندما عبّر ٧٥ في المئة من الفرنسيين أنهم ضد إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي. أضاف ساركوزي إن تركيا ليست أوروبية جغرافياً ويعني (من دون أن يوضح ذلك) بأنها مسلمة لسبب بسيط. هو قال مرة لماذا الخجل بأن جذور أوروبا مسيحية أليس ذلك صحيحاً؟ وبالتالي هو إلى حد كبير مع أوروبا المسيحية ربما يؤيد المطلب البولوني الذي طلب بإدراج مسيحية أوروبا في الدستور يجب أن نلاحظ بأن الشعب الفرنسي قال لا للدستور الأوروبي بسبب خوفه من الليبرالية أكثر بسبب خوفه من العولمة والساكسونية التي يأتي بها ساركوزي. هنا توجد مفارقة إذا أردنا تحليل أسباب الرفض الفرنسي للدستور الأوروبي والخوف من العولمة والخوف من (الليبرالية الزائدة). وخطاب ساركوزي عولمي التراليبرالي، ساكسوني بإمتياز، ربما من أجل هذا كونه لا يستطيع أن يكون مع الدستور الأوروبي المشترك وهو ضده في الأصل. لا يستطيع أن يكون ضد أوروبا كرئيس لفرنسا، أوروبا التي قامت في الأصل على عجلتين سياسية فرنسية وإقتصادية ألمانية فهو بين الموقفين. هو يؤيد معاهدة أوروبية وليس دستوراً أوروبياً جديداً، أو إذا شئتم دستوراً أوروبياً ولكن مبسط مخفف، لا يتعدى الصفحتين وربما من دون عرضه على الإستفتاء العام، ولنلاحظ أيضاً أن أول زيارة له للخارج بعد استلامه للسلطة بيوم واحد كانت لألمانيا، وهو بذلك يؤكد على معاهدة الصداقة التي صدرت في بداية الستين مع ألمانيا، ويؤكد على إيمانه بالشراكة الألمانية الفرنسية والتي هي أساس أوروبا، ولقاؤه مع إنجيلا ميركل يؤكد تأكيداً تاريخياً راسخاً وهو أنه ديغولي بإمتياز، ومع هذه العلاقة المميزة مع المانيا تحديداً. سوف يكون عليه قريباً في قمة بروكسيل، أن يتخذ مواقف لا تصطدم بالحدّ الأدنى من الإجماع الأوروبي القائم، حيث لن نشهد تغييرات جذرية على صعيد النظرة الفرنسية إلى أوروبا. الرجل الذي يعتز بتاريخ فرنسا، الذي لا يريد أن يعتذر عن ممارسات فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية رغم كل تأييده لإسرائيل ورغم ما يقال إنه إبن مهاجر يهودي فهو رفض ما قام به شيراك، أعلن إعتذار فرنسا عما حصل في الحرب العالمية عن قمة فيشي، هو يقول بأنه يعتز بتاريخ فرنسا وبأحجار فرنسا، وبفرنسا القوى العظيمة،...الخ. الذي يؤمن بهذه الهوية الوطنية لا أعتقد بأنه سيكون تابعاً للولايات المتحدة الأميركية الأوروبية.

مـهدي شـحـادي : في رأيي، أن تصـريحـاته وخطاباته التي كـان يلقيـهـا خـلال حـملتـه الإنتخابية ومواقفه السابقة حتى لا نعيد التذكير فيها، كلها تشير في شكل عام إلى أنه حريص على أن يبقى الإتحاد الأوروبي في شكله الحالي مع عدم توسيعه وعدم تضييقه وأيضاً حريص في الوقت نفسه أن يكون الإتحاد الأوروبي كناية عن كتلة إقتصادية أكثر من أن يكون كناية عن تكتل سياسي مطلوب منه أن يعلب دوراً خاصاً. إذا عطفنا توجهات ساركوزي الأميركية نجد أنه في المقابل مع توجهات، بل مع خلق تكتل أوروبي سياسي ضخم وقوي، سيتعارض بذاته مع توجهاته الأميركية. المسألة الثانية أنه عندما قال الشعب الفرنسي كلمته إنه ضد الدستور حرص على احترام الكلمة التي قالها الشعب الفرنسي، علماً أن سيغولين رويال قالت أنه لو نجحت لكانت ستعرض في خلال سنتين الدستور من جديد على الشعب الفرنسي. هو عارض ذلك في شكل كلي وقال إن ليس له لزوم وأعد ورقتين أو ثلاثة لتحسين شروط العلاقة الأوروبية على المستوى الإجتماعي وعلى المستوى الإقتصادي وحتى على المستوى الإنساني، ولكن لم يتطرف بورقته، التي فيها رؤوس أقلام، ما يعني أنه لن يذهب بأوروبا إلى التخلي عن هذه الموافقة. وعلى هذا سيكون هو حكماً ضد إنضمام تركيا إلى الإتحاد، لأن عملية إنضمام تركيا كما قال ستجعل من أوروبا على حدود الدول الإسلامية، وهذه مسألة حساسة جداً والتي أسماها على حدود العنف والدول المصدرة للإرهاب بمعنى ستصبح أوروبا على حدود العراق وتركيا، العراق وإيران، وهذه المسألة لا يستطيع الإتحاد الأوروبي تحملها، لأنه سيصبح معنياً بشكل رئيسي بكل ما يجري في العراق وبكل ما يجري في إيران، بينما إذا كان بعيداً عن الحدود سيبقى محافظاً على نوع من الإستقلالية أو على الأقل حرية حركة في إتخاذ المواقف السياسية التي يجدها مناسبة.

هذه المسألة ترعبه لكن هذه الخلفية التي نتكلم عنها هي خلفية سياسية أنه لا يريد لأوروبا أن تصبح على حدود إيران وعلى حدود تركيا، لكن في الوقت نفسه لهذا الموقف أيضاً خلفية دينية. هو لا يريد أن يساهم في عملية إدخال تركيا بأعدادها السكانية الهائلة وبعدها الإسلامي، لأنها ستكون مقدمة في ما بعد لدخول ألبانيا ولأن ألبانيا هي أيضاً دولة مسلمة أوروبية مهمشة موجودة خارج القارة الأوروبية من الناحية السياسية، دخول تركيا قد يمهد لدخول البانيا، على المدى البعيد، بمعنى دخول كتلة إسلامية أصبحت في قلب أوروبا. يفكر ساركوزي على المدى البعيد، هو يتمسك بكاثوليكيته، بإعتبار فرنسا هي عاصمة الكثلكة، وإذا كانت فرنسا هي الرائدة في قيادة الإتحاد الأوروبي فهو لن يسمح بإحداث خلل توازن ديني أو طائفي وخصوصاً أن مواقفه من الإضطرابات والتظاهرات التي قامت في الضواحي التي هي شئنا أم أبينا خلفيتها من أبناء الجاليات الإسلامية الموجودة هناك والوصف التي نعته بها (الحثالة)، تكشف إلى حد كبير خلفية قراره بأنه

ليس ضد تركيا بإعتبارها لم تفِ بالشروط الإقتصادية، بل لأن تركيا هي دولة إسلامية أولاً وأخيراً.

محمد نورالدين : إذا انتقلنا إلى الشرق الأوسط، أين يمكن أن تلتقي وتختلف سياسات ساركوزي عن السياسات الفرنسية السابقة. هل يمكن أن نلحظ تغيّراً، بعد رحيل شيراك؟

مهدي شحادي : لن يخرج الرئيس ساركوزي عن سياسة أوروبا في الشرق الأوسط. سيكون المدافع الأول عن دور أوروبي في إيجاد الحلول لأزمة الشرق الأوسط، وبالتحديد في القضية الفلسطينية، لا سيما أن المرشح ساركوزي، كان يعطي الأولوية لملفين، الملف الأول هو حماية وأمن إسرائيل لأنه صديق لإسرائيل؛ سيغولين رويال أعطت الأولوية لإيجاد دولة فلسطينية قابلة للحياة. بالنسبة إلى العراق أعتقد أن ساركوزي سيقف وراء السياسة الأوروبية والتفاهم مع الولايات المتحدة الأميركية. بالنسبة إلى الملف الثالث وهو قيام مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط كان واضحاً أن من أولويات السياسة الأوروبية بالنسبة إلى ساركوزي هو قيام مؤتمر دولي يعطي تسوية ما لمنطقة الشرق الأوسط، أما بالنسبة إلى لبنان فهو كان دائماً مع سيادة وإستقلال لبنان ومع محكمة ذات الطابع الدولي.

لكن ليس ضمن الفصل السابع بل ضمن البند السادس، يعني بإتجاه أن يكون هناك حوار بين اللبنانيين. النقطة الرابعة كان ساركوزي واضحاً أنه سيكون خلف الولايات المتحدة الأميركية في صراعها أو نزاعها في الملف النووي الإيراني، سياسة فرنسا ستكون مع الولايات المتحدة الأميركية في الملف النووي الإيراني، من ثوابت العلاقات الدولية لفرنسا أن سوريا من الدول الثابتة في الشرق الأوسط وبعد رحيل جاك شيراك التي اتسمت علاقته مع سوريا بالشخصية من الممكن إعطاء هذه العلاقات طابع علاقة من دولة لدولة.

وليد عربيد : في إختصار بخصوص القضية الفلسطينية لم يتغير موقف ساركوزي عن الموقف الأوروبي كله في شكل عام، لا يزال بإتجاه مقاطعة حركة حماس وحكومتها بإنتظار إعتراف حركة حماس بالنقاط الأربعة المطروحة، ومنها الإعتراف بإسرائيل ونبذ العنف، مع حرصه وتأكيده على أهمية إستمرار إسرائيل بكينونتها وإستقرارها وكدولة مستقلة مضمون أمنها إلى ما هنالك من تفاصيل، وخصوصاً أنه عندما زار إسرائيل في السابق كان من أوائل المسؤولين الغربيين الذي يزور المكان المخصص للمحرقة اليهودية وهذه اعتبرت لافتة جداً بالنسبة إلى الإسرائيليين (الهولوكست)، كانت بالنسبة إليهم التفاتة مهمة جداً، بدليل إنه عندما تم إنتخابه رئيساً لفرنسا كانت ردود الفعل الإيجابية من كل المسؤولين الإسرائيليين بكل شرائحهم وإنتمائهم وأطيافهم مرحبة جداً واعتبروا أنهم كسبوا صديقاً وخصوصاً أنهم لم يعتبروا أن جاك شيراك يتبنى المواقف الإسرائيلية

في شكل كامل، وإن تكن عنده مواقف سلبية من حركة حماس، لكن كان شيراك يعتبر عربياً أكثر منه إسرائيلياً، بينما ساركوزي ذاهب بإتجاه علاقة أفضل مع الإسرائيليين. ستنعكس الصورة: علاقة أقل مع العرب في شكل عام، إلا وفق ما تقتضيه مصالح فرنسا الإقتصادية. بخصوص العراق لم يكن ساركوزي بعيداً عن المناخ الأميركي في شكل عام هو مع إنسحاب أميركي لكن يجب أن يكون مبرمجاً وبناءً على إتفاقية تتم بين الحكومة العراقية وبين السلطات الأميركية والقوات الأميركية، وهذا هو الموقف الأميركي الذي طرحه نفسه الأميركيون، لا بل يمكن اعتبار موقف الديموقراطيين الأميركيين أكثر تقدماً من ساركوزي في مسألة العراق أما في خصوص لبنان، عندما سئل عن لبنان أجاب بما معناه كأن علاقته مع لبنان يراها فقط من زاوية إقتصادية، حيث لدى المؤسسات الفرنسية الكثير من الإستثمارات في لبنان يجب الحفاظ عليها ونحن حريصون على العلاقة التاريخية مع لبنان وسنبقي على هذه المسألة ولم يأت لا على ذكر القرارات الدولية ١٥٥٩ أو ١٧٠١ أو إلى ما هنالك ولا حتى على المحكمة الدولية، في رأيي لن يكون ساركوزي جاك شيراك لا في علاقته مع الدولة اللبنانية ولا في علاقته مع آل الحريري ولا حتى في تبنيه الجدّية نفسها. علماً أن فرنسا لن تتخلى عن قرارات الشرعية الدولية أياً تكن القرارات. أخيراً إن موقعها الدولي لا يسمح لها أن تتملص من أي إتفاقية. أما بالنسبة إلى علاقته مع حزب الله فهو، يعتبر حزب الله إلى حد ما، حزباً إرهابياً لكن لن يصل إلى حد تبني هذا الموقف على المستوى الرسمي الفرنسي لأن هذه المسألة تعنيه كثيراً لما لها من إنعكاسات سلبية على مستوى قوات اليونيفيل الموجودة في الجنوب إضافة إلى إنه يعلم جيداً أن المصالح الفرنسية تقتضي أن يحيّد هذا الملف وعدم التدخل به إلى حد كبير. وهو مع أن يتحول حزب الله إلى حزب سياسي ويمارس دوره بحكم وجوده وبحكم ما يتمتع من شعبية ومن حضور على المستوى السياسي اللبناني إنما مع تجريده من سلاحه.

في خصوص سوريا، شرطه الأساسي أن يلتزم السوريون بالقرارات الدولية الخاصة بلبنان واحترامها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية. وهذا شعار فضفاض، إنما لن يكون ساركوزي في علاقته مع سوريا شبيهاً بجاك شيراك. بوصوله إلى سدة الرئاسة قد يفتح على نوع من العلاقة مع السوريين على قاعدة حوار متبادل لا يصل إلى علاقات متميزة، لكن لن تكون فيها قطيعة بالشكل التي كانت تشهده أيام جاك شيراك وطبعاً هذه المسألة لن تتم إلا بعد مرور ثلاثة أشهر حتى يكون إنتهى من الملفات الداخلية كالإنتخابات النيابية ومن ثم يتفرغ للملفات الخارجية. في خصوص إيران، هو مع فرض عقوبات إقتصادية على إيران، وصارم جداً في حال استمرت في مشروعها النووي، ويعتبر أن إيران يجب أن تتراجع عن هذا المشروع. قد يكون مؤيداً، كما يقترح خافيير سولانا،

للتخصيب في خارج إيران، تحت رقابة دولية، لكن لن يسمح لإيران بإمتلاك السلاح النووي، لأن ذلك سيؤدي إلى إختلال التوازنات، وهو موقف سيكون منسجماً إلى حد ما مع الموقف الإسرائيلي في خصوص المشروع النووي الإيراني.

غسان العزّي : السياسة الخارجية والشرق الأوسط بالتحديد كانا غائبين عن الحملة الإنتخابية لساركوزي وغائبين عن خطابات ساركوزي العديدة وخصوصاً خطابه في الإحتفال بالنصر، لحظة إعلان النتائج. ولكن ساركوزي كان المرشح الوحيد الذي قدم مقابلة مع صحيفة الأسبوع العربي ومع الماغازين اللبنانية الناطقة باللغة الفرنسية، وخصصت هذه المقابلة للشأن اللبناني بعامة وتداعياته الإقليمية، أنا قرأت هذه المقابلة ولم أجد أي فرق بين مواقفه ومواقف جاك شيراك. القراءة الأكثر هدوءاً للموقف الفرنسي قبل حزيران / يونيو ٢٠٠٤ والقرار ١٥٥٩ والتوتر الفرنسي توصي بأن شيراك أعاد العلاقة الفرنسية السورية التقليدية إلى سابق عهدها، وهي علاقة كانت تتأرجح دائماً بين التوتر والفتور ولم تكن أبداً علاقة جيدة، العلاقات الفرنسية - السورية لم تكن أبداً علاقة جيدة حتى في عهد حافظ الأسد وفرانسوا ميتران وفاليري جيسكارديستان والجنرال ديغول لم تكن هذه العلاقة مميزة في يوم من الأيام. وبالتالي شيراك هو أول رئيس فرنسي يفتح إلى هذه الدرجة مع سوريا، ربما بتأثير كبير من الرئيس رفيق الحريري، الرئيس شيراك هو الوحيد الذي حضر مراسم تشييع حافظ الأسد، ولهذا السبب تلقى إنتقادات قاسية جداً من كل الصحف الغربية والفرنسية تحديداً، التي اتهمته بشتى التهم وتحمّل كل هذه الإنتقادات، وهو فتح أبواب الإليزيه أمام بشار الأسد، حتى أن هناك من يقول إن بشار الأسد عيّن رئيساً في باريس فتح أبواب العواصم الأوروبية كلها أمام الرئيس السوري بشار الأسد. وبالتالي العلاقات السورية - الفرنسية المميزة كانت في عهد شيراك، لا أعتقد أن ساركوزي يهمه أن تعود هذه العلاقة المميزة التي كانت في عهد شيراك، لا أعتقد أنه ينتمي إلى هذه المدرسة. بالنسبة إلى الملف الفلسطيني - الإسرائيلي الرجل يميل إلى إسرائيل. هذا واضح.

بنيامين نتنياهو كان من أكثر السعداء بإنتخاب ساركوزي وجه له رسالة يقول فيها بأنهم أصدقاء... ألخ. رغم ذلك عندما اقترب الرجل من الإليزيه قال إنه وإن كان يؤيد وجود إسرائيل وأمن إسرائيل إلا أنه بالدرجة نفسها يؤيد قيام دولة فلسطينية وإن هذا الحلم بتحقيق دولة فلسطينية لن يتحقق. جورج بوش نفسه مع قيام دولة فلسطينية. نحن يهمنا أكثر من هذا الشعار الفضفاض، الكلام عن أي دولة وعن أي حدود وعن أي عاصمة. وبالتالي أعتقد بأنه سيكون صديق الإسرائيليين في الإليزيه، كما كان جاك شيراك، في اعتقادي، صديق العرب في الإليزيه. ولكن صديق العرب لم يقدر على إحداث أي تغيير في المعادلة الشرق الأوسطية التي يهيمن عليها الأميركيون بتأييد من معظم الدول العربية،

صـديق إسـرائيل الجديد في الإليـزيه لن يسـتطيع فـعل أي تغـيـير جـذري أيضـاً في هذه السيـاسـة، وبالتـالي فإن السيـاسـة الفرنسـيـة في شكل خـاص والأوروبيـة في شكل عـام في الشـرق الأوسط سـتـبـقـى على مـا هـي عليـه أي مـحـدودة بالتـدخل الأوروبي مـع الحـليـف الأمـيـركي، وهـذا شـأن بدأ مـع المجـمـوعـة الإقـتـصـادية الأوروبيـة واسـتـمـر مروراً بإعـلان البندقية الكبير، وصـولاً إلى تشكيل الإتحاد الأوروبي ومواقفه الأخيرة مع فلسطين. وأيضاً بالنسبة إلى العراق كان مع الحرب الأميركية على العراق ثم اعتبرها خطأ ثم أيد سياسات جاك شـيراك في العراق وبالتالي الرجل براغماتي، الأميركيون أنفسهم لم يعودوا يؤيدون الحـرب أو الإحـتـلال الأمـيـركي للعـراق، فـلا أعـتـقـد أنه سـوف يكون أمـيـركيـاً أكـثـر من الأميركيين. هناك زعماء جمهوريون في الكونغرس لم يعودوا يؤيدون استمرار الإحتلال الأميركي للعراق، فلن يكون ساركوزي أكثر جمـهورية من الجمـهوريين وأميركياً أكثر من الأمـيـركيين. الأمر نفسـه ينطبق على الملف الإيراني هـو قـال إنه ضـد حـصـول إيران على سـلاح نووي، لفـتني أنا أن رويال أرادت أن تتـخطاه بالقول إنـهـا هـي أصـلاً ضـد حـصـول إيران على التقنية النووية حتى لأغراض سلمية. كان أكثر أعتدالاً من الإشتراكية رويال في هذا الملف. وبالتالي يتبنى الموقف الفرنسي نفسه وغير المبتعد كثيراً عن الموقف الأميركي، في المحصلة، السياسة الخارجية نفسـها سوف تبقى في خطوطها العريضـة، سياسة رسم ملامحها الجنرال ديغول في بداية الجمهورية الخامسة وأضفى لمسات خاصة عليها جميع من جاؤوا بعده، ديغوليين أو إشتراكيين ❏

مستقبل العراق

رؤية مستقبلية للإستراتيجية الأميركية تجاه العراق

خضر ع. عطوان *

قد يكون اختيار موضوعة مستقبلية متعلقة بالعراق شيئا فيه مبالغة في مرحلة وضع العراق نفسه يصعب التعويل عليه، والاحتمالات أمام هذا البلد اقلها سوءً التقسيم، وأقساها إنهاء الدولة العراقية بعمليات توسعة للحرب الأهلية التي بعض ملامحها (القتل على الهوية والانتماء المذهبي والعرقي، وسياسة التغيير الديموغرافي على ذلك الأساس، وسياسة التهجير وعمليات إعادة التوطين) مشهد يومي متزايد ومتسارع في مأساويته حتى إكمال هذه الدراسة مستهل ٢٠٠٧، ثم اتجاه أطراف عديدين إلى الوقوع تحت طائل الفعل ورد الفعل، ما سبب زيادة في معدلات عدد القتلى من بين أبناء هذا البلد لتصل كمتوسط إلى ١٤٠ شخصاً في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ حسب اقل الإحصاءات تواضعا. أما ما لم يتم الإعلان عنه تحت دواعي التستر عن عمليات جرائم إبادة واسعة فإنها ترفع الأرقام إلى الضعف بلا مبالغة؛ كما أن الحكومة لم تعالج بجدية ورغبة الميول الطائفية؟

والمشهد المؤلم، لكنه كان متوقعا، هو عدم حيادية دول الجوار في إثارة الوضع العراقي، وكأكاديمي، وبعيدا من الانحيازات العاطفية والوطنية أقول إن اي بلد يرى قادته أن تهديدا مصيريا قد اصبح على حدوده فانه بالتأكيد لن يبقى مكتوف الأيدي لإيقافه في اقل تقدير، وهكذا حاولت دول الجوار في سعيها لإيقاف مشروع التغيير الأميركي وإبقائه في العراق أطول فترة ممكنة او عرقلته، إلى المساهمة في تدمير العراق. كما انه في العموم البيئة الإقليمية مضطربة، ومستوى الحركية والسيولة فيها عال جدا ما ينذر بوقوع أخطاء في عمليات التنبؤ تتسع كلما ازدادت الفترة الزمنية للمعالجة.

ثم ان الولايات المتحدة لديها مشروع في العراق والمنطقة، فهل تترك العراق بكل التضحيات التي تكبدتها؟ هذه المسائل تجعل تناول موضوعة ذات صلة بالعراق، ووضعه الدولي في حاجة إلى تأمل وربما تأجيل في نظر البعض. إلا إننا نرى خلاف ذلك: إن دراسة أمر المستقبل في شان عراقي في المرحلة الراهنة، وان تكاد تبدو عملية ضبابية

(*) مركز الدراسات العراقية - قسم دراسات السياسة الدولية جامعة النهرين.

نتيجة لعدم الاستقرار السياسي، الا إننا لا نتصور بقاء حال عدم الاستقرار لمدة الأعوام الأربعة القادمة. وأثناءها وبعدها فعلى اي حكومة عراقية إعادة تأهيل العراق ليؤدي أدواره الطبيعية في المنطقة، وقبلها من اجل أمنه واستقراره.

إن للعراق بحكم موقعه الجغرافي مهيأ أساساً لدور إقليمي مميز. هكذا أعطت الجغرافيا لهذا البلد ميزة وعبء في آن، فالدور شأن مغري في العلاقات السياسية الدولية، كلما تصاعدت قيمته تصاعدت المكانة السياسية للدولة المعنية. الا انه عبء يفرض عليها تواتر دائم لإمكاناتها وتأهيل مستمر لها حتى تتكافأ مع متطلبات الدور السياسي من التزامات سياسية، وتنفيذا لأدوار متوقعة ومرسومة. والحال أن العراق قد وقع في المأزقين، فأمام مميزات الدور توجد بيئة ترفع من شان اكلاف تطويعها، للبعض منها (إيران) اجندة بإبداء أدوار تتناقض مع ما تطمح به اي حكومة عراقية نظرا للاختلاف القومي والمذهبي والسياسي، وللبعض الآخر(تركيا، دول مجلس التعاون الخليجي)، بالتزامن مع بعض الاختلافات السابقة، ارتباطات سياسية دولية تجعلها تحصل على إمكانات وموارد خارج دائرة القياس للإمكانات الذاتية.

في المقابل، الولايات المتحدة التي تستند إلى إمكانات قوة قادرة على تغيير مسرح الأحداث الدولي، دخلت العراق بمشروع تسعى لإنجازه، وصممت ونفذت لذلك استراتيجية إنهاء الدولة العراقية السابقة وإعادة تشكيل أخرى على أنقاضها. الا أن هذه الاستراتيجية لم تكن موفقة في كل تصوراتها اذ تضاعفت التزامات وتكاليف الولايات المتحدة، وطرحت داخل الإدارة الأميركية وداخل الكونغرس أفكار مثل احتمالات الفشل في العراق. فالآلة العسكرية تستطيع أن تحقق إنجازات مرعبة الا ان النتائج السياسية ليس بالضرورة ان تكون متوازية معها، هذا ما أوضحته أحداث التغيير السياسي في العراق طوال الفترة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦.

إن الدراسة تتعامل مع بيئة مكانية هي إجمالي العراق والبيئة الإقليمية والعربية المحيطة به. اما البيئة الزمانية للدراسة فهي الفترة الممتدة من ٢٠٠٧ ـ ٢٠٢٠، وفي ضوء هذه البيئة تسعى الدراسة إلى تبيان ثلاث مسائل: رؤية تقويمية لاستراتيجية الولايات المتحدة في العراق، المتغيرات المؤثرة في صياغة استراتيجية الولايات المتحدة نحو العراق، وبيان الاحتمالات أمام تلك الاستراتيجية خلال المستقبل المتوسط.

إشكالية الدراسة: نعالج في هذه الدراسة الاحتمالات التي قد تستقر عليها الاستراتيجية الأميركية في العراق، وإلى أي مدى هي قادرة على تحقيق النجاح فيه. والإشكالية هنا هي الاتجاه الذي قد تسلكه الاستراتيجية الأميركية في العراق؟ هل هي قادرة على التحرر من الضغوط التي توجهها، وان تصيغ استراتيجية فاعلة فيه او إزاءه؟ وهل العراق نفسه قادر على تحرير إمكاناته وإرادته السياسية؟

الفرضية، تتعامل الدراسة مع فرض مفاده:الولايات المتحدة تتعرض لتآكل مستمر في قوتها على الصعيد العالمي، وتزايد في حجم التكاليف والالتزامات السياسية لضبط تفاعلات النظام العالمي المترتب في جزء مهم منه على دخولها العراق، وهي قد دخلت العراق كجزء من مشروعها لتغيير المنطقة لتكون اداتها لضبط النظام العالمي وقواه الفاعلة باكثر من وسيلة. لذلك، نجاحها في العراق سيكون كخطوة مهمة نحو تغيير المنطقة وفقا للمنظور الأميركي، ويساعدها في ضمان ديمومة ريادتها العالمية. ولكون الولايات المتحدة تدرك كثرة التقاطعات والقضايا الإقليمية التي يجد العراق نفسه كجزء منها، والتي لا يمتلك موارد مؤهلة في المستقبل المنظور للتعامل معها من باب المواجهة بإمكاناته الذاتية، فإنها ستدفع بالعراق خلال المستقبل القريب إلى أن يكون طرفا مساهما في التغيير الإقليمي والعربي، عبر اقامة نوع من التحالف بين الطرفين يضمن وجود قواعد اكثر فاعلية لإحداث التغيير الإقليمي.

ونتساءل: لماذا لجأت الولايات المتحدة إلى أسلوب تغيير النظام السياسي في العراق؟ وهل حققت نجاحا في ذلك؟ وما هي احتمالات المستقبل أمام الاستراتيجية الأميركية في العراق؟ وما هي أدوار العراق المحتملة في الاستراتيجية الأميركية تجاه النظام الإقليمي الشرق أوسطي؟ هل ستدفع الولايات المتحدة بالعراق نحو التصادم مع البيئة الإقليمية والعربية، ام ستدفعه نحو التعاون؟ ولماذا؟ وهل البيئة الإقليمية تهيئ للعراق فرص التعاون ام تدفعه نحو الصراع؟

وللإجابة عن تلك الأسئلة، والتعامل مع الفرضية أعلاه، واعتمادا على المنهج التحليلي قسمنا الدراسة إلى المحاور الثلاثة التالية:

المحور الأول: قراءة تقويمية في الاستراتيجية الأميركية تجاه العراق: للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦

لقد انتهت الانتخابات الرئاسية نهاية العام ٢٠٠٠ إلى صعود القوى اليمينية المحافظة، وتوليها، مسؤولية في إدارة السياسة الأميركية[1]. وقد أثرت هذه القوى في طريقة رسم وتنفيذ إجمالي السياسة الأميركية، ودفعها نحو مزيد من اعتماد الوسائل القسرية وتقليل اعتماد الوسائل الدبلوماسية. وكان واحد من أهم الحقول التي تعرضت أيضا للتأثير بإجمالي ذلك الصعود هي الاستراتيجية الأميركية. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال رصد أهم مظاهر الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة خلال هذه الفترة، فهي من جانب شهدت إعادة نشر وتوزيع قواعد عسكرية واستخبارية بموجب اتفاقات تعاون في شرق أوروبا، وآسيا الوسطى حيث بلغ عدد القواعد العسكرية الأميركية فيها ١٤ قاعدة عسكرية، كما نقلت قيادة القوات الجوية من العربية السعودية إلى قطر. واتجهت إلى إقامة تدريبات

(١) وهي: المحافظون الجدد، التيار اليميني الإنجيلي، القوى المساندة لإسرائيل. فالي نصر، "الجماعات السياسية والأهلية الجديدة وأطوارها في الشرق الأوسط المضطرب". (Foreign Affairs، عدد تموز/يوليو - آب/أغسطس ٢٠٠٦)، نقلا عن **الحياة اللندنية**، ٢/٨/٢٠٠٦. http://www.daralhayat.com/culture/media/08-2006/Item-20060801-cadeae81-c0a8-10ed-004c-7e104d7ef991/story.html

مشتركة ومناورات مع المغرب، وبدأت بالتركيز على الهند كقوة قادرة على المشاركة في إحتواء الصين. ومن جانب آخر اتجهت نحو تفعيل استراتيجية احتواء الأنظمة والقوى المعادية ثم/ او الاحتفاظ بحق استباق المخاطر التي تجسمها او تصورها الولايات المتحدة في تلك الأنظمة او القوى من طريق شن عمليات او حرب وقائية، وتكاد الحروب ضد ما تسميه الولايات المتحدة الإرهاب جزءاً منها. ولما كانت الولايات المتحدة صاحبة مصالح في منطقة الشرق الاوسط وصاحبة مشروع سياسي يقوم على فكرة احتواء هذه المنطقة من أن تكون مجالا للنفوذ للقوى المنافسة. لذلك ليس من المستغرب أن نجد أن الزخم الاكبر لهذا التحول وهذه الاستراتيجية وجد صداه في هذه المنطقة. والحال هنا يتطلب دراسة نقدية وان على عجالة لفكرتي الاستباق والحرب على الإرهاب وصلتهما بمنطقة الشرق الأوسط والعراق.

إن التحول الأبرز في الاستراتيجية الأميركية كان في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر(٢)، في الولايات المتحدة، إن مقصدنا ليس الأحداث بقدر ما نحن معنيون بتأثيرها في الاستراتيجية الأميركية، فالحدث كان مناسبة للتيار المهيمن في الإدارة الأميركية للاضطلاع بخططهم في كيفية إدارة النظام العالمي. فساسة العالم اتجهوا بعد الأحداث لإطفاء نار الغضب الأميركية بإظهار مواساة، تبطن تذرع بعدم الضلوع بتلك الأحداث، وتتعهد بالتعاون في سبيل النجاة وعدم الاندراج في لائحة الاتهام الأميركية (الإرهاب). وغاية هذا المسعى رغبة في إبقاء الرضى الأميركي قائماً، بعد أن كانت هناك محاولات دولية سابقة على هذا الحدث للتقليل من الارتباط بالولايات المتحدة، عبر الانفتاح على علاقات القوى المختلفة. وكان واحدة من نتائج تلك الاستجابات تسهيل احتلال أفغانستان ٢٠٠٢ والعراق ٢٠٠٣(٣). وفي ضوء الفزع الذي سببته تلك الأحداث لم يترد الأميركيون في الاستجابة لدعوة الرئيس بوش بالالتفاف بلا تحفظات حول سياسته، التي تقوم على إثارة هلع واحتراس الأميركيين في شكل دائم، فالرئيس الأميركي أكد في خطاب حال الاتحاد في كانون الثاني٢٠٠٢ "... لن اقف متفرجا فيما تقترب منا التهلكة.. حربنا على الإرهاب قد بدأت فعلا، ولكنها لا تزال في بداياتها. إن هذه الحملة قد لا تنتهي في زماننا ولكنها يجب أن تشن في زماننا"(٤). ورغم أن مكافحة الإرهاب كاستراتيجية لا تزال من دون تعريف او نهاية محددة إلا أن ابرز ضحاياها وساحاتها هم المسلمون العرب.

وفي إطار هذا التحول، يلاحظ أن قيادات المحافظين الجدد الذين أحاطوا بالرئيس الأميركي في خلال فترة رئاسته الأولى أمنوا باستخدام القوة وقائيا عبر او تحت ذريعة الإرهاب واحيانا بصرف النظر عن وجود الدليل. فنائب وزير الدفاع الأميركي السابق، بول وولفويتز رأى أن "الدليل القاطع هو ما نحتاج إليه في تطبيق القانون، وإنني اعتقد أننا اقرب إلى أن نكون في حال حرب منا إلى إجراءات قضائية". بمعنى أن الحرب لا تحتاج

(٢) دراسات عدة اختلفت في شأن تلك الأحداث، فهناك راي أنها كانت ذريعة؛ اكثر منها حقيقة واقعية؛ مدبرة بفعل مجموعات ذات توجهات سياسية او دينية محددة، استغلتها الإدارة الأميركية لتنفيذ مشروعها في كيفية إدارة النظام الدولي (قضايا وأطراف).

(٣) انظر، برادلي أ. تاير: السلام الأميركي والشرق الأوسط، المصالح الاستراتيجية الكبرى لأميركا في المنطقة بعد ١١ أيلول/سبتمبر، ترجمة د. عماد فوزي شعيبي، (بيروت. الدار العربية للعلوم. ٢٠٠٤)، ص ٣٩ - ٥٠.

(٤) نقلا عن نصير عاروري: "حروب جورج دبليو بوش الوقائية، بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة"، (بيروت، **المستقبل العربي**، ع/٣٢٩٧/٢٠٠)، ص ١٣.

إلى دليل قاطع، فالتأكيدات يجب أن تركز على النيات والقدرات(٥). بمعنى أنهم قد أطلقوا بدايات ما أسموه حرب على الإرهاب في الاستراتيجية الأميركية، وتوظيف الموارد الأميركية لها، وكغيرها المندرجة في مظلة أوسع مارستها الولايات المتحدة طوال العقد الماضي أي التدخلات الإنسانية، نقول قد تم تبريرها بأنها رد على تهديد مفترض. الا أن نقطة الانعطاف في الاستراتيجية الأميركية والتي احتل العراق بفعلها هي تبني الوقائية، بمعنى إطلاق خطاب سياسي يقول إن العراق ربما يضرب يوما ما مصالح أميركية و/ او غربية بأسلحة دمار شامل مباشرة او عبر وكلاء. والحرب عليه لازمة لإجهاض خطر محتمل، واسباب ذلك عدم وجود قواعد للحرب على الإرهاب، وضع الولايات المتحدة مصالحها في المقام الأول وعدم ترجيحها او قبولها نقاش في المنظمات الدولية متعلق بمطالب عاجلة لحفظ تلك المصالح. وتذرعها بأن حماية مصالحها واستقرار النظام الدولي متلازمان. وبذلك فهي لا تعول كثيرا على الأساليب التقليدية في إدارة الصراعات من ردع واحتواء... في مواجهة دول ما تسميه محور الشر، او شبكات غير منظورة او ثابتة لا تدافع عنها دول، بمعنى انها تعول على ما لديها من مميزات في نظام عالمي تتولى إدارة مسرحه للقضاء على اي تهديد محتمل او ممكن، رغم أن في ذلك مخاطر مستقبلية على مصالحها(٦).

وهكذا كانت السياسة الأميركية وما حكم خطابها السياسي إزاء إجمالي المنطقة العربية عبارة عن موضوعتين، في الأولى منها دعوة صريحة، واحيانا بأمر مفروض واجب الاستجابة له من اغلب الدول العربية ومتعلق بالحرب على الإرهاب، سواء ما صدر منه من منظمات وجماعات إسلامية، او من دول ترعى تلك المنظمات، او تيسر سبل إنتاج ما تسميه الولايات المتحدة الأصولية الإسلامية المتطرفة وتجفيف منابعها، اما الموضوعة الثانية التي ارتكزت عليها تلك الاستراتيجية فهي التحولات الديموقراطية في الشرق الأوسط. وتقوم الاستراتيجية الأميركية في هذا المجال على العمل من خلال مبادرة الشرق الأوسط الموسع، والتي ضمنتها الإدارة الأميركية في اجتماع قمة الدول الثمان في حزيران/يونيو ٢٠٠٤، وتقوم على مساندة تنفيذ إصلاحات في نظم الحكم، والتحول نحو اقتصادات السوق، وتمكين المرأة، واصلاح نظم التعليم في المنطقة. وعموما، واذا ما أخذنا الحالة العراقية وركزنا عليها، سنجد ان الاستراتيجية الأميركية قد اختارت العراق لكونه الهدف الأسهل والأكثر قابلية للانهيار من باقي الأهداف المستهدفة في إطار المنطقة إجمالا. وينبغي علينا ان لا نركز فقط على مشروعية او عدم مشروعية دخول القوات الأميركية للعراق، فنحن أمام موقف استراتيجي ووجود فعلي، يقتضي معه رصد اتجاهاته وان نقف عند تقويم موضوعي له، حتى يساعدنا ذلك في معرفة جانب مهم من الاتجاه الذي يسير فيه العراق، او الذي أريد له ان يكون فيه. وللوقوف على تقويم موضوعي

(٥) المصدر نفسه. ص ١٦ ـ ١٧.

(٦) نعوم تشومسكي: "الحرب الوقائية او الجريمة المطلقة"، المستقبل العربي، ع/٢٠٠٣٢٩٧، ص ٣٦ ـ ٣٩.

لاستراتيجية الولايات المتحدة فيه خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٦، علينا مناقشة ثلاثة مواضيع[٧]:

الموضوع الأول، العراق في المنظور الاستراتيجي العالمي الأميركي. لقد ادعت الولايات المتحدة ثلاثة أسباب لاحتلال العراق وتغيير نظامه السياسي: امتلاكه أسلحة دمار شامل ووجود إرادة سياسية على استخدامها، ووجود علاقة بين نظام صدام حسين وتنظيم القاعدة، وإنهاء النظام الشمولي واستبداله بنظام ديمقراطي. الا أن نتائج تغيير النظام أثبتت أن الحجج الثلاث باطلة وان هناك دواع غير معلنة يقتضي الحال استخراجها. ولدينا هنا الاعتبارات الآتية[٨]:

١ ـ بشرت الولايات المتحدة بإقامة ديمقراطية في العراق تكون كأنموذج لدول المنطقة، الا ان العراق انقلب من نظام حكم شمولي صارع لاجل ديمومة هياكله إلى نظام حكم يمارس فيه الدين ـ الطائفي شبه سيادة في إجمالي وسط وجنوب وغرب العراق. وهذا لا يحتمل الا أحد وجهين: اذا ما كانت القوى الطائفية معبرة عن تطلعات قواعدها الاجتماعية ـ الشعبية فإنها ستتقاطع مع المعايير المزدوجة في السياسة الأميركية. فهل ترضى الولايات المتحدة بذلك وإن جاء عبر آليات ديمقراطية؟ او ان يكون النموذج ديكورا يحتوي التوجه الاجتماعي العام، وفي إطار توجه تابع مرحب به أميركيا، سواء بإرادة مسبقة واقتناع من تلك القوى مقابل مغريات السلطة ام بالقسر أميركيا. والوجه الثاني الأكثر ترجيحا من قبلنا من خلال الممارسات التي لوحظت في الأعوام بين ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦،

٢ ـ يصعب تجاوز موقع العراق الجغرافي المؤثر في علاقات التوازن الإقليمي، والسيطرة عليه تضمن التأثير الدائم في علاقات القوى في المنطقة او ضبطها.

٣ ـ يتجه النظام الدولي، ولاسباب تتعلق بطبيعة عناصر القوة وتحولاتها، نحو مزيد من التعددية وانخفاض متزايد في القيمة السياسية لتأثير الولايات المتحدة وتحكمها بالنظام العالمي[٩]. ولضمان ديمومة الريادة العالمية فان الولايات المتحدة اتجهت إلى تبني أسلوبين: العمل على تقوية عناصر القوة سواء ما كان منه عناصر ذاتية، أم ما كان منه بفعل استثمار لتناقضات البيئة الدولية وتطوير قدرات عسكرية لزيادة فجوة الإمكانات العسكرية مع القوى المنافسة. والثاني، جدوى التدخل في تحديد مسار التطورات الدولية، وعدم السماح للقوى الأخرى بالنهوض واحتلال مراتب دولية تفوق مرتبة الولايات المتحدة، أو تنافسها. والاستيلاء على أقاليم مفصلية في علاقات القوى تكون قريبة من منافسيها المحتملين، ونشر منظومة أسلحة وقواعد عسكرية واستخباراتية فيها لتكون قواعد هجوم ودفاع متقدم عن مصالح الولايات المتحدة[١٠]، والعراق واحد منها.

الموضوع الثاني: استراتيجية الولايات المتحدة في إدارة العراق بعد الاحتلال. فقد يختلف اثنان حول وجود استراتيجية لدى الولايات المتحدة في التخطيط لمرحلة التغيير السياسي

(٧) د. خضر عباس عطوان، و م. م. حسين مشتت طريو، وم. م. عامر حسن ثابت: "الاستراتيجية الأميركية تجاه العراق، الواقع واحتمالات المستقبل"، مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين. شتاء عام ٢٠٠٦، ص ٤ ـ ٥.

(٨) د. خضر عباس عطوان: "رؤية تقويمية للاستراتيجية الأميركية تجاه العراق واحتمالاتها"، (القاهرة، دراسة مقدمة إلى مجلة **شؤون عربية**، ٢٠٠٦).

(٩) Janusz Bugajski& Ilona Teleki: "Washington's New European Allies, Durable or Conditional Partners?". The Washington Quarterly (Washington), Spring 2005. PP:98-103. & Rob De Wijk: "European Military Reform for a Global Partnership". The Washington Quarterly (Washington), Winter 2003. PP:198-208.

في العراق، من واقع حال العراق للفترة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦، حيث سيادة التخبط وانعدام الخدمات وازدياد التوتر وشيوع مظاهر الاقتتال الطائفي... مع ذلك قولنا هو ان الولايات المتحدة أدارت عملية التغيير وفقا لثلاث مراحل يمكن استقراءها ضمنا. وان إجمالي التوتر الحاصل يقع تحت سيطرتها وادارتها المباشرة، لغايات تخدم تنفيذها لاستراتيجيتها. وهذه المراحل هي[11]:

ـ المرحلة الأولى، تغيير النظام السياسي. وقد نجحت الولايات المتحدة في ذلك يوم ٩ نيسان ٢٠٠٣ عندما أكملت القوات الأميركية دخولها بغداد.

ـ المرحلة الثانية، وهي مرحلة التأسيس لدولة عراقية (دولة فدرالية، تعددية، استمرار تماسكها ضعيف مرتهن للإرادة الأميركية). وتحقق الولايات المتحدة نجاحات في هذا الشأن، ورغم ان المسالة ظاهريا تبدو استجابة لضغوطات أعمال المقاومة / العنف في العراق، الا أنها استطاعت تنفيذ خطوات مهمة في التأسيس لدولة عراقية وجعلها من الوهن بحيث تستمر مختلف القوى السياسية تعلق آمالها على الوجود الأميركي لتحقيق التوازن المرغوب او المطلوب للحفاظ على الموارد والدماء، او تقليل المهدور منهما.

ـ المرحلة الثالثة، والتي بدأت الولايات المتحدة تشرع بها منذ فترة وهي العمل على جني عوائد التغيير السياسي في العراق عبر التدخل في بيان الأولويات التي على النظام العراقي القادم اتباعها، وبالطبع تحت إشراف وكالات الاستخبارات الأميركية حتى لا تحيد القوى ذات الميول والعمالات المزدوجة في العراق نحو خيارات غير مرغوبة. وبالطبع وكما نرى ان وظيفة العراق القادمة هي تفكيك البنى وتغيير التوازنات الإقليمية القائمة. هذه المرحلة تقتضي في أول خطواتها بناء قواعد عسكرية واستخباراتية دائمة في هذا البلد. فالولايات المتحدة ليست شركة خيرية تقدم مساهمات مجانية في إسقاط النظم السياسية التي لا يريدها شعبها، فحجم الاكلاف التي دفعتها الولايات المتحدة تفيد ان هناك غايات ومشروع اكبر من العراق يرتهن بالأنموذج الفكري الذي تريد واشنطن إسباغه على الشعوب الأخرى، واستراتيجي يتعلق باحتمالات المواجهة مع قوى عالمية وإقليمية مهمة. واقتصادي يتعلق بالرغبة بالتحكم بموارد الطاقة واستغلالها. كل ذلك يجعل الولايات المتحدة اكثر من مراقب في العراق، الا ان الرغبة بتقليل الاكلاف دفعها إلى إعطاء فسحة حركة سياسية للقوى العراقية لتكون الأجهزة العراقية الطرف الوسيط في علاقة القوات الأميركية بالشعوب العراقية.

الموضوع الثالث: تقويم استراتيجية الولايات المتحدة في العراق للفترة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦، فيما تقدم أشرنا إلى بعض المنجزات التي حققتها الولايات المتحدة، الا إن هذا لا ينفي وجود أخطاء استراتيجية ارتكبتها الإدارة الأميركية في العراق. لقد اعترف المسؤولون الأميركيون، ومنهم وزيرة الخارجية الأميركية رايس، في تصريح نهاية شهر آذار/مارس

(١٠) Akio Watanabe: "A Continuum of Change". The Washington Quarterly, Autumn 2004. PP:137-146. And O,Hanlon, Michael E, Susan E .Rice, James B .Steinberg: "The New National Security Strategy and Preemption". Policy Brief. The Brookings Institution. December 2002. No113. www.brookings.edu

(١١) انظر، د. خضر عباس عطوان، "العراق إلى اين"، (القاهرة، مجلة شؤون خليجية)، ع/٤٤ ٢٠٠٦، ص ٣٨ ـ ٤٠.

٢٠٠٦، بارتكاب الولايات المتحدة أخطاء تكتيكية عديدة في العراق. واجمالي هذه الأخطاء يمكن ان نضعها في العناوين الآتية[١٢]:

١ ـ عدم مراعاة مسؤوليات الدولة المحتلة. فبموجب القرار ٢٠٠٣/١٤٥٣ اعتبرت الولايات المتحدة دولة محتلة للعراق تقع عليها مسؤولية مراعاة تنفيذ معاهدات جنيف، الا انها غضت الطرف عن عمليات تدمير ونهب مؤسسات الدولة العراقية،

٢ ـ إنهاء المواطنة العراقية. فخطاب الإدارة الأميركية اصبح يتكلم عن تكوينات الشعب العراقي وليس عن شعب عراقي، بل ورسخت العملية السياسية على هذا الأساس، ثم اتجهت نحو دعم الأكراد والشيعة ضد العرب السنة، ثم تحولت نهاية العام ٢٠٠٥ إلى دعم قوى سياسية من العرب السنة إلى الضد من قوى سياسية شيعية لتحقيق موازنة في العملية السياسية،

٣ ـ عدم توفير الخدمات والأمن. فالقدرة على توفير الخدمات الأساسية من كهرباء وماء ووقود... هي بمعدلات تقل كثيرا عن نظيراتها في أقسى فترات العقوبات الاقتصادية ضد العراق في العقد الماضي. اما الأمن فغيابه لا يحتاج إلى دليل في إجمالي الشارع العراقي (باستثناء إقليم كردستان العراق) حيث وصل مستوى القتل الطائفي كمعدل يومي إلى ١٤٠ شخص في شهر كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٦،

٤ ـ قرار حل التشكيلات الرئيسة لحفظ الأمن والاستقرار في العراق.واهمها الجيش وقوى الأمن والمخابرات دون توفير بديل قادر على حفظ النظام في البلد، بل هيأ ذلك الحل أفواج من العاطلين من العمل التجأ اغلبهم إلى حمل السلاح او قبول حمل السلاح إلى الضد من القوات الأميركية ومؤسسات الدولة الناشئة،

٥ ـ قرار اجتثاث البعث. وان اختلفنا في توصيف القرار من جانب مشروعيته السياسية الا ان هذا القرار انتهى إلى فراغ واضح في تولي قسم مهم من المهام الإدارية نظرا لكون الانتماء لحزب البعث العربي الاشتراكي كان أشبه بالقسر كشرط للاستمرار في الوظيفة او الترقي فيها. كما انه شجع بعض القوى إلى تفسير مفهوم الاجتثاث بمعنى عدم معارضة تصفية الغرماء من البعثيين فانتهى الأمر إلى تصفيات مروعة في وسط وجنوب العراق،

٦ ـ عدم تقدير دور إيران في العراق.اذ سمحت الولايات المتحدة لإيران بالتواجد في العراق مقابل عدم عرقلة مسعاها في احتلال العراق، الا ان الأمر وكلما تصاعدت حدة المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران ينتهي إلى تصاعد أعمال العنف في العراق، وكأنه نوع من تصفية الحسابات بين الطرفين. ناهيك باشتداد قوة إيران في العراق، وتأسيسها لوجود وقواعد فاعلة جدا، حتى عد جنوب العراق ساقطا عمليا في يد السياسة الإيرانية، تسهم بدرجة مهمة في تسيير شؤونه ـ ناهيك بنشاطها في شرق ووسط العراق.

(١٢) انظر، خيري الدين حسيب، "العراق.. إلى اين؟"، المستقبل العربي، ع/٣٢٧، ص ٩ ـ ١١.

مع ذلك نقول إن الأخطاء (١، ٣، ٤، ٥) أخطاء تكتيكية ومن السهل معالجتها، بل قد يكون مقصودا الخطأ فيها لإحداث نوع من الفوضى لا تتيح للعراقيين التوجه ضد صوب الولايات المتحدة في مرحلة تحتاج الوقت لتنفيذ استراتيجيتها فيه. اما الخطأ (٢) فهو مقصود للسيطرة على تماسك العراق وعدم تهيئة الظروف لاي قوة للسيطرة عليه. اما الخطأ (٦) فهو خطأ استراتيجي مرحلي احتاجت اليه الولايات المتحدة نظرا لعدم الرغبة في زيادة أعدائها في العراق، وبذلك حيدت بل واستخدمت قوى عراقية مهمة لضرب قوى أخرى عارضت الوجود الأميركي مقابل مكاسب سياسية على الأرض. ثم وعندما وصلت إلى المرحلة الثالثة من استراتيجيتها اي مرحلة التخطيط لجني عوائد التغيير السياسي في العراق فإنها بدأت بتقوية أطراف سنية لتحقيق نوع من الضبط للعملية السياسية. ويتوقع خلال العامين القادمين إثارة مسألة الوجود الإيراني في العراق على نحو جدي، تمهيدا لاي تدهور محتمل في الملف الإيراني وفي العلاقة الأميركية ـ الإيرانية.

المحور الثاني: مستقبل الاستراتيجية الاميركية في العراق

الواضح أن الوضع في العراق ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦ اظهر أن هناك قصورا[١٣] في استجابة السياسة الأميركية للمشاكل العالمية كلما دخلت كلاعب إقليمي بشكل مباشر. والملاحظ ان الاستجابة لهذا القصور تمثلت باتجاه الولايات المتحدة منحى هجومي أخر نحو اعتماد استراتيجية تفيد ان الولايات المتحدة ستفعل اي شيء تعتبره في مصلحتها في اي مكان واي زمان تختاره بصرف النظر عن مصالح الآخرين، بمعنى استباق العمل بالقوة، ودفاع الولايات المتحدة عن مصلحتها القومية، أحاديا. ويعزز هذه الضرورة ان التغييرات في ميزان القوى في المجتمع الدولي تسمح بانتهاج الاستراتيجية الاستباقية[١٤]. والأسباب الكامنة وراء هذه الاستراتيجية تكمن في كون قدرة الولايات المتحدة على منع انتشار القوة، وسياسة الردع باتت ضعيفة[١٥]. وجاء خطاب الرئيس الأميركي عن حال الاتحاد في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ ليؤكد ذلك في اكثر من موضع: "إن الأميركيين لن يحصلوا على الأمن بتخليهم عن التزاماتهم او تراجعهم وانكفائهم داخل حدودهم. فاذا قررنا ان نترك أولئك القتلة وشأنهم فانهم لن يتركونا وشأننا، بل سينقلون ساحة المعركة إلى شواطئنا. على أعدائنا وأصدقائنا ان يكونوا متأكدين ان الولايات المتحدة لن تنسحب من العالم وبأننا لن نستسلم أبدا للشر"[١٦]. ويكاد لم يختلف في ذلك كل طروحات التعامل مع الوضع العراقي من قريب او بعيد، وبضمنها استراتيجية النصر التي أعلنتها الإدارة نهاية العام٢٠٠٥، واستراتيجية الرئيس بوش التي أعلنها مستهل العام ٢٠٠٧... بل إن الإدارة اعتبرت توصيات لجنة دراسة العراق التي شكلها الكونغرس في آذار/مارس ٢٠٠٦ غير ملزمة. وتذهب بايلز، مديرة معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري)،

(١٣) ذهب كيفن هاسيت، مدير وحدة دراسات السياسات الاقتصادية في American Enterprise Institute إلى القول إنه "رغم تزايد الخسائر البشرية الأميركية في العراق ليقترب الرقم سريعا من ٣ آلاف شخص، وما يقرب من ٢٠ الف مصاب، وتكلفة مالية تقدر بما يتعدى ٤٥٠ مليار دولار (الأرقام في حينه)، إلا أن هناك الكثير مما لم يتم احتسابه ضمن هذه الأرقام. ورغم توافر تقارير عدة صادرة عن مراكز بحثية مؤيدة ومعارضة للحرب، وتقارير حكومية وغير حكومية، أميركية وغير أميركية، تفصل هذه الارقام، فان حساب الأرباح والخسائر المادية لهذا الصراع أوسع وأكثر تعقيدا من أن يقيم بسهولة". حياة أبو صالح:"حرب أمريكا في العراق بين حسابات الربح والخسارة المالية". تقرير واشنطن. ع ٦٧، ١٥تموز/يوليو ٢٠٠٦. http://www.taqrir.org/showarticle.cfmid=411

(١٤) هنري كيسنجر، "الاستراتيجية الأميركية والحرب الاستباقية"، **الحياة اللندنية** ٢٠٠٦/٤/١٩. http://www.daralhayat.com/culture/media/04-2006/Item-20060418-

"إلى انه من الصعب غالبا تقدير القوة الحقيقية للاعبين العالميين المختلفين تقديرا دقيقا، وعند التقدير يسهل في شكل خاص التقليل من شأن أولئك الذين لا يمارسون قوتهم بوسائل عسكرية وغير ذلك من السبل التقليدية. فهناك قوة في النفوذ وفي الصورة كما في القوة المادية، وقوة في الاحتمال وضبط النفس كما في الفعل... (وتضيف) عام ٢٠٠٣ اذهل المراقبين مشهد القوة الأميركية، لكن المشهد السائد عام ٢٠٠٤ اصبح مختلفا تماما، فالقوة الأميركية كسبت الحرب، ولكنها لم تستطع كسب السلام، وعام ٢٠٠٥ اصبح واضحا اكثر أن لدى الولايات المتحدة حدوداً داخلية معينة من المرجح أن تتصادم معها حين تواصل غزواتها في الخارج لاكثر من عامين"(١٧).

ان أمر المستقبل هو الذي يهم دارسي السياسة الدولية، والواضح انه فيما يتعلق بمستقبل الاستراتيجية الأميركية تجاه العراق فإننا نجده رهنا لمتغيرات عدة نذكرها بالآتي(١٨):

١ ـ مدى قدرة الإدارة الأميركية على استمرار تبني النهج الوقائي او بحده الأدنى الاستباقي(١٩)، فتداعيات أحداث ١١ أيلول/سبتمبر عانى خلالها المواطنون الأميركيون من تقليص في معدل حرياتهم، إضافة إلى دول عدة من وطأة السياسة الأميركية، وتحملت الولايات المتحدة بدورها أعباء إضافية، ويتوقع لها التزايد نظرا لتطور الأوضاع الاستراتيجية العالمية(٢٠).

٢ ـ اتجاه الولايات المتحدة الدائم نحو ضمان موقعها الريادي والقيادي في النظام الدولي.والمسالة المثيرة هنا أنها ومنذ فترة تربط بين ذلك الموقع والقدرة على صوغ نظام شرق أوسطي وفقا لفهمها ـ مع ملاحظة أنها لم تحدد رسميا ما هي الحدود الجغرافية للشرق الأوسط. واسباب ذلك تكمن في سببين، الأول الأهمية الاستراتيجية للمنطقة اقتصاديا وجغرافيا في منظور القوى الكبرى. والسبب الثاني الحاجة الأميركية الدائمة إلى عدو (دولة/ منطقة/ قضية) تبرر من خلالها سياساتها الانفاقية العالية، وتجعل نمطها في التعامل معها عبرة لبقية الدول الأخرى.

وإشكالية العدو قد تجسدت في المنطقة المسماة الشرق الأوسط، لذلك اتجهت نحو تبني ما سمي مشروع الشرق الأوسط الكبير(٢١)، الذي هو عبارة عن قضية إعادة إصلاح اقتصادي وسياسي وتعليمي وتعميم نظام الحرية وفقا للمنظور الغربي، ومحاولة تشييد هندسة أمنية فعالة للمنطقة. واذا نظرنا في مشروع الشرق الأوسطي الكبير نجد من المتغيرات الحاكمة للسلوك الأميركي المبررات التي تسوغها الولايات المتحدة للتدخل في شؤون المنطقة، واهمها الإرهاب الذي يجد اغلب حواضنه في المنطقة. فضلا عن الحاجة إلى إجراء إصلاح شامل للمنطقة، حتى تكون اكثر تقبلا للسياسات الأميركية. الإشكالية هنا في تبرير سياسة التدخل والقدرة على منع القوى المنافسة من استخدام ذات التبريرات في السيطرة او بناء منظومات إقليمية تدفع بالنظام الدولي نحو سياسات توازن

ae0aed36-c0a8-10ed-01d1-b9b783de54c9/story.html

(١٥) برادلي ا. ثاير، السلام الأميركي والشرق الأوسط، مصدر سابق ذكره، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(١٦) President Bush Delivers State of the Union Address. State of the Union 2006. http:www.whitehouse.gov/news/releases/2006/01/20060131-10.html

(١٧) اليسون جي. كي بايلز: "الأمن العالمي في عام ٢٠٠٥ ودروس العراق"، المستقبل العربي. ع٣٢٢/ ٢٠٠٦، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(١٨) د. خضر عباس عطوان، "رؤية تقويمية للاستراتيجية الاميركية تجاه العراق واحتمالاتها"، مرجع سابق.

(١٩) مطالب السياسة الأميركية اندفعت من ممارسة سياسات التدخل الاستباقي (Preemptive War)، حتى وصلت طروحاتها إلى اعتماد أسلوب الحرب الوقائية (Preventative War) بمعنى انها تتناول اية دولة/ طرف يتوقع ان يكون مصدراً لتهديد الولايات المتحدة. وفي سياقه تلجا نحو إزالة حالات المقاومة للسياسات الأميركية في مراحل مبكرة.

قوى قد تحمل الولايات المتحدة الكثير من اجل إيقاع تفاعلاتها كمحصلة في النظام الدولي،

٣ - إن ازدياد التنافس بين القوى الاقتصادية جراء نمو القدرة الاقتصادية لمعظم القوى جعلها تأخذ من النسبة غير الطبيعية لسيطرة الولايات المتحدة على النظام الدولي اقتصاديا، وهذا هو الذي جعل سيطرتها تراوح بين ٢٤ -٣٠ في المئة من إجمالي الوضع الاقتصادي العالمي (كإنتاج قومي وتجارة) بعدما كان نحو ٤٠ - ٤٥ في المئة للعقود الرابع والخامس والسادس من القرن المنصرم. وربما يشهد وضعها تراجعا آخر ليقف بين ١٦- ١٨ في المئة، وسببه نمو قوة الصين والهند والبرازيل وأندونيسيا التي يتوقع ان تأخذ وضعاً اقتصادياً مميزاً في العقود القادمة. وهنا قد يحاول البعض[٢٢] الربط بين الحاجة إلى السيطرة على التآكل المستمر في قدرة الاقتصاد الأميركي وبين السعي للهيمنة على المنطقة. وفي العموم ان التجارة مع دول المنطقة قد تبدو مهمة الا ان حجم السوق الإقليمي الشرق أوسطي يبقى صغيرا (٤٦٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٢، ويتوقع ان يبلغ نحو ٧٠٠ مليون نسمة عام ٢٠٢٥)، ويبقى وضعه الاقتصادي والمعاشي متدن ودون المتوسط العالمي. لذلك يتوقع ان التركيز الأكبر هو القدرة على السيطرة على تدفق النفط من المنطقة، أي الـ٦٣ في المئة من الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط (٨٩٩.٢ مليار برميل مقابل ١٠٤٧.٧ مليار برميل احتياطي للعالم). وسيستمر معدل التعويل عليه لدى القوى الصناعية بنحو ٣٨ في المئة من قيمة الطاقة المستخدمة (٧٣.٩ مليون برميل/يوم استهلاك عام٢٠٠٢)، علاوة على احتضانها نسبة ١٧ في المئة من احتياطي الغاز عالميا (٨٨.٩ الف مليار متر مكعب من الغاز مقابل ١٥٥.٧ ألف مليار احتياطي عالمي) وسيستمر معدل التعويل عليه لدى القوى الصناعية بنحو ٤١ -٤٣ في المئة من قيمة الطاقة المستخدمة (٢٥٢٧.٦ مليار متر مكعب/سنة استهلاكه عام٢٠٠٢)، ويتوقع ان تأخذ حزمة الطاقة النفطية نحو ٧٩-٨١ في المئة من قيمة الطاقة المستهلكة لدى القوى الصناعية عام٢٠١٠، واغلب مصادره سيكون من منطقة الشرق الأوسط[٢٣].

٤ - إن استمرار الولايات المتحدة بأداء أدوارها في المنطقة سيكون عرضة للتأثر بطبيعة العلاقات الإقليمية (واكثرها تأثيرا هنا الاستقرار او اللااستقرار الذي سيؤثر في المصالح الأميركية)، وعلى كلفة بقاء وانتشار قواتها في المنطقة. ولعل ابرز القوى المؤثرة في العلاقات الإقليمية كانت ولا تزال إيران وإسرائيل والسعودية ومصر (والعراق). والواضح ان كل القوى ما عدا إيران تسير في إطار المصالح الأميركية، الا أنها مع ذلك لها مصالح ودوافع ذاتية في التأثير على إجمالي العلاقات الإقليمية لصالحها. واذا كانت إيران قد استفادت من تداعيات احتلال العراق ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦، الا ان الواضح ان المعادلة الإقليمية تتجه نحو بلورة الولايات المتحدة لمحور يكفل تحقيق ردع مناسب للقوى التي لا تتفق

(٢٠) قدرت ماليا بـ(٣٤٦ مليار دولار) خلال الأعوام٢٠٠٣-٢٠٠٦، فضلا عن إنفاق عسكري بلغت قيمته للفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ (١٨٧٩.٩ مليار دولار)، واقرار ميزانية عسكرية أولية قدرت بـ (٢٢٩٨.٩ مليار دولار) للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠. الكتاب السنوي ٢٠٠٥، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، (بيروت. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، والمعهد السويدي بالإسكندرية ومركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٤٧٣.

(٢١) راجع صيغة المشروع الأميركي للشرق الأوسط الكبير في، مثلا، وثيقة: المشروع الأميركي للشرق الأوسط الكبير، (بيروت، فصلية شؤون الأوسط، ع/١١٤، ٢٠٠٤)، ص ٢٠٩ - ٢١٦.

(٢٢) وليم بولك، "نحو سياسة خارجية أميركية ناجحة"، المستقبل العربي، ع٣٢٠/ ٢٠٠٥، ص ٤٤ - ٤٥.

(٢٣) انظر، الملف الإحصائي، الطاقة في الوطن العربي، المستقبل العربي، ع٢٩٧/٢٠٠٣، ص ١٩٢ - ١٩٩. وكذلك، مايكل كلير: *الحروب على الموارد، الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية*. (بيروت، ترجمة عدنان حسين، دار الكتاب العربي ٢٠٠٢)، ص٥٤، ص ١٨٢ - ٢٠٣.

والنظام الشرق أوسطي. وسيتوقف نجاحها على إقناع تركيا ومصر والسعودية وإسرائيل (والعراق) بالتوافق مع هكذا طروحات،

٥ - إن حركة الولايات المتحدة نحو إحداث تغيير في المنطقة إجمالا والعراق ابتداءا إنما يرجع لمسألتين قائمتين على ما تلفظه المنطقة من أهمية لا يتناسب فعل دولها معها، لذلك انتج ضعفها التدويل. والمسألة الأولى هنا هي ما تعطيه الولايات المتحدة من أهمية للمنطقة إجمالا في استراتيجياتها العالمية. والثانية رؤيتها للتأثير المتزايد في استمرار سيطرتها على المنطقة على علاقات التنافس مع القوى الكبرى الأخرى. بمعنى أن سيطرة الولايات المتحدة تنتهي إلى مخرجات تقلل من بروز القوى الأخرى المنافسة، وان كان في الأمر تزايد تكاليف حماية ديمومة تلك السيطرة، فالعوائد تبرر الحاجة إلى التكاليف المتصاعدة، ومتى ما اختلت هذه المعادلة فيتوقع ان تعدل الولايات المتحدة في مشروعها الإقليمي. وأهمية طرحنا هذا هو ما يتعلق بوجود الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان واحتمالات توجهها صوب إيران. فمن المحتمل أن يقود اللااستقرار في أفغانستان إلى انسحاب الولايات المتحدة منها، في حين إن دخول العراق حربا أهلية ربما سيجعل انسحاب الولايات المتحدة أمر واردا لعدم توقعها جني حاصل سياسي مقبول. اما استقرار العراق فسيكون دافعا مهما للولايات المتحدة نحو التسريع بإحداث تغيير سياسي في التوجهات الإيرانية،

٦ - والمتغير الأخير الذي سيؤثر على الاستراتيجية الأميركية نحو المنطقة، ونحو العراق كذلك، هو سياسات القوى المنافسة في المنطقة. فالقوى الكبرى بدأت بحركة تدريجية نحو تأكيد وجود مصالح لها في الإقليم في شكل عام. فروسيا اتجهت بفاعلية نحو إيران، وتحركت نحو الحصول على تسهيلات لأسطولها البحري من سوريا، إن لم يكن الأمر الحصول على قاعدة بحرية كما ورد في اكثر من تسريب في وسائل الإعلام بداية شهر أيار/مايو ٢٠٠٦، والصين كذلك لها مصالح اقتصادية مع كل من إيران والدول العربية. والأمر الذي تتزايد حوله التكهنات هو التطور المطرد في العلاقة بين القوتين (الصين وروسيا) وإسرائيل، وكذلك دون إغفال التوجه الأوروبي نحو المنطقة فأوروبا، وإن اتفقت مع الولايات المتحدة في بعض القضايا الا من أن بروزها لابد أن يثير تقاطع في المصالح في منطقة تقع على تخوم القارة الأوروبية. والأمر، فيما يتعلق بهذا البروز، بالمحصلة يدفع نحو تراجع أدوار الولايات المتحدة في الإقليم.

وفيما يتعلق باحتمالات المستقبل امام استراتيجية الولايات المتحدة نحو العراق، علينا أن نضع في اعتبارنا كون الدراسات الأكاديمية تتناول المستقبل من بابين لا اكثر في الغالب[٢٤] الأول، دراسة الاحتمالات المكنة أمام سياسة الدولة في ضوء مرتكزات أساسية والتي يمكن إجمالها بواقع واحتمال التطور أمام بيئاتها الداخلية والخارجية.

(٢٤) لا نقصد هنا المناهج، فالمناهج متعددة ويمكن اللجوء أو الرجوع إلى المراجع المختلفة التي تناولت ذلك بالتفصيل، انظر مثلا، د. وليد عبد الحي، (مراكش، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، ط٢، دار عيون *المقالات*. ١٩٩٣).

والباب الثاني، استشراف الممكنات المحتملة أمام سياسة الدولة، والسعي إلى إنتاج متغيرات مولدة للبيئة المحتملة بحيث تسهل عليها تحقيق أهدافها. وهذا يتطلب مستلزمات من قبيل: المعرفة الصريحة بإمكانات وقدرات الدولة ذاتها، وبأهدافها كأساس للفعل، وما هي طموحات قياداتها / قواها السياسية الدولية، ثم معرفة مدى إعاقة او تسهيل البيئة الخارجية لتحقيق تلك الأهداف وإمكاناتها وتطلع قياداتها السياسية، وقبلها معرفة بالاحتمالات الممكنة للعلاقات والتطورات الدولية ـ الإقليمية... وفي الغالب، لا تخوض في النوع الثاني من الدراسات الا القوى الفاعلة المستقبلية التوجه، أما في البلدان الصغيرة او التي تعاني مثل أوضاع العراق فان دراسات من قبيل النوع الثاني هي اقرب إلى الترف الفكري، او يقوم بها أفراد من رعاياها لصالح آخرين فاعلين. اذن المستقبل هو أما احتمال وقوع الشيء، او هو شيء ممكن وقوعه في حال توافر ظروف محددة، وان لم يكن شيء ظاهر ذو أهمية وقت الدراسة. والاحتمال شيء يحظى باهتمام مختلف الدول، رغبة بتقليل تحديات البيئة الخارجية عليها، واستثمار فرصها كذلك. الا أن الممكنات يكاد لا يحظى الا باهتمام القوى الكبرى، التي تعمل على تهيئة مستمرة لبيئة فعلها وعدم انتظار ما قد تفرزه تلك البيئة من تحديات وفرص. وقولنا باي منهما لا يفيد إننا نقف عند رأي الآخر قيد الدراسة–الاستراتيجية الأميركية بقدر ما نقف عند رأي أكاديمي مبني على معطيات الواقع، واستشراف القادم. في هذا المجال علينا استشراف الاحتمالات الممكنة في الفترة الممتدة بين العامين ٢٠٠٧ ـ ٢٠٢٠، وهو عام تقريبي انتهت عنده دراسات مهمة[٢٥] على حدوث تحول في السياسات العالمية وفي مركز الولايات المتحدة العالمي، بناء على معطيات وعناصر القوة الشاملة، ونموها لدى القوى الكبرى ـ وحتى في إطار الاستراتيجيات المعيقة التي تمارسها الولايات المتحدة لتأجيل / عرقلة نهوض القوى المنافسة. والاحتمالات التي يمكن توقعها هنا لا تتعدى الثلاثة، وهي:

الاحتمال الأول، استمرار بقاء وجود القوات الأميركية

بموجب القرار الصادر من مجلس الأمن رقم ١٥٤٦/ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، للحكومة في العراق حق دعوة (القوات متعددة الجنسية) لمساندة القوات العراقية في حفظ الاستقرار فيه على أن تناقش تلك الحاجة وتؤكد كل سنة، وهكذا موافقة صدرت تلقائيا في حزيران/يونيو ٢٠٠٤، وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٥، وكذلك في حزيران/يونيو ٢٠٠٦ وبوساطة خطابات صادرة من الحكومة في بغداد، وكانت موافقات مجلس الأمن روتينية عليها. وتكاد الإشكالية تكون هي نفسها بعد العام ٢٠٠٧، وإذا أخذنا برأي التمديد فمبعث قولنا هو السياسة الأميركية نفسها، فالرئيس الأميركي بوش له أكثر من تصريح يحدد وضع القوات الأميركية في العراق، ومنها خطاب وضع استراتيجية لعمل القوات الأميركية في العراق في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، التي أكد في خلالها استمرار تمسكه بالبقاء

(٢٥) من الدراسات القيمة التي تعالج وضع الولايات المتحدة العالمي ووضع النظام الدولي انظر، تقرير: مجلس المخابرات القومي الأميركي: "رسم خريطة المستقبل العالمي ـ مشروع سنة ٢٠٢٠"، المستقبل العربي، ع ٣١٣/ ٢٠٠٥، ص ٤٣ ـ ٥٦. وصاموئيل هانتنغتون، صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، (مكان النشر ودار النشر بلا، ١٩٩٨).

في العراق(٢٦). وسبق وان طرح بوش هذا الرأي في خطاب (استراتيجية النصر) نهاية العام ٢٠٠٥، يشجعه في ذلك أن الحكومة العراقية ما زالت غير مستقرة سياسيا، والولايات المتحدة لا تريد الخروج وترك التكاليف/ الإنجازات التي دفعتها / حققتها طوال الأعوام ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٦ من دون متابعة، ما دام الخروج ينطوي على احتمال وقوع فوضى ذات أبعاد إقليمية خطرة جدا، في ظرف تؤسس الولايات المتحدة لمرحلة ما بعد العراق، بمعنى أن الولايات المتحدة قد تكون مقبلة على مرحلة مواجهة إيران في الأعوام القادمة وانسحابها من العراق سيكون بمثابة خطوة تمهد لإيران بسط سطوتها الإقليمية من دون رادع. وقد ناقش الكونغرس الأميركي طلب عدد من أعضائه موضوع الانسحاب من العراق الا انه انتهى يوم ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٦ إلى عدم مناقشة قضية الانسحاب في المرحلة الراهنة، وفي هذا إقفال لأي احتمال بالانسحاب طوال المدة المتبقية من فترة الإدارة الحالية(٢٧). لماذا البقاء في العراق؟ يذهب مالكولم ريفكيند، وزير خارجية بريطانيا سابقا، إلى أن "العراق مقبل على حرب أهلية ما لم تعالج المشاكل في جدية. ليس بسبب اختلاف الأطراف على كيفية حكم البلاد، بل لان الجماعات تتقاتل في سبيل البقاء، وان قوى الأمن الناشئة جزء من المشكلة وليست جزءاً من الحل"(٢٨)، ويضيف المحلل الأميركي، توماس فريدمان، ضرورة تحقيق النجاح في العراق بدلا من الخروج منه(٢٩). بمعنى ان افضل استراتيجية هي استمرار البقاء، والعمل على إعادة بناء الدولة العراقية.

وفي العموم القول باحتمال بقاء القوات الأميركية والقوى الأخرى لا يفيد بالتمام الكم والكيف.ففي طوال المرحلة السابقة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦ شهدنا مراحل تباين في الوجود الأميركي بين ١٣٠ ـ ٢٠٠ ألف جندي. والمعطيات التي طرحتها استراتيجية الرئيس بوش في مستهل عام٢٠٠٧ (الطريق الجديد إلى الامام) بخصوص علاقات الكم والكيف المرتبطة بالقوات متعددة الجنسية في العراق زادت تلك القوات بنحو ٢٠ الفا رغم وجود اتجاه متزايد داخل الإدارة الأميركية إلى تقليص عدد القوات الأميركية إلى نحو ١٠٠ ألف جندي وتقليل تواجدها في المدن. لكن هذا الأمر يحتاج إلى أرضية تهيأ له، وأهمها تحقيق الحكومة في العراق لاستقرار مقبول في المدن، وتأكد الولايات المتحدة أن هذه الحكومة لن تتضارب مع السياسات الأميركية، او إدارة الولايات المتحدة لصراع بين القوى العراقية بعضها مع بعضها الآخر، ودون مستوى الحرب الأهلية حتى تتشفع كل قوة بطلب مساعدة القوات الأميركية إلى الضد من خصومها، ولا تتفرغ لقتال القوات الأميركية او التحريض ضدها. الا انه يجب علينا ان لا نغفل التأثيرات التي قد تبرز من قبل الديمقراطيين في الكونغرس، والقائمة على ضرورة تقليص تورط الولايات المتحدة في العراق، وإذا نجحوا في ذلك، فان الأمر المتوقع ليس مناقشة قضية الانسحاب الكامل، فهذا الأمر فيه تأثيرات سلبية ما زالت غير مقدرة على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

(٢٦) للرئيس تصريح مؤكد على البقاء في نيسان/ابريل ٢٠٠٦ ان "وجود قواتنا في العراق من حيث الكم والكيف يحدده قادتنا العسكريون الميدانيون وليس السياسيون في واشنطن... وبغض النظر عن صواب أو خطأ معلومات دخولنا العراق، فان بقاء قواتنا فيه سيكون موضع متابعة الإدارة الأميركية القادمة، والحكومة العراقية". http://www.daralhayat.com/opinion/04-2006/Item-20060421-bdc7c03d-c0a8-10ed-01d1-b9b7a8c4c44b/story.html

(٢٧) ولم يستطع الكونغرس في ظل فوز الديمقراطيين في انتخابات التجديد النصفي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، من إثارة هذا الموضوع حتى الانتهاء من هذه الدراسة مستهل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

(٢٨) http://www.daralhayat.com/culture/media/05-2006/item-20060530-865e511d-c0a8-10ed-0114-fc3646f5de36/story.html

(٢٩) توماس فريدمان، "ملف بغداد ـ طهران ـ واشنطن، حتى لا ندفن رؤوسنا في الرمال". الشرق الأوسط اللندنية ٢٨ ايار/مايو ٢٠٠٦.

لكن الأمر المتوقع هو مزيد من التحول نحو تقليل اكلاف ذلك الوجود. هذا الطرح له مؤيدوه داخل الولايات المتحدة بوصفه حلاً وسطاً بين مطالب المتشددين في الإدارة الأميركية باستمرار التواجد الأميركي في العراق، وبين مواقف المعارضين المطالبين بانسحاب كامل وسريع من العراق. ومن القائلين بذلك معهد بروكنغز الأميركي الذي سبق وان قدم دراسة بعنوان استراتيجية معتدلة للخروج من العراق، وتحدث فيها(٣٠) عن ضرورة تمكين الإدارة الأميركية من الحصول على الوقت اللازم للانسحاب، والحل يتلخص في تصحيح العملية السياسية والضغط على القوى السياسية الشيعية والكردية من اجل إغراء العرب السنة وفصائل المقاومة للدخول فيها، الا ان المعهد يضيف إلى ما تقدم ضرورة نجاح المشروع الأميركي في حال الانسحاب من العراق.

والذي نتوقعه خلال العام ٢٠٠٧ هو احتمال تقليص عدد القوات الأميركية إلى الكيف على حساب الكم، حيث يكون وجودها عنصر ضامن وضاغط في آن على توجهات الحكومة العراقية. واحتمال دفع الولايات المتحدة باتجاه عدم تناول موضوع الانسحاب من العراق في شكل كامل، وحتى موعد انتخابات الإدارة القادمة ٢٠٠٨، الا إن ما بعدها نكاد نختلف فيه بين توقعات الانسحاب، وتوقعات البدء بتأسيس الولايات المتحدة وجود سياسي ضخم في العراق، وهذا الامر سنناقشه في الفقرتين التاليتين:

الاحتمال الثاني، انسحاب القوات الأميركية الكامل

ويقوم على رؤية مفادها حدوث تحولات دراماتية داخل الولايات المتحدة و/او داخل العراق، تنتهي إلى انسحاب كامل القوات الأميركية(٣١)، ويذهب إلى هذا المشهد المحلل الأميركي، كوردسمان، قائلا إنه في أفضل الأحوال "ينبغي أن نغادر العراق خلال سنتين او ثلاث بمجرد أن تستطيع قوات عراقية أن تحل محل القوات الأميركية"(٣٢) ومن التحولات التي تفرض على الإدارة الأميركية وضع التخطيط للانسحاب الآتي:

أ - إندلاع حرب أهلية شاملة في العراق تعجز الولايات المتحدة عن السيطرة عليها، ما يجبرها على الانسحاب، وإعادة التمركز في دول الخليج وتركيا لوقف تداعيات ذلك الوضع على تلك الدول،

ب - او قد يحدث تحول في اهتمامات الإدارة الأميركية نحو شرق آسيا أو نحو أوروبا ورغبة الولايات المتحدة في تحقيق استقرار مقبول أكبر من المتحقق الآن والسيطرة على قوة الصين او نهوض روسيا... ما يضطرها إلى تقليص أدوار العراق او الحاجة إليه، وتحديدا اذا ما جوبه مسعاها (المفترض في المرحلة الراهنة) بإقامة قواعد دائمة برفض العراق له. وربما يساعدها في اتخاذ هكذا قرار إستجابة إيرانية لمطالب الولايات المتحدة، واعادة هيكلة سياساتها للتوافق مع نظيراتها الأميركية، بحيث تبقى منطقة الخليج العربي منطقة مغلقة أمام الوجود الأميركي،

http://www.asharqalawsat.com/leader.aspsection=issue=9972&article=353681

(٣٠) سبق لأستاذ العلوم السياسية الأميركي جوزيف ناي القول بإمكانية التغطية على تقليص الوجود الأميركي عبر احد أسلوبين او الإثنين معاً: إرسال قوات عربية تعمل تحت القيادة العسكرية او السياسية الأميركية، وضمن مشروعها. والثاني الدفع باتجاه تفاهم أميركي - إيراني أوسع باتجاه استقرار العراق. بشأن هذه التحليلات انظر، محمد السعيد إدريس: "تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة". (بيروت، مجلة المستقبل العربي، ع٣٢٦/٢٠٠٦)، ص ٤١ - ٤٥.

(٣١) Barry Rubin: "Reality Bites, the Impending Logic of Withdrawal from Iraq". The Washington Quarterly (Washington), Spring 2005. PP:76-80.

(٣٢) انتوني كوردسمان، "نحو استراتيجية أميركية فعالة في العراق"، المستقبل العربي، ع ٣١٣/٢٠٠٥، ص ٤٢.

ج ـ او قد يتحقق اقتناع داخلي أميركي بعدم جدوى تصعيد اكلاف الحفاظ على الوضع الدولي للولايات المتحدة، واستثمار إمكاناتها لمصلحة تعلية التنافس مع تلك القوى، وللولايات المتحدة باع طويل في ذلك. فخلال هذا المشهد ستشهد الولايات المتحدة أربع دورات انتخابية رئاسية (٢٠٠٨/٢٠١٢/ ٢٠١٦/ ٢٠٢٠)، وضعفها انتخابات تجديد للكونغرس الأميركي. ولم يسبق لاي حزب أميركي ان بقي طوال مدة كهذه، فالشعب الأميركي قائم على البراغماتية بدرجة كبيرة،

د ـ أخطاء الإدارة الأميركية في العراق.وفي ذلك يذهب المحلل جايمس دابن: "في٢٠٠٣ عقدت إدارة بوش العزم على إعادة أعمار العراق على مثال خطط بناء اليابان وألمانيا غداة الحرب العالمية الثانية. ووصفها معارضوها بأنها أشبه بخطط فيتنام، وفضل باحثون آخرون تشبيهها بتجربة يوغوسلافيا بعد الحرب الباردة... لكن إدارة بوش أغفلت أن البلدين يختلفان عن حال العراق كثيراً. ففي١٩٤٥، عندما احتلت الولايات المتحدة اليابان وألمانيا، كانت البنية الأهلية فيهما متجانسة، واقتصادهما متينين، وهما استسلما بعد معارك شرسة. وفي المقابل، لا يتوافر أحد من هذه الشروط في العراق. والحق أن إدارة بوش إذا دققت الحساب، واحتذت على مثال البوسنة وكوسوفو، لأدركت أن إرساء الاستقرار وإعادة الأعمار يتطلبان وقتاً أطول، ومالاً أوفر، وطاقات بشرية أوفر. ولكانت استبقت الفراغ الأمني، فباشرت من غير إبطاء نزع سلاح الميليشيات. ولكانت بادرت بسرعة غداة الغزو، عندما كانت المعنويات الأميركية عالية ومقاومة قواتها تحبو، ولكن لم تفعل شيئاً من هذا. فحمّلت الإدارة الأميركية العراق على غنيمة غنمتها، وليس على عبء تنوء به. فمنعت الشركات الفرنسية والألمانية والروسية من الاستثمار في البنى التحتية والإنشاءات. وأصبحت فكرة معركة كسب العقول والقلوب عبث. فالعراقيون لا يقاتلون في سبيل دولة قوية، وما يرغبون فيه هو دويلات تتسلط عليها الجماعات (ويحدد كلا من القوى السياسية الكردية والقوى الموالية لإيران)"[٣٣] هذا الأمر قد تسبب بفوضى يكاد لا مخرج منها الا بالانسحاب.

إن الجزء الأهم من إشكالية وضع العراق ما سببتها سياسات الولايات المتحدة، بمعنى أنها قد أسهمت في الوصول إلى النتيجة التي أصبحت تهددها بالانسحاب، من قبيل تدمير النسيج الاجتماعي الضعيف في الأصل، وتسليح/المساعدة في تسليح مليشيات كردية وشيعية، ما قد يجعل تقسيم العراق اقل سوء من بقائه موحدا في ظل الكوارث والإبادة الجماعية التي يندى لها الجبين الإنساني، وتدخل الولايات المتحدة يعني حرب استنزاف غير ذات جدوى.هذا ما دفع محلل استراتيجي معروف، مثل بريجينسكي، إلى ان يطرح فكرة ضرورة الانسحاب[٣٤]، وبشرط ان تكون على مراحل تبدأ بطلب إلى القادة العراقيين في السر مطالبة الولايات المتحدة بمغادرة قواتها العراق. بعدها تسأل القادة

(٣٣) جايمس دابن، "حرب العراق على غير مثال سابق"، الحياة اللندنية ٢٦ تموز/يوليو ٢٠٠٦، نقلاً عن Foreign Affairs عدد تموز/يوليو وآب/أغسطس ٢٠٠٦. http://www.daralhayat.com/culture/media/07-2006/Item-20060725-a6b13a11-c0a8-10ed-01ce-4de83b592948/story.html

(٣٤) زبيغينو بريجنسكي، "آن اوان انسحاب أميركا من العراق.. في أربع خطوات"، ترجمة الحياة اللندنية ٢٦ نيسان/ابريل ٢٠٠٦، نقلا عن فايننشال تايمز البريطانية. http://www.daralhayat.com/culture/media/04-2006/Item-20060425-d1b7dcd4-c0a8-10ed-01d1-b9b7ae2fcf29/story.html

العراقيين عن تحديد موعد الانسحاب، والتفاوض معهم على هذا الموعد، وبعد التشاور الثنائي مع القادة العراقيين على موعد الانسحاب تنسحب انسحابا منظما. ثم على الحكومة العراقية دعوة الحكومات العربية والإسلامية إلى قمة لمساعدتها على إرساء الاستقرار الداخلي، وعلى الولايات المتحدة دعوة الاتحاد الأوروبي واليابان والصين، وغيرها المهتمة باستقرار صادرات نفط العراق إلى مؤتمر مانحين، وتمويل تأهيل الاقتصاد العراقي.

عموما، اذا لم يتخذ قرار الانسحاب الكامل خلال الفترة ٢٠٠٨ ـ ٢٠١٠ فمن المتوقع[٣٥] ان الولايات المتحدة ستجد أن الوضع السياسي في العراق اتجه نحو مزيد من التدهور، وبالتالي هناك خياران ليس الا، اما وقف سياسة السحب الجزئي لقواتها، بمعنى إعادة السيطرة على العراق في شكل مباشر لتصحيح الأوضاع فيه وتحمل المسؤولية السياسية في ذلك. او عقد اتفاق أمني والانسحاب إلى قواعد دائمة واعادة الانتشار بشكل يضمن بقاء القوات الأميركية بعيدة من مسرح العمليات المباشر اي المدن العراقية والسكان. وفيما يتعلق بخيار إعادة السيطرة يلاحظ انه من الصعوبة الاستمرار في التذرع بالحاجة إلى إعادة ترتيب الوضع العراقي، واكثر ما تستطيعه الولايات المتحدة في ظرف حصول دعم داخلي من الشعب الأميركي هو استمرار الانتشار واعادة السيطرة لمدة تراوح بين ٢ ـ ٥ سنوات (اي بنهاية الفترة بين ٢٠١٠ ـ ٢٠١٥)، في افضل الأحوال عليها في خلالها تحقيق أهدافها، والا ستجد نفسها أمام وضع دولي جد خطير:

١ ـ بلغت اكلاف الحملة والانتشار داخل العراق للفترة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦ نحو (٣٦٠ مليار دولار)، واذا ما أسقطنا ذات النسبة على الإنفاق المطلوب خلال الأعوام القادمة سنجد تكلفة كبيرة جدا قد لا تجد الإدارة الأميركية تغطية كافية لها، فريتشارد هاس، رئيس مجلس العلاقات الخارجية، يرى أن "التركة التي سيخلفها الرئيس بوش لمن سيأتي بعده هي مواجهة عالم اكثر اضطرابا من ذي قبل، وبموارد اكثر شحة لتسوية مشاكله والتعامل معها"[٣٦].

ب ـ وما قد يعقد الأمور اندفاع القوى المسيطرة على الحكومة في العراق (سرا او جهرا) إلى معاداة الوجود الأميركي، وهو ما قد يدفع الولايات المتحدة إلى دفع الأوضاع في العراق إلى اللااستقرار (المقدر والمحسوب) بغية إفشال الحكومة ـ وسبق للولايات المتحدة أن اعتمدت هكذا سياسة في تشيلي، عندما أسقطت اللندي عام ١٩٧١ وسمحت لمواليها بالسيطرة على الوضع هناك،

ج ـ على اكثر التوقعات ستكون إيران قوة مالكة للسلاح النووي بقدراتها الذاتية بين ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠، اذا لم توقف عمليات تخصيبها لليورانيوم[٣٧]. وقبلها وكما قال الرئيس جورج بوش "إن كثيرين على يقين من أن الإيرانيين يريدون بسط نفوذهم على الشرق

(٣٥) سبق للمجموعة الدولية للأزمات في تقريرها نهاية عام ٢٠٠٤ أن رأت انه على الولايات المتحدة تعجيل إقامة حكومة عراقية مستقلة. انظر تقريرها: "ماذا بإمكان الولايات المتحدة أن تفعل في العراق؟"، المستقبل العربي، ع٣١٢/ ٢٠٠٥، ص ٢٨ ـ ٣٠.

(٣٦) نقلا عن مايكل ارامويفيتز وروبن رايت: "إدارة بوش، أزمات متفاقمة في السياسة الخارجية"، صحيفة الاتجاه الآخر، طبعة بغداد، ١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٦، ص ١٥.

(٣٧) برادلي ا. ثاير، *السلام الأميركي والشرق الأوسط* ص ٥٣.

الأوسط كله. وهم يضغطون على حزب الله لإشاعة الفوضى، واستكمال استراتيجيتهم... (إن) أحد أهداف من يسعون في بث العنف هو تعويق الإجماع الدولي على البرنامج النووي الإيراني وتعليق تخصيب المواد المشعة. وشن حزب الله هجومه على إسرائيل يوم أقرت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وألمانيا معها، التوجه إلى إيران بتعليق أعمال التحويل والتخصيب. (والجزء الثاني من الاستراتيجية الإيرانية، على ما يرى بوش، هو) تخويف الحكومات المعتدلة، وكف يدها، وحملها على الانكفاء والانسحاب من الشؤون الإقليمية والمشتركة، فيتولى ملء الفراغ أنصار الإيديولوجية الإيرانية"(٣٨)، عند ذلك يصعب على الولايات المتحدة مواجهتها إلا بأكلاف سياسية صعبة القبول،

د ـ ستزداد إمكانات الصين الشاملة إلى نحو الضعف، وستكون قادرة عندها على عزل تايوان في شكل شبه كامل، والسيطرة على بحر الصين بكامله. وربما ستكّون تحالف أوثق مع روسيا لتطويق المصالح والوجود الأميركي ـ وان كانت غير قادرة على امتلاك وضع الهجوم دون فترة تمتد بين ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢٥(٣٩).

عند ذلك ستكون الولايات المتحدة مجبرة إما على تبني سياسة الانسحاب الكامل من العراق لمواجهة تحديات أكثر خطورة، أو أن تساهم في تشكيل حكومة جديدة في العراق تعقد معها صفقة اتفاق أمني ـ عسكري، تنسحب بموجبه القوات الأميركية إلى قواعد دائمة.

الاحتمال الثالث، عقد اتفاق أمني ـ عسكري عراقي ـ أميركي، وإقامة قواعد أميركية

وجوهر هذا الاحتمال هو البدء بتأسيس الولايات المتحدة وجود سياسي ضخم في العراق، يتضمن:مصالح اقتصادية واسعة، قواعد عسكرية على أطراف المدن الرئيسة، إضافة إلى قواعد استخباراتية تراقب النشاط السياسي للقيادات السياسية والحزبية... وترك الحكومة في العراق منغمسة في نشاط التعامل مع الأوضاع المجتمعية واللااستقرار العراقيين. وسواء صعد الديمقراطيون او بقي الجمهوريون مهيمنين على سياسة الولايات المتحدة فإن أمر انسحاب القوات الأميركية من المدن العراقية وعقد اتفاق أمني بين الولايات المتحدة والعراق، كما نراه، لا يتعدى سوى سرعة الدفع باتجاه صياغة اتفاق أمني ـ عسكري مع الحكومة العراقية، والوقت اللازم لتسريع الانسحاب من داخل المدن العراقية، نظرا للصعوبات المتعلقة في تقدير كلفة عملية الانسحاب من العراق سياسيا.

والواضح إن الإدارة الأميركية كانت حريصة طوال الفترة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦ إلى عدم إعلان رغبتها بإنشاء قواعد عسكرية في العراق، والاكتفاء بالقول إن قواتها ستبقى طوال الفترة الضرورية واللازمة لتحقيق استقرار في العراق، ولن تبقى اكثر من ذلك. ويكاد أمر بقاء

(٣٨) نقلا عن، كريستوفر ديكي وكيفين بيرانيو وباباك ديغانبيشه: "العقدة الإيرانية في الشرق الأوسط"، الحياة اللندنية، ٢٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٦، عن نيوزويك الأميركية. http://www.daralhayat.com/culture/media/07-2006/Item-20060725-a6acd64a-c0a8-10ed-01ce-4de884d320a4/story.html

(٣٩) انظر، مثلا، د. خضر عباس عطوان: "الصين، دوافع امتلاك القوة في عصر الأحادية القطبية"، (بغداد، مجلة دراسات دولية، ع٢٩/ ٢٠٠٥، ص ١١٠ ـ ١١١.

القوات الأميركية في العراق ضمن صيغة او أخرى متعلق أساسا بطبيعة واسباب دخول القوات الأميركية للعراق، وهناك معطيات عدة تفيد الاستنتاج باتجاه الولايات المتحدة لصياغة شكل بقائها في العراق:

أ - أسباب دخول العراق وتغيير نظام حكمه واهية، وثبت عدم صدقيتها: امتلاك أسلحة دمار شامل، العلاقة مع تنظيم القاعدة، واستعمال النظام مذهب العنف الأقصى كأداة روتينية للسياسة تحت طائل طائفي. وهذا يفيد أن هناك أسباباً أخرى لذلك التغيير كما بينا في المحور الأول من الدراسة،

ب - تزايد اكلاف بقاء القوات الأميركية منتشرة داخل المدن العراقية سواء على صعيد الاكلاف المالية (نحو ٣٦٠ مليار دولار) والبشرية المباشرة (نحو ٣٠٠٠ جندي قتيل حتى مستهل ٢٠٠٧ - البعض يرفع ذلك العدد إلى أرقام أخرى قد تصل إلى نحو ٢٤ ألف قتيل[٤٠])، او على الصعيد السياسي الدولي متعلق بإقناع القوى الأخرى بجدوى ذلك الانتشار وعدم مساعدة الحكومة العراقية على فرض الاستقرار السياسي في البلاد،

ج - أفرزت الانتخابات في العراق نتائج خطرة جدا، اذ ملكت القوى المرتبطة بإيران (سياسيا) قوة تصويت مهمة داخل البرلمان العراقي، إضافة إلى ان الأكراد العراقيين (نحو ٢٠ في المئة من مقاعد البرلمان) لهم علاقات طيبة بإيران. علاوة على اتجاه العراق نحو أطروحة للفدرالية فضفاضة، ما يهدد بتحقيق سيطرة إيرانية شبه كاملة على جنوب العراق. وهذا ما يفرض على الولايات المتحدة تبني إجراءات شديدة ودقيقة وسريعة لضبط إيقاع السياسة العراقية وسلم أولوياتها وطبيعة علاقاتها مع المصالح الاستراتيجية الأميركية،

د - حاجة الولايات المتحدة إلى تقليص وجودها في دول الخليج العربية، واسباب ذلك نجدها في تصاعد الرفض الشعبي الداخلي لذلك الوجود. ويكاد العراق بموقعه، وموارده البشرية والمالية، ان يكون القاعدة الأنسب للولايات المتحدة، ويمكن توظيفه لاداء أدوار إقليمية فاعلة اذا ما ضبط إيقاع ونشاطه السياسي الداخلي،

هـ - اتجاه الولايات المتحدة نحو إعادة تنظيم جيشها ودوره السياسي وانتشاره العالمي ليستطيع مواجهة تحديات عالم مندفع بقوة نحو التعددية القطبية. حيث بدأت بتقليص كم وجودها العسكري الخارجي والتركيز على المناطق الاستراتيجية، والتعويل اكثر على ضبط علاقات توازنات القوى الإقليمية في المناطق الإقليمية المهمة وجعل أطرافها الفاعلة تعول على الولايات المتحدة كعامل ضابط لعلاقات التوازن تلك[٤١].

لذلك نتوقع من الولايات المتحدة العمل على صوغ اتفاق أمني - عسكري مع الحكومة العراقية تصيغ بموجبه طبيعة الوجود السياسي للقوات الأميركية ضمن الأراضي العراقية، في إطار قواعد دائمة سيتفق على عددها وطبيعة المهام المسندة إليها، والإطار

(٤٠) انظر د. خير الدين حسيب: "مبادرة تحرير العراق"، المستقبل العربي، ع٣٢٣/ ٦، ٢٠٠٦، ص ١٩ - ٢١.

(٤١) دونالد رامسفيلد: "التحالفات الجديدة للولايات المتحدة"، الحياة اللندنية، ١٧/٥/٢٠٠٦، عن جابان تايمز اليابانية. http://www.daralhayat.com/culture/media/05-2006/Item-20060516-3e4e6890-c0a8-10ed-01d1-b9b712265514/story.html
وكذلك، انظر تقرير: "الثار بسرعة خطة استراتيجية أميركية ضد الإرهاب"، الحياة اللندنية، ١/٦/٢٠٠٦، الذي يتناول تبني الإدارة الأميركية خطط تطوير المؤسسة العسكرية http://www.daralhayat.com/special/issues//05-2006/Item-20060531-8bb80cd8-c0a8/10ed-0114-fc369c4d045b/story.html

الزمني للاتفاق، واعدادها في مراحل قادمة. ونتوقع ان وقت الشروع بمفاوضات لعقد هذا الاتفاق يتزامن مع تجديد التفويض للقوات الأميركية للبقاء في العراق بموجب طلب الحكومة في العراق نهاية شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٧، وإن سرعة إنجازه ستعتمد على حجم التأثير الذي تتعرض له الإدارة الأميركية داخليا، وقدرة قوى الديموقراطيين على فرض رأيهم بتقليل حجم الانتشار داخل المدن العراقية وحجم الاكلاف المترتبة عليه. او قد تشرع الولايات المتحدة بعقده بين العامين ٢٠١٣ ـ ٢٠١٥ اذا ما اتجهت نحو إعادة سيطرتها على العراق، وبالتالي إعادة انتشار في المدن العراقية. وعموما، نتوقع أن نوع التواجد الأميركي وحجمه والالتزامات السياسية المترتبة عليه داخل العراق سيأخذ أحد الصور الآتية:

أ ـ إقامة قواعد عسكرية دائمة، والمعلومات المتوافرة لا تزال مختلفة حول عددها. أما نوع السلاح الذي سيخبأ فيها او عدد الجنود فلا يمكن التكهن به الا انه سيتأثر بما ينتهي إليه الاتفاق الأمني للدور السياسي الذي ستقوم به هذه القواعد، وعلى غرار دول الخليج العربية الأخرى،

ب ـ الاكتفاء بإنشاء قواعد صواريخ بالستية وقواعد مراقبة الإلكترونية، الا ان إقامتها في العراق يتطلب وثوق الإدارة الأميركية بالتوجهات العراقية المقبلة كحكومة وقوى سياسية فاعلة، وعدم اتجاهها إلى معارضة الولايات المتحدة،

ج ـ تتجه الولايات المتحدة إلى استحصال حق استخدام الأراضي والأجواء والمياه العراقية عند الحاجة إليها ودون فترات مكوث طويلة او دائمة على غرار مصر واليمن وغيرهما،

د ـ الاكتفاء بعقد اتفاق أمني مع الحكومة في العراق لتبادل المعلومات والدعم المتبادل في أثناء تعرض مصالح اي منهما للخطر، من دون اشتراط وجود عسكري مسبق في العراق، بل الاعتماد على وجود استخباري أميركي مكثف فيه(٤٢).

ومهما يكن من الفترة التقريبية لهكذا مشهد، وطول الاتفاق الزمني، ونوع التواجد وحجمه والالتزامات السياسية المترتبة عليه، الا أن ما يدفع إليه إدراك الولايات المتحدة لأهمية موقع العراق كقاعدة استراتيجية في المنطقة لضبط الدول المحيطة، وربما يستثمر كأداة للتغيير الإقليمي. وفي افضل الأحوال قد تضع الولايات المتحدة فيه قواعد صواريخ لمواجهة احتمالات صراع مع الصين او روسيا او كلاهما، او حتى مع إيران او ربما الهند.

والواقع، ورغم أن تركيزنا يميل نحو تعلية شأن احتمال عقد الولايات المتحدة اتفاق أمني ـ عسكري مع العراق يتم إنجازه خلال المستقبل المتوسط، الا إن هذا لا يمنع من القول بقوة الاحتمالات السابقة. فالمستقبل كما في الواقع الراهن يبقى في إطار قوى وظواهر/مواقف

(٤٢) د. خضر عباس عطوان، و م.م حسين مشتت طريو، وم. م. عامر حسن ثابت: "الاستراتيجية الأميركية تجاه العراق، الواقع واحتمالات المستقبل"، مرجع سابق، ص ١٧ ـ ٢١.

سياسية وعلاقات، فإذا ما تغير تركيب او تأثير اي من العناصر الثلاثة فان شكل المستقبل او حتى مضمونه سيكون عرضة للتغيير، وبشكل يتناسب في درجته ومستواه مع حاصل في تلك العناصر، اي إذا كان تغيير مكانة القوى الدولية جوهريا فانه سيؤثر كذلك في علاقات القوى وفي علاقاتها مع الظواهر والوقائع والمواقف السياسية. وسيكون تأثيره جوهريا أيضا في مخرجات المستقبل، هذا من جانب، والجانب الآخر نرى إننا هنا غير معنيين بالخيارات الواجب اعتمادها من قبل الولايات المتحدة كاستراتيجية في العراق، فهذا شان أميركي، كما سبق وان ذكرنا. وعموما، إذا ما حدث اي مشهد من المشاهد السابقة، فان انعكاسها على العراق وسياساته الإقليمية والعربية سيكون واضحا. وهذا ما يدفعنا إلى النظر في المحور الثالث.

المحور الثالث، الإستراتيجية الإقليمية: أدوار العراق المحتملة

مما تقدم، أن فرص تأثير الاستراتيجية الأميركية على أدوار[٤٣] العراق ستكون واضحة، إن لم تكن حاسمة في صياغة توجهاته وافعاله. ويكاد لا يؤثر في ذلك سوى متغيرين اثنين، يفرضان عليه التزامات سياسية من الصعب الانفكاك منها. المتغير الأول، ومفاده ثقل ووطأة الاستثمارات السياسية (العسكرية، الاقتصادية، المالية، الثقافية، الطائفية) لدول الجوار في العراق، عبر تأهيل مجموعات محلية على شكل توابع دائمة، علاوة على أشخاص ومؤسسات وظيفتهم تمرير المعلومات، والضغط على القرار السياسي وعلى الظروف المنشئة له، ممارسة العنف... اي العمل كمصدات أولية في وجه اي اعتداء عليها عبر العراق، وتحديدا إيران وسوريا[٤٤]. بمعنى آخر: إن دول الجوار هي أطراف غير محايدة رغم انها تسعى إلى جعل أعمال العنف (التي تقوم بها مباشرة او عبر مريديها) تحت السيطرة السياسية. اما القوى السياسية في العراق فهي تتباين في مواقفها من هذه الاجندات، كون معظم هذه القوى اما قد قبض ثمن ما يجري[٤٥] او انه قد ارتهن نفسه لتنفيذ مشاريع خارجية مقابل الحصول على دعم لتنفيذ مقاصد عقيدية سياسية واجتماعية ومزايا في الدولة التي قد تنشأ. كما إن اغلب القوى (غير الطائفية) قد أضعف على نحو خطير، وجاري إفشالها. قابله صعوبة مشاركة القوى التي ارتضت بحمل السلاح ضد الوجود الأميركي، فظهورها مدعاة لتصفيتها. وحتى معايير مشاركة الأطراف المختلفة في عملية المصالحة (التمثيل المتوازن...) أحاطها شك في أن تكون فاعلة في التعامل مع المشاكل المطروحة كون قوى عديدة كانت نشطة في تصفية الآخر قبل الشروع بأي مصالحة.

لقد اظهر الوضع في العراق إن استقرار أي دولة (الدول الصغرى والمتوسطة في معايير القوة) ليس مرهونا بما يفعله أبناؤها فحسب، بل إن هناك الكثير أيضا مما يعتمد على

(٤٣) الدور هو توجه سياسي محدد بالأطر الجغرافية والتاريخية والمصلحية يبغي تحقيق أهداف محددة في نطاق المكان (الإقليم) والزمان. Lisbeth Aggestam:"Role Conceptions and the Politics of Identity in Foreign Policy". (University of Stockholm, ARENA Working Papers, 1999). http://www.sv.uio.no/arena

(٤٤) جورج فريدمان، "مستقبل العراق، البحث عن توازن تجاه إيران"، المستقبل العربي، ع٣١٤/ ٢٠٠٥، ص ٨٦ ـ ٨٨.

(٤٥) T.Christian Miller: Blood Money, Wasted Billions, Lost Lives, and Corporate Greed in Iraq. (NY, Little, Brown and Company, Hachette Book Group USA, 2006). PP:54-67.

توازن القوى في المحيط الإقليمي، فضلا عما لدى القوى الدولية من مصالح تدعوها لتغيير او للحفاظ على ذلك التوازن. ويتوقف تأثير البيئة الخارجية على استقرار او لا استقرار الدولة، اتساع او انخفاض القيمة السياسية لدورها... وعلى موقع الدولة في علاقات القوى وموقعها في النظام الدولي(٤٦). وفي هذا الإطار، ولما كان العراق في وسط محيط إقليمي غارق في عداوات تاريخية ويسوده الاضطراب، فإن أي نظام فيه يقوم على توسيع حجم المشاركة والتعددية السياسية في الحكم في ظل توازن هش غير واضح المعالم ما بين التكوينات المختلفة، وله ارتباطات ديموغرافية: مذهبية او قومية، او إيديولوجية... لن تتاح له فرصة الحفاظ على حياده (أي النظام في العراق) ولن تتاح له فرصة الحفاظ على استقراره الداخلي لفترة طويلة. لهذا دخلت إيران القضية العراقية في شكل شبه حاسم عام ٢٠٠٣، وصار العراق واحدة من نقاط تقاطع إيران والولايات المتحدة. وهذا ما انتهت إليه الإدارة في شهر اذار/مارس ٢٠٠٦ عندما جرى تخويل سفير الولايات المتحدة السابق في بغداد زلماي خليل زاد بإجراء مفاوضات مع إيران بخصوص العراق. وقد اعترف تقرير مجموعة دراسة العراق (او ما تعارف عليه باسم مجموعة بيكر - هاملتون التي شكلها الكونغرس الأميركي في اذار/مارس ٢٠٠٦، بشأن الاستراتيجية الأنسب للإدارة الأميركية الواجب اتباعها في العراق) الذي رفعته في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ ضمنا بالتدخل الإيراني في العراق. فالتقرير يذهب (التوصية ٨) إلى وجوب إجراء محادثات ديبلوماسية مكثفة وموضوعية، تتضمن قدرا من توازن المصالح مع إيران وسوريا، لتحقيق استقرار في العراق يساعد القوات الأميركية الانتقال من الوضع القتالي الذي هي عليه منذ تغييرها نظامه السياسي في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ إلى وضع إسناد القوات العراقية في حفظ الاستقرار المطلوب(٤٧).

أما المتغير الثاني، ما يسمى تحديات بناء الدور الإقليمي، فمشاكل العراق الإقليمية والعربية تكاد تكون متجذرة وشائكة في مجالات: الأقليات، الحدود، المياه، التطبيع مع إسرائيل. وقسم آخر منها مضخم لأغراض او لأسباب لها صلة بسياسات خارجية: العنف العابر للحدود، دعوات الإصلاح والتغيير السياسي الإقليميين... الا أن ما يكاد يسعف العراق هو ضعف الإمكانات الاقتصادية المؤهلة التي ستكون في حوزة الحكومة لتنفيذ التزامات المواجهة مع دول الجوار؛ هذا على افتراض ان الحكومة في العراق لن تتحمل أكلاف الارتباط بتحالف يقلص الفجوة الزمنية لاعادة بناء القدرات العسكرية - الأمنية العراقية، ويكون غرضه مواجهة البيئة الإقليمية.

في هذا المحور، لدينا ثلاثة متغيرات: أدوار العراق، الاستراتيجية الأميركية، الإقليم.واعتمادا على طبيعة التوجهات الاستراتيجية الأميركية المحتملة في العراق نستطيع رصد ثلاثة أدوار عراقية محتملة في البيئتين الإقليمية والعربية، ودون التطرق إلى البيئة

(٤٦) انظر، خضر عباس عطوان، توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، دراسة في النظام الإقليمي العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ٢٠٠٣، ص ٩ - ٤٠.

(٤٧) يمكن الرجوع إلى تقرير لجنة دراسة العراق The Iraq Study Group, Report. James A. Baker, III, and Lee H. Hamilton, Co-Chairs والمنشور على موقع البيت الأبيض. والوصلة الإلكترونية له هي: http://www.whitehouse.gov/news/releases/2006/12/20061206.html ويمكن استعمال مواقع اخرى للوصول إلى التقرير، ومنها موقع مؤسسة ابحاث السلام. http://www.usip.org/isg/iraq_study_group_report/report/1206/index.html

العالمية الأوسع لانه عمليا لن يكون العراق قادرا على التأثير فيها، فهو يفتقد إلى الإمكانات السياسية اللازمة لذلك. وهذه الأدوار هي:

الاحتمال الأول، أدوار العراق في ظل عدم وجود تأثير أميركي

وهنا نفترض أن العراق سيمارس أدواره الإقليمية والعربية في شكل مستقل بناءا على مقتضيات المصلحة الوطنية من دون وجود تأثير او تدخل أميركي. وان العراق سيركز بالدرجة الأساس على مصالحه وأولويات سياساته. وسنجد صور هذه الأدوار في حالة انسحاب القوات الأميركية الكامل من العراق، ونجاح الأخير في تشكيل برنامج سياسي دقيق وواضح. وفي العموم، وفي كل القضايا ذات الصلة بالوضع العراقي إقليميا وعربيا التي يمكن طرحها، نتوقع ان تكون سياسة العراق الإقليمية والعربية مراعية لحجم التباين المصلحي بين مكونات الشعب العراقي، وتقاطع رؤى وتبعيات القوى السياسية فيه لدول الجوار - كون اغلب القوى الفاعلة تتوزع ما بين انتماءات وولاءات إقليمية ودولية، وبين ولاءات طائفية ضيقة. ولا يستطيع الوطنيون التعبير عن طروحاتهم، فهي تعني أن الدم هو المقابل(٤٨).

وقضايا الدور العراقي في النظامين الإقليمي والعربي ستكون عديدة تفرض استجابات إزاءها من قبيل قضايا الاقليات، بمعنى تأثير تطورات القضية الكردية في العراق مع كل من تركيا وإيران، وقضية الأقلية العربية في إيران، ويرتبط بهذه القضية قضايا الحدود، وبالتحديد حول شط العرب، وقضايا عروبة الخليج، وهل سيبقى العراق مركزا على ضرورة العروبة لهذه المياه ام انه سيتجه إلى التعاطي المصلحي الأوسع معها، او حتى قبول الطرح الإيراني لها. ولا ننسى الوجه الآخر لهذه القضية ألا وهو التوجه القومي العربي ومدى استمرار التزام العراق به، وتنخرط فيه القضية الفلسطينية والاعتراف بإسرائيل. والقضيتان المستحدثتان في شان العراق الإقليمي والعربي هما العنف والتطرف/ التشدد الديني العابر للحدود، وقضايا الإصلاح والتغيير، ودوره إزاءها لا يزال غير واضح.

اما السياسات النفطية فستسبب إشكالية للعراق في علاقاته الإقليمية والعربية المقبلة بسبب الاتجاه الدستوري الذي اقر منح الأقاليم المنتجة للنفط حق إنتاج النفط من اي حقل يكتشف بعد العام ٢٠٠٦، وبذلك سيكون في العراق وحده اكثر من منتج ومصدر اغلبهم لا يخضع للتقنين في إطار علاقات مؤسساتية.

وإجمالا لا نتوقع أن يملك العراق دورا فاعلا إزاء القضايا أعلاه الإقليمية والعربية لقصور إمكاناته الذاتية، ولأن المشهد يفترض مسبقا عدم ربط العراق سياسته بسياسة الولايات المتحدة. لذلك سيميل العراق أثناءه، وحسب رأينا، نحو تبني سياسة الاعتدال والوسطية بين الآراء المطروحة،

(٤٨) د. خضر عباس عطوان، "المصالحة بين القوى السياسية في العراق، معضلة الواقع واحتمالات المستقبل"، (دبي، مجلة آراء حول الخليج، ع٢٨/ ٢٠٠٦، ص ٥١ - ٥٤.

الاحتمال الثاني، أدوار العراق في ظل وجود تأثير أميركي في السياسة العراقية

وهذا الاحتمال يقسم بدوره إلى إثنين، على ضوء حجم التأثير الأميركي ومداه على السياسات العراقية:

أولا، التدخل الكامل للسياسة الأميركية في شؤون العراق

وهذا الاحتمال يتوقف على أحد المشهدين، بقاء القوات الأميركية منتشرة داخل العراق، او حتى في حالة إعادة السيطرة العسكرية المباشرة عليه. والمشهد الثاني في حالة توقيع إتفاق أمني ـ عسكري بين العراق والولايات المتحدة يكون مضمونه حاويا على التزامات سياسية تفرض على العراق مسايرة متطلبات السياسة الأميركية بالكامل. وفي إطار هذا الاحتمال نتوقع الآتي من السياسات والأدوار العراقية تجاه القضايا موضع الارتباط مع النظامين الإقليمي والعربي:

أ ـ دفع الولايات المتحدة لتشكيل محور عراقي-خليجي أمني،

ب ـ حدوث توافق عراقي-تركي حول قضايا الأمن الإقليمي،

ج ـ أن يدفع العراق للتقاطع مع إيران في اكثر من قضية (الاقليات/ الحدود/ عروبة الخليج...) وربما يصل الأمر إلى دخول العراق جربا بالنيابة عن الولايات المتحدة (جيش أفراده عراقيون، أسلحة وتخطيط ودعم أميركي)،

د ـ أن يتجه العراق إلى الاعتراف بإسرائيل، وإنهاء دوره القومي، او تقليصه إلى أدنى مستوى ممكن،

هـ ـ أن يكون العراق قاعدة نشطة لدعم قوى الإصلاح والتغيير الداخلي في المنطقة، وقاعدة أميركية متقدمة لرصد ومتابعة وملاحقة القوى التي تمارس العنف العابر للحدود.

ثانياً، تأثير سياسي أميركي محدود على السياسة العراقية.

وسيكون هذا الأمر قرينة بعقد اتفاق أمني ـ عسكري بين العراق والولايات المتحدة، سواء انتهى بإقامة قواعد عسكرية في العراق من عدمه، لكنه في المجمل يلزم العراق بتبعات سياسية محددة. والدور العراقي إزاء النظامين في إجمالي القضايا السابق ذكرها ستكون هناك درجة من المرونة تؤول على ضوء التقاطع/عدم التقاطع مع المصالح الأميركية في العموم، وفي أحيان سيكون العراق غير سباق في إبداء المواقف، لان تفسير مفهوم المصلحة العراقية سيخضع لضغط التفسير الأميركي. فمثلا، لا نتوقع أن تشكل فدرالية إقليم كردستان العراق تأثير على الوضع في تركيا، اذ سيعطى الجانب التركي تطمينات في إطار المظلة الأميركية. لكن قد تستثمر هذه القضية إلى الضد من إيران اذا لم تستجب للضاغط الأميركي. ويتوقع أن يعتمد العراق في إطاره توجه معتدل في التعامل مع قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، وان يشرع بتبادل الاعتراف المرحلي مع إسرائيل. الا أن القضية الأبرز هي احتمالات تدخل الولايات المتحدة لتكوين منظومة أمنية جديدة تجمع كل

من العراق ودول مجلس التعاون الخليجي (مع او دون وجود اليمن)، وذلك ضمن خطة تشييد هندسية فعالة للمنطقة[٤٩]. وعموما، هذا المشهد وتفرعاته من استجابات للحكومة في العراق يبقى في إطار الاحتمال القابل للتحقق، فالعراق وفي إطار المستقبل المتوسط سيميل ابتداء إلى تبني أدوار قائمة على مراعاة المصالح الأميركية (على افتراض انه لم يتحقق انسحاب سياسي أميركي من العراق)، نظرا لحجم الاستثمار الأميركي في العراق سياسيا، اقتصاديا، عسكريا، واستخباريا.

وقد تكون للإدارة الأميركية حاجة إلى تصعيد قيمة تأثيرها في أدوار العراق تبعا لنوع القضايا المطروحة في حينه وحجم التقاطع مع الدول الأخرى في المنطقة، والحاجة إلى العراق لمساندة او تنفيذ أدوار بالوكالة عن السياسات الأميركية. لكنها قد تتجه إلى إعطاء فسحة استقلال اكبر في تصريف أدواره، اذا ما وجدت أن هناك أزمات دولية تتطلب حشد كل الإمكانات الأميركية لها، وتقليل رصد الإمكانات لدعم الحلفاء في مناطق هي إجمالا تحت السيطرة او التأثير الأميركي.

الخاتمة

هل نحتاج إلى خاتمة؟ سؤال قد يثير استغراب القارئ، نظرا للاعتياد الذي حملته الدراسات الأكاديمية التقليدية، وإجابتنا هي انه لا يتماثل المضمون الذي يقترن بدراسة المستقبل مع ذلك الذي تعبر عنه كلمة الخاتمة. فبينما تعني الخاتمة بلوغ آخر الشيء، يعبر المستقبل عن نقطة البداية التي تفضي إلى تبلور هذا المشهد او ذلك. كما أن الدراسات المستقبلية لا تستطيع أن تعالج كل جوانب القضايا المطروحة بلغة التأكيد، بل تتم المعالجة في إطار الترجيح والاحتمال، ومن ثم تلك الدراسات المتحققة لم تصل إلى نهاية. ووضع خاتمة لها كمن جوز القول بالتأكيد على فرضياته وليس بالترجيح. ونرى في ذلك قصور حاولنا تجاوزه قدر المستطاع. مع ملاحظة أن جهدنا ليس نتاجا نهائيا، فالفكرة او المعالجة الإنسانية ـ السلوكية صائبة في إطار زمني، وقد تفقد جدواها بمرور الزمن بحكم تغير عناصر المستقبل الثلاثة: قوى او أطراف/ قضايا او وقائع/ علاقات بين العنصرين السابقين.

وجرياً مع التقليديين في إنهاء الدراسة بخاتمة، نرى وعلى شكل خلاصة، أن الاستراتيجية الأميركية تجاه العراق انطلقت من رصد واقع عالمي يتجه بقوة نحو مزيد من التعددية القطبية، وأن ضرورات احتوائه تقتضي منها، علاوة على استمرار إنفاقها العسكري العالي، السعي لعدم تشكيل تحالف إلى الضد منها يكون حصيلة قدراته قادرا على منافستها او معارضتها، عرقلة نمو القوى الأخرى وتوليد مشاكل لتلك القوى في نظمها الإقليمية، والسعي لتكوين قواعد انطلاق وهجوم بالقرب من القوى المنافسة تحسبا لاي

(٤٩) انظر، ميشيل هدسون وسيف غباشي، "السلام الأميركي في الشرق الأوسط"، (صحيفة الزمان، ترجمة سهى *الطريحي*، صحيفة *الزمان*، طبعة بغداد، ٦ أيار/مايو)، ص ١٥.

احتمال بالصراع معها. هذه النقط أعطت العراق ميزة استراتيجية ضاعفها أهمية المنطقة في المنظور الاستراتيجي العالمي. وبعيدا من صدقية وأخلاقية دعاوى الولايات المتحدة في تغيير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣، وجود الولايات المتحدة في العراق أمر قائم. وعلينا رصد اتجاهات الاستراتيجية الأميركية في العراق، وتحديدا إلى أين تقود تلك الاستراتيجية العراق؟

ولما كان المستقبل اما في إطار الاحتمال بحدوث الشيء، او الشيء الممكن حدوثه. ولما كانت قدرة العراق على صنع المستقبل عبر التدخل في أحد عناصره ثلاثة: القوى/ القضايا/ العلاقات، في شكل مستقل شبه معدومة. إذاً الأمر المتوقع هو ضرورة استعداد العراق للتعامل مع احتمالات المستقبل، عبر تهيئة الموارد والإمكانات اللازمة التي تقلل سلبيات الوضع الإقليمي والعربي عليه، او قبول وصاية الولايات المتحدة الاستراتيجية ليكون طرفا صانعا المستقبل ليس بإرادته بل بإرادة الآخر ـ الولايات المتحدة.

إن دراسة أمر المستقبل في أي شأن عراقي، وتحديدا سياسية العراق الإقليمية والعربية، في مرحلة تكاد تبدو عملية ضبابية نتيجة لعدم الاستقرار السياسي، إلا إننا لا نتصور بقاء حال عدم الاستقرار لمدة الأعوام الأربعة القادمة. وأثناءها وبعدها على أي حكومة عراقية إعادة تأهيل العراق ليؤدي أدواره الطبيعية في المنطقة. واذا كنا قد توصلنا إلى أا مرحلة التأسيس لوجود سياسي جديد بعيدا عن السلبية التي طبعت أدوار العراق قبل العام ٢٠٠٣، أو اللاوجود خلال الفترة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦ قد تكون صعبة الا إنها مرحلة تستحق التركيز نظرا لما ستؤسسه لمرحلة ألما بعد، اي ما بعد التغيير السياسي. ففي السنوات القادمة، والتي ربما ستبدأ مع مرحلة الحكومة القادمة بدايات العام٢٠١٠ سيكون فيها العراق متغيرا إقليميا من الصعب إنكاره، وعلى إرادة قواه السياسية إما سيكون ساحة صراع للقوى الإقليمية أو وكيلاً لها، أو ان يتجه إلى ان يكون طرفاً سياسياً في علاقات القوى، ونرجح ان يكون ذلك بدعم او مباركة الولايات المتحدة. ومع ذلك علينا ان لا نضع نصب أعيننا ان الأمر سيتجه في شكل حتمي إلى جعل العراق قاعدة عسكرية أميركية، فهذا تشاؤم مسبق لا تقبل به الثقافة العراقية او تدحضه، حيث سيحتاج الأمر إلى أكثر من عقد للتأسيس الثقافي لهذه القواعد ولتكون مقبولة، إلا أن الأمر الذي لا ريب فيه هو استمرار الوجود الاستخباري الأميركي في البلد. ما نوصي صراحة به هو ضرورة اتجاه العراقيين إلى تعريف المصلحة الوطنية العراقية، وقبلها التأصيل لمفهوم الوطنية العراقية. فهما والإمكانات السياسية والموارد المؤهلة ما سيؤدي إلى إنضاج الوجود العراقي في الإقليم: من حيث طبيعته، مستواه، أهدافه، أدواته...

وفي عجالة نرى ان من واجب دارس المستقبل ألا يتشاءم، رغم كثرة المنغصات، فالمستقبل نظريا عناصر قضايا وأطراف وعلاقات بينها تنتج ظواهر سياسية ووقائع، واي تغيير في

واحد من المكونات الثلاثة سيكون مؤثرا في الظاهرة. ورغم ان الحال العملي يؤشر أن من يملك الإمكانات هو المؤهل الأكثر للتأثير في الظواهر، والمستقبل إحداها، الا إننا ننوه أن أمر التخطيط وحسن التدبر في المتاح من إمكانات، وتوظيف ناضج ومسؤول ومقدر للبيئة الخارجية كفيل أيضا في التأثير في تشكيل المستقبل. وهذا ما يدفعنا ألا نركز على ما موجود من إمكانات، بل على المتوقع منها، ومن الفرص التي تتيحها البيئة الدولية المباشرة منها (تعاون، تحالف، دعم...)، وغير مباشرة (صراع الأطراف الأخرى مع بعضها وتنافسها...). فكلها تؤسس لوجود فاعل في المستقبل المتوسط. ومن الضروري أيضا التركيز على نوع الفاعلية المتوخاة، لا الفاعلية السلبية وانما تلك التي تجعل البلد فاعلاً في إقليمه بما يحقق غاية تنمية مقدراته. فهل تستطيع القوى السياسية الانتقال من السلبية في رؤية ذاتها والعراق إلى الرؤية الإيجابية؟ ومتى؟ وكم سيكون البلد قد دفع من تكاليف؟ ❑

العـــراق بين الـوحـــدة السـيـاسـيـة والفيــدرالية

محمد نورالدين *

دخل العراق، مع الإحتلال الأميركي في آذار/مارس ٢٠٠٣، مرحلة جديدة وخطيرة من تاريخه الحديث. فلأول مرة يقف هذا البلد أمام مفترق طرق يعيد صوغ بنيته ودوره اللذين عرف بهما على إمتداد نشأته في القرن العشرين، بصورة جذرية. ولعل من أكثر العناوين حساسية في إعادة هذه الصياغة وحدته الجغرافية ولحمته الإجتماعية ودوره الإقليمي.

إن وقوع العراق في منطقة تقاطع العوالم الإسلامية الثلاثة، المتمايزة عرقياً ومذهبياً، أي العالم العربي وتركيا وإيران، يجعل منه ساحة للتأثر والتأثير المضاعفين.

وبالتالي، فإن إلقاء الضوء على تاريخ العلاقة الداخلية بين المكوّنات المختلفة للمجتمع العراقي، كما على مواقف دول الجوار والقوى الكبرى المعنية مباشرة مثل الولايات المتحدة، والقوى الإقليمية غير الإسلامية مثل إسرائيل، يشكل المدخل الأفضل لبلورة آفاق الخريطة العراقية المستقبلية في المدى المنظور بين استعاد الوحدة السياسية والفيدرالية.

عُرف العراق بمكوّناته الدينية والمذهبية والعشائرية، ورغم أن تاريخ العراق، برأي باحثة عراقية، هو تاريخ خوف كل مجموعة من الأخرى، إلا أن الاختلافات المذهبية والعشائرية لم تتقدم ولا في أي مرحلة إلى الواجهة، ولم تشكل العامل الحاسم في تقرير المسارات السياسية والاجتماعية.

العامل الأهم هنا، برأينا، هو الإختلاف العرقي، بين غالبية تقارب الـ ٧٥ في المئة من أصول عربية وأقلية تقدّر بعشرين في المئة من أصول كردية. وضاعف من الشعور بالخصوصية العرقية تواجد الأكراد في منطقة ذات وحدة جغرافية وصفاء من عناصر عرقية أخرى إلا في ما ندر، وهي منطقة شمال العراق المحاذية لتركيا وإيران.

إن تتبع تطور النزعة العرقية (القومية) الكردية في العراق يتيح لنا فهماً أفضل للحقائق الراهنة، واللافت هو حرص الأكراد على تجسيد هويتهم وتطلعاتهم القومية في الدستور والقوانين المحلية، كما في الوثائق الدولية من تصريحات لمسؤولين أجانب أو اتفاقات أو معاهدات أو نصوص أخرى. تحاول هذه الورقة تبيان هذا التطور الزمني، ليس من منطلق

(*) أستاذ التاريخ واللغة التركية في الجامعة اللبنانية.

تبرير المنطق التقسيمي الذي يسود حالياً، بل من باب التأمل والتمعن وقراءة المستقبل في ضوء الواقع.

النزعة الكردية في النصوص الوثائقية

حارب أكراد العراق، بفعل الرابطة الإسلامية، إلى جانب العثمانيين، الغزو الانكليزي خلال الحرب العالمية الأولى، لكن هزيمة الدولة العثمانية وضعتهم أمام خيارات جديدة: تركيا من ناحية والمناطق التي يسيطر عليها الإنكليز من ناحية ثانية، أي العراق، قبل أن تتبلور معالم الدولة الجديدة لاحقاً.

إن ظهور نزعة كردية، مع نشوء خريطة جديدة، لم يأتِ من فراغ، فالهوية القومية الكردية، شأن النزعات القومية الأخرى، بدأت تعبّر عن نفسها منذ أواخر القرن التاسع عشر، وكان مسرحها الأساسي شمال العراق.

لذا عندما بانت المتغيّرات الجديدة، تقدّم الأكراد للمساومة مع الإنكليز، تماماً مثلما فعل الشريف حسين في مكة، للحصول على مكاسب قومية.

ومن خلال خطط الحكومة الإنكليزية كان واضحاً، ومنذ عام ١٩١٥، تقسيم العراق إلى ثلاث ولايات: البصرة (في الجنوب) وبغداد (في الوسط) والموصل (الكردية) في الشمال. أي منذ وقت مبكر كان يُلحظ وضع خاص لمنطقة الأكراد.

تعتبر اتفاقية سيفر (١٢ آب/أغسطس ١٩٢٠) أول وثيقة قانونية دولية تشير إلى كيان كردي عندما ورد في أحد بنودها. منح الإستقلال الذاتي لكردستان (التركية) وليس (العراقية) على أن ينضم أكراد الموصل إلى الدولة الكردية المقترحة إذا كان الأكراد جديرين بدولة مستقلة.

اكتسبت الموصل، كولاية ذات طابع كردي، منذ بدايات نشوء الدولة القومية في المشرق العربي، مساراً له خصوصيته مختلفاً عن سائر المناطق العراقية الأخرى إذ رسمت تركيا، خلال حرب التحرير الوطنية (١٩١٩ ـ ١٩٢٢) الموصل ضمن حدودها القومية (١٩٢٠). وكان منطق مصطفى كمال حينها أن ضمّ أكراد الولاية إلى تركيا يعفي تركيا من الحرية التي قد يتمتعون بها والتي قد تساهم في بلورة وعي قومي كردي يؤثر سلباً في إخوانهم في تركيا.

وقد عارض أكراد الموصل منذ البداية محاولات ضمهم إلى تركيا، سيدتهم السابقة، والتي لم تعد الرابطة الإسلامية، ولا سيما بعد ١٩٢٣ والحركة الكمالية العلمانية، تربطها بهم.

عام ١٩٢٤، شكلت عصبة الأمم لجنة لدراسة النزاع بين بريطانيا وتركيا حول الموصل وانتهت في ١٦ تموز/يوليو ١٩٢٥ إلى أن الشعور القومي هو الغالب في الولاية، واقترحت وجوب إنشاء دولة كردية مستقلة.

نجحت بريطانيا، في اتفاقية ٥ حزيران/يونيو ١٩٢٦ مع تركيا، في إلحاق الموصل بالعراق وطُويت عملياً مسألة ضمها إلى تركيا، ليبدأ تاريخ جديد من هذه المنطقة متصلٌ بتاريخ العراق الحديث والمعاصر.

وكان من شروط إنهاء الإنتداب البريطاني على العراق والاعتراف باستقلاله عام ١٩٣٠ وانضمامه إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٢ صون الأقليات العرقية واللغوية والدينية واعتماد نظام انتخاب يمثل بصورة عادلة هذه الأقليات، كذلك أن توافق الحكومة العراقية الجديدة على أن تكون اللغة الرسمية في الأقضية التي يسود فيها العنصر الكردي في ألوية الموصل وأربيل وكركوك والسليمانية، اللغة الكردية إلى جانب العربية.

أما على الصعيد السياسي، فقد تواصل نشاط الحركة الكردية، بما فيها الانتفاضات المسلحة، طوال الفترة التي تلت تأسيس الدولة العراقية، واستمرت بعد الحرب العالمية الثانية، وكان أبرز قادتها الملا مصطفى البارزاني.

كان قيام الثورة العراقية في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ محطة مفصلية على الصعيد الدستوري بالنسبة إلى أكراد العراق. فالمادة الثالثة من الدستور الموقت في ٢٧ تموز/يوليو نصت على احترام حقوق وحريات المواطنين كافة وعلى أن "هذه الأمة تضم العرب والكرد... في إطار الوحدة العراقية". إذ اعترفت لأول مرة بحقوق الشعب الكردي. وتلا ذلك حرية النشاط السياسي للأكراد وصدور عدد كبير من الصحف باللغة الكردية. لكن فترة الحرية هذه كانت قصيرة بعد اصطدام عبد الكريم قاسم بالأحزاب ومنها الحزب الديموقراطي الكردي بزعامة البارزاني.

مع مصرع عبد الكريم قاسم في ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣، أصدرت الحكومة الجديدة التي كان يرأسها أحمد حسن البكر بعد انقلاب عبد السلام عارف، رئيس الجمهورية، تصريحاً تعترف فيه بالحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية. مع وعد بإدخال هذه الحقوق بنداً في الدستور الذي سيقرّ. وأعدت الحكومة مشروع "إدارة لامركزية" نص على تشكيل ست محافظات منها "السليمانية" على أن تكون العربية والكردية لغتين رسميتين فيها. فيما كان الأكراد يطالبون بـ "حكم ذاتي"، واختلف الطرفان ودخلا في صراع مسلح...

وأفضى انقلاب عبد السلام عارف على رئيس وزرائه البعثي أحمد حسن البكر في العاشر من شباط/فبراير ١٩٦٤ إلى بيان من عارف ترجم في الدستور الموقت، ونص على إقرار الحقوق القومية للأكراد ضمن الشعب العراقي. لكن الأكراد لم يجدوا ذلك كافياً وتجدد القتال.

إنقلاب البعث على عارف الثاني (عبد الرحمن) في ١٧تموز/يوليو ١٩٦٨، كان بداية مرحلة جديدة أخرى ونوعية في الإعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي. فالمؤتمر الإقليمي

السابع لحزب البعث في نهاية ١٩٦٨ و١٩٦٩ اعترف بـ "الوجود الشرعي للقومية الكردية" وأقر مجلس قيادة الثورة سلسلة إجراءات تتيح أوسع قدر من الحريات الثقافية والتعليمية للأكراد بلغتهم الأم، مع التأكيد على الكردية لغة رسمية إلى جانب العربية في المناطق الكردية، وتكون اللغة الكردية لغة التعليم ولغة ثانية تدرس في كل العراق.

وجاء العام ١٩٧٠ ليمنح الأكراد مطلباً تاريخياً وهو الحكم الذاتي عبر اتفاقية ١١أذار/مارس ١٩٧٠ التي تحدثت في البند العاشر عن أن الشعب العراقي يتكون من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية. ووعد بإقامة حكم ذاتي في المناطق الكردية على أن تحدد حدود المناطق في احصاء سكاني جديد يعتمد على احصاء ١٩٥٧ ومنح أوسع حقوق ثقافية للأكراد مع اعتبار الكردية لغة رسمية مع العربية في المناطق الكردية.

مع ذلك، خضعت هذه الإتفاقية التي رحّب بها الطرفان لإختلاف في التطبيق وتزايد الشكوك، مع إتهام الأكراد لبغداد بأنها تحاول تغيير البنية العرقية لمناطق كردية ولا سيما في كركوك. وفي النهاية قرر مجلس قيادة الثورة إصدار قانون من جانب واحد لتطبيق الحكم الذاتي في ١١ أذار/مارس ١٩٧٤.

اعُتبر بيان ١١ أذار/مارس ١٩٧٠، كما قانون ١١أذار/مارس ١٩٧٤، محطة تاريخية في مسيرة الحركة القومية الكردية:

١ ـ منح رسمياً لأول مرة بقانون منطقة كردستان حكماً ذاتياً.

٢ ـ تحديد أربيل مركزاً إدارياً لها.

٣ ـ انتخاب مجلس تشريعي.

٤ ـ تشكيل مجلس تنفيذي لإدارة الحكم الذاتي.

أي إن قانون ١١ أذار/مارس ١٩٧٤ منح الأكراد لأول مرة حقوقهم القومية ووضع هياكل تشريعية وتنفيذية لممارسة هذه الحقوق.

وحال رفض الأكراد إصدار القانون وتطبيقه من دون التفاهم معهم، دون تطبيقه عملياً، واستمرت الثورة المسلحة متقطعة حتى حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.

وأصبح معظم الأكراد خارج سيطرة حكومة بغداد، بعدما فرضت قوات التحالف الدولي حظراً للطيران العراقي فوق المناطق الكردية، ما جعلها عموماً خارج التأثير والضغط المركزيين من بغداد.

استمرت هذه المرحلة من ١٩٩٢ إلى العام ٢٠٠٣ وكانت عملياً مرحلة بلورة هياكل ومؤسسات "الدولة" الجديدة. فانتخب الأكراد برلمانهم الأول عام ١٩٩٢ ومن ثمّ حكومتهم المستقلة وبنوا جيشهم وما إلى ذلك، بحيث يمكن القول إن هذه المرحلة هي بإمتياز مرحلة وضع أسس الدولة المحتملة على أساس فيدرالي.

بعد إطاحة نظام صدام حسين والإحتلال الأميركي للعراق في أذار/مارس، نيسان/ابريل ٢٠٠٣، صدر في ٨ أذار/مارس ٢٠٠٤ دستور عراقي موقت، سمّي "قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الإنتقالية" ونص لأول مرة في تاريخ العراق ان نظام الحكم في العراق "جمهوري فيدرالي". وعلى أن العراق متعدد القومية. وإلى هذه المكاسب الكردية نص الدستور الموقت على أن اللغة الكردية، مع العربية، هي لغة رسمية للعراق كله (وليس في المناطق الكردية فقط كما كان الحال في الماضي). وورد في المادة ٥٣ من الدستور الإعتراف بـ "حكومة إقليم كردستان" بصفتها الحكومة الرسمية للأراضي التي كانت تدار من قبل الحكومة (الكردية) في ١٩ أذار/مارس ٢٠٠٣.

لقد وصلت الحركة القومية الكردية إلى ذروتها بموجب هذا الدستور الموقت والذي تجسّد لاحقاً في الدستور العراقي الدائم الذي أقر في استفتاء شعبي بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٥ ليطوي صفحة كاملة عمرها أكثر من ٨٥ عاماً من تاريخ العراق الحديث.

لقد كانت عناصر التجزئة كما لاحظنا حتى الآن متصلة بالعنصر العرقي الكردي. مع أنه كانت هناك حساسيات كامنة بين شرائح مختلفة من الشعب العراقي على أساس مذهبي، إلا أنها كانت نتيجة ترسبات تاريخية موروثة، ولم تصل أبداً إلى درجة التفكير بإتخاذها أساساً لتحركات إنقسامية.

لكن، مع الدستور العراقي الموقت فالدائم، تبدل المشهد المذكور، إذ إن طريقة توزيع المسؤوليات في التطبيق العملي كانت على أساس طائفي - عرقي. فرئيس البلاد يكون كردياً وله نائبان: عربي سني وعربي شيعي. ورئيس الحكومة يكون شيعياً مع نواب سنّة وأكراد ورئيس البرلمان يكون سنياً، مع مراعاة التوزيع المذهبي (والعرقي) في الحقائب الوزارية. وهذا ما أدخل العراق في بيئة سياسية جديدة عرقية - مذهبية، فيما كانت اللوائح الإنتخابية أيضاً ترتكز، من دون "رسمنة" ذلك على أساس عرقي وطائفي.

وبذلك أضيف إلى عنصر الإنقسام العرقي، عنصر التشرذم المذهبي. كأننا أمام لبنان آخر. والجميع يعرف النتائج الكارثية لذلك على لبنان.

الأبعاد المتداخلة

مع الإحتلال الأميركي للعراق تبدّلت موازين القوى، وتداخلت الأبعاد المحلية بالإقليمية والدولية وبالمصالح المتباينة لمختلف الأطراف. وبالتالي فإن رسم صورة احتمالية لمستقبل العراق كدولة وكيان ومجتمعات ودور، يجب أن يأخذ في الاعتبار مواقف الأطراف ذوي الصلة داخلياً وإقليمياً ودولياً.

١ ـ القوى الداخلية

تتوزع القوى الداخلية على ثلاثة أطراف أساسيين هم الشيعة والأكراد والسنّة. وما خلا الأكراد ونسبة عالية وسط الشيعة، لا يمكن الحديث عن وجود رؤية سنية واحدة.

لا شك في أن العرب السنّة في العراق أكثر المتضررين من الإحتلال. فهم خسروا سلطة توالوا عليها منذ العام ١٩٢١ رغم أنهم لا يشكلون أكثرية. وإزدادت مشكلة السنة بعدم انخراطهم في العملية السياسية التي أعقبت الإحتلال من المشاركة في الإنتخابات الأولى ومجلس الحكم الإنتقالي، وفقاً لقواهم المؤثرة. ولجأوا إلى مقاومة الإحتلال، كوسيلة لمنع إعادة صياغة جديدة للعراق تحذفهم من التأثير في المعادلة الداخلية. وهذا أدى إلى اختلاط كبير مع الممارسات التي قادها أبو مصعب الزرقاوي ضد المدنيين وأماكن العبادة الشيعية. والسنّة مع ذلك ليسوا جسماً واحداً ويرفضون الصيغ المطروحة التي تمنح الكتل الكبيرة، وفقاً لقانون الإنتخاب النسبي، مثل الشيعة والأكراد، أرجحية حاسمة على حساب أي تكتل سني.

أما الشيعة، فلا شك في أنهم كانوا من أبرز المستفيدين من زوال نظام صدام حسين وكل الذهنيات التي سبقته، سواء ملكية أو جمهورية.

وفي ما يتعلق بالأكراد، فقد كانوا العنوان الأبرز لصورة العراق الجديد المتخذ صيغاً غير وحدوية من خلال استفادتهم القصوى لتجسيد طموحاتهم القومية عبر فرضهم في الدستور الموقت فالدائم الصيغة الفيدرالية التي اقتربت في القوانين والممارسة منذ الإحتلال وحتى اليوم إلى أن تكون دولة مستقلة. وتبدو معركة الأكراد المركزية الآن هي في أن يسفر الإستفتاء المفترض أن في ٢٠٠٧/١١/١٥ عن ضم مدينة كركوك إلى "أقليم كردستان" والتي يعتبرها الأكراد كعبتهم وقدسهم. إلى ذلك كان للأكراد أيضاً نفوذهم في السلطة المركزية، إن جاز القول، في بغداد من خلال تولي كردي رئاسة الجمهورية فضلاً من مواقع وزارية مهمة مثل وزارة الخارجية.

٢ ـ القوى الدولية

الولايات المتحدة الأميركية:

رغم عدم التثبت من وجود أسلحة دمار شامل أو صلة بين نظام صدام حسين وتنظيم القاعدة، مضت الولايات المتحدة، رغم أنف مجلس الأمن ومن دون إذنه، في احتلال العراق. وكان ذلك ينبيء، وتؤكد ذلك تقارير بحثية مختلفة، بأن الإحتلال يخدم المصالح التي وضعتها الإدارة الأميركية ومنها: وضع اليد مباشرة على النفط العراقي والتحكم من خلاله باقتصاد الطاقة العالمي في مواجهة منافسي واشنطن الرئيسيين مثل الصين وبعض القوى الأوروبية، كما روسيا؛ وممارسة ضغوط على إيران عبر تواجدها العسكري المباشر

على حدودها الغربية، بعد تواجدها على حدودها الشرقية في أفغانستان، فضلاً عن قواعد عسكرية في بعض دول الخليج؛ وممارسة ضغوط مشابهة على سوريا، حليفة إيران والقوى المعارضة لمشاريع التسوية غير المتكافئة. إن احتلال العراق يوفّر للولايات المتحدة منصّة جغرافية، واقتصادية، وعرقية ـ مذهبية للضغط وابتزاز عوالم الإسلام الثلاثة: العرب، الإيرانيين والأتراك. إن سلوكيات الإدارة الأميركية في الداخل العراقي، عبر هيكليات الحكم والبنى الإدارية الجديدة تعكس البعد الداخلي، فيما مسار العلاقات السياسية ـ العسكرية بين واشنطن ودول الجوار تؤكد الأبعاد الأخرى.

إسرائيل:

حققت إسرائيل، بإحتلال الأميركيين للعراق، أحد أكبر انتصاراتها العسكرية من دون التحرك بوصة واحدة من مكانها. إن الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية تضع كل القدرات العسكرية العربية مجتمعة كأخطار مباشرة أو كامنة. وبعد السلام مع الأردن وتعطيل الدور المصري، كان الهدف الإسرائيلي ضرب الظهر السوري المتمثل بالعراق. هكذا كان ضرب المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨٠. ثم تدمير وحلّ الجيش العراقي تدريجياً منذ العام ١٩٩١ والذي اكتمل مع الإحتلال الأميركي للعراق.

إلى ذلك، إن الصيغ التي اعتمدت حتى الآن في إقامة عراق فيدرالي وفي تعزيز النزعات العرقية والمذهبية وتعميم الفتن المختلفة، تخدم بالكامل الهدف الإسرائيلي في الإمعان في تقسيم العالم العربي والإسلامي على أسس عنصرية ومذهبية. وتؤكد كل المعلومات على الدور الإسرائيلي في دعم الكيان الكردي في الشمال، بمعزل عن أحقية نيل الأكراد حقوقهم القومية بصورة أو بأخرى. كما شهدنا الضغوط التي لم تتوقف حتى الآن على سوريا من الخاصرتين العراقية واللبنانية بدعم إسرائيلي مباشر وغير مباشر.

٣ ـ دول الجوار العراقي

إيران:

رغم التحسن الذي طرأ في السنوات التي سبقت الإحتلال، على العلاقات بين طهران وبغداد، إلا أن إسقاط نظام صدام حسين أتاح لإيران التخلص من أعتى خصومها الذي قاد ضدها حرباً عربية ـ دولية استهدفت وأد الثورة الإسلامية في مهدها. ولا شك في أن سياسة إيران الخارجية تهدف إلى منع تحويل العراق مجدداً مصدراً للخطر، وسبيل ذلك هو ممارسة نفوذ وعلاقات تفاعل إيجابية مع مختلف أطياف الشعب العراقي وخصوصاً مع الفئتين اللتين كانتا ضحية ممارسات الأنظمة السابقة كلها في العراق وهم الشيعة والأكراد. إن إقامة صيغة سياسية وإدارية في العراق تعكس نزعات تقسيمية على أسس عرقية ومذهبية ليس بالنموذج الذي يقي إيران نفسها من التداعيات السلبية فهي بلد

متعدد القومية: الفارسية، والعربية والأذرية والكردية والبلوشية. ولعل إيران تدفع في إتجاهات تأخذ في الإعتبار مصالح كل شرائح المجتمع العراقي، بما فيهم السنة، لكن من دون الوصول إلى صيغ تفتح على تقسيم فعلي إلى دويلات. إن حماية الأمن القومي الإيراني وممارسة نفوذ في المنطقة يبدوان في قلب المصالح الإيرانية.

تركيا:

كانت تركيا إحدى أكثر القوى استفادة من، ورضى على، الواقع الذي كان قائماً في العراق قبل حرب الخليج الثانية ومن ثم، إلى حدّ ما، قبل إحتلال العراق عام ٢٠٠٣. فثوابت تركيا أو خطوطها الحمر كانت: عدم ظهور كيان كردي؛ وحدة العراق الجغرافية والسياسية، سيطرة المركز على الثروات (وفي مقدمها نفط كركوك)، عدم ضم كركوك في أي صيغة مستقبلية إلى المنطقة الكردية. ووفقاً لذلك كانت تركيا بوابة الأكراد على العالم بعد فرض الحصار على بغداد، وكانت للجيش التركي حرية التحرك ودخول شمال العراق والخروج منه، ومطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني. أكثر من ذلك كانت العلاقات، في مواجهة الأكراد، بين أنقرة وبغداد في الثمانينات نموذجية ووصلت إلى درجة التحالف العسكري الذي سمح للجيش التركي، وكان العراق لا يزال موحداً بالفعل، بالقيام بعمليات عسكرية داخل العراق ضد مقاتلي الكردستاني.

لذا كان من أبرز دوافع معارضة تركيا المشاركة في الحرب، الرهان على عدم وقوعها من دون تركيا، وبالتالي بقاء الوضع السابق على ما عليه. وفي كل الأحوال، أصبحت تركيا خارج المعادلة العراقية، بحكم ولادة جار جديد هو الولايات المتحدة. ومن السلوك التركي بعد الاحتلال بان واضحاً أنها أصبحت "حليفاً" للقوى التي ترى في تقدم النزعتين الشيعية والكردية خطراً عليها والتي تقاوم الإحتلال لإضعاف سطوة الولايات المتحدة.

لذا، اتسم الموقف التركي بالارتباك أولاً وبعدم الإعتراف بالواقع العراقي الجديد إلا متأخرة، بعدما وجدت أن مسار ترتيب الواقع الجديد يمضي قدماً. ولم تجد تركيا عملياً امتداداً ما لها إلا بعض السنّة من غير الزرقاويين، فيما فشلت في رهانها على التركمان الذين تفرقوا أيدي سبأ مذهبياً. اليوم ترتسم السياسة التركية تجاه العراق كما يأتي:

١ ـ لا للفيدرالية، نعم لوحدة العراق الجغرافية والسياسية.

٢ ـ عدم ضم كركوك لإقليم كردستان.

٣ ـ ثروات العراق الطبيعية لكل العراقيين وليس لمنطقة دون أخرى.

٤ ـ إقامة سلطة ـ حكومة وحدة وطنية تعكس تمثيلاً قوياً للسنّة.

تبدي تركيا استعدادها، تبعاً لبعض المواقف غير الرسمية، للقبول بما يتفق عليه العراقيون في الدستور الجديد. مع ذلك فإن أحد الخطوط الحمر العريضة لتركيا هو أن "الدولة الكردية المستقلة سببٌ للحرب".

العالم العربي:

لا يمكن الحديث عن عالم عربي واحد. إذ لكل دولة سياستها الخاصة تجاه الحدث العراقي. وبعض العرب ساعدوا وساهموا في احتلال العراق في شكل أو في آخر. إن الموقف الرسمي العربي، مع ذلك، عموماً كان مستاء من احتلال العراق لأنه أطاح أحد أعمدة النظام العربي وأحد رؤوس حربته ضد إيران. كما إن تغير موازين القوى الداخلية في العراق كما في الدستور الدائم أثار الخشية من مضاعفات سلبية على الواقع القائم في العديد من هذه الدول ولا سيما المجاورة للعراق، أو المتعارضة مع تمدد النفوذ الإيراني والشيعي.

إن الواقع العربي الراهن، من تشرذم وتباين وارتهان للسياسات الأميركية، وتعارض في بعضها مع سياسات تنظيم "القاعدة"، أو تحذيرها من هلال شيعي، أو معارضتها المطلقة لكيان كردي، يجعلنا نشك في إمكان القيام بدور عربي فاعل ومؤثر، إلا في الحدود التي تحظى بالقبول الأميركي.

أي عراق؟

١ - يمكن القول إن الصيغ الدستورية، الموقتة فالدائمة. التي تلت وقوع الإحتلال هي امتداد طبيعي لصيغ سابقة ولا سيما في ما يتعلق بالشأن الكردي. فالتدرج في الإعتراف بأن الشعب العراقي يتألف من قوميتين عربية وكردية عام ١٩٥٨ ثم منح الأكراد حقوقاً ثقافية كبيرة ثم حكماً ذاتياً، وإن مشوّه التطبيق، شكل أساساً للإنتقال إلى الخطوة الأخيرة أي الفيدرالية، التي لم تَرْقَ بعد إلى مرحلة الإنفصال. وبالتالي فإن التطورات المتصلة بالوضع الكردي محصلة مسار داخلي أكثر منه خارجي من دون إلغاء الدور الحاسم في المرحلة النهائية للأخير.

إن مقاربة المسألة الكردية في العراق مسؤولية الذهنية التي تطبع الإيديولوجيات الحاكمة، في الدول حيث يتواجد الأكراد. من هذه الزاوية، يجب الإعتراف للتاريخ أن قرار الحكم الذاتي في العراق للأكراد كان سبّاقاً مقارنة مع عدم الإعتراف بوجود الأكراد كمجموعة لها خصوصيتها في دول أخرى ولا سيما تركيا.

٢ - إن مركزية الدولة في مجتمع متعدد المكوّنات العرقية والمذهبية والعشائرية والمناطقية قد تكون السبيل الوحيد لحماية وحدة البلاد السياسية والجغرافية. ولكن هذه المركزية لا تعني انتهاج ممارسات قمعية واستئصالية ضد بعض هذه المكونات.

٣ - إن ثقافة الاعتراف بالآخر، وثقافة المواطنة التي تساوي بين الجميع. وهو ما افتقده العراق، ومعظم الكيانات العربية الأخرى، وحدها التي تجمع بين الإستقرار ووحدة الكيان.

إن مثل هذه الثقافة، في المواطنة والاعتراف بالآخر، محصلة مسار تاريخي - اجتماعي

طويل دونه صراعات ونضالات، وما نشهده من صيغ وضعت وأخرى قيد الوضع تقع على الطرف الآخر من الصيغ التي توحّد.

٤ ـ إن تعدد مكوّنات المجتمع العراقي يجعل أي صيغ وحدوية، بالمعنى الذي لا يقسّم، محصلة حتمية لتوافق كل الأطراف. ونظراً للتباينات الكبيرة بين هذه الفئات، فإن استنساخ التجربة اللبنانية يبدو أقرب إلى أي نموذج آخر. أي صيغة تخرج من تسويات وليس من اقتناعات وثقافات مدنية. والجميع شاهد على أن تسويات التجربة اللبنانية لم تنتج وطناً.

٥ ـ لقد وقع العراق بحكم انقساماته الداخلية، وبحكم العوامل الإقليمية والدولية المتناقضة وسط لعبة شطرنج معقدة باستطاعة كل طرف أن يشاغب فيها إن لم تتوافق مع الحدّ الأدنى من مصالحه. إن أية صيغة ـ تسوية قابلة للحياة والاستمرار تحتاج إلى توافق عام داخلي ـ اقليمي ـ دولي، وهو ما يعقّد، في ظل تعارضات المصالح، الوصول إلى صيغة مقبولة وبناءة.

٦ ـ إن العودة إلى عراق موّحد كما كان قبل العام ١٩٩١، مستحيلة، لكن انقسامه إلى دويلات في ظل المعادلات المختلفة، يعني حروباً مفتوحاً. وما بين مواطنة غير واردة في قاموس العالم العربي ـ الإسلامي، وبين استحالة التقسيم، تتقدم الفيدرالية التوافقية لتكون الخيار الأكثر إحتمالاً ❑

مستقبل كركوك

حسن يلماظ *

كانت كركوك ساحة صراع عبر التاريخ بسبب موقعها الاستراتيجي ومواردها الطبيعية. وإن وضع كركوك في الوقت الحالي هو أحد النتائج السلبية للإحتلال الأميركي على العراق. حيث توجه السياسات الأميركية المستندة إلى أساس طائفي وإثني مستقبل كركوك إلى وضع أمر واقع. ولقد ضعف احتمال حل مشكلة كركوك بالطرق السلمية كونها أصبحت معقدة بسبب الوضع الذي وصل اليه العراق في الوقت الحالي.

١ ـ إحتلال العراق: التركمان والأكراد

أدى الإحتلال الأميركي ـ البريطاني للعراق إلى تغير توازن القوى في البلد وإلى استلام الشيعة والأكراد للسلطة وإضعاف موقع السنة الذين كانوا في السلطة وتركهم خارج النظام السياسي. حيث استندت السياسة الأميركية في مرحلة ما بعد الإحتلال إلى التعاون مع الشيعة والأكراد. ووسعت المجموعات العراقية المعارضة في شمال العراق ساحة تأثيرها بعد سقوط بغداد وبدأت بالانتشار في المناطق الجديدة التي خرجت عن سيطرة النظام العراقي. وبذلك دخلت كل المجموعات إلى مرحلة إعادة بناء جديدة، وكان التركمان ضمن مرحلة إعادة البناء الجديدة بعد تكامل المناطق التي يعيش فيها التركمان ككركوك والموصل وتل عفر وبغداد وخانقين وطوزخورماتو مع مناطق الساحات الأمنية قبل الحرب.

وانعقد أول مؤتمر عام تركماني في كركوك بتاريخ ١٣ـ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في إطار مرحلة البناء ما بعد الإحتلال من أجل مناقشة مشاكل التركمان ودفع الحركة التركمانية إلى الأمام.

يحاول الأكراد ضم كركوك التي يسمونها عاصمة "كردستان" إلى مناطق الأمر الواقع السياسية التي تحققت منذ عام ١٩٩٠. وكان التركمان الذين يعتبرون العنصر الأساسي في كركوك قد تعرضوا للجرح الأكبر بسبب السياسة البريطانية في مرحلة بناء العراق

(*) خبير الشرق الأوسط في معهد أوراسيا للدراسات الإستراتيجية ـ انقرة. ترجمها عن التركية غزال يشيل أوغلو.

وفيما بعد في مرحلة السياسة التي اتبعتها الأنظمة السياسية العربية والمنافسة السياسية والسياسة الأميركية منذ عام ٢٠٠٣.

وكان إعطاء المنطقة الجغرافية الممتدة من تل عفر إلى مندلية اسم "تركمان آلي" (ديار التركمان) وانتقال مركز المجلس التركماني و الجبهة التركمانية العراقية إلى كركوك، يُعد من أهم القرارات التي اتخذها المؤتمر العام الذي تم فيه انتخاب المجلس التركماني المؤلف من ٨٥ عضواً. وأوضحت تلك القرارات سياسات التركمان ما بعد الحرب ووجهة نظرهم حيال مستقبل العراق، وتم التأكيد على وحدة الأراضي العراقية وأن أي خطة أو فكرة قد تهدد تلك الوحدة من شأنها جر العراق والشرق الأوسط إلى كارثة وتهدد استقرار العالم(١).

إنقسمت المرحلة التي تمت تسميتها "إعادة البناء" بعد الإحتلال الأميركي للعراق إلى مراحل عدة، وكانت الإنتخابات العامة التي تم اجراؤها في شهر كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٥ إحدى تلك المراحل، حيث هدد التركمان بعدم المشاركة في الإنتخابات لأن الأكراد يحاولون تكريد كركوك، لكنهم أعلنوا بانهم سيشاركون في الإنتخابات قبل فترة وجيزة من إجرائها(٢). لقد شارك التركمان من الذين يحاولون الاستفادة من نعم "الديموقراطية" في العراق في الإنتخابات وحاولوا أن يكونوا فاعلين في الساحة السياسة. وفي هذا الصدد أكد ممثل الجبهة التركمانية العراقية في تركيا، أحمد مرادلي، أنه ليس هناك نية لإعطاء دور للتركمان في العراق في مرحلة ما بعد الإحتلال وقال "لا يمكن الحديث عن التركمان في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ". واشار مرادلي إلى قيام الولايات المتحدة الأميركية بالتعاون مع الشيعة والأكراد وتبني سياستها على هذا الأساس وانها لم تخطُ أي خطوة من اجل وحدة الأراضي العراقية ومصلحة الشعب العراقي، وقال إن التركمان يفهمون ذلك وسيقومون بمبادرات من اجل المحافظة على حقوقهم(٣).

لقد حصلت الجبهة التركمانية العراقية على ٩٣ الف صوت في الإنتخابات ولم تستطع إيصال إلا ثلاثة نواب إلى البرلمان. حيث أدت نتائج الإنتخابات إلى خيبة أمل بين التركمان ولدى تركيا أيضاً. وحصل التركمان الذين خاضوا الإنتخابات ضمن الائتلاف الشيعي والائتلاف الكردي خارج الجبهة التركمانية العراقية على سبعة نواب(٤). ورأى التركمان ان الاصوات التي حصلوا عليها في الإنتخابات لا تتناسب مع تعدادهم، وأسندوا هذه النتيجة إلى عدم مشاركة اغلب التركمان في الإنتخابات والدسائس والانتهاكات التي جرت قبل الإنتخابات(٥). لكن هناك اسباب عدة لسلبية التركمان في الإنتخابات منها:تأثير حركة المقاومة في المناطق التركمانية والمشاكل الأمنية وعدم الاستقرار في تلك المناطق. وإن تصويت جزء من التركمان المتواجدين في المناطق التركمانية الشيعية لصالح الائتلاف الشيعي هوالسبب الآخر لحصول التركمان على أصوات قليلة. حيث رشح أغلب الشيعة

(١) المؤتمر التركماني العام الثالث، كركوك، المكتب الصحفي للجبهة التركمانية العراقية، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

(٢) "اتخذ التركمان قرار المشاركة في الانتخابات المحلية البرلمانية العراقية التي ستجري في ٣٠ كانون الثاني/يناير"، المكتب الصحافي للجبهة التركمانية العراقية ٢٦ كانون الثاني/يناير٢٠٠٥.

(٣) مقابلة مع احمد مرادلي ممثل تركيا للجبهة التركمانية العراقية، انقره، ١٧ كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٥.

(٤) www.kerkuk.net2 شباط/فبراير ٢٠٠٥.

(٥) يدعي التركمان وجود بعض الانتهاكات مثل منعهم من الذهاب إلى صناديق الاقتراع في بعض المناطق وعدم تأمين القوائم والصناديق الانتخابية http://www.kerkuk.net/tr/ihaller/ihlal3.htm http://www.kerkuk.net/tr/ihaller/ihlal1.htm

التركمان انفسهم في قائمة الائتلاف الشيعي، ما أدى إلى ذهاب بعض أصوات التركمان لصلحة المجموعات الشيعية وليس الجبهة التركمانية العراقية.

٢ ـ كركوك والتركمان في مرحلة إعادة البناء

إن قانون نظام الدولة العراقية في المرحلة الانتقالية وإعداد الدستور هو احد الخطوات المهمة التي تم اتخاذها في مرحلة إعادة بناء العراق. وكان موقف التركمان في مرحلة إعداد الدستور يمثل امتداداً للسياسة التي اتبعوها منذ عام ١٩٩١. حيث واصل التركمان الدفاع عن الوحدة السياسية ووحدة اراضي العراق وعدم التدخل في شؤونه. وان تكريد كركوك وسيطرة الأكراد على هذه المدينة وضم كركوك إلى المنطقة الفيدرالية في الشمال وقيام النظام الاقليمي الكردي في الشمال بتكريد المناطق ذات الأغلبية التركمانية والضغط على التركمان من الناحية السياسية والثقافية، كانت من ضمن ادراكات التهديد بالنسبة إلى التركمان في هذه المرحلة. وكانت مشكلة كركوك هي احدى المسائل التي ركز التركمان عليها في مرحلة اعداد الدستور. حيث طالب التركمان الذين اعتبروا كركوك "العراق الصغير" ببقاء كركوك تابعة للحكومة المركزية وعدم السيطرة عليها من قبل مجموعة واحدة.

خلقت مسودة الدستور التي تم إعدادها فرصة لأكراد العراق. ويمكننا إسناد النجاحات التي حققها الأكراد في مرحلة ما بعد الإحتلال إلى اظهارهم موقفاً منظماً ومعرفته بمطالب قادتهم السياسية، وتقويمهم لتطورات الوضع بشكل جيد. وحاول الأكراد الحفاظ على استقلالهم الفعلي الذي حصلوا عليه منذ عام ١٩٩١ حتى الآن في الدستور الجديد ايضاً. وفي النهاية ظهر نموذج دولة فيدرالية رخوة تنص على حكم ذاتي موسع حسب ما أراده الأكراد. إن جعل قوانين شمال العراق فوق قوانين الفيدرالية والسيطرة على الموارد الطبيعية والأبواب الجمركية والحفاظ على المكتسبات الفعلية في كركوك وقبول البشمركة كقوة عسكرية اقليمية، تعتبر المطالب الاساسية للأكراد. لقد تحققت أغلب مطالب الأكراد بما فيها ترك مصير كركوك إلى المادة ٥٨ من قانون نظام الدولة العراقية في المرحلة الانتقالية، وان التركمان هم الذين عارضوا أكثر من غيرهم نقل المادة المتعلقة بكركوك في قانون نظام الدولة العراقية في المرحلة الانتقالية إلى الدستور الدائم بموجب طلب الأكراد، وحسب التركمان فإن طلب الأكراد يهدف إلى ضم كركوك إلى المنطقة الكردية في المستقبل القريب[٦].

٣ ـ كركوك في الدستور العراقي الجديد وموقف التركمان

تمت الموافقة على مسودة الدستور التي تم إعدادها بعد مساومة سياسية طويلة بعد

(٦) كلمة رئيس الجبهة التركمانية العراقية، سعد الدين اركين، الموجهة إلى الأمـــــــة، www.kerkuk.net 2 اب/أغسطس ٢٠٠٥.

الاستفتاء الذي تم اجراؤه في ١٥ تشرين الاول/أكتوبر ٢٠٠٥. حيث انتقد التركمان الدستور وادعوا أنه يتضمن مواد تهدف إلى تمزيق البلد والقضاء على التركمان. وحسب التركمان فإن الدستور يتضمن إجراءات من شأنها إنهاء الوضع الخاص لكركوك في نهاية عام ٢٠٠٧ وضمها إلى المنطقة الكردية. حيث تنص المادة ١٣٨ على ما يأتي: "تلغى الوثائق التي تشكل قانون نظام الدولة العراقية في المرحلة الانتقالية وملاحقها عدا المادة ٥٣/أ و٥٨"(٧)، لذلك تم إلغاء كل مواد قانون نظام الدولة العراقية في المرحلة الانتقالية عدا البند "أ" من المادة ٥٣ والمادة ٥٨ وذلك بعد دخول الدستور الجديد مرحلة التنفيذ.

كان البند "ج" من المادة ٥٣ التي تم إلغاؤها يحتفظ بذاتية كركوك. وحسب هذه المادة فإن أي مجموعة ولايات لايتجاوز عددها الثلاثة عدا بغداد وكركوك تمتلك حق تشكيل منطقة فيما بينها(٨).

وصلت قضية كركوك التي اصبحت مزمنة بعد بناء الدولة العراقية إلى نقطة تؤثر فيها على مستقبل العراق وتوازنات المنطقة. وهناك من يدعي أن كركوك التي سيطر عليها الأكراد هي مدينة كردية في الظروف الحالية رغم محاولة الأنظمة العربية في العراق جعل كركوك مدينة عربية تماماً.

وأصبح بإمكان كل محافظة تشكيل منطقة بعد إلغاء المادة المذكورة. ويرى التركمان أن الوضع الذاتي الذي أدى إلى جعل كركوك رمزاً مشتركاً وخاصاً للأمة العراقية سيغيب عن الوجود في حال عدم الحفاظ على هذه المادة في شكل خاص. حيث تمت الموافقة على شرط تنفيذ ما تنص عليه المادة ٥٨ المتعلقة بكركوك لقانون نظام الدولة العراقية في المرحلة الانتقالية حسب المادة ١٣٨، وسيتم تأمين عمل للذين أجبروا على النزوح من مناطقهم ولم يجدوا عملاً، حسب الفقرة أ-٣ من المادة ٥٨، وبحسب ذلك سيرجع كل سكان كركوك الذين تم تهجيرهم في مرحلة النظام السابق اوسيتم دفع تعويضات لهم. وفي اطار سياسة تصحيح القومية التي تم تنفيذها في عهد النظام القديم يحق للمواطنين الذين تم اجبارهم على تغيير قوميتهم بالسجلات الرسمية بطرق مختلفة ان يدونوا هويتهم القومية الصحيحة في السجلات الرسمية حسب البند أ-٤ من المادة ٥٨(٩).

تتعلق الفقرة "ب" من قانون نظام الدولة العراقية في المرحلة الانتقالية بحدود المحافظات التي تم تغيير حدودها في عهد النظام السابق. حيث تم تغيير حدود بعض المحافظات حسب الأهداف السياسية في عهد النظام السابق. وتقدم المادة البدائل بهدف إزالة هذه المشكلة. وان تنفيذ المادة ٥٨ هو من ضمن مسؤوليات النظام الجديد حسب ما تنص عليه المادة ٣٦، وسيتم إجراء إستفتاء في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٧ كتاريخ اقصى من اجل التطبيع وإحصاء السكان وتحديد إرادة الشعب المتواجد في مناطق الخلاف حسب هذه المادة.

(٧) المادة ١٣٨ من الدستور العراقي الدائم.
(٨) المادة ٥٣ من قانون نظام الدولة العراقية في المرحلة الانتقالية.
(٩) المادة ٥٨ قانون نظام الدولة العراقية في المرحلة الانتقالية.

طالب التركمان بمساواة حقوقهم في الدستور الدائم مع المجموعات الاثنية الأخرى[١٠]. وقد اظهر التركمان رد فعل سلبي على الدستور لانه لم يلبِ تطلعاتهم ويتضمن عبارات من شأنها تمزيق منطقة ديار التركمان وتعرض مستقبلهم للخطر رغم إعطائهم بعض الحقوق كاعتبار اللغة التركمانية لغة رسمية في المناطق التي يقطنونها. وحسب رأي التركمان فإن الدستور يعني محو الوجود التركماني وتقرير مصيرهم من قبل الآخرين وليس من قبلهم[١١].

٤ ـ إزمان مشكلة كركوك واستراتيجية الأطراف

أ ـ استراتيجية الأكراد بالنسبة إلى كركوك

تعتبر كركوك أحد المراكز الأساسية التي تكاثفت فيها الحركة الكردية خلال الخمسين السنة الماضية. وشكلت كركوك الخلاف الأساسي للأكراد مع الحكومات العربية في العراق. ودخلت شمال العراق تحت سيادة الحزب الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بعد احتلال النظام العراقي للكويت عام ١٩٩٠، أثارت السياسة الكردية بالنسبة إلى كركوك في هذه المرحلة وعياً بأن كركوك مدينة كردية واعداداً ارضية لضمها إلى المنطقة الشمالية بعد سقوط النظام. كان شعار كركوك للحزب الديموقراطي الكردستاني هو "إن كركوك قلب كردستان"[١٢] بينما كان شعار الإتحاد الوطني الكردستاني "ان كركوك قدس كردستان"[١٣]. وتم تطبيق السياسة المذكورة بعد سقوط النظام في عام ٢٠٠٣، وأصبحت كركوك تحت سيطرة الأكراد إلى حد كبير، واستغل الأكراد فراغ السلطة والفوضى التي شهدتها البلد بعد سقوط نظام بغداد.

إن التطورات السريعة التي شهدها شمال العراق والسياسة التي اتبعها الزعماء الأكراد اقلقت القوى السياسية الداخلية التي تدافع عن وحدة الأراضي العراقية، كما اقلقت دول المنطقة ايضاً. لقد أدى منع العلم العراقي في شمال العراق وتطوير قطاع النفط في هذه المنطقة في شكل مستقل عن الحكومة المركزية إلى نشوب أزمات بين الحكومة الإقليمية في المنطقة والحكومة العراقية وبعض القوى السياسية. لكن كركوك تشكل المشكلة الاساسية بين الحكومة الاقليمية التي تسمى "الحكومة الاقليمية الكردستانية الفيدرالية " وبين الحكومة المركزية والقوى السياسية بما فيها التركمان.

إن ضرورة تحديد مصير كركوك في نهاية عام ٢٠٠٧ حسب الدستور العراقي واستثمار هذا الوضع من قبل الأكراد واقتراب التاريخ الذي حدده الدستور بسرعة، أدى إلى تحرك الأطراف المختلفين حول كركوك وارتفاع التوتر في المنطقة. حيث اتبع الأكراد سياستين أساسيتين في العراق بعد الحرب ألا وهي: الحفاظ على الحكم الذاتي الذي أصبح واقعاً والذي تم تحقيقه في المرحلة السابقة كمرحلة أولى؛ وبناء دولة مستقلة بعد السيطرة على

(١٠) رئيس الجبهة التركمانية العراقية، سعد الدين اركاج "خطنا خط الحق والعدالة" www.kerkuk.net 31 اب/أغسطس ٢٠٠٥.

(١١) http://www.kerkuk.net/tr/index.aspid=2504&katagori=1&=detay

(١٢) جريدة برايتي، ٢١ اب/أغسطس ٢٠٠٢.

(١٣) جريدة kurdistani new 26 كانون الاول/ ٢٠٠١.

كركوك كمرحلة ثانية. وتتلخص سياسة الأكراد حيال كركوك بعد الإحتلال على الشكل التالي: "تغيير ديموغرافية كركوك واستخدام مواد الدستور والتعاون مع المجموعات الشيعية من أجل تحقيق هذا الهدف. "ويحاول الأكراد تحديد مستقبل كركوك حسب الأسس التي تحددها المادة ١٤٠ من الدستور(١٤).

ب ـ تقرير مجموعة عمل العراق وردود الفعل

تم إعلان تقرير بيكر ـ هاميلتون الذي يبحث عن طرق حل للأزمة التي تشهدها الولايات المتحدة الأميركية في العراق في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بعد عمل طويل. حيث رحبت بعض الدول بالتقرير الذي تابعه العالم عن كثب. لكن اقتراح سحب الجنود الأميركيين من العراق وتناول المشكلة العراقية على المستوى الإقليمي أزعجت اغلب دول الشرق الأوسط عدا ايران وسوريا. وكان رد فعل المجموعات العراقية حيال التقرير مختلفة رغم اقتراحاته المعقولة حول مشكلة كركوك. حيث جاءت أعنف ردود الفعل من المجموعات الكردية.

وكانت التوصيات والمقترحات التي وردت في التقرير تتناقض تماماً مع سياسات المجموعات الكردية. حيث تناقض التقرير الذي رفض الرأي الذي يفيد بأن الاستقرار سيتحقق في العراق من خلال تقسيمه إلى ثلاث مناطق والذي رفض تمزيق العراق، مع النظام الفيدرالي الذي يدافع عنه الأكراد. وأدى الرأي الذي يقترح إعطاء دول المنطقة وفي مقدمها إيران وسوريا دوراً في العراق من أجل تحقيق الأمن والإستقرار في هذا البلد، إلى رد فعل الأكراد الذين يعارضون أي تدخل عربي في المنطقة. لقد عارض الأكراد اقتراح المادة ٢٨ من التقرير حول "سيطرة الحكومة المركزية على النفط العراقي" التي تعني خسارتهم للميزات الإقتصادية والاستراتيجية لان هدفهم النهائي هو بناء دولة مستقلة.

يريد التركمان تحقيق وضع خاص لكركوك. ويعارض التركمان الذين يدافعون عن وحدة الأراضي العراقية تقرير مستقبل كركوك حسب المادة ١٤٠ من الدستور. ويؤكد التركمان أن الأكراد الذين تم توطينهم في كركوك بعد الحرب يهدف إلى تكريد كركوك رغم اعترافهم بقيام النظام السابق بتهجير الأكراد من هذه المدينة.

تقترح المادة الثانية من التقرير "الوفاق المقبول المتبادل". أما المادة ٣٠ فتوصي بتأجيل الإستفتاء المقترح إجراؤه في نهاية عام ٢٠٠٧ وحل المشكلة في المحافل الدولية.

أكد الأكراد الذين شنوا حملة كبيرة ضد تقرير بيكر ـ هاميلتون رفضهم للتقرير. ويمكننا تلخيص موقف الأكراد من التقرير من خلال الكلمة التي ألقاها رئيس إقليم كردستان، مسعود البرزاني. حيث قال البرزاني: "إن عدم زيارة مجموعة عمل العراق المنطقة تقلل من مصداقية التقرير. وان نقل مهمة تغيير الدستور العراقي إلى الأمم المتحدة غير منطقي،

(١٤) يؤكد الأكراد على انها المراحل الثلاثة اي عملية التطبيع واحصاء السكان والاستفتاء في كركوك حتى نهاية عام ٢٠٠٧. (ضم المناطق التي تم اقتطاعها من كركوك في عهد النظام السابق إلى الحدود الادارية لكركوك واعادة المهجرين إلى كركوك واعادة الذين تم توطينهم فيها) المادة ١٤٠ من الدستور العراقي.

ويعني نفي الوقائع. ويوجد في التقرير اقتراح تأجيل المادة ١٤٠ من الدستور العراقي. ويمكن القيام بهذا التأجيل عند نشوب حرب ومواجهات وسفك الدماء. لكن الوضع الراهن يؤكد عدم وجود أي عائق أمام تنفيذ المادة ١٤٠، وهناك نقاط عدة في التقرير لا تنسجم مع الوضع في العراق، وفي مقدمها توسيع صلاحيات السلطة المركزية. إن هذا الوضع سيكرم أعداء العملية السياسية في العراق أي سيضعف الذين يدعمونها. وإننا لن نقبل بأي حل يتناقض مع تطلعات العراقيين ومصالح شعب كردستان والدستور. وإننا نرفض مقاربات مجموعة بيكر التي تسلم العراق على طبق من ذهب لدول المنطقة. وإذا أرادت دول المنطقة تقديم المساعدة للعراق فعليها عدم التدخل في شؤونه الداخلية ومنع تسلل الإرهابيين وإرسال الأسلحة والمتفجرات(١٥).

ت ـ استراتيجية التركمان حيال كركوك

يمكننا القول إن استراتيجية التركمان حيال كركوك هي عكس التطلعات السياسية للأكراد. ففي الوقت الذي يريد الأكراد فيه ضم كركوك إلى المنطقة الشمالية فإن التركمان يريدون إعطاء وضع خاص لكركوك. ويعارض التركمان الذين يدافعون عن وحدة الأراضي العراقية تقرير مستقبل كركوك حسب المادة ١٤٠ من الدستور. ويؤكد التركمان على أن الأكراد الذين تم توطينهم في كركوك بعد الحرب يهدف إلى تكريد كركوك رغم اعترافهم بقيام النظام السابق بتهجير التركمان والأكراد من هذه المدينة، ويصفون كركوك كقلعة تركمانية. ويقول ممثل الجبهة التركمانية في تركيا أحمد مرادلي إن عدد الأكراد الذين تم تسجيلهم في السجلات الإنتخابية وصل عددهم إلى ٢٢٧ الف شخص تقريباً ما يعني وجود ٥٠٠ ـ ٦٠٠ ألف شخص وإن الذين جاؤوا إلى هذه المدينة أغلبهم ليس من كركوك(١٦).

حيث يلخص رئيس حركة المستقلين في الجبهة التركمانية العراقية كنعان اوزير أغالي سياسة التركمان حيال العراق وكركوك على الشكل الآتي: إن التركمان يواصلون السياسة التي يتبعونها، وستحصل كركوك على وضع خاص. وإذا تم تطبيق نظام الفيدرالية في العراق فيجب تطبيق نظام الولايات ١٨"(١٧). يرجع طلب التركمان حول اعطاء وضع خاص لكركوك إلى الأهمية الجيواستراتيجية والجيواقتصادية لكركوك. وإن تحديد مستقبل كركوك كأمر واقع سيؤدي إلى انقسام العراق وإلى ظهور مشاكل كبيرة من ناحية المنطقة حسب التركمان. ويهدف تبني التركمان نظام الولايات ١٨ إلى عدم دخول المناطق ذات الاغلبية التركمانية تحت سيادة المجموعات الأثنية الأخرى. ويدافع التركمان عن ضرورة إيجاد صيغة يتفق عليها جميع المجموعات العراقية وتعديل المادة ١٤٠ من الدستور المتعلقة بكركوك والتي أصبحت نقطة خلاف بين الاطراف العراقية وذلك من أجل حل مشكلة كركوك.

(١٥) رئيس اقليم كردستان: التعديل في الدستور العراقي يجب ان يكون فقط وفق الالية التي حددها الدستور. مجلة الصوت الآخر، العدد، ١٢٥، ١٣ كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٦.

(١٦) احمد مرادلي، "الولايات المتحدة الأميركية رات الحقيقة" www.kerkuk.net 8 كانون الثاني/ يانير ٢٠٠٧.

(١٧) لقاء مع رئيس حركة التركمان المستقلين كنعان اوزير أغالي، اربيل، ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٦.

يرى التركمان الذين اصبحوا غير فاعلين في العملية السياسة بعد سقوط نظام بغداد أنهم أبعدوا عن الساحة السياسية. وإن التركمان الذين فقدوا قوتهم في الحياة السياسية العراقية نتيجة عدم حصولهم على الأصوات اللازمة في الإنتخابات، يرجعون أسباب ذلك إلى السياسة الأميركية الموالية لبعض الأطراف والسياسات التي تتبعها بعض القوى الداخلية. لكن لا يريد التركمان تتويج الخسارات التي تعرضوا لها في الساحة السياسية والثقافية بخسارة كركوك التي يصفونها كقلعة أخيرة لهم. ورغم ذلك فإن التركمان الذين اتبعوا سياسة سلمية يؤكدون إمكانية اتباعهم الطرق السلمية بما يخص مشكلة كركوك. وفي حال عدم الوصول إلى وفاق في هذا الصدد، فقد لا يشارك التركمان في عملية إحصاء السكان والاستفتاء الذي من المتوقع ان يجري في نهاية عام ٢٠٠٧[١٨].

٥ ـ التأثير المحتمل للسياسة الأميركية على مستقبل كركوك وتركيا

لقد ظهر تغير في سياسة تركيا حيال العراق والتركمان بعد حرب الخليج الثانية. ويمكننا القول إن سياسة تركيا حيال العراق قبل تلك المرحلة كانت تتشكل من ثلاثة مسارات. إن المسار النفطي ـ الإقتصادي ومشكلة المياه والمشكلة الكردية[١٩]. حيث تكاثفت مساعدات تركيا للتركمان منذ عام ١٩٩١ حتى بناء الجبهة التركمانية العراقية، لكن تلك الفعاليات اقتصرت على مساعدات التعليم والثقافة. ويمكننا القول إن سياسة تركيا التركمانية انتقلت من الدعم الاجتماعي إلى الدعم السياسي بعد إنشاء الجبهة التركمانية العراقية في عام ١٩٩٥.

حدد ظهور الكيان الكردي في شمال العراق و حزب العمال الكردستاني الإرهابي الذي يقوم بعمليات في المنطقة سياسة تركيا حيال المنطقة. وتشكلت سياسة تركيا حيال العراق بعد حرب الخليج الثانية حول الحفاظ على وحدة أراضي البلد وتحقيق الإستقرار فيه. ومنعت تركيا ضم كركوك إلى المنطقة الأمنية التي تشكلت في عقد التسعينات بسبب احتمال تسريع تحول الكيان الكردي في المنطقة إلى دولة[٢٠].

لقد تم انتهاك الخطوط الحمر لتركيا بعد دخول المجموعات الكردية إلى كركوك بعد الإحتلال، وتوترت علاقات تركيا مع المجموعات الكردية في أيام الحرب. وكان احتمال تدخل تركيا في المنطقة أهم عامل يقلق الأكراد. وكان تصريح مسعود البرزاني الذي قال فيه: "لنتحدث بصراحة إننا وصلنا إلى إتفاق مع الولايات المتحدة الأميركية حول عدم دخولنا إلى الموصل وكركوك مقابل عدم دخول تركيا إلى شمال العراق" أفضل شرح لذلك بعد الحرب[٢١]. ونرى أن دور التركمان في العراق ضعف بعد الحرب وعدم تأثير تركيا في العراق كما يجب. وإضافة إلى ذلك أصبح شمال العراق قاعدة لحزب العمال الكردستاني ما أدى إلى تشكيل عنصر تهديد بالنسبة إلى تركيا.

(١٨) احمد مرادلي، "الولايات المتحدة الأميركية رات الحقيقة" www.kerkuk.net 8 كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

(١٩) رمضان كوزن، "السياسة الخارجية بين فكي الكماشة الأميركية: حرب الخليج، تورغوت اوزال وبعده"، (انقرة، دار نشر ليبرته، ٢٠٠٠)، ص ٤٧.

(٢٠) مازن حسن: "سياسة تركيا التركمانية: ما يجب فعله" مجلة استراتيجيك اناليز المجلد الرابع، العدد ٤٨، نيسان/ابريل ٢٠٠٤، ص ٣٥.

(٢١) مسعود البرزاني جريدة الحياة، ١٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٥.

أدت السياسة "المصممة" للولايات المتحدة الأميركية ضد التنظيمات الإرهابية بعد ١١ أيلول/سبتمبر إلى خوضها لحربين ـ أفغانستان والعراق ـ في المنطقة. لكن موقف الولايات المتحدة الأميركية من مشكلة الإرهاب الذي نتجت من تدخلها في العراق خلقت نتائج سلبية بالنسبة إلى تركيا. ولم تخرج تصريحات الولايات المتحدة الأميركية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وعدم السماح باستخدام الأراضي العراقية لأهداف إرهابية عن نطاق الدعاية. ولا يمكن القول بأن الولايات المتحدة الأميركية سارت خطوة من أجل منع حزب العمال الكردستاني الذي يستخدم المنطقة قاعدة له رغم سيطرتها على العراق وتأثيرها في شمال العراق الذي لا يمكن إنكاره. وإن فشل سياسة تركيا العراقية، أو بمعنى آخر تمزق العراق وازدياد تهديد الإرهاب، لا بد من أن يؤثر على مصالح تركيا القومية بشكل مباشر. وإن الولايات المتحدة الأميركية لم تنظر بشكل ايجابي إلى استخدام تركيا القوة العسكرية ضد المجموعات الارهابية في شمال العراق رغم محاولتها حل مشاكلها بالطرق العسكرية وتدعو جيران العراق إلى احترام سيادة ووحدة الأراضي العراقية.

وبات من المعروف أن المجموعات الكردية في المنطقة زادت من تعاونها مع الولايات المتحدة الأميركية وأصبحت القوة الرئيسية في العراق. ومن اللافت للنظر أن الزعماء الاكرد الذين يثقون بالدعم الأميركي يتبعون سياسة "تحدي" حيال الدول المجاورة للعراق. لقد تلقت منطقة شمال العراق الدعم العسكري والسياسي والإقتصادي واللوجستي من تركيا في عقد التسعينات من القرن الماضي. لكن في الوضع الحالي يقوم الزعماء الأكراد بدعم المجموعات الكردية المختلفة في دول الجوار ويرون أنفسهم رواد الحركة الكردية والمدافعين عن حقوق الأكراد في المنطقة. ويمكننا القول إن سبب ذلك يرجع إلى الوجود الأميركي في المنطقة والمقاربة الخاصة للولايات المتحدة الأميركية حيال المشكلة الكردية في دول المنطقة.

تستمر سياسة الأكراد حيال كركوك بغض النظر عن الوضع الحساس الذي يمر به العراق وتأثيره على المنطقة. حيث حدد الأكراد كركوك كأحد الأهداف السياسية لهم وأكدوا انهم لن يتراجعوا أي خطوة في هذا الاتجاه. لقد حقق الأكراد تفوقاً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وثقافياً في كركوك في الوضع الراهن. ويمكننا تقويم الوضع في منطقة شمال العراق بما فيها كركوك على شكل دولة ضمن دولة. وان الحملة التي قام بها الأكراد والمتعلقة بكركوك في المرحلة الأخيرة تظهر القيام بمحاولة حل مشكلة كركوك بسياسة الأمر الواقع. وكان آخر مثال على ذلك هو مشاركة البشمركة في تحقيق الامن في العراق[٢٢]. وكان الزعماء الأكراد قد عارضوا قيام البشمركة التي اصبحت قوة منظمة منذ عقد التسعينات بمهمات بالمناطق الساخنة. حيث أدى الوضع السيء الذي وقعت به إدارة بوش إلى تدعيم قواتها في هذا البلد[٢٣]. وتزامن قبول الزعماء الأكراد مشاركة *البشمركة في تحقيق الأمن في بغداد* مع مرحلة وصلت فيها *أزمة كركوك إلى القمة*. ومن

(٢٢) ان تشكيلاتنا تابعة لوزارة الدفاع العراقية ونستعد للتوجه إلى بغداد، Pejamner، ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

(٢٣) الاستراتيجية الأميركية الجديدة حيال العراق، الحريات، ١١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦.

المتوقع أن يخلق القرار الاستراتيجي المذكور للزعماء الأكراد تأثيرات كبيرة على العراق والمنطقة. تعتبر تركيا حليفاً مهماً في المنطقة للولايات المتحدة الأميركية منذ عقد الاربعينات حتى الآن. لكننا نرى أن الأكراد أصبحوا أقوى حليف في الشرق الأوسط ـ بعد اسرائيل ـ للولايات المتحدة الأميركية بعد حرب العراق رغم استمرار الحلف الأميركي ـ التركي. وإن هذا الوضع يمكن ان يكون سبباً من أجل بذل الولايات المتحدة الأميركية جهوداً لترتيب سير الأمور في العراق ومستقبل كركوك بما يخدم مصالح حلفائها الجدد على صعيد تغييرها لخريطة المنطقة.

النتيجة

تمثل كركوك احدى المشاكل الأساسية للعراق. ووصلت أزمة كركوك التي اصبحت مزمنة بعد بناء الدولة العراقية إلى نقطة قد تؤثر فيها في مستقبل العراق وتوازنات المنطقة في الوقت الحالي. ويدعى في الظروف الراهنة ان كركوك التي دخلت تحت سيطرة الأكراد مدينة كردية رغم محاولة الأنظمة العربية جعل مدينة كركوك مدينة عربية. ويحاول الأكراد ضم كركوك التي يعتبرونها عاصمة كردستان إلى مناطق الأمر الواقع التي تشكلت منذ عقد التسعينات. حيث تلقى التركمان الذين يعتبرون العنصر الأساسي لكركوك الضربة الكبرى من جراء السياسة التي اتبعها الإنكليز أولاً والأنظمة العربية ثانياً في عهد بناء الدولة العراقية وسياسة الولايات المتحدة الأميركية منذ عام ٢٠٠٣ بسبب المنافسة بين الأطراف المتعددين.

إن تقرير مستقبل كركوك بصرف النظر عن مطالب التركمان يعني البدء الفعلي لتغيير خرائط المنطقة. ويحمل مستقبل كركوك صفة أهم مشكلة أمنية في الشرق الأوسط بالنسبة إلى تركيا. وتم ترك ولاية الموصل وكركوك إلى النظام العربي نتيجة السياسة البريطانية في مرحلة بناء الدولة العراقية. أما اليوم فتواجه كركوك خطورة جدية في طريق التحول إلى عاصمة للمجموعات الكردية نتيجة السياسة الأميركية والبريطانية ❑

على أنقاض بابل: الدور الإسرائيلي في العراق

صقر أبو فخر *

كان الملك فيصل الأول يردد، في حسرة، أن لا وجود لشعب عراقي، وإنما الموجود هو أناس كثيرون يعيشون في هذه البقعة الجغرافية التي تدعى العراق، وهؤلاء يفتقدون أي نزعة وطنية، ومشبعون بالعقائد الدينية والخرافات، وبلا أي علائق مشتركة بينهم. وهم، على العموم، يصغون لأي وسيلة ويميلون إلى التمرد على أي حكومة مهما كانت. ومع ذلك أسس فيصل الأول البدايات الأولى للهوية العراقية الحديثة التي قامت على فكرة العروبة البديلة من العصبيات الرثة والمتعالية على الهويات المحلية (شيعي، سني، أشوري، صابئي، كردي، تركماني). لقد أسس الملك فيصل دولة ملكية دستورية حديثة لها جيش ولها ملك. لكن عبد الكريم قاسم ورهطه قضوا على الملكية، ثم جاء الأميركيون ليقضوا على الدولة والجيش معاً.

كان الإسرائيليون يسعون دائماً إلى إبعاد العراق عن الصراع العربي - الإسرائيلي، لأن إخراج العراق من هذا الصراع وتدمير قوته العسكرية يضمن لإسرائيل مزيداً من التفوق على الجوار العربي، ويساهم في تدهور القيمة الإستراتيجية للمنطقة العربية. وهذا ما تحقق في عام ٢٠٠٣ عندما اكتمل نصاب الهزيمة منذ إنتهاء التهديد من الجنوب في عام ١٩٧٩ (مصر)، وسقوط التهديد من الشرق (الأردن ثم العراق)، وإنتهاء عصر الأفكار التوحيدية العربية، وإنحسار أفكار الكفاح المسلح حتى في فلسطين نفسها.

كان العراق يتطلع دوماً إلى الشواطىء الشرقية للبحر المتوسط؛ إنه نداء البحر منذ زمن نبوخذ نصر حتى الأمس. وكانت إسرائيل تنظر بقلق إلى بابل. ومع أن شرق الأردن كان يحجزها عن بابل، فقد أعتُبر العراق مصدر تهديد قوي لإسرائيل. ويرى دافيد كيمحي في كتابه: "الخيار الأخير بعد عبد الناصر: عرفات أو صدام حسين" (لندن، ١٩٩١) إن إسرائيل طالما خشيت تمكين الجيش العراقي من دعم سوريا والأردن في أي حرب ضد إسرائيل(١). وفي المقابل كانت إيران تسعى إلى مشاغلة الجيش العراقي عن منطقة شط العرب وعن مقاطعة الأهواز (خوزستان) الغنية بالنفط وذات الغالبية العربية. ولأن العراق

(*) كاتب فلسطيني، سكرتير تحرير "مجلة الدراسات الفلسطينية" - بيروت.

(١) كان العراق يمتلك في عام ١٩٩٠ جيشاً من مليون مقاتل و٧٠٠ طائرة و٥ آلاف دبابة و٤ آلاف مدفع. وهذه القوة الإحتياطية تخيف إسرائيل بلا ريب.

ظل البلد العربي الوحيد الذي لم يوقع معاهدة هدنة مع إسرائيل بعد حرب ١٩٤٨، صار عنصراً مهماً من عناصر الجيواسراتيجية الإسرائيلية. ولهذا كانت سياسة دعم بعض المجموعات الكردية في شمال العراق تهدف إلى إشغال أكبر عدد من الفرق العسكرية العراقية وإنهاكها(٢).

الحرب وشبح إسرائيل الخفي

كيف بدأت الحرب؟ الجواب معروف تماماً. لكن، مَن بدأ الحرب؟ هنا تتعدد الأجوبة. والراجح أن الحرب على العراق بدأت في رؤوس مجموعة صغيرة من المحافظين الأميركيين المتحالفين مع أصوليين يهود، أمثال وليم كريستول وريتشارد بيرل وإليوت كوهين وبول وولفويتز ودوغلاس فايث وإليوت ابرامز وميراف ورمسر. وكان ميدان هذه المجموعة يشمل مجلة "إنكاونتر" (نورمان بود هوريتز) و"جروزاليم بوست" و"أميركان انتربرايز إنستيتيوت" (ريتشارد بيرل) ومجلس تخطيط البنتاغون (دوغلاس فايث) ومركز الدراسات الأمنية (فران غافني). ولهذا لم يكن غريباً أن يُعيَّن الجنرال جاي غارنر قائداً للإدارة المدنية في العراق فور احتلاله. وغارنر هذا هو الشريك الإيديولوجي للمحافظين الجدد ولبول وولفويتز بالتحديد. ولعل هذا الأمر استدرج بات بوكنان ليتهم المحافظين الجدد اليهود بتوريط الولايات المتحدة في هذه الحرب بقوله: "هناك مؤامرة يقودها بعض المتشددين والمسؤولين الرسميين تسعى إلى الزج ببلدنا في سلسلة من الحروب التي لا تصب في مصلحة الولايات المتحدة، وهؤلاء تواطأوا مع إسرائيل لإشعال هذه الحرب. وهؤلاء المحافظون الجدد هم من ذوي الولاء المزدوج الذين تآمروا مع إسرائيل لتدمير اتفاقات أوسلو وتدمير أي دولة عربية تقف ضد إسرائيل أو تدعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة له" ("الشرق الأوسط"، ٢٦/٣/٢٠٠٣).

إن القاسم المشترك، بل الجامع المشترك، بين المحافظين الجدد والمجموعة اليهودية هو أنهم جميعاً يرون في الحرب على العراق صراعاً بين "أبناء النور" (أميركا وإسرائيل) و"أبناء الظلام" (العرب والمسلمون). وهذه المصطلحات الدينية كانت تغلف، بدهاء المصالح الإستراتيجية والنفطية بالتحديد.

مارست إسرائيل "فضيلة الصمت"، ولم تفصح عن أي دور لها في هذه الحرب كي لا تؤثر في التحالف الدولي الذي كانت قواته تتجمع في أراضي بعض الدول العربية لتشكل منها الهجوم النهائي على العراق. غير أن الكثير من الأمور انكشفت في ما بعد، وتبين حجم الدور الإسرائيلي المباشر في هذه الحرب. والثابت أن الحرب بدأت بإنزال وحدات صغيرة من القوات الخاصة الأميركية في غرب العراق للتفتيش عن أي منصات لصواريخ سكود، والهدف هو ضمان عدم إطلاق هذه الصواريخ على إسرائيل. وقد ساهمت الإستخبارات

(٢) منذ تاسيس الجيش العراقي ظهرت في صفوفه نزعة قومية عربية قوية حتى ان اهداف كتلة الضباط الاحرار تركزت على "تحرير فلسطين وسوريا وتوحيد البلاد العربية في دولة قومية عصرية قوية كبرى". وفي حرب فلسطين عام ١٩٤٨ لعبت هذه الكتلة دوراً كبيراً في تدريب الفلسطينيين، وسقط للجيش العراقي ١٩٩ شهيداً فوق ارض فلسطين.

العسكرية الإسرائيلية في عمليات الإستطلاع في تلك المنطقة قبيل الحرب، ثم عملت على إرشاد القوات الأميركية إلى كيفية القتال في المناطق المأهولة، وكيفية التعامل مع المدنيين، والقضاء على جيوب المقاومة في أثناء الحرب وبعدها. والمقصود بذلك استخدام الجرافات لإخلاء المناطق الخطرة، وشق المعابر من بيت إلى بيت بفتح ثغرات في الجدران الداخلية لمنازل الناس.

لم يشارك الجيش الإسرائيلي مباشرة في هذه الحرب. لقد كان ذلك محالاً. يكفي إسرائيل أن الحرب وقعت، وأن أنصارها يقودون هذه الحرب كي تجني مكاسب استراتيجية طالما انتظرتها منذ أمد بعيد. وفي أي حال، لم تكن إسرائيل بعيدة من الإستعدادات التي سبقت نشوب الحرب، فبادرت إلى تزويد الجيش الأميركي بأسلحة مثل صاروخ TALD الذي صُمم لتضليل الدفاعات الأرضية، وصاروخ "بوباي" الذي تنتجه شركة "رفائيل" الإسرائيلية، وطائرات من دون طيار من طراز "هنتر" و"بايونير"[٣]. وكشف سيمور هيرش في **نيويوركر** (العدد ٢١/٦/ ٢٠٠٤) أن إسرائيل نشرت أعداداً كبيرة من الجواسيس في شمال العراق، علاوة على تدريب مجموعات كردية مقاتلة، لأن الإسرائيليين، بحسب هيرش، تحولوا، لاحقاً، إلى الإعتقاد بأن الولايات المتحدة ستخسر في نهاية المطاف[٤]. ولذلك تسعى إسرائيل إلى إقامة قاعدة إرتكاز قوية في شمال العراق، وتأسيس بنية عسكرية كردية إقليمية تستطيع مواجهة أي قوة شيعية أو سنية، وموازنة النفوذ الإيراني في العراق، ثم القيام بعمليات إقلاق في مناطق الأكراد في سوريا وإيران (أنظر **النهار**، ٢٢/٦/٢٠٠٤). وكشفت شبكة NTV التركية التلفزيونية أن إسرائيل تمتلك في شمال العراق أجهزة متطورة لمراقبة تركيا وسوريا وإيران معاً (المصدر السابق نفسه). وقد ظلت هذه المعلومات من غير برهان حتى أعلن أريئيل شارون إن إسرائيل لها علاقات متينة جداً مع أكراد العراق (**هآرتس**، ٢/٧/٢٠٠٤). ومهما يكن الأمر، فإن ارتباط بعض المجموعات الكردية بإسرائيل يعود إلى مراحل سابقة، وقد ساعد هؤلاء الموساد في تأمين فرار الطيار منير روفا بطائرة ميغ ٢١ إلى إسرائيل في ١٥/٨/١٩٦٦، وأسهموا في تهريب ما تبقى من يهود العراق إلى إيران أولاً ثم إلى إسرائيل. ومع أن الأكراد حاق بهم الإضطهاد من الجميع، إلا أنهم لم يحسنوا التحالف مع أحد، فكان الملا مصطفى البارزاني "يشعر كمن لا يملك أي خيار إلا المراهنة على جميع الأحصنة المشاركة في السباق على أمل أن يفوز أحدها. وفي إحدى المرات ردّ البارزاني على سؤال وجهته إحدى النساء الفلسطينيات عن علاقته بإسرائيل بقوله: أنا مثل الشحاذ الأعمى الواقف على باب الجامع الكبير في السليمانية أعجز عن رؤية مَن يضع في يدي الممدودة قطعة نقدية (جوناثان راندل، "أمة في شقاق"، بيروت: دار **النهار**، ١٩٩٧). إن الشحاذ الأعمى لا يمكن أن يقود شعبه إلى الحرية بل إلى الكوارث. ومهما يكن الأمر، فإن الوجود الإسرائيلي السري في شمال

(٣) في أثناء التحضير للحرب على العراق، كانت مجموعة سرية من الإسرائيليين تابعة لمكتب "الخطط الخاصة" (osp) المرتبط مباشرة بديوان رئيس الحكومة تزود وزارة الدفاع الأميركية بمعلومات استخبارية عن العراق (الغارديان، ١٧/٧/٢٠٠٣) وكلمة osp تعني: Office of Special plan.

(٤) أشار سايمور هيرش في تقرير له نشر في ٤/١/٢٠٠٧ إلى أن الـCIA بالتعاون مع الموساد تقومان بدعم "حزب الحياة الحرة" الكردية الذي يمارس نشاطاً معادياً لإيران، والذي سقط نحو مئة قتيل من الشرطة الإيرانية جراء هذا النشاط.

العراق ما عاد قابلاً للتخمين، بل صار حقيقة لا يمكن إنكارها. وقد كشف شلومو نكديمون في كتابه "الأمل البائس" (تل أبيب، ١٩٩٦) أن الموساد كانت له محطة في كردستان منذ عام ١٩٦٥، وقاد العقيد يوري ساغي قوات كردية نفذت كمائن ضد الجيش العراقي في ١٩٦٦ و١٩٧٤، وأشرف على تدريب مقاتلين أكراد على الأسلحة الإسرائيلية. وذكرت محطة BBC (٢٠٠٦/٩/٢١) إن الإسرائيليين أدخلوا في عام ٢٠٠٤ قوات خاصة لتدريب مجموعات من البيشمركة على حماية مطار أربل الجديد. وتكررت عمليات التدريب في عام ٢٠٠٥، ثم غادرت الوحدات الخاصة الإسرائيلية كردستان بعد إنكشاف أمرها. وذكرت **الحياة** (٢٠٠٦/٩/٢١) إن شركتا "كودو" و"كولو سيوم" التابعتين لشركة "أنتيروب" أشرفتا على تزويد مطار أربيل بمعدات الاتصال وبإقامة السياجات الأمنية حوله. وشركة "انتيروب" إسرائيلية تماماً.

إسرائيل في بلاد الرافدين

ليس بعيداً من المنطق الإستنتاج أن إسرائيل شاركت في التخطيط لهذه الحرب من خلال حلفائها في الإدارة الأمريكية، وساهمت في الجهد العسكري ولو بصورة جزئية. لكن، ما إن سقطت الدولة العراقية حتى كان الإسرائيليون يتقاطرون على ضفاف دجلة في بلاد الرافدين(٥). وعندما أعلن جون تايلور، نائب وزير المالية في الولايات المتحدة، أنْ لا مانع من حصول شركات إسرائيلية على مناقصات لتطوير البنى التحتية في العراق (**يديعوت أحرونوت**، ٢٠٠٣/٦/٢٢)، حتى كان بنيامين نتنياهو يعلن في ٢٠٠٣/٧/٢١ إلغاء حظر التجارة مع العراق. وعلى الفور أبرمت عشر شركات إسرائيلية عقوداً تجارية مع القوات الأميركية (**الحياة**، ٢٠٠٣/٨/٣١)، بعضها يعمل مع شركة "باكتل" الأميركية. وأعاد سكوت ماكليلان الناطق باسم البيت الأبيض التأكيد أن لإسرائيل الحق في التنافس على عقود إعمار العراق (BBC، ٢٠٠٣/١٢/١٢).

لم يطل الأمر كثيراً حتى اعترفت صحيفة "معاريف" في مقالة مهمة كتبها بوعز غاوون في ٢٠٠٤/٤/١ ووضع لها عنواناً لافتاً هو: "قواتنا في العراق" إن ما بين ٧٠ إلى ١٠٠ شركة إسرائيلية تسوّق منتجات إسرائيلية في السوق العراقية، ولا سيما المنتجات الأمنية التي يحتاج إليها الجيش الأميركي والقوات العراقية التي يدربها الأميركيون، وكان واضحاً من عبارة "قواتنا في العراق" أن الموساد يدير عدداً من هذه الشركات بالتأكيد. ولا يحتاج الأمر إلى بصيرة ثاقبة ليدرك ذلك، ولا سيما أن أبرز "التجار" الإسرائيليين في العراق هم من الضباط السابقين في الجيش الإسرائيلي أمثال أمنون شاحاك (رئيس الأركان السابق) ويوسف هندلر ودافيد تسيون وليئون بنتسيون (من طياري سلاح الجو)، علاوة على العقيد باروخ شبيغل وعميكام أورن (المدير العام السابق لوزارة الإسكان) وجلعاد

(٥) في ٢٠٠٣/٩/٢٦ نفخ الحاخام ميتشل أغرسون في البوق "الشوفار" في أحد القصور الرئاسية في بغداد معلناً بداية الإحتفال بالفصح اليهودي (بيسح). وفي ٢٠٠٣/١٠/١٠ احتفل الحاخام جاكوب غولد شتاين بعيد المظال (سوكوت) في الساحة المواجهة للقصر الرئاسي في بغداد. وفي ٢٠٠٣/١٢/١٧ احتفل المغني اليهودي الأميركي آل فرانكين بعيد الأنوار (الحانوكاه) في مقر صدام حسين في بغداد.

شير (رئيس طاقم المفاوضات في كامب دايفيد) وبيني مادان (المستشار السياسي السابق للجنرال إيهود باراك) وشلومو شارون وداني ياتوم رئيس الموساد السابق الذي أسس في كردستان شركة "ماغيل معراخوت"، علاوة على جلعاد شير (مستشار سياسي لإيهود باراك) وبنحاس شاني (مستشار الشؤون الخارجية لايهود باراك) وعفرا بنغيو (خبيرة في العلاقات العراقية ـ الإسرائيلية من جامعة تل أبيب). واللافت إن "مؤسسة الشرق الأوسط للإعلام والأبحاث" (ميمري) سارعت إلى افتتاح مكتب لها في شارع ابو نواس في بغداد في نيسان / أبريل ٢٠٠٣، أي مباشرة بعد سقوط بغداد. وللعلم، فإن مؤسس "ميمري" هو الكولونيل يغئيل كارمون الذي كان أحد أعضاء الموساد، وخدم في الوحدة ٥٠٤ المسؤولة عن تجنيد العملاء في الخارج، وعن جيش لبنان الجنوبي الذي أسسه الرائد سعد حداد، وتولى قيادته، في ما بعد، اللواء أنطوان لحد. أما المديرة التنفيذية لمؤسسة "ميمري" فهي ميراف ورمسر.

الشركات الإسرائيلية في العراق

ليس خافياً على الكثيرين أن في المنطقة الحرة في الأردن ورشاً متخصصة بنزع علامات الإنتاج عن البضائع الإسرائيلية، ثم إعادة إرسال هذه البضائع إلى العراق. لكن هذه العملية التي ازدهرت في قبرص وتركيا سابقاً باتت غير ذات شأن مهم بعدما تدفقت الشركات الإسرائيلية على العراق بعد سقوط بغداد في ٢٠٠٣/٤/٩ تحت مسميات شتى. والواضح أن بعض الشركات الإسرائيلية العاملة في العراق هي شركات ذات طبيعة أمنية أو تبيع منتجات أمنية مثل شركة "شريونيت حوسم" التي تبيع تجهيزات أمنية ومقرها في كريات غات، وشركة "ريبنتكس" التي تسوّق القمصان الواقية من الرصاص، وشركة "ترليدور" التي تبيع الأسلاك الشائكة. وفضلاً عن هذه الشركات هناك الشركات التالية: "عيتس كرميئيل" و"تامي 4" المتخصصة بتنقية المياه والتي يديرها درور مراد، و"تنور غاز" التي تنتج الأفران والأدوات المطبخية، و"فيت ايربول" التي تبيع تجهيزات للسجون والمستشفيات ويديرها نسيم حسون، و"غرين إيست" التي يديرها أهرون إفروني مدير المعهد اليهودي ـ العربي في بيت بيرل، و"إنفو برود" التي يديرها دورن بيسكين، و"إريديوم ساتلايت يسرائيل" و"تساكال" و"نطافيم" و"ترانسكال" و"دان" لبيع السيارات، و"طمبور" للدهانات و"سونول" للوقود، و"دلتا" للمنسوجات... وغيرها.

سماسرة وعملاء

إن أبرز السماسرة الذين يسهّلون للشركات الإسرائيلية أعمالها اليومية في العراق هو مهدي الرحيم والد سفيرة العراق في الولايات المتحدة السيدة رند الرحيم (الرأي العام،

الكويت، ٢٠٠٤/٢/١٦)، فضلاً عن أعداد غير محددة من رجال أحمد الجلبي، أبرزهم ابن شقيقه سالم الجلبي الذي أسس في تموز/يوليو ٢٠٠٣ مع مارك زيل "المجموعة القانونية العراقية الدولية" IILG. وهذه المجموعة عبارة عن مكتب للمحاماة مهمته تقديم النصح وكذلك المعلومات لكل مَن يريد الإستثمار في العراق. هذا هو الغطاء. لكن المضمون يمكن التكهن به إذا علمنا أن مارك زيل شريك سالم الجلبي، هو مستوطن إسرائيلي وعضو سابق في جماعة "غوش إيمونيم" اليهودية المتطرفة، وعضو اللجنة المركزية لحزب الليكود، وكان يدير مع دوغلاس فايث مكتباً للمحاماة في واشنطن، وله في القدس وواشنطن مؤسسة قانونية باسم "زيل - غولد بيرغ وشركاؤهما"؛ وهذه المؤسسة اشتهرت بتعاونها، ولا سيما بعد ٢٠٠١/٩/١١، مع "تكنولوجيا الأمن الإسرائيلي" الإتحادية (Ferderal Israel Security technologies).

إن علاقة أحمد الجلبي بإسرائيل ما عادت خافية على أحد. وأحد أعضاء مجموعته انتفاض قنبر ضيف دائم على مؤتمرات الإيباك. أما مثال الألوسي الذي انشق عليه بعد زيارته المكشوفة إلى إسرائيل وأسس "حزب الأمة العراقية" فله علاقات مريبة جداً بالإستخبارات الإسرائيلية. والمعروف أن أحمد الجلبي نفسه يقيم علاقة قوية بمعهد واشنطن للشرق الأدنى، وبالمؤسسة اليهودية للأمن القومي[٦]. ومن أصدقائه شوشانا برايان (مديرة المؤسسة اليهودية للأمن القومي) وباتريك كلوسون نائب مدير معهد واشنطن للشرق الأدنى الذي يضم يهوداً مؤيدين بقوة لإسرائيل من أمثال بول وولفويتز وريتشارد بيرل. وكان أحمد الجلبي تعهد، في حال تولى الحكم في العراق أمرين:

١ - الإعتراف بإسرائيل وعقد معاهدة سلام معها.

٢ - إعادة ضخ النفط العراقي في أنابيب الموصل - حيفا وقطعه عن خط الموصل - بانياس.

أما كنعان مكية فليس بعيداً من هذه الصلات المريبة. فهو الذي أنجز "مشروع مستقبل العراق" الذي مولته وزارة الخارجية الأميركية ويتضمن أفكاراً لـ "عراق" ما بعد صدام حسين ومنها:

- العراق دولة بلا جيش.
- تفكيك حزب البعث على غرار عملية القضاء على النازية في ألمانيا.
- صوغ دستور يحفظ حقوق الأقليات، ويتم ذلك قبل إجراء أي انتخابات حتى "لا تؤدي الديموقراطية إلى استبداد الأغلبية" على حد قول كنعان مكية نفسه.

إن هذه الأفكار تعني أمراً واحداً فحسب وتؤدي إلى مصير واحد هو نهاية العراق كدولة عربية، وتفكيك هذه الدولة إلى فيدراليات متناحرة. واللافت ان الإدارة الأميركية حينما كلفت كنعان مكية إعداد الدستور العراقي عينت نوح فيلدمان مستشاراً له. ونوح فيلدمان ذا هو يهودي أرثوذكسي من بوسطن.

(٦) في ٢٠٠٢/١٠/٩ اقامت هذه المؤسسة على شرفة عشاء في "لونغ آيلاند" في نيويورك. وكان انتفاض قنبر احد المدعوين لإلقاء كلمة في مؤتمر "إيباك" في أتلانتا في ٢٠٠٢/١٠/٧.

العراق المقبل

عندما طالب يوسف فارتسكي، وزير البنى التحتية الإسرائيلية، الولايات المتحدة بتشغيل خط أنابيب الموصل - حيفا (هآرتس، ٢٠٠٣/٣/٣١) لم يكن يثير غباراً بقدر ما يذكّر بما جرى الإتفاق عليه قبيل الحرب. ومع أن تطور الأحداث يجعل هذه الرغبة الإسرائيلية غير ممكنة حتى الآن على الأقل، إلا أن إسرائيل تأمل جدياً بأن يصبح ميناء حيفا المنفذ الرئيسي للتجارة العراقية الخارجية، ولا سيما إذا تم إغلاق ميناء اللاذقية جراء العقوبات الدولية المتوقعة على سوريا(٧).

هذا الأمل مرهون باستتباب السيطرة الأميركية على شرقي المتوسط استتباباً تاماً، وفرض الرؤيا الأميركية على عرب هذه المنطقة. والواضح أن الأمور لا تسير في هذا الإتجاه، وربما بدأت تسير عكس هذه الصورة. وهذا ما تخشاه إسرائيل حقاً ويصيبها بارتعاش الركب. وفي هذا السياق يمكن أن نفهم الجزع الإسرائيلي من أي تراجع أميركي عن الأهداف العامة التي وُضعت في بداية الحرب على العراق. ولهذا حذر إيهود أولمرت في كلمته المتلفزة أمام مؤتمر إيباك في ٢٠٠٧/٣/١٣ من أي انسحاب سريع من العراق، لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى زعزعة الإستقرار الإقليمي، ويمس قدرة الولايات المتحدة على مواجهة التحديات. وقال: إذا لم تنتصر الولايات المتحدة في العراق فسيُعتبر ذلك تآكلاً في القدرة الأميركية على مواجهة إيران، وسيُترجم ذلك مساً بإسرائيل.

إن الجميع ينتظر خواتيم المواجهة في العراق التي قد تطول وتقصر. وهذه المواجهة هي التي ستقرر، بالفعل، مصائر الأحداث في لبنان وفلسطين فضلاً عن العراق وسوريا. ومهما تكن نتيجة هذه المواجهة الحالية، فإن العراق المقبل كما ترغب فيه إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية هو العراق الذي سيتخلى عن دوره العربي لا سيما في قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي ليلعب دور القاعدة الأميركية التي تتيح للولايات المتحدة أن تسيطر على النفط، وأن تهدد دول الجوار في الوقت نفسه.

إن تغييب العراق عن مكانته التاريخية، وانحسار دوره المركزي، والعبث بالثوابت الإستراتيجية لهذا البلد الذي تطاول مصالحه سوريا ولبنان وفلسطين والخليج (نداء البحر)، علاوة على تغيير كيانه الحالي ووحدة أقاليمه والتجرؤ على خريطة المنطقة بتعديل حتى مساحة العراق، من شأن ذلك كله أن يشكل أحد أهم العوامل في تقليص المخاطر الإستراتيجية على إسرائيل ❑

(٧) أحد الداعين بقوة إلى إعادة تشغيل خط الموصل - حيفا (أو كركوك - حيفا) هو دوغلاس فايث (أنظر: الغارديان، ٢٠٠٣/١٠/٧). وقد بدأ بالفعل العمل على ترميم هذا الخط. لكن العمليات العسكرية ضد هذا المشروع أوقفت الإستمرار فيه.

ثراء التعددية وشقاؤها

حيدر سعيد *

وُلِد دستور العراق الدائم الجديد "دستور ٢٠٠٥"، وهو ثامن دستور في تأريخ العراق الحديث وثاني دستور دائم، من أزمة أخلاقية، مماثلة - إلى حد كبير - للأزمة الأخلاقية التي وُلِد منها الدستور الدائم الأول "القانون الأساسي لعام ١٩٢٥"، أول دساتير العراق الحديث. تتمثل هذه الأزمة الأخلاقية في أن جماعة عراقية أساسية "من الجماعات الاثنية أوالدينية أوالطائفية التي يتشكل منها العراق، والتي باتت تُسمَى في اللغة السياسية العراقية " مكونات الشعب العراقي" رفضت هذا الدستور. دستورُ ١٩٢٥ رُفِض من الشيعة، توازيا مع موقفهم السلبي من كل النظام السياسي الناشئ في عراق ما بعد الدولة العثمانية، وتحديدا، قاطع الشيعةُ انتخابات المجلس التأسيسي "البرلمان" عام ١٩٢٣، الذي كان عليه أن يصادق على الدستور. ودستور ٢٠٠٥ رُفِض من السنّة "رُفِض بالأغلبية المطلقة في محافظتين سنّيتين "الأنبار وتكريت" وبأغلبية بسيطة في محافظتين أخريين "الموصل وديال"". وفي كلتا الحالين، كان ثمة "تبرير مبدئي" للموقف الرافض للدستور : أنه دستور مصنوع بيد المحتل، أومولود في عهده.

لقد كان المحتلُّ - وهذه هي المفارقة - هوالذي أتاح إمكانية مصادقة شعبية على الدستور، وبالتالي، كان دستورا ١٩٢٥ و٢٠٠٥، اللذان وُلِدا في ظل احتلال أجنبي، هما الوحيدين اللذين حملا صفة "الدائم" لا "الموقت"، فدستور ١٩٢٥ صادق عليه برلمان منتخَب، ودستور ٢٠٠٥ أُقِرّ باستفتاء عام. قد يكون المنطق الليبرالي للبريطانيين والأميركيين - محتلي العراق - بما يتضمنه من فهم للمشاركة السياسية وللفردانية واعتبار لصوت الفرد، هوالذي فرض المصادقةَ الشعبية على هذين الدستورين. أما سائر دساتير العراق الأخرى، التي وُلِدت في ظل أنظمة وطنية، فكانت موقتة، بل لم يكن ثمة تفكير بأن يصادق عليها الشعب.

كان الدستور، في كلتا الحالين، فضاء للصراع بين الجماعات التي تشكّل العراق، ولم يكن الموقف منه موقفا من مبدأ كتابته أومن نصّه وأفكاره، ولا حتى من السياق الذي كُتِب فيه

(*) كاتب عراقي.

"سياق الاحتلال"، بل كان رفضُ الدستور ينبع من تصوّر أن إحدى الجماعات تحتكر السلطةَ والعملية السياسية برمتها، بما في ذلك إنشاء الدستور، وأن هذا الدستور يريد أن يشرِّع لهذا الاحتكار. ولذلك، يكون الرفض رفضا لهيمنة متصوَّرة.
بمعنى أن هذين الدستورين وُضِعا في سياق صراعي، أو كانا فضاء جديدا لصراع مستمر، صراع قديم بين الجماعات التي جُمعت في كيان سياسي اسمه "العراق"، في حين أنه كان ينبغي لهما أن يعملا على تسوية هذا الصراع، أي أن يكونا عقدا سياسيا بين الجماعات العراقية، ينظِّم العلاقة بينها ومشاركة كل منها في السلطة.
ربما لم يكن هذا الدور متصوَّرا لدستور ١٩٢٥، الذي كان خارجا من نموذج للقومية يقوم على الإرادة الواحدة للأمة لا على عقد توافقي بين ارادات متعددة، كما لم تكن اختلالات الأنظمة السياسية للمجتمعات التعددية قد برزت بعد. أما دستور ٢٠٠٥ فأنا أزعم أنه وُلِد من غاية مبدئية، هي صوغ مثل هذا العقد التوافقي.
ثمة منظوران رئيسان أفترض أن هذا الدستورُ الأخير كُتِب من خلالهما:
الأول هو تصفية الحساب مع الماضي، أو لنقل بلغة سياسية : أن يعمل هذا الدستور على معالجة الأزمات البنيوية التي أفرزها النظامُ السياسي العراقي، لا في عهد حزب البعث ونظام صدام حسين فقط، الذي يبدو كلُّ ما يجري منذ ٢٠٠٣/٤/٩ نقضا مباشرا له، بل الأزمات البنيوية في كل عمر الدولة العراقية الحديثة، وذلك انطلاقا من رؤية سياسية تأريخية، وهي أن النظام السياسي الذي أُنشِئ في مطلع العشرينات من القرن العشرين انتهى إلى نظام تسلطي تحتكره نخبة من إحدى الجماعات العراقية "المقصود، هنا، السنّة"، التي هي أقلية ديموغرافية قياسا بالجماعات العراقية الأخرى. هذا الاحتكار - على وفق هذه الرؤية - حدثَ بسبب الطابع المركزي لنظام الحكم في العراق. وبالتالي، يحاول هذا الدستورُ أن يمنع تكرار مثلَ هذا الاحتكار، من خلال محاولة صوغ عقد شراكة سياسية أو توافق سياسي، يتضمن - على نحوأساسي - إعادةَ تصوّر الحكم المركزي، بتوزيع السلطة عبر النظام الفيدرالي ونظام الإدارة اللامركزية، وتوزيع الثروات التي كانت دعامة أساسية لنشوء النظام التسلطي المركزي.

ثيوقراطية مخفَّفة

المنظور الآخر هوالمنظور الإسلامي. ولا نقصد، هنا، أن هذا الدستور دستور إسلامي أوأنه يشرِّع لنظام حكم إسلامي على غرار النظام الإسلامي في إيران، مثلا، ولكننا نقصد أنه يتضمن درجة من الثيوقراطية، تعبِّر - سياسيا - عن إرادة هيمنة تفرضها التياراتُ التي كتبت الدستور، وجلّها ينتمي إلى الإسلام السياسي
هذه الدرجة من الثيوقراطية تتمثل في:

١ ـ إنشاء دولة لا يحكمها رجالُ الدين ولكنها موجّهة منهم، أي دولة منسجمة مع ـ أو يرضى عنها ـ الدين،

٢ ـ تعمل هذه الدولةُ على الحفاظ على "بل حماية وحراسة" المجتمع الديني religious community، بسائر قيمه التأريخية، من دون أن تسعى إلى دمجه بالقيم المدنية الحديثة. والقيم الدينية ـ بالمعنى الإسلامي ـ ليست قيما روحية وطقوسية فقط، بل هي ـ كذلك ـ قيم قانونية واجتماعية،

٣ ـ أن يكون الطابعُ الإسلامي طابعاً عاماً للبلد، وهو طابع اجتماعي أكثر من كونه يخص الدولة، ولكن، من واجب الدولة المحافظة عليه، بما أنه يعبِّر عن هوية المجتمع. جاء في المادة "٢" من الدستور: "يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي".

لقد اكتسبت الدولةُ الناشئة بعد ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ وطبقتُها السياسية شرعيتَهما من رجال الدين، الذين يوجّهون المفاصل الجذرية للعملية السياسية الجارية في العراق. جاء في مقدمة الدستور، الذي أعطى الإطار الشرعي للدولة القائمة، أنه "أي الدستور" نتج من إصرار مَن يسمّيهم "القادة الدينيين للشعب العراقي"، يقول : " عرفانا منا بحق الله علينا، وتلبية لنداء وطننا ومواطنينا، واستجابة لدعوة قياداتنا الدينية وقوانا الوطنية وإصرار مراجعنا العظام وزعمائنا وسياسيينا،... زحفنا لأول مرة في تأريخنا لصناديق الاقتراع".

وهكذا، تتحول الدولة ـ في هذه الصيغة ـ إلى جهاز أمني لحماية المجتمع الديني. تتمثل هذه الحماية في:

* منع أي قانون يمكن أن يهدد أو يتعارض مع المجتمع الديني، من خلال النص في الدستور "المادة ٢" على أنه "لا يجوز سنّ قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام"، ومن خلال إشراك "خبراء في الفقه الإسلامي" في المحكمة الاتحادية العليا، يُتوقّع أن يعملوا على مراقبة القوانين ومدى مطابقتها لـ "ثوابت أحكام الإسلام".

* عدم إعطاء شرعية قانونية لأية ظاهرة اجتماعية محتملة يمكن أن تتعارض مع الطابع الإسلامي العام للبلد، الذي قدمنا أن الدستور وصفه، في "المادة ٢"، بأنه " الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي "، التي أوكل الدستورُ لنفسه مهمةَ الحفاظ عليها. تتعلق هذه الظواهرُ الاجتماعية المحتملة ـ على نحو أساسي ـ بالحريات، العامة والخاصة، ولذلك، جَعَلَ الدستورُ من نفسه المرجعيةَ القانونية للحريات، دون أية مرجعية عالمية، جاء في "المادة ٢": "لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الدستور". ولذلك، لم تسمح لائحةُ الحريات التي تضمنها الدستورُ بـ "حرية التدين" أو"حرية اختيار الدين"، التي يحرمها الإسلام، واكتفت بعبارة عامة بديلة، هي: "لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة" "المادة ٤٢"، في حين أُلزمت الدولةُ بأن "تكفل... حريةَ

العبادة وحماية أماكنها" "المادة ٤٣". هذا التحديد لمرجعية الحريات يعبِّر، ثقافيا، عن موقف يرفض النزعة العالمية في القيم ويعود إلى "الخصوصية الثقافية"، التي تتشكل - على نحوأساسي - في إطار الإسلام، دينا وتأريخا وقيما. وفي المقابل، ثمة طموح غامض يتضمنه الدستور "قد يقوده إلى درجة التناقض" إلى الانفتاح على المرجعية العالمية للحريات "لا ننسى، هنا، أن الدستور كتبته هيئة مشكّلة من تيارات متعارضة". جاء في "المادة ٤٦" أنه "لا يكون تقييد ممارسة أي من الحقوق والحريات الواردة في هذا الدستور أو تحديدها إلا بقانون أو بناء عليه، على أن لا يمس ذلك التحديدُ والتقييد جوهرَ الحق أو الحرية "، من دون أي تحديد، مفهومي أو قانوني، لما هو "جوهر الحق" وما هو "جوهر الحرية".

* أن تلتزم الدولة بحماية القيم الدينية، والاجتماعية والطقوسية. جاء في "المادة ٤٣": "تكفل الدولة حريةَ العبادة وحماية أماكنها"، وفي "المادة ٢٩" أن "الأسرة أساس المجتمع، وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والأخلاقية والوطنية".

* أن تفسح الدولةُ المجالَ كاملا لقيام مجتمع ديني مستقل عنها، وذلك من خلال إعادة قضايا الأحوال الشخصية إلى المؤسسة الدينية "المادة ٤١". حرصُ كاتبي الدستور على استقلالية المجتمع الديني والمؤسسة الدينية جعلهم يفردون لهما مادة خاصة تنص على أن "أتباع كل دين أو مذهب أحرار في... ممارسة الشعائر الدينية... [و] إدارة الأوقاف وشؤونها ومؤسساتها الدينية"، في حين أنه كان يمكن أن يكفي ما يتعلق باستقلالية المنظمات غير الحكومية NGOs عن هذه المادة، باعتبار الأوقاف والمؤسسات الدينية منظمات غير حكومية، مثلما كان يمكن أن يُغني التعبير العام عن الحريات العامة عن التخصيص في حرية ممارسة الشعائر الدينية. نحن نفهم أن هذا النص يحاول أن يمنع تكرار تحكم الدولة بالمؤسسات الدينية، الذي شهده عهد البعث، ولكنه يؤسس لاستقلال مقصود للمجتمع الديني والمؤسسة الدينية عن الدولة، إن لم نقل انه يسمح بأن تكون المؤسسة الدينية أقوى من "أو فوق" الدولة، فـ "المادة ٤١" تفتح الباب أمام قيام محاكم دينية، تكون مبسوطةَ اليد من خلال أجهزة الدولة التنفيذية.

هذه الأولوية للدين، أوهذا الواجب الديني للدولة، جعل الدين يتقدم مرتين - في نصين ربما هما من عثرات الدستور أو من زلات لاوعي كاتبيه - على القانون والوطنية. جاء في "المادة ١٢" أنه "تُنظَّم بقانون الأوسمة والعطلات الرسمية والمناسبات الدينية والوطنية"، وجاء في "المادة ٤٥" أنه "تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية، وتهتم بشؤونها بما ينسجم مع الدين والقانون".

من النموذج التوافقي إلى النزعة الأكثروية

تكشف القراءةُ المقارنة بين دستور ٢٠٠٥ و"قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية"، الذي شرّعته "سلطة الائتلاف الموقتة CPA" في آذار ٢٠٠٤ وكان بمثابة دستور موقت للعراق خلال المرحلة الانتقالية بعد سقوط نظام صدام التي دامت نحو سنتين، أقول : تكشف هذه القراءة عن تحول جوهري في منظور كتابة هذين النصين، من نزعة ليبرالية حاولت أن تؤسس موقفا عالميا universalist من القيم تُرجِم قانونيا إلى أن تكون للمواثيق والمعاهدات الدولية علوية على القوانين العراقية وإلى أن يلتزم العراق بهذه المواثيق والمعاهدات، وفي الصدارة منها "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" إلى نزعة اسلاموية تجعل مرجعيةَ القيم مرجعية محلية.

ولكن الأخطر في نظرنا - وهذه هي الأطروحة الأساسية في هذه الورقة - هوالنكوص عن النموذج التوافقي الذي قام عليه "قانون إدارة الدولة"، أو لنقل على وجه الدقة : النكوص عن جانب أساسي من النموذج التوافقي، وتأسيس نموذج أكثروي، أي نموذج يعيد - باستمرار - إنتاج نخبة حاكمة من الأكثرية الديموغرافية في البلاد. هذا التحول حدث بسبب عدم نضج وعدم اكتمال شروط النموذج التوافقي، فهو، من جهة - ظلّ في إطار نماذجي، أي مجرد نموذج اقترحه الأميركيون وشرّعوه في "قانون إدارة الدولة"، من دون دفع الشروط اللازمة لتحققه، ولا سيما قيام ائتلاف وطني واسع، الذي فشلت النخبُ السياسية العراقية في تحقيقه، مثلما فشلت في فك التطابق والتداخل المعقّد بين مفهومي "الأكثرية الديموغرافية" و"الأكثرية السياسية"، الذي ظل - وسيظل إلى أمد - متحكما بمسارات العملية الانتخابية في العراق. وبالتالي، حين فُوِّضت هذه النخبُ السياسية برسم معالم النظام السياسي للعراق في "دستور ٢٠٠٥"، نمت بقوة نزعة أكثروية نقيضا وبديلا من النموذج التوافقي، بسبب الفراغ الذي أتاحه فشل التوافقية وعدم نضجها، وبسبب الصراع الطائفي بين الجماعات العراقية الذي يمكن أن يكون فيه النموذج الأكثروي إطارا شرعيا للهيمنة، في ظل التطابق السالف بين "الأكثرية الديموغرافية" و"الأكثرية السياسية".

تظهر النزعة الأكثروية، على المستوى النصي، من خلال:

- التشريع لنظام برلماني يمركزِ السلطة بيد البرلمان "الذي تهيمن عليه أكثريةٌ سياسية هي نفسها الأكثرية الديموغرافية، على نحو ما قدّمنا" ورئيس الوزراء الذي تختاره الأكثرية البرلمانية.
- التخلص، بشكل يكاد يكون كليا، من مبدأ "الفيتو المتبادَل"، الذي يشكِّل أحدَ الأركان الأساسية للنموذج التوافقي، وهو السلاح الذي تستعمله الأقليات في مواجهة أية نزعة طغيان لدى الأكثرية.

ـ الانتقال في التعبير عن الإرادة السياسية، ولا سيما في الجانب التشريعي، من "الأكثرية المطلقة" إلى "الأكثرية البسيطة"، مما يقلّل الحاجة إلى تشكيل ائتلافات سياسية.

ـ والأهم، أن هذا الدستور ـ على الرغم من أنه لا يشرِّع لطائفية سياسية ـ لا يضع موانع على قيام شكل ما لطائفية سياسية "في الأعراف السياسية في الأقل". هذا الشكل للطائفية السياسية يقوم على ركنين:

* أنه ـ مبدئيا ـ يطمح إلى توزيع السلطة بشكل كمّي يوازي الخريطة الديموغرافية الاثنية والطائفية في البلاد.

وأنه يؤسِّس لعرف سياسي يوزِّع مناصب الرئاسات الثلاث "الحكومة، والبرلمان، والجمهورية" على الجماعات العراقية الكبرى "الشيعة، والسنّة، والأكراد"، على نحو مماثل للنموذج اللبناني.

هذا النظام السياسي سيعيد إنتاج وضعية الاستقطاب الطائفي بشكل مستمر، وسيجعل الأكثريةَ الديموغرافية متحكمة بسائر السلطات والمؤسسات السياسية في البلاد، بالسلطة التشريعية والبرلمان بما أنها الأكثرية فيه، وبالسلطة التنفيذية والحكومة المشكّلة من الأكثرية البرلمانية التي يمارس عليها البرلمانُ دورَ الرقابة، وبالسلطة القضائية ـ بسائر مفاصلها ـ التي يتولى البرلمان تشريعَ أنظمتها وتعيين مديريها، وبالمؤسسات الرقابية "هيئة النزاهة، مفوضية حقوق الإنسان،..." والمالية والإعلامية التي ترتبط بالبرلمان أو يشرف عليها ويراقبها، كما أن فكرة توزيع السلطة أو تجزئتها أو تقسيمها أو محاصصتها لا يمكن أن يعكسها توزيعُ مناصب الرئاسات الثلاث بين أشخاص ينتمون إلى الجماعات العراقية المختلفة. فالسلطة وممارستها بشكل فعلي شيء آخر غير المنصب الرئاسي، والتوزيع الحقيقي للسلطة هو غير التوزيع الشكلي للرئاسات. لنلاحظ أن الدستور ـ الذي أتاح هذا العرف السياسي ـ هونفسه يُمَركِز السلطةَ بيد البرلمان ورئيس الوزراء المختار من الأكثرية البرلمانية، في حين تكاد تكون صلاحيات رئيس الجمهورية صلاحيات بروتوكولية، وصلاحيات رئيس البرلمان مقيّدة، بالضرورة، بالأكثرية التي تحكم البرلمان.

إن السهولة التي قادت العمليةَ السياسية في العراق إلى النموذج اللبناني الجاهز ومحاولة بناء طائفية سياسية على هذه الشاكلة بوصفها حلا وحيدا لم تسمح للنخب السياسية العراقية بأن تلاحظ الفروق الحقيقية بين لبنان والعراق، ففي لبنان ـ على العكس من العراق الذي فيه أكثرية ديموغرافية متفوقة بشكل واضح ـ ليست هناك أكثرية ديموغرافية، بل ثمة توازن ديموغرافي معقول بين الجماعات اللبنانية، التي كلها أقليات، على نحو ما يلاحظ أرنت ليبهارت[١]. هذا التوازن لا يسمح بأن تُقيَّد صلاحيات رئيس البرلمان بأكثرية طائفية أو اثنية، كما أن لرئيس الجمهورية صلاحيات أوسع مما قرّره الدستور العراقي من صلاحيات لرئيس الجمهورية.

(١) يُنظَر: الديموقراطية في المجتمع المتعدد، دراسة مقارنة، أرنت ليبهارت،

إن النزعة الأكثروية التي اتجه إليها الدستور - بما تضمنته من مَركَزَة السلطة بيد الأكثرية السياسية / الديموغرافية وحرمان الأقليات من قيودها على الأكثرية والتشريع لنظام سياسي تسيطر عليه نخبة من الأكثرية الديموغرافية، يعيد إنتاجها باستمرار ولا يتيح إنتاج سواها - ستخلق تناقضات خطيرة داخل النظام السياسي الجديد، فمن جهة، سيعني النظام البرلماني - ضمنا - أن الدولة العراقية تعود، من جديد، إلى النموذج الكلاسيكي للقومية، الذي يقوم على فكرة "الإرادة الواحدة للأمة" و"القاعدة الوطنية الواحدة للحكم"، بما أنه "النظام البرلماني" يعرِّف التنافس الانتخابي - مبدئيا - على أساس أنه يقوم على قاعدة الهوية العراقية، وبالتالي، فهو يمنح السلطةَ للأحزاب الفائزة على هذا الأساس، من دون أي اعتبار للتنوعات الاثنية والطائفية والدينية ودورها الحاسم والجوهري في التنافس الانتخابي. هذا النموذج هو النموذج الذي أُسِّست عليه الدولة العراقية سنة ١٩٢١ نفسه والذي كان مسؤولا - إلى حد كبير - عن إنتاج الدكتاتورية، بمعنى أن الدولة العراقية في عهد ما بعد الدكتاتورية لم تستفد بعد من أخطاء الماضي. ومن جهة ثانية، ستجعل هذه النزعةُ اللعبةَ الديموقراطية تبدو كأنها نظام مغلق لاحتكار الأكثرية للسلطة بما يحرم الأقليات من الوصول إلى السلطة بشكل تناوبي وبما يفقدها أي شعور بالمشاركة فيها ويخلق لديها - بدلا من ذلك - شعورا بأن هذا النظام ينطوي على وهم مشاركة في السلطة، أو مشاركة شكلية. هذا يعنى أن "تداول السلطة" سيكون، فعليا، تداولها داخل نخبة الأكثرية لا بين الجماعات التي تشكِّل العراق، وهو ما سيفرغ هذا المبدأ من محتواه، ليعود بنا إلى شكل سياسي احتكاري للسلطة. تحديدا، سيتركز مثل هذا الشعور لدى السنّة، لأن الأكراد، الأقلية الأخرى الكبيرة في العراق، أكثر عناية بتوزيع السلطة بين المركز والأقاليم من عنايتهم بتوزيع السلطات الاتحادية بين الطوائف والاثنيات. وبالتالي، لن يسمح هذا الدستور للأقلية بأن تلتزم بهذا الشكل من اللعبة الديموقراطية، بما أنه لا يعبِّر عن مصالحها ولا يوصلها إلى السلطة أبدا.

وسيكون الجذر المولِّد للعنف في العراق "وهوشعور الأقلية السنّيّة بإبعاد منهجي عن مركز السلطة" مستمرا وقائما.

(بيروت، ترجمة: افلين ابومتري مسرّة، ١٩٨٤)، ص ١٧٩.

المشكلة السنّية بوصفها مشكلة أقليات

لعله كان ينبغي التعامل، منذ البدء، مع المشكلة السنية، التي كانت - فيما أتصوّر - أبرزَ معطى سياسي بعد٩/٤/٢٠٠٣، بوصفها مشكلة أقليات، بما يمنح السنّةَ الضمانات السياسية التي تُمنَح للأقليات في الديموقراطيات التوافقية. لقد كان يجري التعامل مع المشكلة الكردية، عبر التأريخ السياسي العراقي الحديث برمته، بوصفها الوجه الوحيد لمسألة الأقليات. وباستثناء الحيز الضيق من الاهتمام الذي نالته مسألةُ الأقليات الأخرى

(التركمان، المسيحيين،...)، والذي كان يتمحور على الحقوق الثقافية لا الحقوق السياسية، إلى جانب أن مسألة الأقليات الأخيرة هذه لم تأخذ طابعا إشكاليا أو عنفيا، لم يتعامل الخطابُ السياسي العراقي إلا مع المشكلة الكردية بوصفها مشكلة أقليات سياسية، يصدق هذا الكلام على سائر الحقب السياسية للعراق الحديث. على هذا الأساس، كان الأكراد يُمنَحون وحدهم - ونحن نتحدث، هنا، عن العملية السياسية الجارية منذ ٢٠٠٣/٤/٩ - الضمانات السياسية التي تُمنَح للأقليات، أو لنقل : كانت هذه الضمانات تُصمَّم لكي تنسجم مع طبيعة التوزيع الديموغرافي للأكراد في داخل العراق، ففي "قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية"، مثلا، صُمِّم الفيتو على مسودة الدستور الدائم لكي يكون سلاحا بيد الأكراد في حال لم توافق الأكثرية العربية في البلاد على الفيدرالية أو أي من المطالب الكردية. وهكذا، كان الفيتو يتحقق بثلثي ثلاث محافظات، أي بعدد المحافظات الكردية.

لم يتعامل العقلُ السياسي العراقي مع السنّة بوصفهم أقلية، بما أنهم عُدّوا - اثنيا - من الأكثرية العربية في البلاد و- دينيا - من الأكثرية المسلمة، وبالتالي، لم يُمنَحوا ضمانات سياسية مماثلة للضمانات التي مُنحت للأكراد، بسبب اختزال مسألة الأقليات في العراق بالمشكلة الكردية، ولكن - كذلك - لأن النخبة السياسية السنّية نفسها لم تبنِ مشروعا سياسيا أقلويا ولم تفكر بأن تحصل على حقوق الأقليات في عقد توافقي شامل، على غرار ما فعل الأكراد، بمعنى أنه لم يتكرس في الوعي السياسي السنّي أن يجري التعامل مع المشكلة السنّية بوصفها مشكلة أقلية، ولا تزال الأنتلجنسيا السنّية تحاول دحض دعاوى الشيعة بالأكثرية بدعاوى مضادة. لقد كان من الممكن، مثلا، أن يُصمَّم الفيتو على مسودة الدستور الدائم لكي يراعي "ويكتشف" موقف الأقلية السنّية وتوزيعها الديموغرافي، كأن يُصمَّم ليتحقق بالأغلبية البسيطة لثلاث محافظات أوأربع أوبثلثي محافظتين أو ما إلى ذلك، فالمهم في فيتو على هذه الشاكلة هو أن يتمكن من التعبير عن مواقف الجماعات، ولا سيما الأقليات منها، لا أن يكون درجة حسابية جامدة مقدّسة.

التناوب على السلطة

قد يكون العراق بحاجة إلى تفكير أكثر راديكالية بكيفيات خلق عقد شراكة سياسية، لأن صيغة "النظام البرلماني والتوزيع المحاصصي للرئاسات الثلاث على الطريقة اللبنانية" لم تستطع أن تسوِّي الأوضاع وفشلت في خلق شعور لدى سائر الجماعات العراقية بالمشاركة في السلطة، وظلَّ شعور الإقصاء عن مركز السلطة سائدا.

قد يكون أحد الحلول، التي يمكن أن تخلق شراكة حقيقية في السلطة، هوالخروج كلية من مفهوم "تجزئة السلطة أو محاصصتها" إلى مفهوم جديد هو"التناوب على السلطة"، أي

الانتقال من "المحاصصة الأفقية للسلطة" إلى "المحاصصة العمودية"، أوالانتقال من "المحاصصة في مكان السلطة" إلى "المحاصصة في تأريخها أو زمانها"، أعني ـ باختصار ـ أن يكون هناك حكم تناوبي بين الجماعات العراقية.

أنا لا أدعو، هنا، إلى رفض النظام البرلماني، ولكن، بما أن النظام البرلماني الذي شرّعه دستور ٢٠٠٥ يمركِز السلطة بيد البرلمان والحكومة المشكّلة منه، يمكن أن تتناوب الجماعات العراقية على هذه السلطة الممركَزَة، لأن النظام البرلماني لا يتيح توزيعها بين الجماعات العراقية. هذا التناوب يوزّع السلطة على التأريخ، ويمكن أن يكون عقدا توافقيا يتجاوز مبدأي "الأكثرية" و"الأقلية" في البرلمان، ويراعي ـ في الوقت نفسه ـ الحجومَ الديموغرافية للجماعات العراقية. وعلى نحوتفصيلي، يعني النظامُ التناوبي أن يكون رئيسُ الوزراء لدورة أمدها أربع سنوات شيعيا مثلا، يعقبه رئيس وزراء سنّي أوكردي لدورة مماثلة، يعقبه رئيس وزراء شيعي، يعقبه كردي أو سنّي. وهكذا، سيتحقق في دورة أمدها ست عشرة سنة أن تتناوب الجماعاتُ العراقية كلها على السلطة، بما يضمن شراكة تأريخية لها في مؤسسة السلطة وتمثيلا يوازي حجومها الديموغرافية، إذ ستكون نصف الدورة للشيعة وربعها للسنّة وربعها الآخر للأكراد. غير أن سلطة رئيس الوزراء، التي تشاطر البرلمانَ الصلاحياتِ الأساسية للسلطة والتي نقترح أن يجري التناوب عليها، ينبغي أن يُحَدّ من كونها مقيدة بالبرلمان، أو أن يُخفَّف من قيود البرلمان عليها، لأن جوهر التناوب على السلطة بين الجماعات العراقية سينتفي إذا قُيِّدت سلطة رئيس الوزراء، التي سيجري التناوب عليها، بسلطة البرلمان، الذي تسيطر عليه أكثرية ديموغرافية، وذلك بتوسيع صلاحيات المؤسسات السياسية الأخرى، وبتطوير النظام البرلماني إلى نظام برلماني / رئاسي، أونظام شبه رئاسي "على الطريقة الفرنسية" ينطوي على ندية في الصلاحيات بين مؤسستي رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء.

وفي غير حل سياسي توافقي، يمكن أن تُسوّى الأوضاع بالطريقة نفسها التي سمحت، في الماضي، لنخبة قليلة من الأقلية السنّية بأن تستمر في حكم البلاد أكثر من ثمانين سنة، أي بإعادة إنتاج نظام تسلطي، ولكن ليس بشعار "الشرعية الثورية والإرادة الواحدة للأمة"، بل بشعار "حكم الأكثرية الديموغرافية"، وهوشعار لا يقل خطورة عن الشعار السالف. هذا النظام التسلطي يمكن أن ينتج من خلال حكم أوليغارشي، أي حكم تتداوله نخبة قليلة من الأكثرية الديموغرافية للبلاد، أو دكتاتورية فردية تستغل وضعية الاستقطاب الطائفي القائمة وتصعد عبر مشاعر الأكثرية الديموغرافية ورغبتها في الحكم والثأر من العقود التي حُرمت فيها من ممارسة السلطة.

وفي كل الأحوال، سيبقى حلم العقد التوافقي بين الجماعات المكوِّنة للعراق بعيدا ❑

وثيقة الدستـور العـراقي

نص الدستور المقدم الى الامم المتحدة والذي صوّت عليه يوم ١٥ تشرين الاول/أكتوبر ٢٠٠٥

الديباجة
بسم الله الرحمن الرحيم

ولقد كرمنا بني ادم

نَحْنُ أبناء وادي الرافدين، مَوْطن الرُسُل وَالأنبياء، وَمَثْوىَ الائمَة الأطْهَار، وَمَهد الحضارة، وَصنُاَّع الكتابَة، وَرواد الزراعَة، وَوُضَّاع الترقيم. عَلَى أرْضنَا سُنَّ أولُ قانُونٍ وَضعَهُ الإنْسَان، وفي وَطَننا خُطَّ أعْرَقُ عَهْد عَادل لسياسة الأوْطان، وَفَوقَ تُرابنا صَلَّى الصَحَابةُ والاولياءُ، ونظَّرَ الفَلاسفَةُ وَالعُلَمَاءُ، وأبدَعَ الأدَباءُ والشُعراءُ.
عرفاناً منَّا بحق الله علينا، وتلبيةً لنداء وَطَننا ومُواطنينا، وَاسْتجَابَةً لدعوة قياداتنَا الدينية وَقِوانَا الوَطَنية وَإصْرَار مَراجعنا العظَام وزُعمائنا وَسياسيينَا، وَوَسطَ مُؤَازَرةٍ عَالميةٍ منْ أصْدقائنا ومُحبينَا، زَحَفْنا لأول مَرةٍ في تاريخنَا لصنَاديق الاقتراع بالملايين، رجَالاً وَنساءً وَشيباً وَشباناً في الثَلاثين منْ شَهر كَانُون الثَاني منْ سَنَة ألْفين وَخمْس ميلاديَة، مُستذكرينَ مَواجع القَمْع الطائفي من قبَل الطُغْمة المستبدة، ومُسْتلهمين فَجَائعَ شُهداء العراق شيعةً وسنةً، عرباً وكورداً وَتُركمَاناً، وَمن مكَونَات الشَعب جَميعها، وَمُستوحينَ ظُلامةَ اسْتبَاحَة المُدُن المُقَدَسة وَالجنُوب في الانتفَاضَة الشَعْبانية، ومُكْتَوينَ بلظى شَجَن المَقَابر الجَمَاعية وَالأهْوار وَالدجيل وَغيرها، ومُسْتَنْطقينَ عَذابات القَمْع القَومي في مَجَازر حَلَبْجَةَ وبارزانَ وَالأنْفَال وَالكُورد الفَيليين، ومُسْتَرجعينَ مَآسي التُرْكمَان في بَشير، ومُعَانَاةَ أَهَالي المَنْطَقَة الغَربية كبقية مَنَاطق العراق منْ تَصْفيَة قياداتها وَرُمُوزها وَشُيوخها وَتَشريد كفاءاتها وَتَجفيف مَنَابعها الفكْريَة وَالثَقافية، فَسَعينَا يَداً بيد، وكَتفاً بكَتف، لنَصْنَع عراقَنَا الجَديدَ، عراقَ المُسْتَقبَل، منْ دونِ نعرةٍ طَائفيةٍ، ولا نَزْعَةٍ عُنْصُريةٍ، وَلا عُقْدَةَ مَنَاطقيةٍ، وَلا تَمْييز، وَلا إقْصَاء.
لمْ يُثْنِنا التكفيرُ والإرهابُ من أن نَمْضيَ قُدُماً لبناء دَوْلَة القانونِ، وَلَم تُوقِفْنَا الطَائفيَةُ

وَالعُنْصُريةُ منْ أَنْ نَسيرَ مَعَاً لتَعْزيز الوحْدَة الوَطَنيـة، وَانْتـهَاجِ سُبُلِ التَداولِ السلْمي للسلْطَة، وَتَبْني أسلُوب التَوزيعِ العَادلِ للثَروْة، ومَنْحِ تَكَافُؤ الفُرَصِ للجَمْيع.
نَحنُ شَعْب العراقِ الناهض تَوَّاً من كَبْوَته، والمتَطلعَ بثقة الى مستقبله من خلال نظامٍ جُمهوري إتحادي ديمقْراطي تَعْددُي، عَقَدنَا العزمَ برجالنا ونسائنا، وشُيوخنا وشبابنا، على احْترام قَوَاعد القَانُون، وتحقيقِ العَدْلِ والمساواة، وَنبْذ سياسَة العُدوان، والاهْتمَام بالمَرْأة وحُقُوقِهَا، والشَيْخِ وهُمُومه، والطِفْلِ وشُؤُونه، وإشَاعَة ثَقَافَة التَنوعِ، ونَزْعِ فَتيلِ الإرهاب.
نحنُ شَعْب العراقِ الذي آلى على نَفْسه بكل مُكَوناته وأطْيافه أنْ يُقَررَ بحريته واختياره الاتحادَ بنفسه، وأن يَتَّعظَ لغَده بأمسه، وأن يَسُنَّ من مَنْظُومَة القيم والمُثُلِ العليا لرسَالات السَماء ومنْ مَسْتَجدات عَلْمٍ وحَضَارَة الإنْسَان هذا الدُسْتورَ الدائمَ. إنَّ الالتزام بهذا الدُسْتورِ يَحَفَظُ للعراقِ اتحَادَهُ الحُرَ شَعْبَاً وأرْضَاً وسَيادةً.

الباب الاول

المبادئ الاساسية

المادة (١): جمهورية العراق دولةٌ مستقلةٌ ذات سيادة، نظام الحكم فيها جمهوريٌ نيابيٌ (برلماني) ديمقراطيٌ اتحاديٌ.

المادة (٢):

اولاً: - الاسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدرٌ اساس للتشريع:

أ - لا يجوز سن قانونٍ يتعارض مع ثوابت احكام الاسلام. ب - لا يجوز سن قانونٍ يتعارض مع مبادئ الديمقراطية.

ج - لا يجوز سن قانونٍ يتعارض مع الحقوق والحريات الاساسية الواردة في هذا الدستور.

ثانياً: - يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي، كما ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الافراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية، كالمسيحيين، والايزديين، والصابئة المندائيين.

المادة (٣):

العراق بلدٌ متعدد القوميات والاديان والمذاهب، وهو جزءٌ من العالم الاسلامي، وعضوٌ مؤسسٌ وفعالٌ في جامعة الدول العربية، وملتزمٌ بميثاقها.

المادة (٤):

اولاً: - اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق، ويضمن حق العراقيين بتعليم ابنائهم باللغة الام كالتركمانية، والسريانية، والارمنية، في المؤسسات التعليمية الحكومية، وفقاً للضوابط التربوية، او بأية لغة اخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة.

ثانياً: - يحدد نطاق المصطلح لغة رسمية، وكيفية تطبيق احكام هذه المادة بقانونٍ يشمل:

أ - اصدار الجريدة الرسمية باللغتين .

ب - التكلم والمخاطبة والتعبير في المجالات الرسمية كمجلس النواب، ومجلس الوزراء،

والمحاكم، والمؤتمرات الرسمية، بأيٍ من اللغتين.
ج ـ الاعتراف بالوثائق الرسمية والمراسلات باللغتين واصدار الوثائق الرسمية بهما.
د ـ فتح مدارس باللغتين وفقاً للضوابط التربوية.
هـ – اية مجالات اخرى يحتمها مبدأ المساواة، مثل الاوراق النقدية، وجوازات السفر، والطوابع.
ثالثاً: ـ تستعمل المؤسسات والاجهزة الاتحادية في اقليم كردستان اللغتين.
رابعاً: ـ اللغة التركمانية واللغة السريانية لغتان رسميتان أخريان في الوحدات الادارية التي يشكلون فيها كثافةً سكانية.
خامساً: ـ لكل اقليمٍ او محافظةٍ اتخاذ اية لغة محلية اخرى، لغةً رسمية اضافية، اذا اقرت غالبية سكانها ذلك باستفتاء عامٍ.

المادة (٥):

السيادة للقانون، والشعب مصدر السلطات وشرعيتها، يمارسها بالاقتراع السري العام المباشر وعبر مؤسساته الدستورية.

المادة (٦):

يتم تداول السلطة سلمياً، عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور.

المادة (٧):

اولاً: ـ يحظر كل كيانٍ او نهجٍ يتبنى العنصرية او الارهاب او التكفير أو التطهير الطائفي، او يحرض أو يمهد أو يمجد او يروج أو يبرر له، وبخاصة البعث الصدامي في العراق ورموزه، وتحت أي مسمىً كان، ولا يجوز ان يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق، وينظم ذلك بقانون.
ثانياً: ـ تلتزم الدولة بمحاربة الارهاب بجميع اشكاله، وتعمل على حماية اراضيها من ان تكون مقراً أو ممراً أو ساحةً لنشاطه.

المادة (٨):

يرعى العراق مبادئ حسن الجوار، ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل، ويحترم إلتزاماته الدولية.

المادة (٩):

اولاً: ـ أ ـ تتكون القوات المسلحة العراقية والاجهزة الامنية من مكونات الشعب العراقي، بما يراعي توازنها وتماثلها دون تمييزٍ او اقصاء، وتخضع لقيادة السلطة المدنية، وتدافع عن العراق، ولا تكون اداةً لقمع الشعب العراقي، ولا تتدخل في الشؤون السياسية، ولا دور لها في تداول السلطة.
ب ـ يحظر تكوين ميليشيات عسكرية خارج اطار القوات المسلحة.
ج ـ لا يجوز للقوات العراقية المسلحة وافرادها، وبضمنهم العسكريون العاملون في وزارة الدفاع أو أية دوائر أو منظمات تابعة لها، الترشيح في انتخاباتٍ لإشغال مراكز سياسية، ولا يجوز لهم القيام بحملات انتخابية لصالح مرشحين فيها، ولا المشاركة في غير ذلك من

الاعمال التي تمنعها انظمة وزارة الدفاع، ويشمل عدم الجواز هذا انشطة اولئك الافراد المذكورين آنفاً التي يقومون بها بصفتهم الشخصية او الوظيفية، دون ان يشمل ذلك حقهم بالتصويت في الانتخابات.

د ـ يقوم جهاز المخابرات الوطني العراقي بجمع المعلومات، وتقويم التهديدات الموجهة للأمن الوطني، وتقديم المشورة للحكومة العراقية، ويكون تحت السيطرة المدنية، ويخضع لرقابة السلطة التشريعية، ويعمل وفقاً للقانون، وبموجب مبادئ حقوق الانسان المعترف بها.

هـ – تحترم الحكومة العراقية، وتنفذ، التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع انتشار وتطوير وإنتاج واستخدام الاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ويُمنع ما يتصل بتطويرها وتصنيعها وانتاجها واستخدامها من معداتٍ ومواد وتكنولوجيا وأنظمةٍ للاتصال.

ثانياً : ـ تنظم خدمة العلم بقانون.

المادة (١٠):

العتبات المقدسة، والمقامات الدينية في العراق، كياناتٌ دينيةٌ وحضارية، وتلتزم الدولة بتأكيد وصيانة حرمتها، وضمان ممارسة الشعائر بحرية فيها.

المادة (١١):

بغداد عاصمة جمهورية العراق.

المادة (١٢):

اولاً: ـ ينظم بقانونٍ، علم العراق وشعاره ونشيده الوطني بما يرمز الى مكونات الشعب العراقي.

ثانياً: ـ تنظم بقانونٍ، الاوسمة والعطلات الرسمية والمناسبات الدينية والوطنية والتقويم الهجري والميلادي.

المادة (١٣):

اولاً: ـ يُعدُ هذا الدستور القانون الاسمى والاعلى في العراق، ويكون ملزماً في انحائه كافة، وبدون استثناء. ثانياً: ـ لا يجوز سن قانونٍ يتعارض مع هذا الدستور، ويُعد باطلاً كل نصٍ يرد في دساتير الاقاليم، او أي نصٍ قانونيٍ آخر يتعارض معه.

الباب الثاني

الحقوق والحريات

الفصل الأول

(الحقوق)

اولاً: ـ الحقوق المدنية والسياسية

المادة :(١٤):

العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييزٍ بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي.

المادة (١٥):

لكل فردٍ الحق في الحياة والأمن والحرية، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وفقاً للقانون، وبناءً على قرارٍ صادرٍ من جهةٍ قضائيةٍ مختصة.

المادة (١٦):

تكافؤ الفرص حقٌ مكفولٌ لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.

المادة (١٧):

اولاً: ـ لكل فردٍ الحق في الخصوصية الشخصية، بما لا يتنافى مع حقوق الآخرين، والآداب العامة .

ثانياً: ـ حرمة المساكن مصونةٌ، ولا يجوز دخولها او تفتيشها او التعرض لها الا بقرارٍ قضائي، ووفقاً للقانون.

المادة (١٨):

اولاً: ـ العراقي هو كل من ولد لأبٍ عراقي أو لأمٍ عراقية.

ثانياً: ـ الجنسية العراقية حقٌ لكل عراقي، وهي أساس مواطنته.

ثالثاً: ـ أ. يحظر إسقاط الجنسية العراقية عن العراقي بالولادة لأي سببٍ من الأسباب، ويحق لمن اسقطت عنه طلب استعادتها، وينظم ذلك بقانون.

ب ـ تسحب الجنسية العراقية من المتجنس بها في الحالات التي ينص عليها القانون.

رابعاً: ـ يجوز تعدد الجنسية للعراقي، وعلى من يتولى منصباً سيادياً أو امنياً رفيعاً، التخلي عن اية جنسيةٍ اخرى مكتسبة، وينظم ذلك بقانون.

خامساً: ـ لا تمنح الجنسية العراقية لأغراض سياسة التوطين السكاني المخل بالتركيبة السكانية في العراق.

سادساً: ـ تنظم أحكام الجنسية بقانونٍ، وينظر في الدعاوى الناشئة عنها من قبل المحاكم المختصة.

المادة (١٩):

أولاً: ـ القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون.

ثانياً: ـ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، ولا عقوبة إلا على الفعل الذي يعده القانون وقت اقترافه جريمة، ولا يجوز تطبيق عقوبة اشد من العقوبة النافذة وقت ارتكاب الجريمة.

ثالثاً: ـ التقاضي حقٌ مصونٌ ومكفولٌ للجميع.

رابعاً: ـ حق الدفاع مقدسٌ ومكفولٌ في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة.

خامساً: ـ المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمةٍ قانونيةٍ عادلةٍ، ولا يحاكم المتهم عن التهمة ذاتها مرةً أخرى بعد الإفراج، عنه إلا إذا ظهرت أدلةٌ جديدة.

سادساً: ـ لكل فردٍ الحق في أن يعامل معاملةً عادلةً في الإجراءات القضائية والإدارية.

سابعاً: ـ جلسات المحاكم علنيةٌ إلا إذا قررت المحكمة جعلها سريةً.

ثامناً: ـ العقوبة شخصيةٌ.

تاسعاً: ـ ليس للقوانين اثرٌ رجعي ما لم يُنص على خلاف ذلك، ولا يشمل هذا الاستثناء

قوانين الضرائب والرسوم.
عاشراً: ـ لا يسرى القانون الجزائي بأثرٍ رجعي إلا إذا كان أصلحَ للمتهم.
حادي عشر: ـ تنتدب المحكمة محامياً للدفاع عن المتهم بجنايةٍ أو جنحةٍ لمن ليس له محامٍ يدافع عنه، وعلى نفقة الدولة.
ثاني عشر: ـ أ ـ يحظر الحجز.
ب ـ لا يجوز الحبس أو التوقيف في غير الأماكن المخصصة لذلك وفقاً لقوانين السجون المشمولة بالرعاية الصحية والاجتماعية والخاضعة لسلطات الدولة.
ثالث عشر: ـ تعرض أوراق التحقيق الابتدائي على القاضي المختص خلال مدة لا تتجاوز أربعاً وعشرين ساعة من حين القبض على المتهم، ولا يجوز تمديدها إلا مرة واحدة وللمدة ذاتها.

المادة (٢٠):
للمواطنين رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح.

المادة (٢١):
أولاً: ـ يحظر تسليم العراقي الى الجهات والسلطات الاجنبية.
ثانياً: ـ ينظم حق اللجوء السياسي إلى العراق بقانونٍ، ولا يجوز تسليم اللاجئ السياسي إلى جهةٍ أجنبية، أو إعادته قسراً إلى البلد الذي فرّ منه.
ثالثاً: ـ لا يمنح حق اللجوء السياسي إلى المتهم بارتكاب جرائم دولية أو إرهابية، أو كل من الحقَ ضرراً بالعراق.

ثانياً: ـ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

المادة (٢٢):
اولاً: ـ العمل حقٌ لكل العراقيين بما يضمن لهم حياةً كريمةً.
ثانياً: ـ ينظم القانون، العلاقة بين العمال واصحاب العمل على اسسٍ اقتصادية، مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية.
ثالثاً: ـ تكفل الدولة حق تأسيس النقابات والاتحادات المهنية، أو الانضمام إليها، وينظم ذلك بقانون.

المادة (٢٣):
أولاً: ـ الملكية الخاصة مصونةٌ، ويحق للمالك الانتفاع بها واستغلالها والتصرف بها، في حدود القانون.
ثانياً: ـ لا يجوز نزع الملكية إلا لأغراض المنفعة العامة مقابل تعويضٍ عادل، وينظم ذلك بقانون.
ثالثاً: ـ أ ـ للعراقي الحق في التملك في أي مكانٍ في العراق، ولا يجوز لغيره تملك غير المنقول، الا ما استثني بقانون.
ب ـ يحظر التملك لاغراض التغيير السكاني.

المادة (٢٤):

تكفل الدولة حرية الانتقال للأيدي العاملة والبضائع ورؤوس الاموال العراقية بين الاقاليم والمحافظات، وينظم ذلك بقانون.

المادة (٢٥):

تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسسٍ اقتصاديةٍ حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده، وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته.

المادة (٢٦):

تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة، وينظم ذلك بقانون.

المادة (٢٧):

اولاً: ـ للأموال العامة حُرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن.

ثانياً: ـ تنظم بقانونٍ، الاحكام الخاصة بحفظ املاك الدولة وادارتها وشروط التصرف فيها، والحدود التي لا يجوز فيها النزول عن شيءٍ من هذه الاموال.

المادة (٢٨):

اولاً: ـ لا تفرض الضرائب والرسوم، ولا تعدل، ولا تجبى، ولا يعفى منها، إلا بقانون .

ثانياً: ـ يعفى اصحاب الدخول المنخفضة من الضرائب، بما يكفل عدم المساس بالحد الادنى اللازم للمعيشة، وينظم ذلك بقانون.

المادة (٢٩):

أولاً: ـ أ ـ الأسرة أساس المجتمع، وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والأخلاقية والوطنية.

ب ـ تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة، وترعى النشئ والشباب، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم.

ثانياً: ـ للأولاد حقٌ على والديهم في التربية والرعاية والتعليم، وللوالدين حقٌ على أولادهم في الاحترام والرعاية، ولاسيما في حالات العوز والعجز والشيخوخة.

ثالثاً: ـ يحظر الاستغلال الاقتصادي للأطفال بصورهِ كافة، وتتخذ الدولة الإجراءات الكفيلة بحمايتهم.

رابعاً: ـ تمنع كل أشكال العنف والتعسف في الأسرة والمدرسة والمجتمع.

المادة (٣٠):

أولاً: ـ تكفل الدولة للفرد وللأسرة ـ وبخاصة الطفل والمرأة ـ الضمان الاجتماعي والصحي، والمقومات الأساسية للعيش في حياةٍ حرةٍ كريمة، تؤمن لهم الدخل المناسب، والسكن الملائم.

ثانياً: ـ تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو التشرد أو اليتم أو البطالة، وتعمل على وقايتهم من الجهل والخوف والفاقة، وتوفر لهم السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم والعناية بهم ، وينظم ذلك بقانون .

المادة (٣١):

اولاً: ـ لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية، وتعنى الدولة بالصحة العامة، وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية.

ثانياً: ـ للأفراد والهيئات إنشاء مستشفياتٍ أو مستوصفاتٍ أو دور علاجٍ خاصة، وبإشرافٍ من الدولة، وينظم ذلك بقانون.

المادة (٣٢):

ترعى الدولة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، وتكفل تأهيلهم بغية دمجهم في المجتمع، وينظم ذلك بقانون.

المادة (٣٣):

أولاً: ـ لكل فرد حق العيش في ظروفٍ بيئيةٍ سليمة.

ثانياً: ـ تكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الاحيائي والحفاظ عليهما.

المادة (٣٤):

أولاً: ـ التعليم عاملٌ أساس لتقدم المجتمع وحقٌ تكفله الدولة، وهو إلزاميٌ في المرحلة الابتدائية، وتكفل الدولة مكافحة الأمية.

ثانياً: ـ التعليم المجاني حقٌ لكل العراقيين في مختلف مراحله.

ثالثاً: ـ تشجع الدولة البحث العلمي للاغراض السلمية بما يخدم الإنسانية، وترعى التفوق والإبداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ.

رابعاً: ـ التعليم الخاص والاهلي مكفولٌ، وينظم بقانون.

الفصل الثاني

(الحريات)

المادة (٣٥):

أولاً: ـ أ ـ حرية الإنسان وكرامته مصونةٌ.

ب ـ لا يجوز توقيف أحد أو التحقيق معه إلا بموجب قرارٍ قضائي.

ج ـ يحرم جميع أنواع التعذيب النفسي والجسدي والمعاملة غير الإنسانية، ولا عبرة بأي اعتراف انتزع بالإكراه أو التهديد أو التعذيب، وللمتضرر المطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي أصابه وفقاً للقانون.

ثانياً: ـ تكفل الدولة حماية الفرد من الإكراه الفكري والسياسي والديني.

ثالثاً: ـ يحرم العمل القسري (السخرة)، والعبودية وتجارة العبيد (الرقيق)، ويحرم الاتجار بالنساء والأطفال، و الاتجار بالجنس.

المادة (٣٦):

تكفل الدولة، بما لا يخل بالنظام العام والآداب:

اولاً: ـ حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل.

ثانياً: ـ حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر.

ثالثاً: ـ حرية الاجتماع والتظاهر السلمي، وتنظم بقانون.

المادة (٣٧):

اولاً: ـ حرية تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسية، او الانضمام اليها، مكفولةٌ، وينظم ذلك بقانون.

ثانياً: ـ لا يجوز اجبار أحدٍ على الانضمام الى اي حزبٍ او جمعيةٍ أو جهةٍ سياسية، او اجباره على الاستمرار في العضوية فيها.

المادة (٣٨):

حرية الاتصالات والمراسلات البريدية والبرقية والهاتفية والالكترونية وغيرها مكفولةٌ، ولا يجوز مراقبتها أو التنصت عليها، أو الكشف عنها، إلا لضرورةٍ قانونيةٍ وأمنية، وبقرارٍ قضائي.

المادة (٣٩):

العراقيون احرارٌ في الالتزام باحوالهم الشخصية، حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم، وينظم ذلك بقانون.

المادة (٤٠):

لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة.

المادة (٤١):

اولاً: ـ اتباع كل دينٍ او مذهبٍ احرارٌ في:

أ ـ ممارسة الشعائر الدينية، بما فيها الشعائر الحسينية.

ب ـ ادارة الاوقاف وشؤونها ومؤسساتها الدينية، وينظم ذلك بقانون.

ثانياً: ـ تكفل الدولة حرية العبادة وحماية اماكنها.

المادة (٤٢):

أولاً: ـ للعراقي حرية التنقل والسفر والسكن داخل العراق وخارجه.

ثانياً: ـ لا يجوز نفي العراقي، أو إبعاده، أو حرمانه من العودة إلى الوطن.

المادة (٤٣):

اولاً: ـ تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، ودعمها وتطويرها واستقلاليتها، بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف المشروعة لها، وينظم ذلك بقانون.

ثانياً: ـ تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية، وتهتم بشؤونها بما ينسجم مع الدين والقانون، وتعزز قيمها الإنسانية النبيلة، بما يساهم في تطوير المجتمع، وتمنع الاعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الانسان.

المادة (٤٤):

لا يكون تقييد ممارسة أيٍ من الحقوق والحريات الواردة في هذا الدستور أو تحديدها الا بقانون أو بناءً عليه، على ان لا يمس ذلك التحديد والتقييد جوهر الحق أو الحرية.

الباب الثالث

السلطات الاتحادية

المادة (٤٥):

تتكون السلطات الاتحادية، من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمارس اختصاصاتها ومهماتها على اساس مبدأ الفصل بين السلطات.

الفصل الاول

السلطة التشريعية

المادة (٤٦):

تتكون السلطة التشريعية الاتحادية من مجلس النواب ومجلس الاتحاد.

اولاً: ـ مجلس النواب

المادة (٤٧):

اولاً: ـ يتكون مجلس النواب من عدد من الاعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله، يتم انتخابهم بطريق الاقتراع العام السري المباشر، ويراعى تمثيل سائر مكونات الشعب فيه.

ثانياً: ـ يشترط في المرشح لعضوية مجلس النواب ان يكون عراقياً كامل الاهلية.

ثالثاً: ـ تنظم بقانونٍ، شروط المرشح والناخب وكل ما يتعلق بالانتخاب.

رابعاً: ـ يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد اعضاء مجلس النواب.

خامساً: ـ يقوم مجلس النواب بسنِ قانونٍ يعالج حالات استبدال اعضائه عند الاستقالة أو الاقالة أو الوفاة.

سادساً: ـ لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس النواب، وأي عملٍ، أو منصبٍ رسمي آخر.

المادة (٤٨):

يؤدي عضو مجلس النواب اليمين الدستورية امام المجلس، قبل ان يباشر عمله، بالصيغة الآتية: (أُقسم بالله العلي العظيم، أن اؤدي مهماتي ومسؤولياتي القانونية، بتفانٍ واخلاص، وان احافظ على استقلال العراق وسيادته، وارعى مصالح شعبه، وأسهر على سلامة أرضه وسمائه ومياهه وثرواته ونظامه الديمقراطي الاتحادي، وان أعمل على صيانة الحريات العامة والخاصة، واستقلال القضاء، والتزم بتطبيق التشريعات بامانةٍ وحياد، والله على ما اقول شهيد).

المادة (٤٩):

يضع مجلس النواب نظاماً داخلياً له لتنظيم سير العمل فيه.

المادة (٥٠):

اولاً: ـ يبت مجلس النواب في صحة عضوية اعضائه، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسجيل الاعتراض، بأغلبية ثلثي اعضائه.

ثانياً: ـ يجوز الطعن في قرار المجلس امام المحكمة الاتحادية العليا، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره.

المادة (٥١):

اولاً: ـ تكون جلسات مجلس النواب علنيةً الا اذا ارتأى لضرورةٍ خلاف ذلك.

ثانياً: ـ تنشر محاضر الجلسات بالوسائل التي يراها المجلس مناسبةً.

المادة (٥٢):

يدعو رئيس الجمهورية مجلس النواب للانعقاد بمرسومٍ جمهوري، خلال خمسة عشرَ يوماً

من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات العامة، وتعقد الجلسة برئاسة اكبر الاعضاء سناً لانتخاب رئيس المجلس ونائبيه، ولا يجوز التمديد لاكثر من المدة المذكورة آنفاً.

المادة (٥٣):

ينتخب مجلس النواب في أول جلسةٍ له رئيساً، ثم نائباً أول ونائباً ثانياً، بالاغلبية المطلقة لعدد اعضاء المجلس، بالانتخاب السري المباشر.

المادة (٥٤):

اولاً: ـ تكون مدة الدورة الانتخابية لمجلس النواب أربع سنواتٍ تقويمية، تبدأ بأول جلسةٍ له، وتنتهي بنهاية السنة الرابعة.

ثانياً: ـ يجري انتخاب مجلس النواب الجديد قبل خمسةٍ واربعين يوماً من تاريخ انتهاء الدورة الانتخابية السابقة.

المادة (٥٥):

لمجلس النواب دورة انعقاد سنوية بفصلين تشريعيين امدهما ثمانية أشهر، يحدد النظام الداخلي كيفية انعقادهما، ولا ينتهي فصل الانعقاد الذي تعرض فيه الموازنة العامة الا بعد الموافقة عليها.

المادة (٥٦):

اولاً: ـ لرئيس الجمهورية، أو لرئيس مجلس الوزراء، أو لرئيس مجلس النواب، أو لخمسين عضواً من اعضاء المجلس، دعوته الى جلسةٍ استثنائية، ويكون الاجتماع مقتصراً على الموضوعات التي اوجبت الدعوة اليه.

ثانياً: ـ يتم تمديد الفصل التشريعي لدورة انعقاد مجلس النواب بما لا يزيد على ثلاثين يوماً، لانجاز المهمات التي تستدعي ذلك، بناءً على طلبٍ من رئيس الجمهورية، او رئيس مجلس الوزراء، او رئيس مجلس النواب، او خمسين عضواً من اعضاء المجلس.

المادة (٥٧):

اولاً:

أ ـ يتحقق نصاب انعقاد جلسات مجلس النواب بحضور الاغلبية المطلقة لعدد اعضائه.

ب ـ تتخذ القرارات في جلسات مجلس النواب بالاغلبية البسيطة، بعد تحقق النصاب، ما لم يُنص على خلاف ذلك.

ثانياً :

أ ـ مشروعات القوانين تقدم من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

ب ـ مقترحات القوانين تقدم من عشرةٍ من اعضاء مجلس النواب، أو من احدى لجانه المختصة.

المادة (٥٨):

يختص مجلس النواب بما يأتي:

اولاً: ـ تشريع القوانين الاتحادية .

ثانياً: ـ الرقابة على اداء السلطة التنفيذية.

ثالثاً: ـ انتخاب رئيس الجمهورية.

رابعاً: ـ تنظيم عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بقانونٍ يسن بأغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب.

خامساً: ـ الموافقة على تعيين كلٍ من:

أ- رئيس واعضاء محكمة التمييز الاتحادية، ورئيس الادعاء العام، ورئيس هيئة الاشراف القضائي، بالاغلبية المطلقة، بناءً على اقتراحٍ من مجلس القضاء الاعلى. ب ـ السفراء واصحاب الدرجات الخاصة، بأقتراحٍ من مجلس الوزراء.

ج ـ رئيس اركان الجيش، ومعاونيه، ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق، ورئيس جهاز المخابرات، بناءاً على اقتراحٍ من مجلس الوزراء.

سادساً :

أ ـ مساءلة رئيس الجمهورية بناءً على طلبٍ مسبب، بالاغلبية المطلقة لعدد اعضاء مجلس النواب.

ب ـ اعفاء رئيس الجمهورية، بالاغلبية المطلقة لعدد اعضاء مجلس النواب، بعد ادانته من المحكمة الاتحادية العليا، في احدى الحالات الآتية:

١- الحنث في اليمين الدستورية.

٢- انتهاك الدستور.

٣- الخيانة العظمى.

سابعاً: ـ أ- لعضو مجلس النواب ان يوجه الى رئيس مجلس الوزراء والوزراء، اسئلةً في اي موضوع يدخل في اختصاصهم، ولكلٍ منهم الاجابة عن اسئلة الاعضاء، وللسائل وحده حق التعقيب على الاجابة.

ب ـ يجوز لخمسةٍ وعشرين عضواً في الاقل من اعضاء مجلس النواب، طرح موضوع عام للمناقشة، لاستيضاح سياسة واداء مجلس الوزراء، او احدى الوزارات، ويقدم الى رئيس مجلس النواب، ويحدد رئيس مجلس الوزراء او الوزراء موعداً للحضور امام مجلس النواب لمناقشته.

ج ـ لعضو مجلس النواب، وبموافقة خمسةٍ وعشرين عضواً، توجيه استجوابٍ الى رئيس مجلس الوزراء او الوزراء، لمحاسبتهم في الشؤون التي تدخل في اختصاصهم، ولا تجري المناقشة في الاستجواب الا بعد سبعة ايام في الاقل من تقديمه.

ثامناً :ـ

أ- لمجلس النواب سحب الثقة من احد الوزراء، بالاغلبية المطلقة، ويُعد مستقيلاً من تاريخ قرار سحب الثقة، ولا يجوز طرح موضوع الثقة بالوزير الا بناءً على رغبته، او طلبٍ موقع من خمسين عضواً، اثر مناقشة استجوابٍ موجهٍ اليه، ولا يصدر المجلس قراره في الطلب الا بعد سبعة ايام في الاقل من تأريخ تقديمه.

ب ـ ١- لرئيس الجمهورية، تقديم طلبٍ الى مجلس النواب بسحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء.

٢ ـ لمجلس النواب، بناءً على طلب خُمس (١/٥) اعضائه سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، ولا يجوز ان يقدم هذا الطلب الا بعد استجوابٍ موجهٍ الى رئيس مجلس الوزراء،

وبعد سبعة ايام في الاقل من تقديم الطلب.
٣- يقرر مجلس النواب سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، بالاغلبية المطلقة لعدد اعضائه.
ج - تُعدُ الوزارة مستقيلةً في حالة سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء.
د - في حالة التصويت بسحب الثقة من مجلس الوزراء بأكمله، يستمر رئيس مجلس الوزراء والوزراء في مناصبهم لتصريف ?الامور اليومية، لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً، الى حين تأليف مجلس الوزراء الجديد وفقاً لاحكام المادة (٧٣) من هذا الدستور.
هـ - لمجلس النواب، حق استجواب مسؤولي الهيئات المستقلة وفقاً للاجراءات المتعلقة بالوزراء، وله اعفاؤهم بالاغلبية المطلقة.
تاسعاً :
أ - الموافقة على اعلان الحرب وحالة الطوارئ بأغلبية الثلثين، بناءاً على طلبٍ مشترك من رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء.
ب - تُعلن حالة الطوارئ لمدة ثلاثين يوماً قابلة للتمديد، وبموافقةٍ عليها في كل مرة.
ج - يخول رئيس مجلس الوزراء الصلاحيات اللازمة التي تمكنه من ادارة شؤون البلاد خلال مدة اعلان الحرب وحالة الطوارئ، وتنظم هذه الصلاحيات بقانونٍ، بما لا يتعارض مع الدستور.
د - يعرض رئيس مجلس الوزراء على مجلس النواب، الاجراءات المتخذة والنتائج، خلال مدة اعلان الحرب وحالة الطوارئ، خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهائها.
المادة (٥٩):
اولاً: - يُقدم مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة العامة والحساب الختامي الى مجلس النواب لاقراره.
ثانياً: - لمجلس النواب، اجراء المناقلة بين أبواب وفصول الموازنة العامة، وتخفيض مجمل مبالغها، وله عند الضرورة ان يقترح على مجلس الوزراء زيادة اجمالي مبالغ النفقات.
المادة (٦٠):
اولاً: - تحدد حقوق وامتيازات رئيس مجلس النواب ونائبيه واعضاء المجلس، بقانون.
ثانياً: - أ- يتمتع عضو مجلس النواب بالحصانة عما يدلي به من آراء في اثناء دورة الانعقاد، ولا يتعرض للمقاضاة امام المحاكم بشأن ذلك. ب - لا يجوز القاء القبض على العضو خلال مدة الفصل التشريعي الا اذا كان متهماً بجناية، وبموافقة الاعضاء بالاغلبية المطلقة على رفع الحصانة عنه، او اذا ضبط متلبساً بالجرم المشهود في جناية.
ج - لا يجوز القاء القبض على العضو خارج مدة الفصل التشريعي الا اذا كان متهماً بجناية، وبموافقة رئيس مجلس النواب على رفع الحصانة عنه، او اذا ضبط متلبساً بالجرم المشهود في جناية.
المادة (٦١):
اولاً: - يُحل مجلس النواب، بالاغلبية المطلقة لعدد اعضائه، بناءاً على طلبٍ من ثلث اعضائه، او طلبٍ من رئيس مجلس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية، ولا يجوز حل المجلس في

اثناء مدة استجواب رئيس مجلس الوزراء.
ثانياً: ـ يدعو رئيس الجمهورية، عند حل مجلس النواب، الى انتخاباتٍ عامة في البلاد خلال مدةٍ اقصاها ستون يوماً من تاريخ الحل، ويعد مجلس الوزراء في هذه الحالة مُستقيلاً، ويواصل تصريف الامور اليومية.
ثانياً:ـ مجلس الاتحاد
المادة (٦٢):
يتم انشاء مجلسٍ تشريعي يُدعى بـ (مجلس الاتحاد) يضم ممثلين عن الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في أقليم، وينظم تكوينه، وشروط العضوية فيه، واختصاصاته، وكل ما يتعلق به، بقانونٍ يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب.

الفصل الثاني

السلطة التنفيذية

المادة (٦٣):
تتكون السلطة التنفيذية الاتحادية، من رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء، تمارس صلاحياتها وفقاً للدستور والقانون.
اولاً: ـ رئيس الجمهورية
المادة (٦٤):
رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن، يمثل سيادة البلاد، ويسهر على ضمان الألتزام بالدستور، والمحافظة على استقلال العراق، وسيادته، ووحدته، وسلامة اراضيه، وفقاً لاحكام الدستور.
المادة (٦٥):
يشترط في المرشح لرئاسة الجمهورية ان يكون:
اولاً: ـ عراقياً بالولادة ومن ابوين عراقيين.
ثانياً: ـ كامل الاهلية واتم الاربعين سنةً من عمره .
ثالثاً: ـ ذا سمعةٍ حسنةٍ وخبرةٍ سياسيةٍ ومشهوداً له بالنزاهة والاستقامة والعدالة والاخلاص للوطن.
رابعاً: ـ غير محكومٍ بجريمةٍ مخلةٍ بالشرف.
المادة (٦٦):
أولاً: ـ تنظم بقانونٍ، احكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية.
ثانياً: ـ تنظم بقانونٍ، احكام اختيار نائبٍ أو اكثر لرئيس الجمهورية.
المادة (٦٧):
اولاً: ـ ينتخب مجلس النواب من بين المرشحين رئيساً للجمهورية، باغلبية ثلثي عدد اعضائه. ثانياً: ـ اذا لم يحصل أيٌ من المرشحين على الاغلبية المطلوبة، يتم التنافس بين المرشحين الحاصلين على اعلى الاصوات، ويعلن رئيساً من يحصل على اكثرية الاصوات في الاقتراع الثاني.

المادة (٦٨):

يؤدي رئيس الجمهورية، اليمين الدستورية امام مجلس النواب، بالصيغة المنصوص عليها في المادة (٤٨) من الدستور.

المادة (٦٩):

اولاً: ـ تحدد ولاية رئيس الجمهورية باربع سنوات، ويجوز اعادة انتخابه لمرةٍ ثانيةٍ فحسب.

ثانياً : ـ أ ـ تنتهي ولاية رئيس الجمهورية بانتهاء مدة مجلس النواب.

ب ـ يستمر رئيس الجمهورية بممارسة مهماته الى ما بعد انتهاء انتخابات مجلس النواب الجديد واجتماعه، على ان يتم انتخاب رئيسٍ جديدٍ للجمهورية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ أول انعقاد له.

ج ـ في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية لأي سببٍ من الاسباب، يتم انتخاب رئيسٍ جديد لاكمال المدة المتبقية لولاية رئيس الجمهورية.

المادة (٧٠):

يتولى رئيس الجمهورية الصلاحيات الآتية:

اولاً: ـ اصدار العفو الخاص بتوصيةٍ من رئيس مجلس الوزراء، باستثناء ما يتعلق بالحق الخاص، والمحكومين بارتكاب الجرائم الدولية والارهاب والفساد المالي والاداري. ثانياً: ـ المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بعد موافقة مجلس النواب، وتُعد مصادقاً عليها بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمها.

ثالثاً: ـ يصادق ويصدر القوانين التي يسنها مجلس النواب، وتعد مصادقاً عليها بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمها.

رابعاً: ـ دعوة مجلس النواب المنتخب للانعقاد خلال مدةٍ لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات، وفي الحالات الاخرى المنصوص عليها في الدستور.

خامساً: ـ منح الاوسمة والنياشين بتوصيةٍ من رئيس مجلس الوزراء، وفقاً للقانون.

سادساً: ـ قبول السفراء.

سابعاً: ـ اصدار المراسيم الجمهورية .

ثامناً: ـ المصادقة على احكام الاعدام التي تصدرها المحاكم المختصة.

تاسعاً: ـ يقوم بمهمة القيادة العليا للقوات المسلحة للاغراض التشريفية والاحتفالية.

عاشراً: ـ ممارسة اية صلاحيات رئاسية اخرى واردة في هذا الدستور.

المادة (٧١):

يحدد بقانونٍ، راتب ومخصصات رئيس الجمهورية.

المادة (٧٢):

ولاً: ـ لرئيس الجمهورية تقديم استقالته تحريرياً الى رئيس مجلس النواب، وتُعد نافذةً بعد مضي سبعة ايام من تاريخ ايداعها لدى مجلس النواب.

ثانياً: ـ يحل نائب رئيس الجمهورية محل الرئيس عند غيابه.

ثالثاً: ـ يحل نائب رئيس الجمهورية محل رئيس الجمهورية عند خلو منصبه لاي سببٍ

كان، وعلى مجلس النواب انتخاب رئيس جديد، خلال مدةٍ لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تأريخ الخلو.

رابعاً: ـ في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية، يَحل رئيس مجلس النواب، محل رئيس الجمهورية في حالة عدم وجود نائبٍ له، على ان يتم انتخاب رئيسٍ جديد خلال مدةٍ لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ الخلو، وفقاً لاحكام هذا الدستور.

ثانياً: ـ مجلس الوزراء

المادة (٧٣):

اولاً: ـ يكلف رئيس الجمهورية، مرشح الكتلة النيابية الاكثر عدداً، بتشكيل مجلس الوزراء، خلال خمسة عشرَ يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية.

ثانياً: ـ يتولى رئيس مجلس الوزراء المكلف، تسمية اعضاء وزارته، خلال مدةٍ اقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ التكليف.

ثالثاً: ـ يُكلف رئيس الجمهورية، مرشحاً جديداً لرئاسة مجلس الوزراء، خلال خمسة عشر يوماً، عند اخفاق رئيس مجلس الوزراء المكلف في تشكيل الوزارة، خلال المدة المنصوص عليها في البند "ثانياً" من هذه المادة.

رابعاً: ـ يعرض رئيس مجلس الوزراء المكلف، اسماء اعضاء وزارته، والمنهاج الوزاري، على مجلس النواب، ويعد حائزاً ثقتها، عند الموافقة على الوزراء منفردين، والمنهاج الوزاري، بالاغلبية المطلقة.

خامساً: ـ يتولى رئيس الجمهورية تكليف مرشحٍ آخر بتشكيل الوزارة، خلال خمسة عشر يوماً، في حالة عدم نيل الوزارة الثقة.

المادة (٧٤):

اولاً: ـ يشترط في رئيس مجلس الوزراء ما يشترط في رئيس الجمهورية، وان يكون حائزاً الشهادة الجامعية او ما يعادلها، واتم الخامسة والثلاثين سنةً من عمره.

ثانياً: ـ يشترط في الوزير ما يشترط في عضو مجلس النواب، وان يكون حائزاً الشهادة الجامعية أو ما يعادلها.

المادة (٧٥):

رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة، والقائد العام للقوات المسلحة، يقوم بادارة مجلس الوزراء، ويترأس اجتماعاته، وله الحق باقالة الوزراء، بموافقة مجلس النواب.

المادة(٧٦):

يؤدي رئيس واعضاء مجلس الوزراء، اليمين الدستورية امام مجلس النواب، بالصيغة المنصوص عليها في المادة (٤٨) من الدستور.

المادة (٧٧):

يمارس مجلس الوزراء الصلاحيات الآتية:

اولاً: ـ تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة، والخطط العامة، والاشراف على عمل الوزارات، والجهات غير المرتبطة بوزارة.

ثانياً: ـ اقتراح مشروعات القوانين.
ثالثاً: ـ اصدار الانظمة والتعليمات والقرارات، بهدف تنفيذ القوانين.
رابعاً: ـ اعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية.
خامساً: ـ التوصية الى مجلس النواب، بالموافقة على تعيين وكلاء الوزارات والسفراء واصحاب الدرجات الخاصة، ورئيس اركان الجيش ومعاونيه، ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق، ورئيس جهاز المخابرات الوطني، ورؤوساء الاجهزة الامنية.
سادساً: ـ التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية، والتوقيع عليها، او من يخوله.
المادة (٧٨):
اولاً: ـ يقوم رئيس الجمهورية، مقام رئيس مجلس الوزراء، عند خلو المنصب لاي سببٍ كان.
ثانياً: ـ عند تحقق الحالة المنصوص عليها في البند "اولاً" من هذه المادة، يقوم رئيس الجمهورية بتكليف مرشحٍ آخر بتشكيل الوزارة، خلال مدةٍ لا تزيد على خمسة عشر يوماً، ووفقاً لاحكام المادة (٧٣) من هذا الدستور.
المادة (٧٩):
ينظم بقانونٍ، رواتب ومخصصات رئيس واعضاء مجلس الوزراء، ومن هم بدرجتهم.
المادة (٨٠):
تكون مسؤولية رئيس مجلس الوزراء والوزراء امام مجلس النواب، تضامنيةً وشخصية.
المادة (٨١):
اولاً: ـ ينظم بقانونٍ، عمل الاجهزة الامنية، وجهاز المخابرات الوطني، وتحدد واجباتها وصلاحياتها، وتعمل وفقاً لمبادئ حقوق الانسان، وتخضع لرقابة مجلس النواب.
ثانياً: ـ يرتبط جهاز المخابرات الوطني بمجلس الوزراء.
المادة (٨٢):
يضع مجلس الوزراء نظاماً داخلياً، لتنظيم سير العمل فيه.
المادة (٨٣):
ينظم بقانونٍ، تشكيل الوزارات ووظائفها، واختصاصاتها، وصلاحيات الوزير.

الفصل الثالث

(السلطة القضائية)

المادة (٨٤):
السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها، وتصدر احكامها وفقاً للقانون.
المادة (٨٥):
القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لاية سلطة التدخل في القضاء او في شؤون العدالة.
المادة (٨٦):

تتكون السلطة القضائية الاتحادية، من مجلس القضاء الاعلى، والمحكمة الاتحادية العليا، ومحكمة التمييز الاتحادية، وجهاز الادعاء العام، وهيئة الاشراف القضائي، والمحاكم الاتحادية الاخرى التي تنظم وفقاً للقانون.

اولاً: ـ مجلس القضاء الاعلى

المادة (٨٧):

يتولى مجلس القضاء الاعلى ادارة شؤون الهيئات القضائية، وينظم القانون، طريقة تكوينه، واختصاصاته، وقواعد سير العمل فيه.

المادة (٨٨):

يمارس مجلس القضاء الاعلى الصلاحيات الآتية:

اولاً: ـ ادارة شؤون القضاء والاشراف على القضاء الاتحادي. ثانياً: ـ ترشيح رئيس واعضاء محكمة التمييز الاتحادية، ورئيس الادعاء العام، ورئيس هيئة الاشراف القضائي، وعرضها على مجلس النواب للموافقة على تعيينهم.

ثالثاً: ـ اقتراح مشروع الموازنة السنوية للسلطة القضائية الاتحادية، وعرضها على مجلس النواب للموافقة عليها.

ثانياً: ـ المحكمة الاتحادية العليا

المادة (٨٩):

اولاً: ـ المحكمة الاتحادية العليا هيئةٌ قضائيةٌ مستقلة مالياً وإدارياً.

ثانياً: ـ تتكون المحكمة الاتحادية العليا، من عددٍ من القضاة، وخبراء في الفقه الاسلامي، وفقهاء القانون، يُحدد عددهم، وتنظم طريقة اختيارهم، وعمل المحكمة، بقانونٍ يُسن بأغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب.

المادة (٩٠):

تختص المحكمة الاتحادية العليا بما يأتي:

اولاً: ـ الرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذة .

ثانياً: ـ تفسير نصوص الدستور.

ثالثاً: ـ الفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية، والقرارات والانظمة والتعليمات، والاجراءات الصادرة عن السلطة الاتحادية، ويكفل القانون حق كل من مجلس الوزراء، وذوي الشأن، من الافراد وغيرهم، حق الطعن المباشر لدى المحكمة.

رابعاً: ـ الفصل في المنازعات التي تحصل بين الحكومة الاتحادية، وحكومات الاقاليم والمحافظات والبلديات والادارات المحلية.

خامساً: ـ الفصل في المنازعات التي تحصل فيما بين حكومات الاقاليم أو المحافظات.

سادساً: ـ الفصل في الاتهامات الموجهة الى رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء والوزراء، وينظم ذلك بقانون.

سابعاً: ـ المصادقة على النتائج النهائية للانتخابات العامة لعضوية مجلس النواب.

ثامناً :

أ ـ الفصل في تنازع الاختصاص بين القضاء الاتحادي، والهيئات القضائية للاقاليم

والمحافظات غير المنتظمة في أقليم.

ب ـ الفصل في تنازع الاختصاص فيما بين الهيئات القضائية للاقاليم، أو المحافظات غير المنتظمة في أقليم.

المادة (٩١):

قرارات المحكمة الاتحادية العليا باتة وملزمة للسلطات كافة.

ثالثاً: ـ احكام عامة

المادة (٩٢):

يحظر انشاء محاكم خاصة أو استثنائية.

المادة (٩٣):

ينظم القانون، تكوين المحاكم، وانواعها، ودرجاتها، واختصاصاتها، وكيفية تعيين القضاة وخدمتهم، واعضاء الادعاء العام، وانضباطهم، واحالتهم على التقاعد.

المادة (٩٤):

القضاة غير قابلين للعزل الا في الحالات التي يحددها القانون، كما يحدد القانون، الاحكام الخاصة بهم، وينظم مساءلتهم تأديبياً.

المادة (٩٥):

يحظر على القاضي وعضو الادعاء العام ما يأتي:

اولاً: ـ الجمع بين الوظيفة القضائية، والوظيفتين التشريعية والتنفيذية، وأي عملٍ آخر.

ثانياً: ـ الانتماء الى أي حزبٍ او منظمةٍ سياسية، او العمل في أي نشاط سياسي.

المادة (٩٦):

ينظم بقانون، القضاء العسكري، ويحدد اختصاص المحاكم العسكرية التي تقتصر على الجرائم ذات الطابع العسكري التي تقع من افراد القوات المسلحة، وقوات الامن، وفي الحدود التي يقررها القانون.

المادة (٩٧):

يحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل او قرار اداري من الطعن.

المادة (٩٨):

يجوز بقانونٍ، انشاء مجلس دولة، يختص بوظائف القضاء الاداري، والافتاء، والصياغة، وتمثيل الدولة، وسائر الهيئات العامة، امام جهات القضاء، الا ما استثني منها بقانون.؟

الفصل الرابع

الهيئات المستقلة

المادة (٩٩):

تُعد المفوضة العليا لحقوق الانسان، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهيئة النزاهة، هيئاتٌ مستقلة، تخضع لرقابة مجلس النواب، وتنظم اعمالها بقانون.

المادة (١٠٠):

اولاً: ـ يُعد كل من البنك المركزي العراقي، وديوان الرقابة المالية، وهيئة الاعلام

والاتصالات، ودواوين الاوقاف، هيئاتٌ مستقلة مالياً وادارياً، وينظم القانون عمل كل هيئةٍ منها.

ثانياً: ـ يكون البنك المركزي العراقي مسؤولاً امام مجلس النواب، ويرتبط ديوان الرقابة المالية، وهيئة الاعلام والاتصالات بمجلس النواب.

ثالثاً: ـ ترتبط دواوين الاوقاف بمجلس الوزراء .

المادة (١٠١):

تؤسس هيئةٌ تسمى مؤسسة الشهداء، ترتبط بمجلس الوزراء، وينظم عملها واختصاصاتها بقانون.

المادة (١٠٢):

تؤسس هيئةٌ عامة لضمان حقوق الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، في المشاركة العادلة في ادارة مؤسسات الدولة الاتحادية المختلفة، والبعثات والزمالات الدراسية، والوفود والمؤتمرات الاقليمية والدولية، وتتكون من ممثلي الحكومة الاتحادية، والاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، وتنظم بقانون.

المادة (١٠٣):

تؤسس بقانونٍ، هيئةٌ عامة لمراقبة وتخصيص الواردات الاتحادية، وتتكون الهيئة من خبراء الحكومة الاتحادية والاقاليم والمحافظات وممثلين عنها، وتضطلع بالمسؤوليات الآتية:

اولاً: ـ التحقق من عدالة توزيع المنح والمساعدات والقروض الدولية، بموجب استحقاق الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم.

ثانياً: ـ التحقق من الاستخدام الامثل للموارد المالية الاتحادية واقتسامها.

ثالثاً: ـ ضمان الشفافية والعدالة عند تخصيص الاموال لحكومات الاقاليم او المحافظات غير المنتظمة في اقليم، وفقاً للنسب المقررة.

المادة (١٠٤):

يؤسس مجلسٌ، يسمى مجلس الخدمة العامة الاتحادية، يتولى تنظيم شؤون الوظيفة العامة الاتحادية، بما فيها التعيين والترقية، وينظم تكوينه واختصاصاته بقانون.

المادة (١٠٥):

يجوز استحداث هيئاتٍ مستقلة اخرى حسب الحاجة والضرورة بقانون.

الباب الرابع

اختصاصات السلطات الاتحادية

المادة (١٠٦):

تحافظ السلطات الاتحادية على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظامه الديمقراطي الاتحادي.

المادة (١٠٧):

تختص السلطات الاتحادية بالاختصاصات الحصرية الآتية:

اولاً: ـ رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي، والتفاوض بشأن المعاهدات

والاتفاقيات الدولية، وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وابرامها، ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية.

ثانياً: ـ وضع سياسة الامن الوطني وتنفيذها، بما في ذلك انشاء قوات مسلحة وادارتها، لتأمين حماية وضمان امن حدود العراق، والدفاع عنه. ثالثاً: ـ رسم السياسة المالية، والكمركية، واصدار العملة، وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الاقاليم والمحافظات في العراق، ووضع الميزانية العامة للدولة، ورسم السياسة النقدية وانشاء البنك المركزي، وادارته.

رابعاً: ـ تنظيم أمور المقاييس والمكاييل والاوزان.

خامساً: ـ تنظيم امور الجنسية والتجنس والاقامة وحق اللجوء السياسي.

سادساً: ـ تنظيم سياسة الترددات البثية والبريد.

سابعاً: ـ وضع مشروع الموازنة العامة والاستثمارية.

ثامناً: ـ تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق، وضمان مناسيب تدفق المياه اليه وتوزيعها العادل داخل العراق ، وفقاً للقوانين والاعراف الدولية.

تاسعاً: ـ الاحصاء والتعداد العام للسكان.

المادة (١٠٨):

النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات.

المادة (١٠٩):

اولاً: ـ تقوم الحكومة الاتحادية بادارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة، على ان توزع وارداتها بشكلٍ منصفٍ يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدةٍ محددةٍ للاقاليم المتضررة، والتي حرمت منها بصورةٍ مجحفة من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون.

ثانياً: ـ تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، بما يحقق أعلى منفعةٍ للشعب العراقي، معتمدةً احدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار.

المادة (١١٠):

تكون الاختصاصات الآتية مشتركةً بين السلطات الاتحادية وسلطات الاقاليم:

اولاً: ـ ادارة الكمارك بالتنسيق مع حكومات الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في أقليم، وينظم ذلك بقانون.

ثانياً: ـ تنظيم مصادر الطاقة الكهربائية الرئيسة وتوزيعها.

ثالثاً: ـ رسم السياسة البيئية لضمان حماية البيئة من التلوث، والمحافظة على نظافتها، بالتعاون مع الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في أقليم.

رابعاً: ـ رسم سياسات التنمية والتخطيط العام.

خامساً: ـ رسم السياسة الصحية العامة، بالتعاون مع الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في أقليم.

سادساً: ـ رسم السياسة التعليمية والتربوية العامة بالتشاور مع الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في أقليم.
سابعاً: ـ رسم سياسة الموارد المائية الداخلية، وتنظيمها بما يضمن توزيعٍ عادلٍ لها، وينظم ذلك بقانون.
المادة (١١١):
كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، يكون من صلاحية الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، والصلاحيات الاخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم، تكون الاولوية فيها لقانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، في حالة الخلاف بينهما.
الباب الخامس

سلطات الأقاليم

الفصل الاول

الأقاليم

المادة (١١٢):
يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمةٍ واقاليم ومحافظاتٍ لا مركزيةٍ وادارات محليةٍ.
المادة (١١٣):
اولاً: ـ يقر هذا الدستور، عند نفاذه، اقليم كردستان وسلطاته القائمة، اقليماً اتحادياً.
ثانياً: ـ يقر هذا الدستور، الاقاليم الجديدة التي تؤسس وفقاً لاحكامه.
المادة (١١٤):
يسن مجلس النواب في مدةٍ لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ اول جلسة له، قانوناً يحدد الاجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الاقاليم، بالاغلبية البسيطة للاعضاء الحاضرين.
المادة (١١٥):
يحق لكل محافظةٍ او اكثر، تكوين اقليمٍ بناءاً على طلبٍ بالاستفتاء عليه، يقدم بأحدى طريقتين:
اولاً: ـ طلبٍ من ثلث الاعضاء في كل مجلسٍ من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الاقليم.
ثانياً: ـ طلبٍ من عُشر الناخبين في كل محافظةٍ من المحافظات التي تروم تكوين الاقليم.
المادة (١١٦):
يقوم الاقليم بوضع دستورٍ له، يحدد هيكل سلطات الاقليم، وصلاحياته، وآليات ممارسة تلك الصلاحيات، على ان لا يتعارض مع هذا الدستور.
المادة (١١٧):
اولاً: ـ لسلطات الاقاليم، الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفقاً لاحكام هذا الدستور، باستثناء ما ورد فيه من اختصاصاتٍ حصرية للسلطات الاتحادية.

ثانياً: ـ يحق لسلطة الاقليم، تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الاقليم، في حالة وجود تناقض او تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الاقليم، بخصوص مسألةٍ لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية.
ثالثاً: ـ تخصص للاقاليم والمحافظات حصةٌ عادلة من الايرادات المحصلة اتحادياً، تكفي للقيام بأعبائها ومسؤولياتها، مع الاخذ بعين الاعتبار مواردها وحاجاتها، ونسبة السكان فيها.
رابعاً: ـ تؤسس مكاتبُ للاقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية، لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والانمائية.
خامسا:ـ تختص حكومة الاقليم بكل ما تتطلبه ادارة الاقليم، وبوجهٍ خاص انشاء وتنظيم قوى الامن الداخلي للاقليم، كالشرطة والامن وحرس الاقليم.

الفصل الثاني

(المحافظات التي لم تنتظم في اقليم)

المادة (١١٨):
اولاً: ـ تتكون المحافظات من عددٍ من الأقضية والنواحي والقرى.
ثانياً: ـ تمنح المحافظات التي لم تنتظم في اقليم الصلاحيات الادارية والمالية الواسعة، بما يمكنها من ادارة شؤونها على وفق مبدأ اللامركزية الادارية، وينظم ذلك بقانون.
ثالثاً: ـ يُعد المحافظ الذي ينتخبه مجلس المحافظة، الرئيس التنفيذي الاعلى في المحافظة، لممارسة صلاحياته المخول بها من قبل المجلس.
رابعاً: ـ ينظم بقانونٍ، انتخاب مجلس المحافظة، والمحافظ، وصلاحياتهما.
خامساً: ـ لا يخضع مجلس المحافظة لسيطرة أو اشراف اية وزارة او اية جهة غير مرتبطة بوزارة، وله ماليةٌ مستقلة.
المادة (١١٩):
يجوز تفويض سلطات الحكومة الاتحادية للمحافظات، أو بالعكس، بموافقة الطرفين، وينظم ذلك بقانون.

الفصل الثالث

(العاصمة)

المادة (١٢٠):
اولاً: ـ بغداد بحدودها البلدية، عاصمة جمهورية العراق، وتمثل بحدودها الادارية محافظة بغداد.
ثانياً: ـ ينظم وضع العاصمة بقانونٍ.
ثالثاً: ـ لا يجوز للعاصمة أن تنضم لأقليمٍ.

الفصل الرابع

(الادارات المحلية)

المادة (١٢١):

يضمن هذا الدستور الحقوق الادارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان، والكلدان والآشوريين، وسائر المكونات الاخرى، وينظم ذلك بقانون.

الباب السادس
الاحكام الختامية والانتقالية

الفصل الاول

(الاحكام الختامية)

المادة (١٢٢):

اولاً: ـ لرئيس الجمهورية ومجلس الوزراء مجتمعين، أو لخُمس (١/٥) اعضاء مجلس النواب، اقتراح تعديل الدستور. ثانياً: ـ لا يجوز تعديل المبادئ الاساسية الواردة في الباب الاول، والحقوق والحريات الواردة في الباب الثاني من الدستور، الا بعد دورتين انتخابيتين متعاقبتين، وبناءاً على موافقة ثلثي اعضاء مجلس النواب عليه، وموافقة الشعب بالاستفتاء العام، ومصادقة رئيس الجمهورية، خلال سبعة ايام.

ثالثاً: ـ لا يجوز تعديل المواد الاخرى غير المنصوص عليها في البند "ثانياً" من هذه المادة، الا بعد موافقة ثلثي اعضاء مجلس النواب عليه، وموافقة الشعب بالاستفتاء العام، ومصادقة رئيس الجمهورية، خلال سبعة ايام.

رابعاً: ـ لا يجوز اجراء اي تعديل على مواد الدستور، من شأنه ان ينتقص من صلاحيات الاقاليم التي لا تكون داخلةً ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، الا بموافقة السلطة التشريعية في الاقليم المعني، وموافقة أغلبية سكانه باستفتاءٍ عام.

خامساً :

أ- يُعدُ التعديل مصادقاً عليه من قبل رئيس الجمهورية بعد انتهاء المدة المنصوص عليها في البند "ثانياً" و"ثالثاً" من هذه المادة، في حالة عدم تصديقه.

ب ـ يُعدُ التعديل نافذاً، من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (١٢٣):

لا يجوز لرئيس الجمهورية، ورئيس واعضاء مجلس الوزراء، ورئيس مجلس النواب ونائبيه واعضائه، واعضاء السلطة القضائية، واصحاب الدرجات الخاصة، ان يستغلوا نفوذهم في ان يشتروا أو يستأجروا شيئاً من اموال الدولة أو ان يؤجروا أو يبيعوا لها شيئاً من اموالهم، أو ان يقاضوها عليها أو ان يبرموا مع الدولة عقداً بوصفهم ملتزمين او موردين او مقاولين.

المادة (١٢٤):

تصدر القوانين والاحكام القضائية بأسم الشعب.

المادة (١٢٥):

تنشر القوانين في الجريدة الرسمية، ويعمل بها من تاريخ نشرها، ما لم يُنص على خلاف ذلك.

المادة (١٢٦):

تبقى التشريعات النافذة معمولاً بها، ما لم تُلغ أو تعدل، وفقاً لاحكام هذا الدستور.

المادة (١٢٧):

كل استفتاءٍ واردٍ في هذا الدستور يكون ناجحاً بموافقة اغلبية المصوتين، ما لم ينص على خلاف ذلك.

الفصل الثاني

(الاحكام الانتقالية)

المادة (١٢٨):

اولاً: - تكفل الدولة، رعاية ذوي الشهداء، والسجناء السياسيين، والمتضررين من الممارسات التعسفية للنظام الدكتاتوري البائد.

ثانياً: - تكفل الدولة، تعويض اسر الشهداء والمصابين نتيجة الاعمال الارهابية .

ثالثاً: - ينظم ما ورد في البندين "اولاً" و "ثانياً" من هذه المادة، بقانون.

المادة (١٢٩):

يعتمد مجلس النواب في جلسته الاولى، النظام الداخلي للجمعية الوطنية الانتقالية، لحين اقرار نظامٍ داخليٍ له.

المادة (١٣٠):

تستمر المحكمة الجنائية العراقية العليا بأعمالها بوصفها هيئةً قضائية مستقلة، بالنظر في جرائم النظام الدكتاتوري البائد ورموزه، ولمجلس النواب الغاؤها بقانونٍ، بعد اكمال اعمالها.

المادة (١٣١):

اولاً: - تواصل الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث اعمالها بوصفها هيئةً مستقلة، بالتنسيق مع السلطة القضائية والاجهزة التنفيذية في اطار القوانين المنظمة لعملها، وترتبط بمجلس النواب.

ثانياً: - لمجلس النواب حل هذه الهيئة بعد انتهاء مهمتها، بالاغلبية المطلقة.

ثالثاً: - يشترط في المرشح لمنصب رئيس ا لجمهورية، ورئيس واعضاء مجلس الوزراء، ورئيس واعضاء مجلس النواب، ورئيس واعضاء مجلس الاتحاد، والمواقع المتناظرة في الاقاليم، واعضاء الهيئات القضائية، والمناصب الاخرى المشمولة باجتثاث البعث وفقاً للقانون، ان يكون غير مشمولٍ بأحكام اجتثاث البعث.

رابعاً: - يستمر العمل بالشرط المذكور في البند "ثالثاً" من هذه المادة، ما لم تُحل الهيئة المنصوص عليها في البند "اولاً" من هذه المادة.

المادة (١٣٢):

اولاً: - تواصل هيئة دعاوى الملكية اعمالها بوصفها هيئةً مستقلة، بالتنسيق مع السلطة

القضائية والاجهزة التنفيذية، وفقاً للقانون، وترتبط بمجلس النواب.
ثانياً: ـ لمجلس النواب حل الهيئة باغلبية ثلثي اعضائه.

المادة (١٣٣):

يؤجل العمل باحكام المواد الخاصة بمجلس الاتحاد اينما وردت في هذا الدستور، الى حين صدور قرارٍ من مجلس النواب، باغلبية الثلثين، وفي دورته الانتخابية الثانية التي يعقدها بعد نفاذ هذا الدستور.

المادة (١٣٤):

اولاً: ـ يحل تعبير (مجلس الرئاسة) محل تعبير (رئيس الجمهورية) اينما ورد في هذا الدستور، ويعاد العمل بالاحكام الخاصة برئيس الجمهورية، بعد دورةٍ واحدةٍ لاحقةٍ لنفاذ هذا الدستور.

ثانياً: ـ أ- ينتخب مجلس النواب، رئيساً للدولة، ونائبين له، يؤلفون مجلساً يسمى (مجلس الرئاسة)، يتم انتخابه بقائمةٍ واحدة، وباغلبية الثلثين.

ب ـ تسري الاحكام الخاصة بإقالة رئيس الجمهورية، الواردة في هذا الدستور، على رئيس واعضاء هيئة الرئاسة.

ج ـ لمجلس النواب اقالة اي عضو من اعضاء مجلس الرئاسة، باغلبية ثلاثة ارباع عدد اعضائه، بسبب عدم الكفاءة او النزاهة.

د ـ في حالة خلو اي منصب في مجلس الرئاسة، ينتخب مجلس النواب بثلثي اعضائه بديلاً عنه.

ثالثاً: ـ يشترط في اعضاء مجلس الرئاسة، ما يشترط في عضو مجلس النواب، على ان يكون:

أ- اتم الاربعين سنةً من عمره.

ب ـ متمتعاً بالسمعة الحسنة والنزاهة والاستقامة.

ج ـ قد ترك الحزب المنحل قبل سقوطه بعشر سنوات، اذا كان عضواً فيه.

د ـ ان لا يكون قد شارك في قمع الانتفاضة في عام ١٩٩١، او الانفال، ولم يقترف جريمةً بحق الشعب العراقي.

رابعاً: ـ يتخذ مجلس الرئاسة قراراته بالاجماع، ويجوز لأي عضو ان ينيب احد العضوين الآخرين مكانه.

خامساً :

أ- ترسل القوانين والقرارات التي يسنها مجلس النواب، الى مجلس الرئاسة، لغرض الموافقة عليها بالاجماع، واصدارها خلال عشرة ايام من تاريخ وصولها اليه، باستثناء ما ورد في المادتين (١١٤) و(١١٥) من هذا الدستور، والمتعلقتين بتكوين الاقاليم.

ب ـ في حالة عدم موافقة مجلس الرئاسة، تعاد القوانين والقرارات الى مجلس النواب لاعادة النظر في النواحي المعترض عليها، والتصويت عليها بالاغلبية، وترسل ثانيةً الى مجلس الرئاسة للموافقة عليها.

ج ـ في حالة عدم موافقة مجلس الرئاسة على القوانين والقرارات ثانيةً، خلال عشرة ايام

من تاريخ وصولها اليه، تعاد الى مجلس النواب، الذي له ان يقرها بأغلبية ثلاثة اخماس عدد اعضائه، غير قابلة للاعتراض، ويُعد مصادقاً عليها.

سادساً: ـ يمارس مجلس الرئاسة صلاحيات رئيس الجمهورية، المنصوص عليها في هذا الدستور.

المادة (١٣٥):

يكون لرئيس مجلس الوزراء نائبان في الدورة الانتخابية الاولى.

المادة (١٣٦):

اولاً: ـ تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، بكل فقراتها.

ثانياً: ـ المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية، والمنصوص عليها في المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، تمتد وتستمر الى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور، على أن تنجز كاملةً (التطبيع، الاحصاء، وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الاخرى المتنازع عليها، لتحديد ارادة مواطنيها) في مدةٍ أقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الاول سنة الفين وسبعة.

المادة (١٣٧):

يستمر العمل بالقوانين التي تم تشريعها في اقليم كوردستان منذ عام ١٩٩٢، وتُعدُ القرارات المتخذة من حكومة اقليم كوردستان ـ بما فيها قرارات المحاكم والعقود ـ نافذة المفعول، ما لم يتم تعديلها او الغاؤها حسب قوانين اقليم كوردستان، من قبل الجهة المختصة فيها، وما لم تكن مخالفةً لهذا الدستور.

المادة (١٣٨):

يلغى قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، وملحقه، عند قيام الحكومة الجديدة، باستثناء ما ورد في الفقرة (أ) من المادة (٥٣) والمادة (٥٨) منه.

المادة (١٣٩):

يُعدُ هذا الدستور نافذاً، بعد موافقة الشعب عليه بالاستفتاء العام، ونشره في الجريدة الرسمية، وتشكيل الحكومة بموجبه.

المادة (١٤٠)

أولاً ـ تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، بكل فقراتها.

ثانياً ـ المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية، والمنصوص عليها في المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، تمتدوتستمر الى السلطة التنفيذية النتخبة بموجب هذا الدستور، على ان تنجز كاملة (التطبيع، الاحصاء، وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الاخرى المتنازع عليها ,لتحديد ارادة مواطنيها) في مدة اقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الاول سنه الفين وسبعة.

المادة (١٤١)

يستمر العمل بالقوانين التي تم تشريعها في اقليم كوردستان منذ عام ١٩٩٢، وتعد

القرارات المتخذة من حكومة اقليم كوردستان ـ بما فيها قرارات المحاكم والعقود ـ نافذة المفعول، ما لم يتم تعديلها او الغاؤها حسب قوانين اقليم كوردستان، من قبل الجهة المختصة فيها، وما لم تكن مخالفة لهذا الدستور.

المادة (١٤٢)

اولاً ـ يشكل مجلس النواب في بداية عمله لجنة من اعضائه تكون ممثلة للمكونات الرئيسية في المجتمع العراقي، مهمتها تقديم ترير الى مجلس النواب، خلال مدة لاتتجاوز اربعه اشهر، يتضمن توصية بالتعديلات الضرورية التي يمكن اجراؤها على الدستور، وتحل اللجنة بعد البت في مقترحاتها.

المادة (١٤٣)

يلغى قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، وملحقه، عند قيام الحكومة الجديدة، باستثناء ما ورد في الفقرة (أ) من المادة (٥٣) والمادة(٥٨) منه.

المادة (١٤٤)

يعد هذا الدستور نافذاً، بعد موافقة الشعب عليه بالاستفتاء العام، ونشره في الجريدة الرسمية، وتشكيل الحكومة بموجبه ❑

مجلة الدراسات الفلسطينية

صدر العدد 70 من



إشكاليات ما بعد فشل أوسلو:
وقفة عند بعض السجالات الفكرية
ماهر الشريف

مصير التسوية العربية ـ الإسرائيلية
بعد أربعين عاماً على حرب ١٩٦٧
برهان غليون

الفلتان الأمني في غزة:
حرب جديدة على الثقافة
أشرف العجرمي

المشروع الوطني الفلسطيني في خطر
هاني المصري

ذاكرة موسيقى الطربوش والعِمَّة
أحمد الواصل

الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد الجوي)

دول عربية	دول أخرى
أفراد ٢٥ دولاراً	أفراد ٤٠ دولاراً
مؤسسات ٤٠ دولاراً	مؤسسات ٦٠ دولاراً

ترسل الطلبات إلى مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ متفرع من فردان
ص.ب. ٧١٦٤ ـ ١١، الرمز البريدي: ٢٢٣٠ ١١٠٧
بيروت ـ لبنان
هاتف/فاكس ٨٦٨٣٨٧ ـ ٨١٤١٩٣
e-mail: sales@palestine-studies.org

عرض خاص: إحصل على المجموعة الكاملة من مجلة الدراسات الفلسطينية (الأعداد من ١ – ٧٠)
السعر (بما فيه أجور البريد): دول عربية: ٢٧٥ دولاراً؛ دول أجنبية: ٣٥٠ دولاراً؛ لبنان: ١٤٠ دولاراً.

كمال الصليبي

■ حاوره :

محمد نورالدين

كمال الصليبي

- مؤرخ لبناني.
- مواليد بيروت، ١٩٢٩.

التحصيل العلمي

- دكتوراه في تاريخ الشرق الأوسط من جامعة لندن (١٩٥٣).
- أستاذ التاريخ في الجامعة الأميركية في بيروت من ١٩٥٤ إلى ١٩٩٧.
- عمل أستاذاً زائراً في العديد من الجامعات الأنكليزية والفرنسية.
- رئيس شرف المعهد الملكي للدراسات الدينية، عمان.

مؤلفاته المطبوعة

باللغة العربية

- تاريخ لبنان الحديث (١٩٦٧)
- منطلق تاريخ لبنان (١٩٧٩)
- خفايا التوراة وأسرار شعب إسرائيل (١٩٨٨)
- بيت بمنازل كثيرة (١٩٨٩)
- حروب داود (١٩٩١)
- البحث عن يسوع (١٩٩٩)
- طائر على سنديانة (مذكّرات، ٢٠٠٢)

باللغة الإنكليزية

- Maronite Historians of Medieval Lebanon (1959)
- The Modern History of Lebanon (1956)
- Crossroads to Civil War; Lebanon 1958-1976 (1976)
- Syria under Islam; Empire on Trial, 634-1097 (1977)
- A History of Arabia (1980)
- The Bible Came from Arabia (1985)
- Secrets of the Bible People (1988)
- A House of Many Mansions: The History of Lebanon Reconsidered (1988)
- Who Was Jesus? (1989), first published under the title Conspiracy in Jerusalem; The Hidden Origins of Jesus (1989)?
- The Modern History of Jordan (1993)
- The Historicity of Biblical Israel: Studies in 1 & 2 Samuel (1998)
- Articles contributed to Revue des Etudes Islamique; Arabica; Oriens Christianus; Studia Islamica; Journal of Contemporary History; International Journal of Middle Eastern Studies; *Middle Eastern Studies; The Encyclopaedia of Islam*; Encyclopaedia Britannica; etc. Also, contributions to various festschrifts and memorial volumes, and conference volumes.

حوار
كمال الصليبي: المعنى كاملاً

حين دلف إلينا من باب مكتبه في شارع الصيداني، كان لا يزال كمال الصليبي منتصب القامة، كبريائي المحيا. أقول لا يزال لأن العارض الصحي الذي أصابه ذات ليلة من صيف ٢٠٠٦ أثّر على مشيته كما على نطقه وكاد أن يهدّد نظره. لذا كان طلب موعد من كمال الصليبي، ليس فقط للقاء بل أيضاً لإجراء حوار، مشوباً بالمغامرة.

رغم ذلك أبى فارس التاريخ اللبناني الحديث وناحتُ التاريخ التوراتي إلاّ أن يلبّي دعوتنا.

نحن هنا أمام مجدّد ومؤسس في الكتابة التاريخية. لسنا بحاجة لاستعادة الضجيج الذي أثارته معظم كتاباته ولا سيما حول التوراة ولبنان. ولكننا كنا نذهب إليه بضغط المسألة اللبنانية التي بلغت ذروات غير مسبوقة في الانفجار المجتمعي والتداخل الإقليمي والدولي.

المؤرخ الجاد جداً كان ذروة في "الخفة" التي تحمل المعنى كلّه. كاد في لحظة أن يشتبه في التقاطنا لروح التهكم والسخرية التي يتكلم بها. لكنها المرارة بعينها التي تجعل من أحد كبار منظّري "الكيان" يغادر النظريات والتنظير إلى الأمثلة التطبيقية والمعيوش اليومي ويتخلى عن أساسيات كان يراها ملازمة لهذه البقعة التي "بوسع الكون".

إنها خلاصات عمر وتجربة. لبنان ليس حالة خاصة في هذا الشرق. العقلية اللبنانية "ضيعتجية". النظام الطائفي في لبنان فشل ويجب تغييره. الفيدرالية طرح "مجنون" غير ممكن في لبنان. على علماء الدين الابتعاد عن السياسة. القضية الفلسطينية أصابها الأذى على يد أبنائها وعربها المنافقين أكثر من أعدائها. الجميع يريدون التوطين في لبنان... الخ.

كان نموذجاً لـ"الشجاعة" التي اعتبرها أساسية للمؤرخ الحقيقي.

ختاماً الشكر كله لكمال الصليبي الذي يلج عتبة الثامنة والسبعين، والذي لن تمنعنا دماثته من الاعتذار منه عن لحظة حوار قد تكون غير مؤاتية على الصعيد الصحي ولكنها أكثر من مؤاتية على الصعيد التاريخي للبنان والمنطقة.

محمد نورالدين: منذ ظهور الكيان اللبناني في العام ١٩٢٠ والنزاع الأهلي على الهوية والدور لا ينقطع، سواء في شكله المدني أو المسلح. لكأن تاريخ لبنان الحديث

تاريخ حروب تتخللها هدنات استعدادية لجولات عنف جديدة. تناولت في كتابك "بيت بمنازل كثيرة" هذه الإشكالية. كان ذلك قبل اتفاق الطائف. اليوم نرى "حرباً أهلية" غير مسلّحة لكنها أقسى من تلك المسلّحة. هل تعتقد أن لبنان ما عاد ذلك الكيان الممكن استمراره على ما هو عليه؟ من أين يمكن البدء بتفكيك "اللغز" اللبناني.

كمال الصليبي : أعتقد أن في أساس المشكلة في لبنان أن اللبنانيين تعودوا على انتهاج عادات سيئة في التعامل مع دولتهم ومع شؤونهم العامة. وعندما يتعوّد الانسان على العادات السيئة يصبح من الصعب العودة إلى العادات الجيدة. أنا لا أرى مشكلة في سنة ١٩٢٠. جاء الفرنسيون ولم يغيّروا لبنان فقط، كانوا هم والإنكليز يغيرون كل الدنيا. وإذا لم يغيّروها فهي تغيرت. قبل الحرب العالمية الأولى كانت روسيا قبل أن تحوّلت إلى الاتحاد السوفياتي، وكانت إمبراطورية المجر - النمسا التي تشرذمت وصارت دولاً صغيرة كثيرة ثرثارة، شبيهة بنا أو أحسن منا قليلاً. ومنها ما هو أسوأ من لبنان؛ ولكنها دول ثرثارة. تحكي عن مشاكلها كأنها كونية. نحن نعتقد دائماً أن مشكلتنا كونية. تغيرت خريطة الشرق كلها وفي جملتها لبنان، ولم تكن هناك مؤامرة خاصة لخلق لبنان. كان هناك ترتيب لأوضاع جغرافية سياسية في شكل يخدم مصالح الدول أو يحترم مصالح العالم أو بعضه. ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية أصبح النفط موجوداً لأول مرة في المنطقة بصورة تلفت النظر. إنها مسالك التجارة والفتوحات عبر البحار.

نحن لا يميزنا في لبنان شيء عن سوريا وعن شرق الأردن وعن العراق. لم يكن هناك شيء في العراق، أما في لبنان فكان هناك جبل لبنان. في العراق لم يكن يجمع بين الطوائف شيء. كانت ولاية الموصل وبغداد والبصرة. والعلاقة كانت مثلاً بين الموصل وحلب وليس مع بغداد. ثم أصبح العراق واحداً. إيجاد لبنان وخلقه لم يكن شيئاً خارجاً عن الذي حصل في ذلك الوقت إلا لأسباب يعيد الانسان دراستها. قرروا هنا أن يأخذوا مواقف مؤيدة ومعارضة للذي حصل، وكانت من نوع العادات السيئة. الانسان يهجم على قرية، يحرقها ويقتل ويؤلف عصابة سرقة على الطريق. جيدٌ للإنسان أن يجمع سير أبطال النضال لاستقلال لبنان ضد الانتداب ويرى السير "العطرة" من العادات السيئة والكذب وتسمية "الزعرنة" وطنية. عندما نتعوّد عليها تخفّ. لا أقدر أن أعطي أمثلة عن أبطال "النضال" ضد الانتداب الفرنسي لأنه صار الأسود أبيض والأزعر بطلاً والعكس.

محمد نورالدين : لم أقصد أن لبنان كان نتيجة مؤامرة. كل المنطقة ظهرت بشكل مصطنع. لكن الكيانات الأخرى لم تشهد اضطرابات كالتي عرفها لبنان حول هوية البلد ودوره، كما في سوريا أو العراق. كما أن الأنظمة في هذه الدول لم تكن كالصيغة في لبنان (طوائف). ما الذي حدث ليكون في لبنان عصبيات دموية وتفرقة بهذا العمق؟

كمال الصليبي : في العراق حدث الكثير. رؤساء وزراء منهم رستم حيدر الذي قُتل باسم الوطنية واغتيلت العائلة المالكة وسُحلت في الشوارع وعُلّق الشيوعيون على أعمدة الكهرباء، وقلنا ظهر "أتاتورك" عربي. لكن تبيّن أن مجنوناً قد ظهر.
ما تكاد دكتاتورية ترحل حتى تأتي غيرها. سوريا كانت مثالاً لعدم الاستقرار من وقت حسني الزعيم عام ١٩٤٩ إلى أواخر الستّينات عندما أخذت شكلها الحاضر. تفاءلنا خيراً بالزعيم ولم يصل حتى طيّروه بعنف وطيّروا الذين طيّروه بعنف أكبر وعنف متواصل، والمراحل اللاحقة لم تختلف عن سابقاتها في العنف.

محمد نورالدين : كان صراعاً على السلطة...

كمال الصليبي : لماذا نحسب أنّ ما حدث في لبنان لم يحصل عند غيرنا؟ في مصر كانت توجد ديمقراطية وخصوصاً برلمانية... مصر كانت بلداً ديمقراطياً وصاروا يمجدون الجيش المصري. وكانت هناك مظالم لكن خسروا النظام الديمقراطي، بل خسروه قبل ثورة جمال عبد الناصر. كل شيء تغير في المنطقة. ولن أتكلم عن فلسطين لأنه وضع خاص لا تطبق عليه القوانين والرؤية التي طبقت في أماكن أُخرى. العرب في قضية فلسطين نافقوا وكذّبوا، وإذا كان للفلسطينيين يد فللعرب اليد الطولى في ذلك لأنهم منافقون ودجّالون ومزايدون على بعضهم. بعد هذه الصورة السيئة جاءت أفريقيا الشمالية تحمّسنا ورحنا نتظاهر في الشوارع. صارت الجزائر مسلمة وصار المسلمون يهربون إلى فرنسا لأن المسلم يقتل المسلم في الجزائر. لا أريد إغضاب أحد لكن الواقع هو هكذا.

محمد نورالدين : أخرجت أسباب المعضلة اللبنانية من كون لبنان سُلخ عن محيطه العربي ولا ترى ذلك ضمن أساسيات الأزمات المتلاحقة في لبنان. لكن للبنان وجهاً آخرَ طائفياً، من ميثاق ١٩٤٣ إلى الطائف. وأنت تقول إن لبنان لا يختلف عن غيره. فإذا كان لا يختلف فلماذا هذه الحروب المتواصلة؟ إذا نحينا جانباً واقع التجزئة، فهل يمكن إعادة كل ذلك للعادات السيئة؟

كمال الصليبي : كان هناك وقت اعتقدتُ فيه أن الصيغة الطائفية للبنان عبقرية جداً. بلد مكوّن من طوائف عدة يختلفون على أشياء مهمة لأنهم جميعاً عائلات روحية. بما أن المسيحيين أقلية في العالم العربي يجب أن يكون لهم فاتيكان وتمثيل خاص في لبنان فأعطوهم رئاسة الجمهورية والأمن العام وقيادة الجيش. وبما أن الشيعة يفكرون نهاراً وليلاً بالتشريع أعطوهم السلطة التشريعية؛ والسنة إداريون ممتازون فأعطوهم السلطة التنفيذية. إنها عبقرية عظيمة تلك التي خلقت هذه الصيغة. لكن الصراع الماروني - الماروني كان لافتاً. الصراع الماروني على الرئاسة وراء كل خلافاتهم. الطائفة المارونية تجنّ عند استحقاق الرئاسة أو الاقتراب من هذا الاستحقاق. لقد ابتليت الطائفة بمرض الرئاسة ويسمّونه "استحقاق"، ولم أشعر يوماً أنني انتقل من استحقاق إلى استحقاق

كلّما تغيّر رئيس الجمهورية، وما هو في الواقع إلا مسؤول حكومي مثل غيره. وقد عاصرتهم منذ بداية عهد الاستقلال في الأقل، ولم أعجب من بينهم إلاّ بفؤاد شهاب. وهو الرئيس الذي ثارت عليه كل الأحزاب المسيحية وصاروا يرقصون لسقوط "نهجه" أمام جريدة "النهار"، وعملوا له ما يشبه التمثيلية الشعبية وهم يهتفون: "أنا فؤاد حبّوني حبّوني!". والردّ على هذا الهتاف "كذا عليك كذا عليك!".

الشقاق في لبنان، مثله مثل النفاق، هو شيء سياسي لا علاقة له بالوطنية ولا بسايكس بيكو ولا بسان ريمو ولا بالعروبة. الصيغة الطائفية هي لشعب عاداته "منيحة". الطائفية جميلة لكن يلزمها "ايتيكيت" حفاظاً على البروتوكول.

محمد نورالدين : طيب هذه العادات السيئة إما أنها موجودة في جينات اللبناني أو نتاج النظام الطائفي؟

كمال الصليبي : هي نتاج لعقلية الجبل اللبناني الضيعتجي (أي ابن الضيعة) حيث لعب الورق يصبح نكايات وليس للتمتّع. عادات الجبل سيئة جداً وأتى اللبناني بها إلى بيروت.

محمد نورالدين : هل تقول أن النظام الطائفي فشل ويجب أن يتغير؟

كمال الصليبي : نعم، يجب أن يتغيّر النظام الطائفي. وأنا رأيت أن أغيّر، فعلاً، رأيي في هذا الموضوع. كلّ الذين كانوا يطالبون بإلغاء النظام الطائفي سابقاً لم يكونوا يريدون ذلك فعلاً، بل كانوا يريدون "نكرزة" الموارنة. ولكن تغيّر الوضع قليلاً في الطائف. هناك مسيحيون تعلموا. ماذا جرى في الطائف؟ جاء السنة والشيعة والدروز وقالوا إنه إذا يئس المسيحيون من وضعهم وغادروا البلد يصبح لبنان خاضعاً لحكم الشريعة. نريد المسيحيين لنحافظ عليه كما هو.

محمد نورالدين : ديكور؟

كمال الصليبي : نعم ديكور. طمأنوا المسيحيين وهذا ما حدث. أنا أتكلم بخفة. ولكن أعني كل كلمة.

محمد نورالدين : هل تعني أن المسيحيين تحولوا فقط إلى مجرّد حاجة لغيرهم؟ وليس حاجة أساسية لنموذج "التعايش" الحضاري بين الطوائف. هل الواقع المسيحي المتراجع كديكور ناتج عن اتفاق الطائف؟ ما الذي تغيّر في الواقع المسيحي قبل الطائف وبعده؟

كمال الصليبي : المسيحيون لم يخسروا كفاية بسبب الطائف. بقي رئيس الجمهورية عنده صلاحيات أكثر مما يستحق في نظام طائفي، وتعيّنه طائفته، ومنتخب من البرلمان وليس من الشعب.

محمد نورالدين : هل أنت مع الطائف أم ضده بالنسبة إلى توزيع الصلاحيات؟

كمال الصليبي : لم أرَ نصّ اتفاق الطائف. ولا أفهم كثيراً في القانون. الأحلى أن يحب

الناس بعضهم البعض بخاصّة وأنهم كذابون منافقون في ادّعائهم العلني للعكس. يشتغلون عند بعضهم ويحبون نفس الأشياء ويكرهون نفس الأشياء ويشتركون بصغر العقل بشكل مثالي. ولكن الجميع عندهم سياسيون أكثر من اللازم.

محمد نورالدين : أي الحق ليس على الطائف بل على السياسيين، هل تعترف بتراجع الدور المسيحي في لبنان؟

كمال الصليبي : وماذا إذا تراجع الدور المسيحي أو زاد؟

تراجع دور أي طائفة في لبنان يعني تراجع قدرتها على الفساد والإفساد، والعكس بالعكس. وحبّذا لو فكّرنا كلبنانيّين بغير هذه الطريقة. بل حبّذا لو تراجع دور كل الطوائف في البلاد خدمةً للخير العام.

محمد نورالدين : إذاً من هو المعني بتراجع قوة المسيحيين؟

كمال الصليبي : تراجع المسيحيين يهمّ السياسي المسيحي وخاصةً الماروني. عرف بعض المسيحيين كيف يتعاملون مع الواقع الجديد فيما مسيحيون آخرون خرّبوا البلد حتى يعيدوا الوضع كما كان. ولا أريد أن أعطي أسماء.

محمد نورالدين : هل المسيحيون وقود للخارج؟ المارونية كانت دائماً أمّ الكيان. ألا يؤثر تراجع الدور المسيحي على فكرة لبنان الذي أراده الموارنة لهم؟

كمال الصليبي : أنا أشكر الموارنة لأنه في عصور الجهالة استطاعوا الحفاظ على حريتهم وعلاقتهم الخارجية إلى حدّ كافٍ حتى يضمنوا الحفاظ على نواة البلد الذي نسمّيه اليوم لبنان. ولكن نحن عندما نسمع مسؤولين مدنيّين وروحيّين من الموارنة يقيمون معادلة بين المسيحية واللبنانية فهذا شيء مؤسف.

محمد نورالدين : هل يعني ذلك أنك مع عدم تدخل رجال الدين في السياسة؟

كمال الصليبي : لهم الحق في التدخل بالسياسة لكن ليس كرجال دين. لا حق لهم بإدخال معتقداتهم ومقدّساتهم في السياسة. لكن لا أعتقد أن الانسان إذا أصبح راهباً أو شيخاً لا يستطيع الكلام بالسياسة.

محمد نورالدين : أي نظام غير طائفي بعد فشل الطائفية هو الأصلح ليجري في المرحلة المقبلة؟ هل إقامة نظام علماني أو فقط إلغاء الطائفية السياسية؟

كمال الصليبي : إقامة نظام علماني، نظام علماني يحافظ على شيء من الطائفية إذا أحب أحد ذلك، لكن يبقى علمانياً. نحن في رأس بيروت مررنا بالحرب الأهلية. كل يوم نصبّح بعضنا ونسهر عند بعضنا وإذا أصاب أحداً مكروهٌ يركض الجيران كلهم لنجدته. كنا عندما نأتي إلى الفرن يفسحون لنا أولاً ويكرموننا لأننا مسيحيون. أكلنا الأكل نفسه ونمنا في الملاجئ نفسها. أعتقد، إذا سألني أحد من كان بطل الحرب الأهلية أقول رأس بيروت. كان عندنا زعران لكن لا أحد تصرّف كذلك.

محمد نورالدين : البطريرك مار نصرالله بطرس صفير قال بالدائرة الفردية أي المسيحي سينتخب المسيحي واستكمالاً لهذا المناخ هناك حديث يتكاثر عن إقامة فدرالية ما. ما رأيك في هذا الطرح؟

كمال الصليبي : أحبّ أن يجرّبوا حتى يتعلّموا. حتى يتعلّم الانسان عليه أن يعمل اختباراً.

محمد نورالدين : هل من وقت لتجارب جديدة؟ لقد حدثت محاولات خلال الحرب.

كمال الصليبي : وهل كانوا مرتاحين؟

محمد نورالدين : واضح أنك ضد أي شكل من أشكال الفدرالية.

كمال الصليبي : مجرّد الكلام عن مثل هذه الأشياء كلام "بلا طعمة". عندما أفكّر من يعمل عندي في البيت، ومع من أتعامل في السوق، وغير ذلك من الأمور، أرى أنّ اللبنانيين لا يستطيعون العيش بعضهم دون بعض. إلا إذا كانوا مجانين مثل الصهاينة. اليهود كانوا منتشرين في العالم وجاءت بهم الصهيونية وحصرتهم في الصحراء وعملت لهم غيتو. عادوا للغيتو. هل نحن في لبنان، بعد هذه العشرة سويةً، نريد أن نرجع إلى ما كنا عليه في جاهليّتنا؟

محمد نورالدين : هناك سعي عربي/غربي لإسقاط حق العودة للفلسطينيين. بتقديرك بقاء الفلسطينيين في لبنان بانتمائهم إلى مذهب واحد سنّي هل يمكن أن يثير قلاقل واضطرابات، وخصوصاً في ظل هجرة المسيحيين من لبنان؟

كمال الصليبي : إسقاط أو عدم إسقاط حقّ العودة للفلسطينيين شيء، والرغبة أو عدم الرغبة في بقائهم في لبنان واندماجهم في المجتمع اللبناني شيء آخر تماماً. والخلط بين الشيء والآخر هو النفاق بعينه. وكذلك الخلط بين هجرة المسيحيين أو غير المسيحيين من لبنان والوجود الفلسطيني فيه، وأيضاً القول بأن استمرار الوجود الفلسطيني في لبنان سيكون مصدراً للقلاقل والاضطرابات. ولدى السياسيين اللبنانيين من الخبرة المشهود لها في إثارة الشرور، وخلق الأسباب لها من العدم، ما يغنيهم عن أيّة خدمة قد يقدّمها لهم الفلسطينيون في هذا المضمار.

محمد نورالدين : كم كان ظهور إسرائيل عاملاً مؤذياً وسلبياً على مستقبل الصيغة والكيان في لبنان؟

كمال الصليبي : مشكلة لبنان في الاضطراب الداخلي. شعبه قابل للهوس وقابل للشراء. أكثر الذين يُشْتَرَوْن هم الأنظمة العربية الشرق أوسطية وغير الديمقراطية. وهم بنوا بأنفسهم هذه الأنظمة بالكذب والدجل. إذا أردت قياس الإخلاص من قبل الدول العربية لقضية عروبة فلسطين تراه جزءاً صغيراً. ويلعبون الآن لحشر لبنان سياسياً. أعطي هنا مثلاً تاريخياً. يأتي الأميركيون بمشروع للمياه لتوزيعها بين لبنان وسوريا وإسرائيل والأردن... تقوم القيامة ويقولون: لا نريد ولكن نريد تحويل مجاري المياه العربية. النيل لا

يصب في البحر الميت، فلنحوّل اليرموك والوزّاني. نحن نحميكم ونعمل دفاعاً مشتركاً ونرسل محمود رياض بجيوش جرارة لتحميكم. تنتهي القضية بأن يكون لبنان ذكياً كفاية أو عديم الانتباه. والنتيجة حرب ٦٧، وإسرائيل أخذت الضفة الغربية والجولان. ولم يأخذوا الوزاني لأن لبنان لم يدخل الحرب وإلاّ كانوا أخذوا الوزاني والليطاني. لقد عانينا من النفاق العربي في تاريخنا الحديث.

في الـ١٩٨٣ كنت غضباناً من المسيحيين وطلب مني الأمير حسن في الأردن تنظيم مؤتمر عن الأقليات في المنطقة. ودعينا الأباتي بولس نعمان ليحكي عن الموارنة. لم يتمكّن من الذهاب. لم يكن من الموارنة في المؤتمر أحد، فطلب مني الأمير حسن الكلام عن الموارنة. وقال لي شيعي عراقي: إياك أن تستصغر المسيحيين أمام هؤلاء (...).

محمد نورالدين : كان دقيقاً في الوصف...

كمال الصليبي : فتكلمت عن الموارنة. قالوا إن الموارنة تحالفوا مع إسرائيل وهو شيء لا يغتفر. وقلت لهم: إن الذي لا يغتفر هو "الحنكة" السياسية للعرب التي لم تترك مجالاً للموارنة في أسوء ظروف مرّوا بها سوى التحالف مع إسرائيل.

محمد نورالدين : هل تلاحظ أن الكتابات التاريخية عن لبنان من المؤرخين الجدد كتابة جدّية ومتطورة أكثر من السابق، أم هل ما زال لبنان يعيش على أمجاد الذين ظهروا سابقاً من المؤرخين ولا يزال بعضهم موجوداً؟

كمال الصليبي : لست ناقداً جيداً، والكتابة عن تاريخ لبنان كانت موجودة دائماً، أنا أعمل شغلي ولا أتطلع على شغل غيري.

محمد نورالدين : من خلال تجربتك ما هي الصعوبات التي يواجهها المؤرخ للكتابة بشكل موضوعي؟ وخصوصاً في ظل تشتّت المادة التاريخية؟

كمال الصليبي : المهم جداً جداً هو الأمانة. كل العلوم أخلاق. إذا الانسان كتب التاريخ بنيّة الزعبرة بيطلع شي مش تاريخ. الأمانة تتطلب شيئاً آخر. تتطلب شجاعة. على الانسان الذي يخاف ألاّ يكتب التاريخ. ليتعلّم "كاراً" آخر. كتابة التاريخ تتطلب أمانة وشجاعة. الشجاعة معناها ألاّ يخاف، وهو يفكّر، إن طلعت أمامه فكرة تخوّفه بل يبقى متابعاً لمجرى تفكيره لأن التاريخ يخوّف. يرى المؤرّخ أشياء لم تكن الناس تراها يجوز أن تقوم الدنيا عليه. لكن يمكن إخراج التاريخ بطريقة أخرى. بدّها ذوق. كلها بدّها خصال أخلاقية. عندما تتوافر هذه الخصال يُكتب التاريخ.

وأخيراً، التاريخ ليس واحداً. يمكن كتابة الفكرة نفسها بألف طريقة. تماماً مثل الفيلم الياباني راشومون (في الغابة). حيث يوجد شخص قَتَل وآخر قُتل. أُعيدت القصة نفسها أربع مرات لأن أربعة أشخاص رأوها وكلّ بطريقته. كما يمكن للإنسان أن يغيّر فكره إلى ما لا نهاية ❑

دراسات ومقالات

الجولان المحتل في الإعلام الإسرائيلي

إبراهيم عبد الكريم *

مقدمة

يبين الاستعراض الأولي لحضور الجولان المحتل في الإعلام الإسرائيلي، بمختلف فروعه ووسائله وخطابه، أن هناك حالة خاصة نموذجية، بالمعنى التقني، لتسخير موضوع الجولان في خدمة المشروع الاستيطاني الصهيوني الشامل، لكون هذه الحالة تعكس العديد من المضامين الأيديولوجية والتطبيقية لهذا المشروع، سواء في ذرائعيات الاستيطان ونتائجه التدميرية لهوية المنطقة الأصيلة، أم في النهج العدواني الإسرائيلي المعتمد. الأمر الذي يرتب مهمات كبرى لنصرة قضية الجولان، على الصعد الوطنية والعربية والدولية.

ويستطيع المتابع المتخصص أن يحدد بسهولة مستويات التناول الإعلامي الإسرائيلي لموضوع الجولان المحتل، وأن يلاحظ أن هذه المستويات تشمل خمسة محاور رئيسة، هي:

- النقل الإخباري المهني التقليدي للتصريحات والمواقف السياسية والحزبية والنقاشات الحكومية والبرلمانية والمواقف المحلية والخارجية الخاصة بالجولان.
- نشر التقارير والتحقيقات والمواد التحليلية حول واقع الاستيطان في الجولان وأنشطته المستوطنين وممثليهم والتطورات السياسية.
- إعداد ملاحق خاصة حول الجولان والمفاوضات، وخصوصاً في المناسبات، وتوزيع "بروشورات تعريف" وخرائط خاصة ومواد دعائية متنوعة.
- الترويج السياحي للمنطقة، بالتعاون مع المستوطنين وتنظيماتهم والمؤسسات الإسرائيلية ذات العلاقة.
- نشر العديد من الكتب (المصورة) والدراسات والأبحاث في المجلات والدوريات، حول مختلف شؤون الجولان.

وفي تناولها هذا تعكس وسائل الإعلام الإسرائيلية صورة التعددية المهنية السائدة، في إطار الوحدة القائمة على تبني المنطلقات الدعائية الصهيونية حول ما يسمى "أرض إسرائيل" و"الحدود الآمنة" وشؤون السلام والصراع مع سورية، ومختلف مضامين

(*) باحث، ورئيس التحرير، في مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية - دمشق.

الدوافع والاعتبارات الإسرائيلية لرفض الانسحاب من الجولان[١]. فكيف تبدو ملامح هذه الصورة في موضوع الجولان؟ وماذا عن سبل المواجهة؟

مكونات الخطاب الدعائي الإسرائيلي حول الجولان

في مقدمة الثوابت الرئيسية التي تفصح عن نفسها بين حين وآخر عبر الخطاب الدعائي الإسرائيلي حول الجولان والتطورات السياسية والعسكرية على جبهة المواجهة مع سورية، ثمة حضور ملحوظ للمفاهيم والمصطلحات والذرائع التهويدية/ التوسعية التي تروجها الدعاية الإسرائيلية، ومنها:

- دينياً: الجولان جزء من الأرض الموعودة ـ الجولان أرض سبط منشيه.
- تاريخياً: الوجود اليهودي القديم في الجولان ـ العودة إلى المكان.
- أمنياً: حماية الجليل ـ إبعاد الجيش السوري عن الحدود.
- تقريرياً: الأمر الواقع ـ الاستيطان.
- عملياً: تحويل الجولان إلى منطقة حيوية، بالمعايير الاقتصادية والسياحية وسواها.
- قانونياً: تطبيق القانون الإسرائيلي على الجولان.
- سياسياً: نهج النظام السوري في دعم "الإرهاب"، وعدم جديته في التوصل إلى سلام مع إسرائيل.

تعدّ هذه الصيغ مناهل للإعلام الإسرائيلي في المسائل المتعلقة باحتلال إسرائيل للجولان. وعطفاً عليها يمكننا وضع اليد على كم هائل من مضامين المواد الدعائية الإسرائيلية ,لدى الرصد المتفحص لها.

التسويق الإيديولوجي

ينطوي الخطاب الدعائي الصهيوني المتعلق بالجولان على كمّ هائل من المنطلقات العنصرية والأضاليل، على نحو متسق مع طبيعة الصهيونية ومشروعها الاستيطاني الإحلالي. وقد انخرط الإعلام الإسرائيلي في متابعة النقاشات الإيديولوجية، وشكل منصة للحديث عن الجولان بالمصطلحات نفسها التي تستخدمها الأوساط الإسرائيلية الدينية والحزبية والحكومية والعامة. وكان هذا الانخراط متساوقاً مع وجهتي النظر المتعلقتين بالشأن الإيديولوجي الصهيوني الخاص بالجولان. وعنيت وسائل الإعلام الإسرائيلية بتسويق المقولات التي تستند إلى نصوص الرواية الدينية اليهودية، ومنها القيام بنسبة الفترات التاريخية في الجولان إلى فترة أو أحداث تتعلق بما ورد في رواية التناخ (= العهد القديم)، وضمناً، محاولة اختلاق تاريخ لليهود في منطقة الجولان، والحديث عن استمرارية مزعومة للوجود اليهودي فيها، وطمس الهوية الأصلية للمنطقة وتاريخها وتراثها وآثارها.

(١) للاطلاع، انظر مساهمة كاتب هذه المادة بعنوان: الدوافع والاعتبارات الإسرائيلية لرفض الانسحاب من الجولان، مجلة الفكر السياسي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق، السنة الثامنة، العدد ٢٧، خريف ٢٠٠٦، ص ٨٢ـ١١٧.

(٢) العهد القديم(التناخ):

في موازاة هذا الخط، ونظراً لوقوع الخطاب الإعلامي الإسرائيلي في مأزق الإثبات، المتعذر أصلاً، للدعاوى التاريخية، لوحظ أن هناك خطاً آخر انطلق من رفض تيار صهيوني لمقولة الارتباط بين الجولان وأرض إسرائيل، وهو تيار يريد أن يثبت القاعدة الأساس بوجود "أرض إسرائيل" بالأصل، مع إمكان الاستغناء عن رقعة الجولان التي يعتبرونها خلافية والتي قد تمس سلباً هذه القاعدة المتوخاة. وفي هذا المنحى تضمن الخطاب الإعلامي الإسرائيلي مساهمات تؤكد أن منطقة الجولان لم تكن جزءاً من أرض إسرائيل في معظم العصور التاريخية، بل كانت هذه المنطقة مرشحة للاستيلاء عليها، في زمن يشوع، بدليل ما ورد في التناخ(٢).

على امتداد العقود الماضية، ظلت هذه الازدواجية في الحكم على المكانة التاريخية للجولان في المنظور الديني اليهودي، مرتبطة في الخطاب الإعلامي الإسرائيلي مع المسألة السياسية، وظهر هذا الارتباط بوضوح في أوائل التسعينات، بالتزامن مع ما سمي "عملية السلام" بين إسرائيل وسوريا، حيث أثار مستقبل المنطقة المحتلة من الجولان خلافاً حاخامياً حاداً في إسرائيل، حول العلاقة بين الجولان و"أرض الميعاد"، وذلك بعد أن نقلت الصحف الإسرائيلية عن الحاخام شلومو غورين(الذي كان المرشد الروحي والحاخام العسكري الأكبر للجيش الإسرائيلي في خلال حرب عام ١٩٦٧) تأكيده أن "شرق الأردن والجولان ليسا جزءاً من الأرض التي وعد الله اليهود بها، والتي يسيل فيها الحليب والعسل، وحسب الشريعة اليهودية يجب اعتبارها أرضاً نجسة". معتبراً أنه "يجب إعادة الجولان، لأننا سندخل(بالسلام) فعلاً في عهد مجيء المسيح المنتظر". يومها أثارت تصريحاته ردود فعل مختلفة في أوساط اليمين الصهيوني ومستوطني الجولان وغيرهم، فنقلت الإذاعة الإسرائيلية عن الحاخام أمنون شويرمان(أحد المستوطنين في الجولان) إدانته لأراء زميله الحاخام غورين، مصرحاً: "ليس هناك أي قرار حاخامي يؤكد أن الجولان أرض نجسة، والحاخام غورين سدد طعنة حقيقية في الظهر للمستوطنين". ونقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية ردوداً أخرى، منها تشكيك الحاخام يشوها هيرشكوفيتش (الذي يستوطن في الجولان) بتفسير الحاخام غورين، بينما اضطر كبير حاخامات الأشكناز أبراهام شابيرا، في مقابلة مع وكالة الأنباء الإسرائيلية، للاعتراف بأن هضبة الجولان وشرق الأردن ليسا جزءاً من "أرض إسرائيل المقدسة". لكنه مع ذلك دعا إلى ضرورة مواصلة الاستيطان اليهودي فيها، قائلاً: "إن هناك تعاليم دينية تنص على أنه من واجبنا تطوير مستوطناتنا، لأنها أرض إسرائيلية، ويحظر اقتلاع المستوطنات"(٣).

ومع وصول محادثات السلام بين إسرائيل وسوريا إلى مرحلة لاح فيها إمكان حسم مستقبل الجولان، اهتمت الصحف الإسرائيلية ببيان أصدره "حاخامات الصهيونية المتدينة" و"اتحاد الحاخامات"(الذي يشمل حاخامات من الجولان) في اجتماعهم في

يشوع (١٣ : ١ ، ٢).. قضاة (٣: ١ إلى ٣)

(٣) تقرير، جدل حاخامي - الجولان "أرض الميعاد" أم "أرض نجسة"؟، القدس المقدسية ١٥/٩/١٩٩٢م، ص ٤(عن: أ ف ب).

(٤) شلومو تسزنا،

القدس في منزل كبير حاخامي الأشكناز الحاخام أبراهام شابيرا (في ٢٠٠٠/١/٤) تضمن ما يسمى "فتوى شرعية" ضد أي انسحاب من الجولان، محذرين الحكومة من أن هذا الانسحاب "يشكل خللاً أخلاقياً سيؤدي لتمزق في صفوف الشعب"، وقرروا أن الشرع اليهودي يحظر اقتلاع مستوطنات من "أرض إسرائيل"، وأن "التخلي عن الجولان يعرّض كل الإسرائيليين المقيمين في البلاد للخطر". ودعا الحاخامات الجمهور الإسرائيلي للمشاركة في العمل ضد النزول عن هضبة الجولان. وزعم الحاخامات في فتواهم، إن "الجولان كان مأهولاً باليهود في عهد الهيكل الأول والثاني، كما هو وارد في حزئيل وفي كتب اليهود، وإن انسحاب إسرائيل من الجولان لن يؤدي إلى سلام، بل على العكس من ذلك"(٤).

كما اهتمت الصحف الإسرائيلية بنشر "فتوى خاصة" أصدرها الحاخام عوفاديا يوسف (الزعيم الروحي لحركة شاس للشرقيين المتدينين) حاول فيها تجاوز الإشكالية التناخية، ليعطي مسألة الجولان طابعاً براغماتياً دينياً، عبر إطلاق صيغة "إيرتس بيكوّح نيفش" على المنطقة المحتلة من الجولان، أي أرض يترتب على الاحتفاظ بها إزهاق أرواح يهود، وبالتالي يمكن التخلي عنها في حال تحقق هذا الواقع، شرط أن يكون هناك سلام حقيقي بعد إعادة الجولان، للتخلص من خطر وقوع حرب فورية في حال عدم إعادة هذه الأرض، لأنه "لا يوجد أي شيء يتقدم على إنقاذ الأرواح"(٥).

توضح متابعة النقاشات التي نشرت في وسائل الإعلام الإسرائيلي حول البعد الإيديولوجي المتعلق بالجولان، أن هناك حال من التوافق السياسي بين صانعي القرار الإسرائيلي مع التيارات اليمينية في الذهنية الحاخامية الداعية للتمسك باحتلال الجولان. وفي هذا التوافق يتجاهل الخطاب الإعلامي الإسرائيلي حقيقة التبعية التاريخية للجولان لتاريخ سوريا العربية العريق منذ المراحل الأولى للتاريخ، على امتداد الخط الزمني الواصل بين الحضارة العربية الكنعانية، والحضارة العربية الآرامية، والحضارة العربية الإسلامية حتى يومنا هذا. أي أن هناك تصفية إعلامية مقصودة للتاريخ الحقيقي للجولان، تترافق مع وضع الجولان في سياق آخر مختلق أو مغرض، ليخدم أهدافاً سياسية. وكعينات تنتمي إلى محاولات التصفية هذه، تنشر وسائل الإعلام الإسرائيلية خرائط ومواداً دعائية حول وقوع الجولان ضمن ما يسمى "مملكة داوود وسليمان"، وتحقيقات ومزاعم وخرائط حول وجود آثار يهودية في الجولان(كنس ومقامات وأماكن استيطان قديم وغير ذلك، ويتم وضع اسم "سبط منشيه" على الجولان في خريطة الأسباط).

حاخامات الصهيونية المتدينة يصدرون فتوى ضد الانسحاب من الجولان، معريف ٢٠٠٠/١/٥.

(٥) أريه بندر، نحن على استعداد للانسحاب من الجولان، معريف ١٩٩٩/٧/٢١.

(٦) موشي كلفون، الجولان

الاهتمام بالجغرافيا الأمنية

من المعروف أن لموقع الجولان الجغرافي أهمية كبيرة جعلته منطقة عبور القوافل والجيوش والشعوب منذ القدم، ومسرح صراع دائم على مر العصور. وقد ظهر ذلك كله في الأوضاع البشرية للمنطقة، وأنماط العمران، والأحوال الاقتصادية. وهناك إدراك في وسائل الإعلام الإسرائيلية لأهمية موقع منطقة الجولان المحتلة، بوجود هذه المنطقة على تماس مباشر مع كل من سوريا ولبنان وفلسطين والأردن، ما يجعل لها أهمية خاصة في السيطرة والإشراف على الأراضي الممتدة لمسافات واسعة في هذه المناطق، والسيطرة والإشراف أيضاً على مصادرها المائية ومنابع الأنهار ومجاريها، فضلاً عن العوامل الجغرافية الأخرى التي تعطي منطقة الجولان ميزة للجهة التي تسيطر عليها، وذلك بتداخل كبير مع التقديرات الإسرائيلية لمختلف الوجوه الأخرى المتعلقة بالأهمية الجغرافية لهذه المنطقة. وفي سياق هذا الإدراك يتفق الصحافيون مع الأوساط العسكرية في إسرائيل على التعامل مع جغرافية الجولان بمفاهيم ومعايير أمنية(عسكرية)، في محاولة لتبرير رفض انسحاب إسرائيل من منطقة الجولان، ويتم التركيز على مستوى الارتفاع الكبير للجولان عن الجليل (أنظر الخرائط المرفقة).

ولتسويق التصورات التي يضعونها، دأب المهتمون الإسرائيليون على معالجة المسألة من منطلقات أمنية، وكرروا التذكير بما أطلقوا عليه "الأوضاع الخطيرة" التي عانتها إسرائيل قبل عام ١٩٦٧، والتي كانت تتفاقم جرّاء الاستخدام العسكري السوري لعامل الارتفاع الجغرافي للمنطقة بالنسبة لمنطقة الجليل.

وفي ظل الحَقن الإسرائيلي الدعائي المتواصل للسكان حول أهمية الجولان بالنسبة إلى إسرائيل، أصبحت الاقتناعات السائدة في أوساطهم، أنه من حق إسرائيل الاحتفاظ بهذه المنطقة. ودرج المسؤولون والمهتمون في إسرائيل على محاولة إثبات صحة المزاعم المتعلقة بضرورة الاحتفاظ بالمناطق المحتلة عام ١٩٦٧، عبر إيراد كثير من التفصيلات حول الأهمية الإستراتيجية للجولان بالنسبة إلى إسرائيل، حتى يبدو للملتقي أن التمسك بها هو "مسألة حياة أو موت" للإسرائيليين.

وضمن توصيف المنظرين الاستراتيجيين الإسرائيليين، التي نشرت في وسائل الإعلام الإسرائيلية، تتضمن النظرية الرئيسة المتعلقة بالأهمية الاستراتيجية للجولان بالنسبة لإسرائيل العناصر الآتية(٦):

- يمثل وجودنا العسكري في الجولان عاملاً "يردع السوريين عن التورط في حرب معنا".
- تقوم سيطرتنا على الجولان وجبل الشيخ بضمان مصادر مياه الأردن.
- نستطيع بوساطة سيطرتنا على الجولان ردع سوريا عن التورط في غزو الأردن، وقد حدث أمر كهذا عام ١٩٧٠(...).

لن يعرض للمساومة، دافار ١٩٧٩/٥/٧.

(٧) يهودا تسور، الضائقة

- إن تشكيلنا العسكري في الجولان يمنع سوريا من تركيز الكثير من قواتها في لبنان(في حينه - الكاتب).
- احتفاظنا بالجولان يعطينا السيطرة على سد مخيبة ومرتفع الزور، وهذا يشكل اعتباراً كبيراً في نظر الأردن كي لا يسمح بتجديد الأعمال "الإرهابية" من حدوده ضدنا، وكي لا تعود فترة حرب الاستنزاف التي بدأت بعد عام ١٩٦٧ في أغوار الأردن وبيسان.
- إن وجودنا في جنوبي الجولان، ضمن الجناح الشمالي لنهر الأردن، مهم جداً في كل تسوية سياسية مستقبلاً مع الأردن، وذلك كي نردعه عن القيام بأية مغامرة ممكنة لاحتلال الضفة الشرقية.
- أثبتت حرب ١٩٧٣ أهمية الجولان بالنسبة إلى عن شمال البلاد من مداخل حيفا، وذلك عدا عن أهميته المباشرة بالنسبة للدفاع عن مستوطنات "إصبع الجليل"، وطبرية وغور الأردن.

على الرغم من شيوع هذه القراءات في أوساط المحللين والباحثين الإسرائيليين، ولا سيما في معرض حشد الذرائع لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان، إلا أن هناك آخرين يرون، كما في حالة الباحث والمؤرخ العسكري الشهير العقيد احتياط مئير بعيل، أن الاعتبار العسكري يتعلق بالاعتبار السياسي، وليس العكس، لأنه لن يكون في الإمكان التوصل إلى السلام مع سوريا من دون انسحاب إسرائيل من مناطق معينة في الجولان، وهذا أمر يتعلق بالمفاوضات التي ستجري في هذا الشأن(٧).

وجوه أخرى للتغطية الإعلامية

تتعمد وسائل الإعلام الإسرائيلية تكريس الأسماء العبرية التي وضعتها لجنة الأسماء الحكومية الإسرائيلية للمواقع والمعالم في المناطق المحتلة من الجولان، لتغرس في ذهن المتلقي حقيقة مزيفة وهي أن الجولان جزء من إسرائيل. ومنها على سبيل المثال: تل أبو الندى (هار أبيطال) - تل العرام(هار بن طال) - تل الشيخة(هار حرمونيت) - تل الخنزير(تل شيفون) - تل الأحمر (هار أودم) - حرش مسعدة (يعار أودم) - وادي فرعون (فرع) - وادي الدالية (داليوت) - وادي النسرة (عوربيم) - وادي سكوجة (حمدال) - وادي جليبينة (جيلابون) - وادي حوا (مشوشيم).

كما تغطي وسائل الإعلام الإسرائيلية الأنشطة العسكرية في المنطقة المحتلة من الجولان، حيث يستخدم الجيش الإسرائيلي هذه المنطقة الجولان لتنفيذ أعمال عسكرية يصنفها بأنها "ذات أهمية قصوى لأمن إسرائيل". وتتناول الواقع الاستيطاني الإسرائيلي في المنطقة، وتكثر التقارير الإسرائيلية من تغطية التطورات الاقتصادية في المستوطنات. وتتباين المعطيات التي تقدمها المصادر الإسرائيلية حول الاستغلال والمردود المادي

التي تواجه مستوطنات الجولان، عل همشمار ١٩٨٥/١١/٨.

(٨) للتفاصيل، إبراهيم

الاقتصادي في الجولان، بيد أن هذه المعطيات تصلح لاستخدامها في تكوين فكرة أولية عن حجم الجدوى الاقتصادية والمالية لمصلحة الاحتلال. ويتبين مما تورده المصادر الإسرائيلية أن قيمة المردود المالي لهذه الأعمال في الفروع الاقتصادية المختلفة (في التسعينات) نحو ٣٦٢,٥ مليون دولار سنوياً، تقسم إلى نحو ٣٩,٣ في المئة من الصناعة، ٣٣ في المئة من الزراعة، ٩,٦ في المئة من السياحة، ١٢,٤ في المئة من التجارة، ٥,٥ في المئة من الخدمات العامة والتعليم(٨). وتكثر التقارير الإسرائيلية من الحديث عن الأهمية المائية للجولان بالنسبة إلى إسرائيل، وارتباطها بالحسابات في المجالات الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية والاستيطانية وسواها.

وتوسّعت وسائل الإعلام الإسرائيلية في تغطية الموضوعات المتعلقة بالجولان والمفاوضات مع سوريا، منذ انطلاقة عملية السلام في "مؤتمر مدريد" (٢٨/١٠/-١/١١/١٩٩١). وشمل ذلك إيراد التصريحات والمواقف المختلفة ومناقشات الحكومة والأحزاب والكنيست والأوساط البحثية والعسكرية وسواها. ومقابل الدعوات التحليلية للتمسك بالجولان، كان هناك من عبَّر عن "عقم مواصلة التمسك بالجولان كبديل من السلام"، وخصوصاً أن استمرار النزاع في المنطقة سيؤدي إلى خلق الأخطار الجسيمة، بما في ذلك خطر استخدام الأسلحة غير التقليدية. وتعددت التوصيفات التي قدمتها الأوساط الإعلامية الإسرائيلية، في شكل جرت فيه تغطية الجوانب العسكرية والسياسية والإيديولوجية، إضافة إلى الجوانب الخاصة بالموارد والاستيطان وسواها.

السبق الصحافي السياسي

خلال تعامل وسائل الإعلام الإسرائيلية مع مسألة الجولان والمفاوضات، عرضت في حالات معينة أشكال من "السبق الصحافي السياسي"، الذي يتعلق بموضوع إشكالي أو ساخن. ويتجلى ذلك، على سبيل المثال، في موضوع "وديعة رابين"، التي سلِّمت إلى وزير الخارجية، وارن كريستوفر(في حزيران ١٩٩٥)، لتكون وثيقة معتمدة لدى إدارة الرئيس الأميركي، بيل كلينتون، والتي تعهد فيها رابين بالانسحاب الكامل من الجولان، مقابل السلام الكامل. إلا أن رؤساء الحكومات الذين توالوا على هذا المنصب، بعد مقتل رابين في تشرين الثاني ١٩٩٥، ظلوا ينكرون وجود هذا التعهد. بينما كان من المؤكد في المنظور السوري أن "وديعة رابين" غير قابلة للنكران أو الدحض، بصرف النظر عن محاولات الحكومات الإسرائيلية للتنصل منها. ثم حدثت مفاجأة!. فبعد نحو سبع سنوات على "وديعة رابين" التي نحيت جانباً، كشفت صحيفة "**معاريف**" (في ١١/١٠/٢٠٠٢) وثيقة - ضمن تحقيق بعنوان "وصية رابين"(٩) - كان لها وقع الصاعقة على الأوساط السياسية الإسرائيلية، هي مضمون الملاحظات الأخيرة التي دوّنها رئيس الحكومة الإسرائيلية

عبد الكريم، الاستغلال الإسرائيلي للمنطقة المحتلة من الجولان (١٩٦٧-١٩٩٢)، مجلة الأرض، عدد ١١/١٩٩٢ + الأوضاع الاقتصادية الراهنة للمستعمرات الإسرائيلية في الجولان (دراسة توثيقية)، مجلة الأرض، عدد ٨/٢٠٠٠.

(٩) بن كسبيت، وصية رابين، ملحق صحيفة **معريف** ١١/١٠/٢٠٠٢.

(١٠) متابعة خاصة

الأسبق، إسحق رابين، في مفكرته الشخصية قبل مقتله، والتي بموجبها ستنسحب إسرائيل من كل هضبة الجولان السورية المحتلة مقابل سلام كامل مع سوريا، على مركباته كافة. وحصل معد التحقيق بن كسبيت على هذه الملاحظات في إطار زيارة خاصة قام بها إلى منزل رابين في تل أبيب، بمساعدة ابنته داليا رابين/فيلوسوف النائبة في الكنيست. وأوضح بن كسبيت أن الحديث يدور عن ثلاث وريقات تضم ملاحظات ترد تحت عنوان: "لقاء مع وزير الخارجية" (المقصود وزير الخارجية الأمريكي وقتذاك وارن كريستوفر، الذي كان يقوم بمهمة مكوكية بين سوريا وإسرائيل). وبعد العنوان الرئيسي، ثمة عنوان فرعي هو "الموضوع السوري". وتتوزع ملاحظات رابين على ثلاثة محاور هي: ما تم تلخيصه بيننا(إسرائيل وسوريا)، ما حصل فعلاً، وماذا بعد الآن. وكتب تحت عنوان "ما تم تلخيصه بيننا" ما يأتي:

أ ـ استعداد للانسحاب الكامل (من الجولان) مقابل سلام كامل بكل جوانبه.

ب ـ مدة الانسحاب ومراحله.

ج ـ الدمج بين تجسيد السلام الشامل قبل استكمال الانسحاب مع انسحاب جزئي.

د ـ الترتيبات الأمنية.

وتحت عنوان "ما حصل فعلاً"، كتب رابين ما يأتي: هناك وعد للسوريين بانسحاب كامل، أكثر من أية دولة عربية تجرأت على الطلب، ومقابل ذلك ليست هناك موافقة على أي من المركبات التي هي شرط، كصفقة شاملة. ويوضح بن كسبيت أن لقاء رابين مع كريستوفر تم في تل أبيب في حزيران/يونيو ١٩٩٥، قبل مقتل رابين بأقل من خمسة أشهر، وبعد ذلك زار المبعوث الأميركي، دينيس روس، تل أبيب مرات عدة، لكن الموضوع لم يحقق تقدماً. وبعد مقتل رابين حاول خليفته، شمعون بيريز مواصلة الطريق لكنه لم ينجح. في هذه الأثناء جرى تبكير الانتخابات الإسرائيلية وهزم بيريز أمام نتنياهو مرشح "الليكود" الذي فاز برئاسة الحكومة.

يذكر إنه في خلال متابعة الصحف الإسرائيلية للمفاوضات بين إسرائيل وسورية، كانت هذه الصحف تركز على كشف النقاب عن معطيات وأخبار تتعلق بالمفاوضات، وخلال ذلك كانت هذه الصحف تتبنى الشروط التي تشكل مضامينها عقبات حقيقية أمام عملية السلام، ومنها(١٠):

- ضمان مصادر مياه نهر الأردن (بانياس ـ الحاصباني).
- التمسك الإسرائيلي بالجرف الصخري الموازي لنهر الأردن.
- إبعاد السوريين من شاطئ طبرية.
- استمرار الوجود الإسرائيلي في كتفي الجولان (الحرمون +العال + فيق).
- ميزات لإسرائيل في موضوع المناطق مجردة السلاح والمناطق محدودة القوات.

للباحث للصحف الإسرائيلية (سنوات التسعينات).

(١١) رونين برغمان،

ـ التخلص من كثافة القوات السورية شرقي المنطقة محدودة القوات، وإبعاد الجيش السوري مسافة كبيرة من الجولان.
ـ قيود على تمركز منصات الصواريخ السورية.
ـ محطات إنذار إسرائيلية في الحرمون وبعض التلال الأخرى (أبو الندى ـ العرام... إلخ).
ـ مبدأ التداخل والتعاون في ممارسة الاستطلاع على جانبي الحدود.
ـ تغيير هيكلية القوات أو تخفيض الجيش السوري من ١٢ فرقة إلى ٧ـ٨ فرق.
ـ مساعدة أميركية في الإنذار والردع، قوات أميركية، قوات متعددة الجنسية.
ـ شروط تعجيزية حول موضوع دمج لبنان في التسوية الأمنية.

وفي حالة أخرى، حين اتسع الحديث الإسرائيلي عن التصريحات السورية المتعلقة بالجولان وعملية السلام، خصصت صحيفة **يديعوت أحرونوت** في ملحقها الأسبوعي(٢٦/١/٢٠٠٧) ملفاً شاملاً[١١] لعرض مسار المفاوضات بين إسرائيل وسورية منذ مؤتمر مدريد حتى توقفها عام ٢٠٠٠، حاولت الصحيفة فيه تقديم بعض المعلومات المثيرة، ولا سيما في موضوعات المداولات بين الطرفين حول مكونات السلام، والشخصيات البحثية والاستخبارية والسياسية الإسرائيلية التي اشتركت في وضعها.

اهتمام إسرائيلي خاص بمواقع الإنترنت

استفاد الإعلام الإسرائيلي من تطور الوسائل والأدوات المعاصرة في التوسع بعرض الموضوعات الخاصة بالجولان، وشمل ذلك تخصيص العديد من مواقع الانترنت لهذه الغاية. ولدى استعراض هذه المواقع يتضح أنها تتصف بالنمطية في المضامين، مع تمايز في حجم المواد المعروضة بين موقع وآخر. وعلى سبيل المثال[١٢]:

ـ موقع: http://www.golan.co.il/borderen.htm

يتضمن خمس نوافذ للموضوعات التالية: الاستيطان ـ تاريخ ـ أمن ـ سورية ـ مصادر المياه. كما يتضمن موضوعات في مجال الأخبار والخدمات والسياحة وصور وخرائط وبعض الكتب المتخصصة.

ـ موقع : http://etour.golan.org.il/ts.exetsurl=0.345.0.0

يقدم معلومات متنوعة عن الجولان ويتميز بنشر عدد كبير من صور المناظر الطبيعية في الجولان.

كما تخصص مواقع إسرائيلية، عامة أو خاصة، معلومات عن الجولان، وكمثال:

ـ موقع : http://www.inisrael.com/golan/

يقدم تعريفاً بالجولان من الجوانب الجغرافية والسياسية والسياحية

ـ موقع التواصل التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية

أسرار الملف الرمادي، **يديعوت أحرونوت** ٢٦/١/٢٠٠٧، ملحق ٧ أيام نهاية الأسبوع.

(١٢) متابعة خاصة للباحث، ولمزيد من الاطلاع، يمكن زيارة مواقع الإنترنت المذكورة في المتن.

(١٣) بنيامين اكتسين، سر

http://www.altawasul.net/MFAAR/israel+in+maps/

يقدم معلومات عن الجولان في مختلف أماكن الحديث عن التاريخ والجغرافية والآثار والصراع، وتتضمن نافذة "قصة إسرائيل بالخرائط" العديد من الخرائط الخاصة بالجولان، ومنها:

- الجولان ضمن حدود مملكة داود وسليمان من الفرات إلى النيل
- أماكن الاستيطان اليهودي القديم المزعومة في الجولان
- تبعية الجولان لمملكة هيرودس
- خرائط الصراع حول الجولان
- مقطع عبر الجولان يبين فارق الارتفاع بين الجولان والجليل عبر بحيرة طبرية.

إعلام تابع للمؤسسة الإسرائيلية

في مختلف الشؤون السابقة وأمثالها، على الرغم من الشعارات التي تطرح في الأوساط الإسرائيلية حول حرية الإعلام وحق الجمهور في المعرفة، إلا أن التراكمات الماضية، توحي أن الإعلام الإسرائيلي أوجد حالاً خاصة من العلاقة القائمة على الانسجام بين دورها المهني والإرغامات الأمنية التي تمارسها المؤسسة الحاكمة في الدولة بمختلف فروعها السياسية والعسكرية والاقتصادية. ولا يخرج تناول موضوعات الجولان والتطورات السياسية والمفاوضات بين إسرائيل وسورية عن هذا المسار.

في شأن هذه الموضوعات، كما في كثير سواها، أول ما يستدعي الاهتمام في الصحافة الإسرائيلية التناقض الصارخ بين مظاهرها الليبرالية وحقيقتها الحصرية المنغلقة التي تتمثل بالإيديولوجيا العنصرية والدعاوى السياسية للتجمع الاستيطاني الإسرائيلي. ويبين تحليل النصوص التي تتضمنها الصحف الإسرائيلية حول مسألة الجولان وجود فارق كبير يصل إلى حد التعارض في المفهوم بين الرسالة الإعلامية المفترضة والترويج الإيديولوجي الدعائي القائم.كيف؟.. في الحالة العامة، يُعنى الإعلام Information بالتنوير والتثقيف والتوضيح وتقديم حقائق مجردة أو موضوعية، عبر احترام العقل الإنساني وإتاحة الفرصة للمتلقي كي يصل إلى النتائج بنفسه. أما في الحالة الإسرائيلية، فالأمر لا يخرج عن كونه دعاية Propaganda موجهة لاكتساب تعاطف لقضية شخصية أو لجماعة معينة، ولهذا تقدم المعلومات والتفسيرات التي من شأنها أن تخلق هذا التعاطف أو تصعده(١٣).

يتجسد هذا التوصيف تماماً أمام المطلعين على المواد التي تنشرها الصحافة الإسرائيلية في مختلف المجالات، وضمناً في مجال مسألة الجولان، ويتضح لهؤلاء أن الوسائل التي تعتمدها هذه الصحافة للوصول إلى غايتها تتركز أساساً حول الإثارة والاستعراض،

الإعلام الناجح، يديعوت احرونوت ١٩٧٤/١/٢٠، ص ١٠.

(١٤) حنوخ مرمري، تقرير

واصطياد القراء في الموضوعات التي تشبع حاجاتهم النفسية، والتي تتبلور بفعل الأجواء السائدة في البلاد(مثال: تعال إلى الجولان، جسّد الحلم، الحلم تحول إلى حقيقة، جنة عدن أرضية، ربيع منقطع النظير يناديك، تزلج بمعيار دولي في نفي أتيف... إلخ).

في موازاة التركيز الإسرائيلي على حرية الصحافة، هناك تشديد على العلاقة العضوية الواجب إيجادها بين الصحافة وسياسة الحكومة في مسألة الجولان والمفاوضات، وبدا في غالبية الأحيان أن الأمر يأخذ صورة ضغط في منحى تكريس تبعية الإعلام للتوجهات الرسمية. و يجري هنا تحويل الصحافة إلى قوة رديفة للحكومة وإلى بوق ينطق باسمها، بتكرار مقولاتها والدفاع عنها ومحاولة تلميع قراراتها. وتكثر المؤشرات على أن السلطات التنفيذية تواصل محاولتها فرض قيود على حرية التعبير القائمة في الصحافة، والسعي إلى تقليص مدى خطواتها[١٤] لتسير على الإيقاع الرسمي. وكمثال، كشفت الصحافية أورلي فيلناني فيدربوش، مراسلة الشؤون الاقتصادية الاجتماعية، التي استقالت (في أيار/مايو ٢٠٠٤) من عملها في القناة الأولى للتلفزيون الإسرائيلي عن فضائح في سلطة البث تعكس مدى عدم حرية الصحافيين في العمل الصحافي، وسيطرة مدير عام سلطة البث يوسف بارئيل، المقرب من رئيس الحكومة، شارون، على المضامين التي يتم بثها[١٥].

هناك خطان عريضان، إذن، تتحرك بينهما حرية الصحافة الإسرائيلية، في شؤون الجولان وسواها، أحدهما يخص حرية التعبير المقيدة بالقانون، والآخر يخص التأثير الواضح لنهج المؤسسة الحاكمة في الخطاب الإعلامي (= الدعائي) الذي تتبناه هذه الصحافة.

بعض مظاهر عسكرة الإعلام الإسرائيلي حول الجولان

من أبرز الموضوعات الكبرى التي يتم التذرع بها في إخضاع حرية الصحافة للقيود، مسألة الأمن التي تعدُّ في إسرائيل "بقرة مقدسة"، والتي فرضت نفسها على الصحافة بقوة القائمين عليها منذ البدايات الأولى لقيام الدولة، وانسحب هذا الأمر على الموضوعات المتعلقة بالجولان. وغدا من المتفق عليه بين الإسرائيليين أن حرية الصحافة ليست قيمة مطلقة - كما يقول حاييم تسادوك وزير العدل سابقاً - بل يجب العمل على تقييدها من أجل الحفاظ على الأمور الأمنية"[١٦]. هذا ليس مجرد تصريح أو رأي يصدر عن مسؤول إسرائيلي أو غيره، بل هو تعبير عن اقتناعات راسخة تحتل فيها اعتبارات الأمن مكان الصدارة بين العوامل التي تؤثر في حرية الصحافة، سواء في شؤون الجولان أم غيرها.

تملك الرقابة العسكرية سلطة اتخاذ القرارات ضمن مجال اختصاصها، وفي ممارسة صلاحياتها، تعمل هذه الرقابة بموجب قواعد تحدد ما يسمى" شرعية " تدخل الرقيب بالقضايا الأمنية دون المسائل السياسية. وتقبل المؤسسة العسكرية والصحافة على حد سواء بتلك القواعد، على الرغم من وجود قوانين تتيح لهذه المؤسسة التدخل من خلال

إلى الكونغرس العالمي للصحافة، هارتس ١٩٩٦/٣/٢٢، ص١/ب.

(١٥) تقرير، فضائح جديدة تتكشف عن سلطة البث الإسرائيلية، صحيفة الصنارة (فلسطين المحتلة) ٢٠٠٤/٥/٢٤.

(١٦) خبر، عل همشمار ١٩٧٦/١/٢٢، ص ٢.

(١٧) دان هوروفيتز

جهاز الرقابة في كل ما قد يمس بسلامة الجمهور، بما في ذلك التدخل بالأمور السياسية(١٧). ولا يشكل تناول موضوعات الجولان استثناء لهذا التدخل.

تختلف الحالة الإسرائيلية عن نظيراتها في العالم، بممارسة الرقابة في غير ساعات الحرب، وبكونها تمتلك جهازاً (= مؤسسة) لمراقبة الأخبار، في الميادين العسكرية أو التكنولوجية أو الاقتصادية أو السياسية ذات الطابع الخاص، وضمناً الموضوعات المتعلقة بالجولان. وفي الوقت نفسه، تتفق مع تقليد دولي في أن الحكومة الإسرائيلية تتيح نشر وثائق رسمية للدولة بعد مضي وقت معين عليها (٣٠ سنة عليها في المواضيع العامة و٥٠ سنة في المواضيع العسكرية)(١٨). وهذا يعني أن أي موضوع يمكن حظر نشره لأسباب أمنية يمكن أن يدخل في سبات لفترة جيل أو جيلين.

ومع أن الاتفاق بين الصحافة والرقابة تحول في غالبية الأحيان إلى قيود تعيق حرية الصحافة وتسهم في تكميم الأفواه، لكن على قاعدة اشتراك الصحافة والرقابة في خدمة المشروع الصهيوني، يستمر كلاهما في اتخاذ المواقف التي يعتقد أنها الأجدى لصالح إسرائيل، دون اكتراث بأي متطلبات أخرى. وهذا ما يفسر ولو جزئياً لماذا تحرص وسائل الإعلام الإسرائيلية على نشر الكثير من التفصيلات ذات المضامين الأمنية والحساسة، التي يجد الرقيب العسكري حرجاً في منعها، كما في حالة المنظار المغلق الذي كان وزير الدفاع عامير بيرتس ينظر فيه إبان المناورات العسكرية الكبيرة التي جرت في الجولان المحتل في شباط/فبراير ٢٠٠٧.

ومن جانب آخر، يلاحظ أن المحللين العسكريين الإسرائيليين غالباً ما يسيطرون على عملية طرح الموضوعات الاستراتيجية المتعلقة بالجولان والتفاوض مع سوريا. والنقطة المركزية هي الفرق بين البرامج السياسية التي تحلل والأنباء أو المواد ذات الطابع الإخباري. فيما يتعلق بهذه المواد يتلقى الإسرائيلي العادي المعلومات المقدمة، تلقائياً ودون موقف نقدي، أما المحللون ـ العسكريون منهم بشكل خاص ـ فهم "منتجو واقع"، بمعنى اقتناعات، ويحاولون صوغ العقل الإسرائيلي على طريقتهم الخاصة.

في الحكم العام على ما تعرضه وسائل الإعلام الإسرائيلية حول شؤون الجولان وسوريا والتطورات السياسية، يبين استعراض مجمل الصور والصيغ التي يتم إيرادها، استمرار تحكم الأفكار النمطية المعروفة بذهنية العاملين فيها، وانسياقها وراء أوهام القوة، التي تعتمد معايير ميزان القوى العسكرية والتحالفية بصورة انتقائية وجامدة.

المهمات.. وطنياً وعربياً ودولياً

١ ـ سوريا:

أ ـ على صعيد المؤسسات الإعلامية الرسمية..

ومـوشي ليـسـاك، الديمقراطية والأمن في حالة صراع مستديم، بحث في "دراسات في المجتمع الإسرائيلي" إعداد وتحرير عادل مناع وعزمي بشارة (القدس: مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل) ١٩٩٨، ص٦٠ .

(١٨) حنوخ مرمري، تقرير إلى الكونغرس العالمي للصحافة، هارتس ٢٢/٣/١٩٩٦، ص١/ب.

تجدر الإشادة بالجهود التي بذلت من قبل المؤسسات الإعلامية السورية في المعركة الإعلامية للدفاع عن أرض الجولان، التي تتغذى من المواقف السياسية السورية المتمسكة بتحرير المنطقة المحتلة من الجولان وعودتها إلى الوطن. ففي إطار هذه الجهود، يتم تقديم تصريحات المسؤولين السوريين في صورة متزنة موظفة وهادفة، وتقديم معلومات وتحليلات علمية وصحيحة حول جغرافية الجولان وتاريخه ونضال عرب الجولان ومشكلاتهم والسياسة الصهيونية في مجالات الاستيطان والمياه ومصادرة الأراضي والتضييق على العرب في الجولان ومواكبة التطورات النضالية والسياسية المتعلقة بالمنطقة.

ب ـ في محافظة القنيطرة :

تم إصدار العديد من المطبوعات وتنظيم الزيارات للوفود العربية والأجنبية لزيارة القنيطرة المحررة، وعقد الندوات والمؤتمرات العلمية، للتعريف بالجولان وبالتعديات الصهيونية. ويؤدي الموقع الرسمي لمحافظة القنيطرة على شبكة الإنترنت http://www.golan-gov.org دوراً مهماً في هذا المنحى، وأبوابه هي: الجولان تاريخياً ـ الجولان جغرافياً ـ التراث الشعبي ـ معالم الحركة الثقافية ـ المواقع السياحية والأثرية ـ العدوان الإسرائيلي ـ السياسة الإسرائيلية إزاء الجولان ـ المعاناة من الاحتلال الإسرائيلي ـ نضال أهلنا في الجولان ـ حرب تشرين التحريرية ـ شهادات من الجولان ـ قالوا عن القنيطرة ـ إعادة إعمار القرى المهجرة.

ج ـ على صعيد المبادرات الخاصة:

يمكن الوقوف عند أنشطة متميزة تؤديها فاعليات شعبية في المجالات الإعلامية والثقافية والحقوقية وسواها، ويجدر التنويه بأنشطة اللجنة الشعبية لمقاومة الاحتلال في الجولان، وجريدة الجولان، وغير ذلك من المبادرات الخاصة.

وفي المنطقة المحتلة من الجولان، تبذل هيئات وشخصيات وطنية جهوداً متميزة في طرح قضية الجولان، سياسياً وإعلامياً وميدانياً. وخلال السنوات القليلة الماضية شكلت ظاهرة مواقع الإنترنت الجولانية نقلة نوعية في مسيرة المواجهة مع المشروع الصهيوني، ومن أبرز النماذج في هذا المجال، مواقع:

- موقع جولان تايمز: http://www.golantimes.com أبوابه: الجولان تاريخياً وجغرافياً ـ قرى دمرها الاحتلال ـ المستوطنات الإسرائيلية ـ قرار الضم الجائر ـ بيانات وقرارات دولية ـ ذاكرة ليست للنسيان ـ أسرى الحرية ـ شهداء الجولان ـ الأخبار ـ الجولان في الصحافة ـ أخبار الجولان ـ أقلام جولانية ـ تواصل رغم الأسلاك ـ دوري كرة القدم في الجولان المحتل ـ أرشيف صور

- موقع جولان ٦٧: http://www.golan67.com أبوابه: أخبار الجولان ـ أخبار عرب ٤٨ ـ

أخبار عربية وعالمية - تربية وتعليم - الجولان تاريخياً وجغرافياً - محطات ناقدة - بوابة الخالدين - مقالات - صحافة عامة - تقارير ودراسات - رأي وفكر - وجهاً لوجه - مجلة الزهراء(مجموعة أبواب) - الشام للأبحاث الاجتماعية (مجموعة أبواب).

- موقع الجولان للتنمية: www.jawlan.org أبوابه: سجل الخالدين - الجولان تاريخياً وجغرافياً - الجولان حقائق وأرقام - الوثيقة الوطنية - الرابع عشر من شباط - أسرى الحرية - صور من الجولان - لوحة من الجولان - قصائد من الجولان - مقالات وتقارير - آراء وأفكار - منتدى الحوار - قرأت في أحد الكتب - محطة الأرصاد الجوية - رابطة الجامعيين - مجلة الرواق - أخبار البلد - مجدل شمس - بقعاتا - مسعدة - عين قنية - الغجر.

- موقع دليلك في الجولان: http://www.daliluk.com أبوابه: من أخبار الجولان - الجولان في صور - الوثيقة الوطنية - إضراب ١٤ شباط - الجولان في التاريخ - جغرافية الجولان - مناخ الجولان ومياهه - جبل الشيخ - مقالات محلية - أخبار خفيفة - مياه الشرب - الحالة الجوية - فعاليات محلية - منتدى دليلك - من الموسوعة السورية - إعلانات دليلك - اسمع راديو - بنوك وبطاقات اعتماد - اتصالات ومواصلات - تجارة إلكترونية - شؤون نسائية - إلعب معنا - كاريكاتير - تحميل برامج - نكات وطرائف - أطفال - قاموس وترجمة - موسيقى - صحة - جامعات - دليل هواتف قرى الجولان الخمس - مواقع مختارة.

- جولان ٦٧ (باللغة الإنكليزية): /http://www.golan67.net ويشمل مواداً سياسية وإخبارية وصوراً وخرائط.

يلمس زائر هذه المواقع المستوى العالي من الإحساس بالمسؤولية الوطنية لدى أهلنا الصامدين في المنطقة المحتلة من الجولان. ويتجلى ذلك في غزارة المعلومات الموظفة وطنياً وفي طبيعة الموضوعات المنشورة فيها، من حيث العلمية والموضوعية والالتزام، والتي لا تترك أي جانب من الموضوعات المتعلقة بالجولان إلا وتتطرق إليه، عرضاً وتحليلاً (متابعة إخبارية - تاريخ - آثار - جغرافية - مياه - أطماع صهيونية - استيطان - اعتداءات - القرى المدمرة - القرى الصامدة - نضال العرب - ذاكرة - تراث - وثائق - صور - خرائط ... إلخ).

د - المطلوب وطنياً :

نظراً لمركزية قضية الجولان في مسيرة عملنا الوطني، يتطلب تحدي تحرير المنطقة المحتلة من الجولان - بين مجمل مقتضياته - زيادة الاهتمام الإعلامي بهذه المنطقة وبالسبل الكفيلة بإنجاز ذخيرة معرفية غنية حول ذلك. ويمكن أن يتحقق هذا الأمر عبر الوسائل الآتية:

- *تأسيس مركز أبحاث متخصص في شؤون الجولان، توفر له الإمكانات والكوادر المؤهلة* ليكون منتجاً للمعرفة والوعي في شؤون الجولان، ومصدراً تزويدياً بنتاجاته على الصعد المحلية والعربية والدولية.

- استحداث برنامج أسبوعي متخصص حول الجولان (نصف ساعة) في كل من الفضائية السورية وإذاعة دمشق، يعتمد الصيغ التقريرية والحوارية وسواها. ومواصلة تغطية الأحداث والمناسبات بالطرق المعتمدة وتطويرها، شكلاً ومضموناً.
- إنتاج المزيد من الأفلام التوثيقية حول الجولان، وعرضها في مختلف قنوات التلفزيون، وتوزيعها على المراكز الثقافية داخل سوريا وخارجها.
- إقامة مؤتمر دراسي سنوي حول شؤون الجولان يشارك فيه باحثون ومهتمون من داخل سوريا وخارجها.
- التعاون بين محافظة القنيطرة وشتى الوزارات والمؤسسات السورية لإصدار مزيد من المواد الإعلامية المتفرقة عن الجولان، توزع محلياً وخارجياً.
- زيادة الاهتمام بموضوع الجولان في الكتب والمناهج التعليمية، في مختلف المراحل. وتنظيم المزيد من الرحلات المدرسية إلى محافظة القنيطرة، وإلى موقع بانوراما حرب تشرين التحريرية في دمشق.
- تعزيز اهتمام المراكز الثقافية والبعثات الدبلوماسية السورية في مختلف مناطق العالم بموضوع الجولان، وتزويدها بالمواد الإعلامية اللازمة لذلك.

٢ - عربيـــاً:

يشكل العمل العربي قوة رديفة للمساعي والأنشطة السورية في توجهاتها المتعلقة بحشد المزيد من عوامل القدرة على طرح موضوع الجولان بالزخم الإعلامي والسياسي المطلوب.
وعلى الرغم من المواقف السياسية والإعلامية العربية والإسلامية الداعمة للموقف السوري في قضية الجولان، إلا أن من المفترض تفعيل هذه المواقف. ومن أبرز المقترحات في هذا المنحى:

- تحرض المنظمات والدوائر والهيئات التابعة للجامعة العربية على التركيز على موضوع الجولان في المجالات الإعلامية والسياسية وسواها.
- إدراج موضوع الجولان في الندوات والمؤتمرات الدراسية العربية.
- إطلاق مبادرات في اتجاه تحرك الاتحادات العربية(المؤرخين، البرلمانيين، المحامين، الكتاب، الصحفايين، الإذاعات...) لجعل الجولان أحد الموضوعات الرئيسة التي يتم التطرق إليها في أعمال هذه الاتحادات.
- التعاون بين وسائل الإعلام السورية(وبصورة خاصة التلفزيون) مع المؤسسات الإعلامية العربية، للتركيز على مسألة الجولان، وتزويد هذه المؤسسات بالمادة الإعلامية المناسبة، أو التعاون معها في إنتاج مواد بمستوى عال من النوعية.

٣ - دوليـــاً:

يعدّ التعريف بقضية الجولان على الساحة الدولية وسيلة مساعدة لطرح الحقوق العربية

وتعرية السياسة الإسرائيلية وبلورة رأي عام دولي ضاغط على إسرائيل للاستجابة لاستحقاقات السلام.

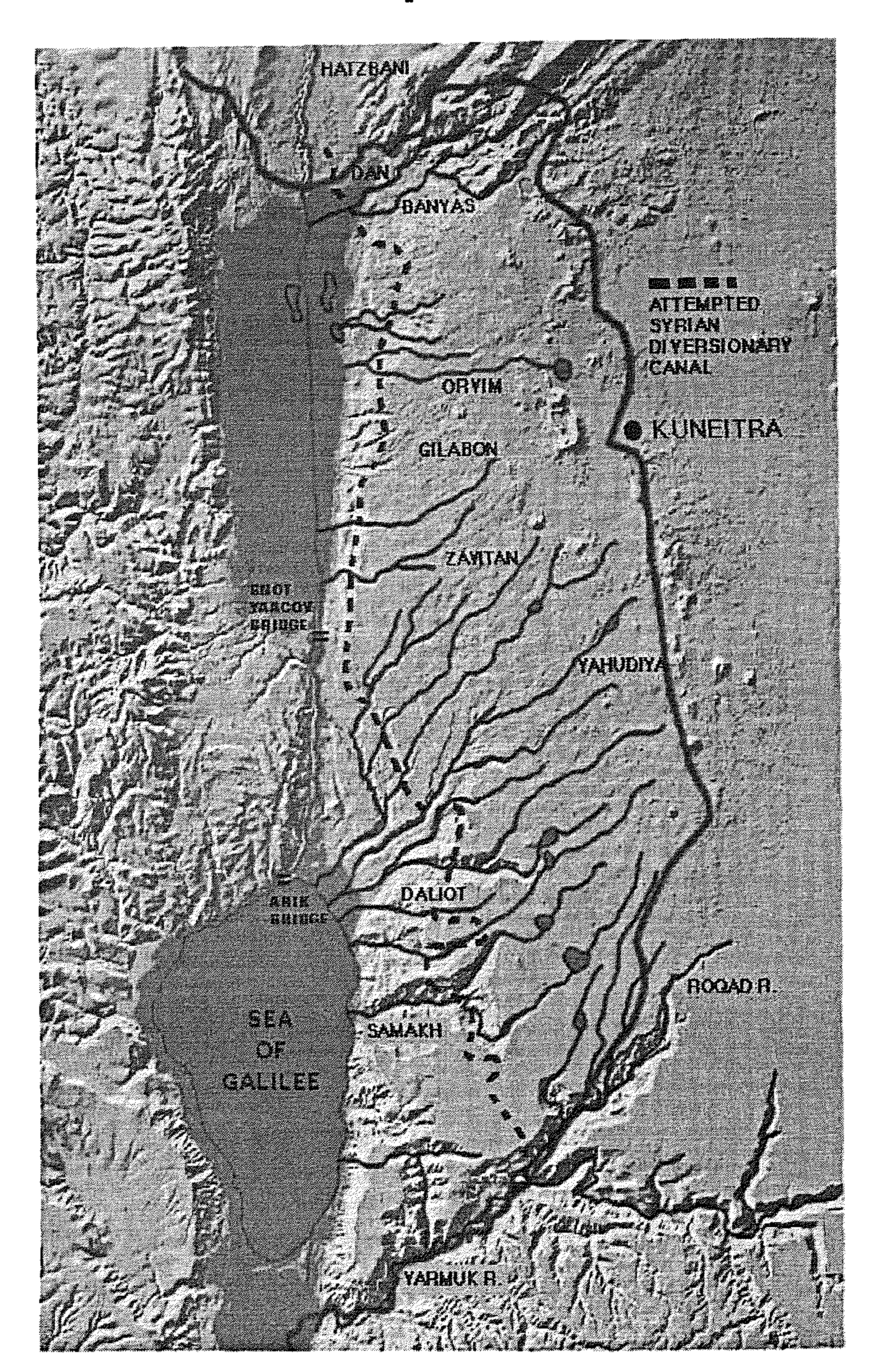
ومع أن الأمم المتحدة بمختلف منظماتها اتخذت قرارات لمصلحة قضية الجولان وتدين السياسة والممارسات الإسرائيلية في المنطقة المحتلة من الجولان، إلا أن هناك العديد من الإجراءات التي يمكن القيام بها على الصعيد الدولي لنصرة هذه القضية.. ومن أبرز متطلبات ذلك:

- التعاون بين وزارتي الخارجية والإعلام والمؤسسات المعنية لتنظيم حملات إعلامية مكثفة تخاطب الرأي العام والحكومات على الساحة الدولية، حول مشكلة الجولان، والممارسات الإسرائيلية، ومخاطرها على الأمن والسلم إقليمياً ودولياً.
- تعزيز العمل لدى منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المختلفة ومنظمة المؤتمر الإسلامي للتركيز على هوية الجولان وخطورة رفض الانسحاب الإسرائيلي من الجولان.

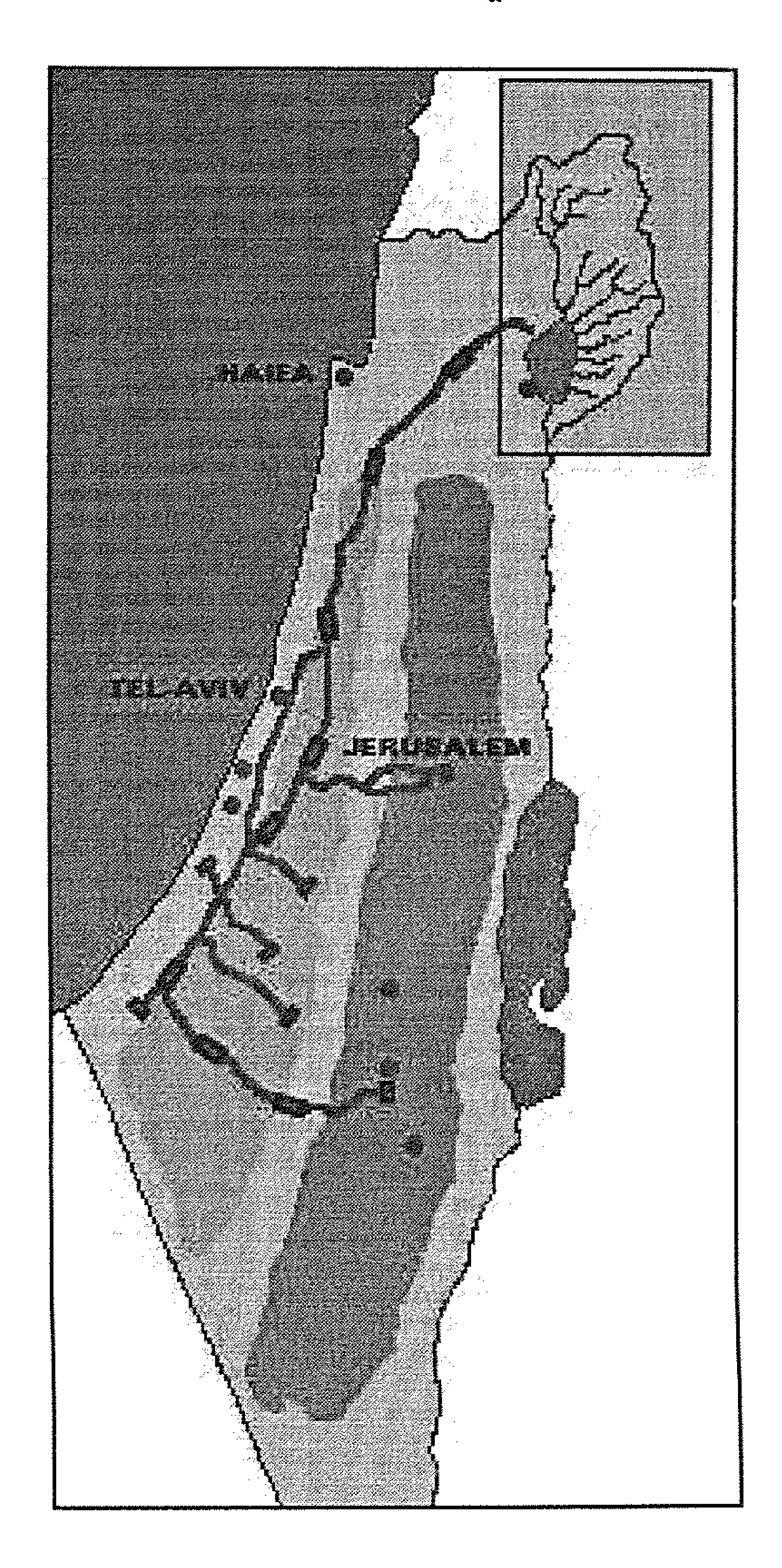
خاتمة

حيال هذه المهمات، وسواها، نحن معنيون بتوفير المزيد من العوامل التي تساعدنا في استعادة الحقوق، لا فرق في هذا بين فلسطين والجولان. وبمقدار ما يتعلق الأمر بالتناول الإعلامي الإسرائيلي لقضية الجولان، من المهم التأكيد أن هذه القضية لا تهم السوريين وحدهم، على أرضية الاقتناع بأن قضية الحرية والعدالة في العالم واحدة لا تتجزأ، وهو ما يرتب على العالم اتخاذ مواقف حازمة ضد العدوان، إذا كان معنياً بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ❑

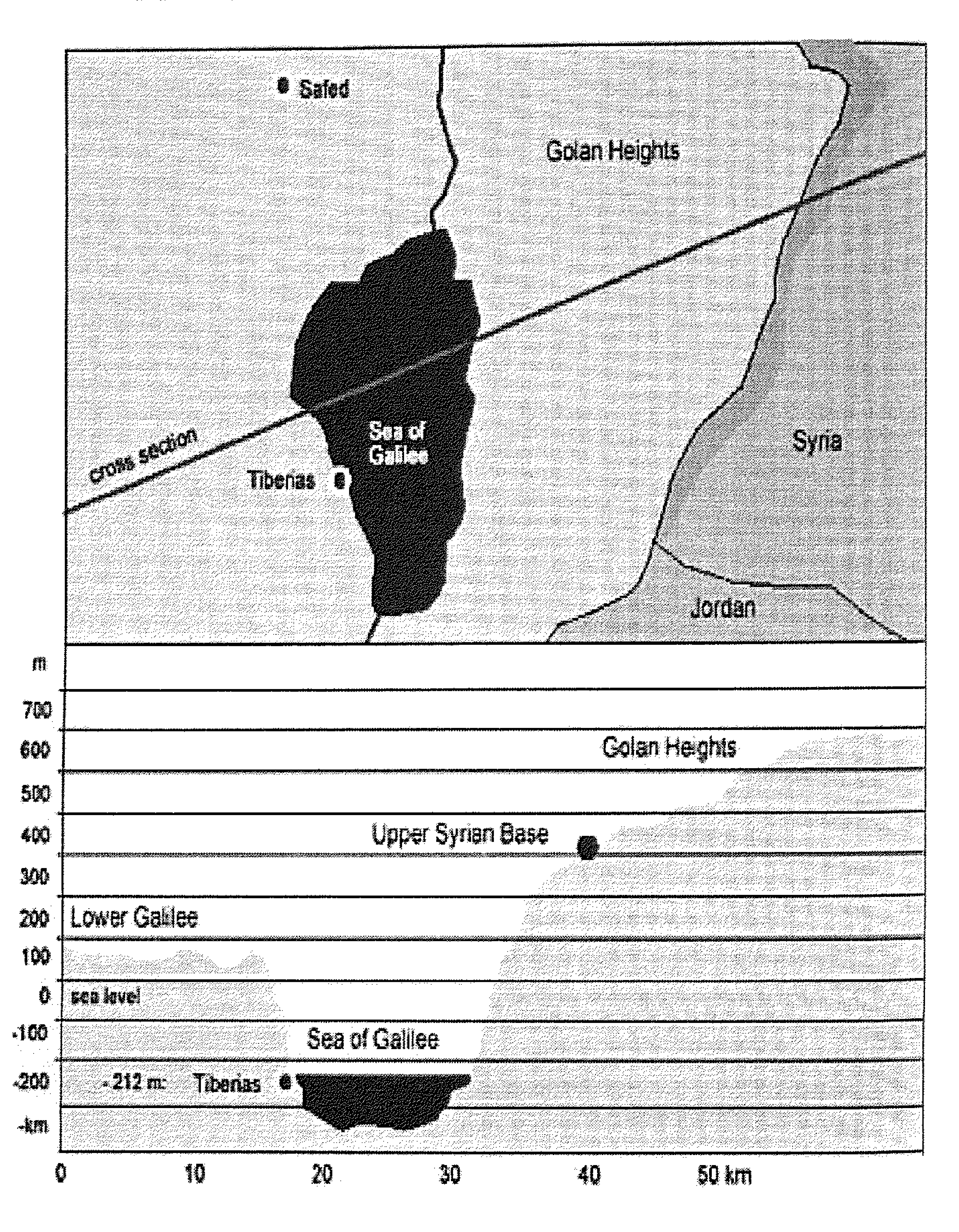
روافد المياه في الجولان



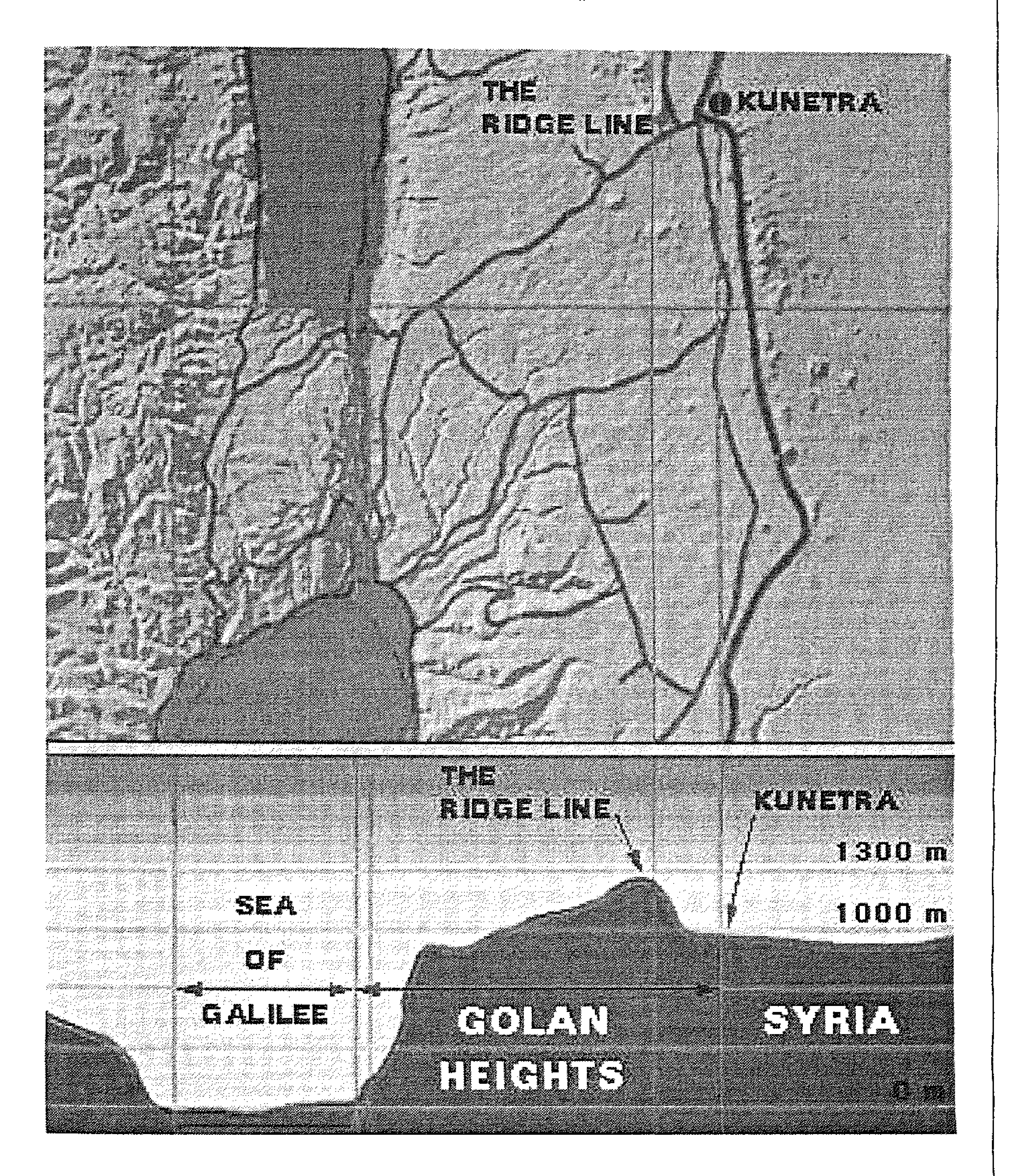
الناقل القطري مربوطاً بمياه الجولان



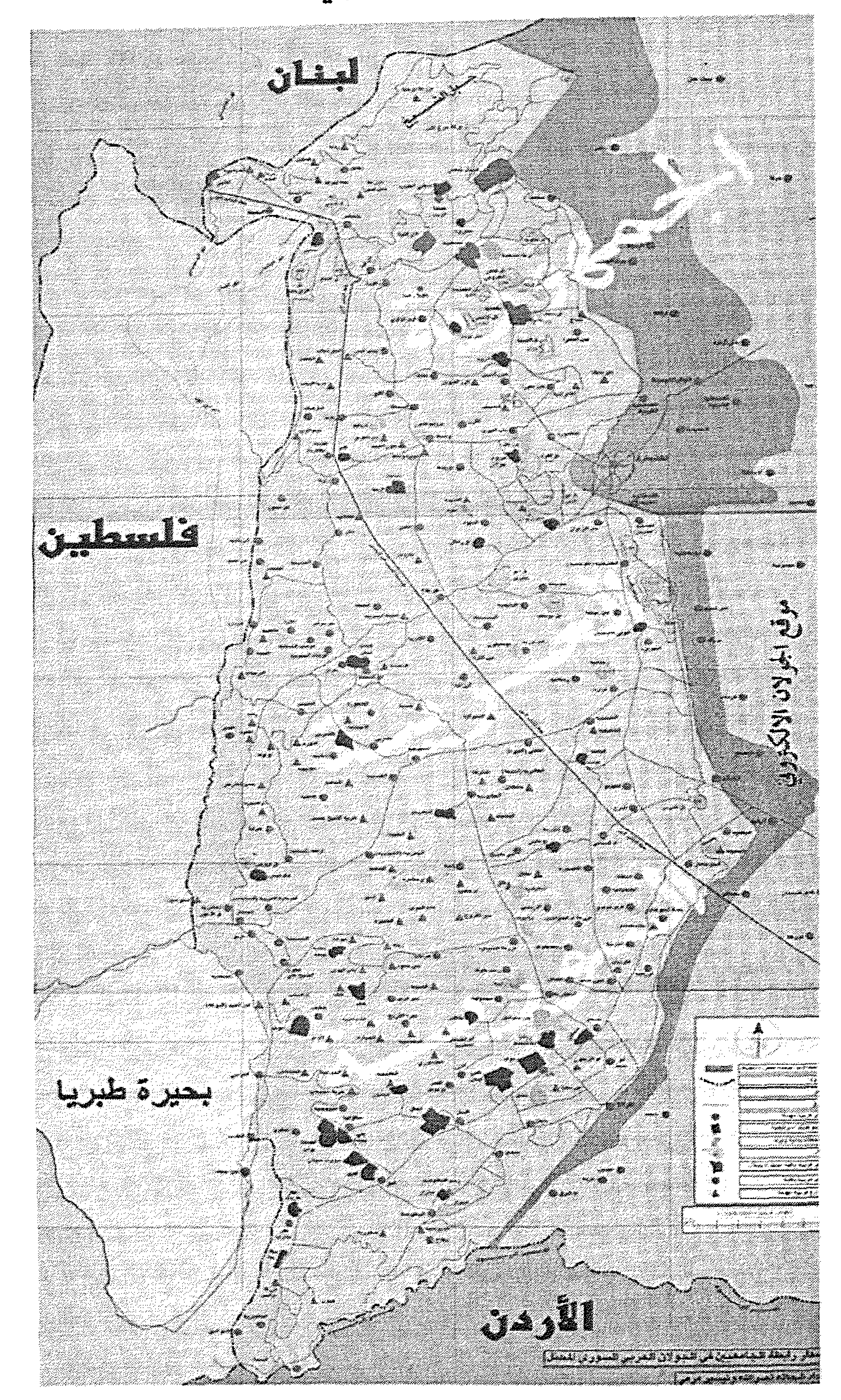
مقطع الجولان ـ الجليل موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية



مقطع عرضي للجولان وبحيرة طبرية



خريطة الجولان السوري المحتل



الإنتخابات النيابية السورية: تحديات راهنة ومستقبلية

مأمون كيوان *

تؤدي الانتخابات دوراً محورياً في تعزيز المشاركة والمساءلة والشفافية، وذلك في سياق السعي نحو نظام الحكم الرشيد. هذا وتجري جميع الحكومات العربية تقريبا انتخابات منتظمة تنص عليها دساتيرهام. ويضطلع اختيار نوع النظام الانتخابي وتنظيم الانتخابات بدور حاسم في تقرير نتائج الانتخابات. وهناك نظامان انتخابيان أساسيان، يعتمد الأول الفوز بأكثرية الأصوات، بينما يعتمد الثاني التمثيل النسبي. والفائدة الرئيسية لنظام التمثيل النسبي هي توفيره مجالا أوسع للأحزاب الصغيرة أو لأحزاب الأقلية للوصول إلى المجالس النيابية. ويزيل هذا النظام أيضا الحاجة إلى دورات انتخابية متعددة كما يحصل أحيانا في ظل نظام الفوز بأكثرية الأصوات.

وشهد شهر نيسان/أبريل الماضي ثاني انتخابات نيابية في عهد الرئيس السوري بشار الأسد، والدورة الانتخابية التاسعة منذ عهد التصحيح الذي بدأ بتسلم الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد زمام السلطة في سوريا في أوائل سبعينات القرن الماضي. وقاطعت العملية الانتخابية قوى المعارضة السورية المنضوية منها في إطار قوى "إعلان دمشق" وتلك المتواجدة في الخارج في إطار جبهة الخلاص أو خارجها.

ويعود تأسيس أول مؤسسة تشريعية في سوريا إلى العام ١٩١٩ عندما انعقد المؤتمر السوري الأول. وفي ٨ آذار/مارس ١٩٢٠ أعلن المؤتمر السوري استقلال سوريا بحدودها الطبيعية،تعبيرا عن إرادة الشعب و الحركة القومية العربية، ورفض المؤتمر التدخل الأجنبي ووعد بلفور و الانتداب، ووضع دستورا موقتا لسوريا سمي القانون الأساسي. وقد صدر عن هذا المؤتمر قرارات عدة بصفته التمثيلية هذه، نورد في ما يأتي بعضا منها بإيجاز:

١ - إعلان استقلال سوريا والاعتراف بها دولة موحدة، والمطالبة برفع الحواجز الجمركية بين الدولتين.

٢ - رفض اتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور، وكل المشاريع الهادفة إلى تقسيم البلاد.

(*) كاتب سوري.

٣ ـ رفض الوصاية السياسية التي ينطوي عليها نظام الانتداب.
٤ ـ مد يد الصداقة لكل دولة، وقبول المعونة منها شريطة أن لا تنتقص هذه المعونة من استقلال البلاد و استقلال قرارها، وألا تؤثر في الوحدة الوطنية للشعب مع رفض أية معونة فرنسية مهما كان شكلها.

وكنتيجة للثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥، اضطرت السلطة الفرنسية المحتلة للاستجابة لمطالب الشعب السوري بإجراء انتخابات عامة في نيسان/أبريل ١٩٢٨ وإنشاء المجلس التأسيسي الذي انعقد في حزيران/يونيو ١٩٢٨، وقام بوضع دستور للبلاد، لكن المندوب السامي اعترض على مضمون هذا الدستور و عطل المجلس. و في عام ١٩٣١ جرت انتخابات لتشكيل مجلس نيابي، ثم ألغيت بسبب تدخل سلطة الانتداب في حرية الانتخاب. وفي عام ١٩٣٢ أجريت انتخابات أخرى و عقد المجلس النيابي، فعرضت عليه فرنسا معاهدة سياسية، رفضها المجلس فعطله المندوب السامي عام ١٩٣٣، وجرت انتخابات عام ١٩٣٦ ولكن لم يدم المجلس المنبثق عنها إلا إلى عام ١٩٣٩ حيث عطله المندوب السامي بسبب رفض واحتجاج المجلس على سلخ لواء اسكندرون وتسليمه لتركيا. وفي عام ١٩٤٣ جرت انتخابات تشريعية نتج منها مجلس نيابي دام حتى ٢٩ أيار/مايو ١٩٤٥، حيث هاجم الفرنسيون مبنى المجلس النيابي السوري بدمشق و قتلوا حاميته و قصفوا دمشق بالمدافع.

وفي عهد الاستقلال، جرت الانتخابات العامة عام ١٩٤٧ و تشكل المجلس النيابي ، ولكن انقلاب حسني الزعيم عام ١٩٤٩ جعل الحياة النيابية السورية في خطر و قلق دائم، وتتابعت الانقلابات العسكرية و استمرت المواجهة بين المجالس المنتخبة، وبين قادة الانقلابات، و نادرا ما أكمل مجلس تشريعي مدته، أو أتيح له تأدية مهماته بأسلوب ديمقراطي سليم.

وبين عامي ١٩٥١ ـ ١٩٥٤ حكم الإنقلابيون البلاد حكما مباشرا. وكان حسني الزعيم بعد أن حل المجلس المشكل عام ١٩٤٧ إثر الانقلاب الذي قام به، وعد آنئذ بإعادة الحياة البرلمانية بطريقة غير التي كانت سائدة، إذ اعتبر المجلس السابق عشائريا لا يلبي طموحات الشعب. وفي الوقت الذي كانت تتقاذف البلاد تيارات عدة، منها ما له امتدادات خارجية، كانت بعض الشخصيات من المجلس المنحل (وبالتشاور وربما بتكليف من الزعيم) تواصل مشاوراتها مع النواب والوزراء السابقين للخروج من المأزق بحل دستوري شرعي يرضى عنه الجميع، لكن الفشل كان حليفها بسبب الخلافات السابقة والتنافس القائم بين النواب.

ولم يكن الزمن ليسعف الزعيم، إذ عاجله أعز أصدقائه وأقرب معاونيه، العميد سامي الحناوي، بانقلاب ثان في السادس عشر من آب/أغسطس عام ١٩٤٩ وقام بإعدام الزعيم

ورئيس وزرائه الدكتور محسن البرازي، ودخلت البلاد مجددا في متاهة الاتهامات، و الاتهامات المضادة.

ثم أجريت انتخابات، و تشكل مجلس نيابي دام ثلاث سنوات و هو المجلس الذي أقر الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ وفي عام ١٩٦٠ جرت انتخابات لمجلس الأمة في الجمهورية العربية المتحدة و صدر المرسوم رقم ٤٧٣ تاريخ ١٩٥٨/٢/٥ ليحدد موعد للاستفتاء على الوحدة وانتخاب رئيس للجمهورية الجديدة وذلك في ٢١ شباط/فبراير ١٩٥٨ كما صدر المرسوم التشريعي رقم ٨٠٦ تاريخ ١٩٥٨/٢/٢٢ ليعلن نتائج الاستفتاء والتي كانت على الشكل التالي نال فيها الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر ١٣١٢٩٩٥ صوتا من أصل ١٣١٣٠٧٠ ناخبا اشتركوا في الاستفتاء. ثم جرت انتخابات مجلس الأمة فاز فيها عن الإقليم الشمالي ٢٠٠ عضوا، وعن الإقليم الجنوبي ٤٠٠ عضوا. وانتخب أنور السادات رئيسا لهذا المجلس. ولم يعمر هذا المجلس طويلا إذ سقط بسقوط الوحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٦١.

وقد بادر الانفصاليون إلى إجراء انتخابات عامة في الأيام الأولى من شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١، للاستفتاء على الدستور الموقت الجديد ولتشكيل مجلس نيابي جديد والذي ترأسه فور تشكله الدكتور مأمون الكزبري. إلا أن حركة ٢٨ آذار/مارس عام ١٩٦٢ بادرت إلى حل هذا المجلس وتعطيله. ولكن ما لبث أن عاد لممارسة عمله من جديد بعد فشل تلك الحركة، وبقي كذلك حتى قيام ثورة البعث في الثامن من آذار/مارس عام ١٩٦٣ التي نقلت مهنة التشريع في البلاد إلى المجلس الوطني للثورة، كما أوكلت إلى هذا المجلس مهمة وضع دستور للبلاد يتلاءم والأوضاع الجديدة في القطر، وكان ذلك انطلاقا من مفهوم الثورة بأن تكون الجماهير وعبر ممثليها في تنظيماتها الشعبية هي التي تسن القوانين التي تؤمن مصالحها، وبالتالي مصالح الشعب المؤطر في تنظيمات شعبية ديمقراطية، إلا أن الأمور سارت خلال السنين التي تعاقبت على غير النحو المطلوب بل كانت هذه الأمور بما فيها إدارة الدولة تسير في واد ومبادئ الثورة والحزب في واد أخر. إذ ابتليت بالتحجر والتعارض في الرؤية والتناقض في الفكر، وبعقليات مناورة، إضافة إلى عدم تمكن المجلس الوطني للثورة برئاسة منصور الأطرش من أداء مهامه المنوطة به والتي من أجلها قد شكل.

يرتكز النظام السياسي السائد في سوريا منذ بدايات سبعينات القرن العشرين المنصرم على الدستور الدائم للبلاد الذي أقر باستفتاء شعبي في العام ١٩٧٣، وهو الدستور الذي يتمتع بالخصائص العامة الآتية:

الطابع الديموقراطي: حيث ينص على أن السيادة للشعب وأن مجالس الشعب مؤسسات منتخبة ديموقراطيا يمارس المواطنون من خلالها حقوقهم في إدارة الدولة وقيادة المجتمع،

كما أن مجلس الشعب يرشح رئيس الجمهورية، ويتم تعيينه بالاستفتاء الشعبي.
الطابع الاشتراكي: وحكم الحزب القائد الذي يقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية(١).
وفي النظام السياسي السوري يتولى حزب البعث العربي الاشتراكي ومجلس الشعب ورئيس الجمهورية الوظيفة السياسية، في حين يتولى مجلس الوزراء الوظيفة الإدارية. كما يأخذ النظام السياسي السوري بنظام الرقابة الشعبية.
ومنذ حركة تصحيح البعث في سوريا جرت ثمانية انتخابات تشريعية سبقها في العام ١٩٧١ صدور المرسوم التشريعي رقم ٤٦٦ تاريخ ١٩٧١/٢/١٦ ليتضمن تشكيل أول مجلس للشعب في سوريا حدد عدد أعضائه بمائة وثلاثة وسبعين عضوا كان منهم أربع نساء. وقد أوكل لهذا المجلس مهمتين أساسيتين هما: إنجاز الدستور الدائم للبلاد وإصدار قانون الانتخابات، وتم إقرار الدستور في الاستفتاء العام الذي جرى في ١٩٧٣/٣/١٢ أما قانون الانتخابات فقد صدر بموجب المرسوم التشريعي رقم ٢٦ تاريخ ١٩٧٣/٤/١٤ وقانون الإدارة المحلية الصادر بموجب المرسوم التشريعي رقم /١٥/ تاريخ ١٩٧١/٥/١١.
وبعد أن أنهى المجلس جل مهامه صدر المرسوم التشريعي رقم ٥٤٠ تاريخ ١٩٧٣/٤/٤ ليحدد موعد إجراء انتخابات أول مجلس للشعب ينتخب بالاقتراع الحر المباشر.
وفعلا تمت الانتخابات في الموعد المحدد وفاز بعضوية المجلس مائة وست وثمانون عضوا منهم خمس نساء. ومن المعلوم أن مدة الدور التشريعي أربع سنوات وعدد أعضائه مائتان وخمسون عضوا منذ بداية الدور التشريعي الخامس، وقد كان عدد الأعضاء في الأدوار الأخرى مئة وخمس وتسعون عضوا ما عدا الدور التشريعي الأول.
وتعاقب على رئاسة مجلس الشعب كل من: أحمد الخطيب و فهمي اليوسفي و محمد علي الحلبي ومحمود حديد و محمود الزعبي و عبد القادر قدورة و محمد ناجي العطري و محمود الأبرش.
وتميز مجلس الشعب السوري في دوره الثامن لجهة تركيبته أن بلغ عدد أعضائه ٢٥٠ عضوا، منهم ٨٠ عضوا قديما، ومنهم ١٢٧ يمثلون فئة العمال و الفلاحين و١٢٣ يمثلون باقي فئات الشعب. وضم ٣٠ امرأة. وكان توزع الأعضاء حسب العمر: ٧ بين ٢٥ ـ ٣٥ عاما، و ١١٨ عضوا بين ٣٦ ـ ٥٠ عاما، و١٢٥ عضوا من ٥١ عاما وما فوق. وحسب الانتماء السياسي ١٣٢ عضوا من حزب البعث العربي الاشتراكي و٣٥ عضوا من باقي الأحزاب المنضوية في الجبهة الوطنية التقدمية و٨٣ عضوا من المستقلين(٢).

(١) موقع مجلس الشعب السوري على شبكة الانترنت http:// www.parliament.gov.sy

(٢) المصدر السابق.

صلاحيات المجلس

يتولى مجلس الشعب ـ حسب المادة ٧١ من الدستور ـ الاختصاصات الآتية: ترشيح رئيس الجمهورية. و إقرار القوانين ومناقشة سياسة الوزارة، وإقرار الموازنة العامة وخطط التنمية و إقرار المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تتعلق بسلامة الدولة وهي معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي تتعلق بحقوق السيادة أو الاتفاقيات التي تمنح امتيازات للشركات أو المؤسسات الأجنبية وكذلك المعاهدات والاتفاقيات التي تحمل خزانة الدولة نفقات غير واردة في موازنتها أو التي تخالف أحكام القوانين النافذة أو التي يتطلب نفاذها إصدار تشريع جديد. وإقرار العفو العام، وقبول استقالة أحد أعضاء المجلس أو رفضها. وحجب الثقة عن الوزارة أو عن أحد الوزراء.

وينتخب أعضاء مجلس الشعب من قبل الشعب من طريق اقتراع عام سري ومباشر ومتساو، ويتكون هذا المجلس من ممثلين عن قطاعي العمال والفلاحين، وبقية فئات الشعب، ومدة ولاية المجلس أربع سنوات ولا يجوز تمديدها إلا في حال الحرب ويتم ذلك بقانون. ويشترط في المرشح لعضوية مجلس الشعب أن يكون قد أتم الخامسة والعشرين من عمره، وأن يكون مجيدا للقراءة والكتابة، ويجوز للوزراء الجمع بين مناصبهم الوزارية والعضوية في مجلس الشعب[٣].

الحياة الحزبية

عرفت سوريا أنماطا مختلفة من التعددية الحزبية ويمكن تقسيم فترات التعددية تلك وفق فترات ست هي التالية:

١ ـ عهد التعدد الحزبي من العام ١٩٤٦ـ١٩٤٩ وعرفت سوريا في هذه الفترة نظاما جمهوريا برلمانيا، فظهرت تشكيلات حزبية هي: حزب الشعب والحزب الوطني والحزب الشيوعي وجماعة الإخوان المسلمين. ثم تأسست أحزاب سياسية جديدة هي: حزب البعث والحزب الاشتراكي العربي والحزب القومي السوري الاجتماعي والحزب التعاوني الاشتراكي. وقد شاركت هذه الأحزاب في الانتخابات التشريعية في تموز/يوليو ١٩٤٧، وكانت الأكثرية النيابية لمصلحة الأحزاب البورجوازية والإقطاعية مثل: الحزب الوطني وحزب الشعب. وقد تمت هذه الانتخابات في عهد هاشم الأتاسي.

٢ ـ مرحلة توقف الحياة الحزبية العام ١٩٤٩: وهي مرحلة الانقلابات العسكرية التي ظهرت لأول مرة في التاريخ العربي الحديث. حيث ألغى العقيد حسني الزعيم الحياة الديموقراطية ورشح نفسه لانتخابات رئاسية في حزيران/يونيو ١٩٤٩ وصفت بكونها انتخابات معدة على قياسه. فحصد بطبيعة الحال نسبة تفوق ٨٩ في المائة من الأصوات. وظلت الأحزاب محظورة في عهده كما زج الزعيم بقياداتها في السجون.

(٣) المصدر السابق.

٣ ـ عودة الحياة البرلمانية من العام١٩٤٩ إلى العام ١٩٥٨: لم تكن فترة حسني الزعيم بالطويلة، إذ عادت التعددية الحزبية إلى سوريا في نهاية العام ١٩٤٩، حين تمت إزاحته بانقلاب عسكري. فأصدر الرئيس الجديد سامي الحناوي قرارا برفع الحظر عن الأحزاب السياسية، باستثناء الحزب الشيوعي والحزب التعاوني الاشتراكي. وتم تعيين هشام الأتاسي رئيسا للوزراء، فبادرت حكومته إلى وضع قانون جديد للانتخابات سمح للرجال والنساء فوق سن الثامنة عشرة بالانتخاب، وجرت انتخابات تشريعية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٩. وبعد إزاحة الحناوي في انقلاب تم في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩ بقيادة أديب الشيشكلي، تم حل مجلس النواب وحظر النشاط الحزبي في كانون الثاني/يناير١٩٥٢، وخصوصاً نشاط الحزب الوطني وحزب الشعب والإخوان المسلمين والتعاوني الاشتراكي. وقام الشيشكلي بتشكيل حزب موال له هو حزب التحرير العربي. كما أقر دستورا جديدا للبلاد في ١٢ حزيران/يونيو ١٩٥٣ فأصبح نظام الحكم بموجب الدستور الجديد نظاما رئاسيا، بعدما كان نظاما برلمانيا. وجرى استفتاء على الرئيس في تموز/يوليو ١٩٥٣، وبعد نجاحه في الاستفتاء، رفع الرئيس أديب الشيشكلي الحظر عن الأحزاب باستثناء الحزب الشيوعي. وأصدر مرسوما لتنظيم النشاط الحزبي وقانونا للانتخابات وعفوا عن المعتقلين السياسيين. عادت إلى سوريا التعددية السياسية في نهاية حكم الشيشكلي، فتم انتخاب مجلس نيابي تتمثل فيه جميع الأحزاب الموجودة.

٤ ـ فترة الوحدة بين سوريا ومصر كانت أهم سمة لعهد الوحدة بين القطرين السوري والمصري هي تجميد الأحزاب السياسية وهو شرط اشترطه الرئيس جمال عبد الناصر لتحقيق الوحدة بين القطرين، وبذلك وضع حداً لفترة التعددية الحزبية التي كانت سوريا تعيشها قبل إعلان الوحدة.

٥ ـ فترة الانفصال (١٩٦١ـ١٩٦٣) لم تكن حال التعددية التي زالت مع إعلان الوحدة بين سوريا ومصر بأحسن عندما وقع الانفصال. ومع أنه قد جرت انتخابات نيابية في أواخر العام ١٩٦١ فاز فيها بعض المعارضين، كما ظهرت بعض الصحف منها: بردى والوحدة والبعث، إلا أن العام ١٩٦٢ عرف صدور قانون الطوارئ لأول مرة في تاريخ سوريا، ويهدف القانون أساسا إلى قمع التيار الوحدوي. وقد تعاقبت خلال هذه الفترة ست حكومات في دمشق. ورغم الحظر الحزبي، فقد تشكلت في مواجهة الانفصال قوى جديدة هي حركة الوحدويين الاشتراكيين والجبهة العربية المتحدة، إلى جانب حركة القوميين العرب الموجودة من قبل، وحزب البعث العربي الاشتراكي.

٦ ـ عهد البعث: سيطر حزب البعث على الحكم في سوريا في ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣، وقد عرفت هذه الفترة على مستوى النشاط الحزبي بقمع الاتجاه الناصري وإغراء قيادة حركة الوحدويين الاشتراكيين ذات الأصول البعثية قبل الوحدة بحل الحركة، وإدماجها في حزب

البعث، وإبعادها عن حلفائها مقابل إعطائها نصف المواقع والمناصب في القيادات الحزبية ومؤسسات السلطة. وبذلك تم احتواء التيار الناصري الواسع في قواعد الحركة(٤).

أحزاب الجبهة

مع قيام حركة التصحيح في حزب البعث العام ١٩٧٠ التي أعلنها الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد، تمت إزاحة رموز البعث اليمينية. ودشنت صيغة جديدة في التعامل مع الأحزاب الوطنية الأخرى، وذلك بإنشاء جبهة سياسية. ويطلق على التآلف الحزبي السوري (الجبهة الوطنية التقدمية) وهي ائتلاف بعض الأحزاب اليسارية، وتأسست في ٧ اذار/مارس ١٩٧٢ وكانت تضم ستة أحزاب هي: حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي السوري والاتحاد الاشتراكي العربي وحزب الوحدويين الاشتراكيين وحزب الاشتراكيين العرب والحزب الوحدوي الاشتراكي الديموقراطي. ومؤخرا أصبح الحزب السوري القومي الاجتماعي عضوا كامل العضوية في الجبهة بعد أن كان لسنوات عضوا "مراقبا". وقد عانت بعض أحزاب الجبهة من انقسامات كثيرة، فضلا عن ضعف قاعدتها الاجتماعية وبالتالي ضعف تأثيرها السياسي. ويضاف إلى ما سبق أن جل أحزاب الجبهة التقدمية لا يختلف أو لا يتميز كثيرا فكريا أو برنامجيا عن حزب البعث الحاكم إلى درجة يعتقد فيها المراقب أن تلك الأحزاب ليست سوى ملحقات لحزب البعث الأم.

حزب البعث العربي الاشتراكي: أسسته عام ١٩٤٧ جماعة من بينها ميشيل عفلق وزكي الأرسوزي وغيرهما. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير اندمج مع الحزب العربي الاشتراكي الذي أسسه عام ١٩٣٨ أكرم الحوراني، ليصبح المولود الجديد باسم "حزب البعث العربي الاشتراكي"، جامعا في تسميته بين المكونين. وقد ازداد نشاط الحزب السياسي في الخمسينات. كما تعرض كغيره من الأحزاب في سوريا للحل عام ١٩٥٨، حين اشترط جمال عبد الناصر حل الأحزاب للقبول بالوحدة بين القطرين السوري والمصري. عاد حزب البعث إلى نشاطه السياسي في صفوف المعارضة بعد الانفصال عن مصر في أيلول/سبتمبر ١٩٦١، وفي شباط/فبراير ١٩٦٣ وصل البعث إلى السلطة في العراق، وبعد ذلك بشهر واحد في اذار/مارس ١٩٦٣ وصل إليها في سوريا. وتميزت فترة أواسط الستينات بخلافات شديدة بين زعامات الحزب، أدت إلى قيام حركة شباط/فبراير ١٩٦٦ التي أوقفت هذه الخلافات بشكل موقت. وتم حسم الصراع داخل الحزب عند قيام ما سمي الحركة التصحيحية التي قادها حافظ الأسد عام ١٩٧٠، حين أقصى مناوئيه داخل حزب البعث. وفي عام ١٩٧٣ نص الدستور السوري الجديد على أن "حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد للدولة والمجتمع". وفي ١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٠ توفي الأسد فانتخب المؤتمر القُطري التاسع بشار الأسد أمينا عاما للحزب. وإذا كان حزب البعث

(٤) المصدر السابق.

العربي الاشتراكي عضوا مهماً في الجبهة الوطنية التقدمية، فإن مقابله في التجمع الوطني الديموقراطي هو صنوه حزب البعث العربي الاشتراكي الديموقراطي برئاسة د. إبراهيم ماخوس.

الحزب الشيوعي السوري: أسسه عام ١٩٢٤ فؤاد الشمالي من بلدة بكفيا في لبنان. وتزايد نفوذه في سوريا في شكل كبير في السنوات التي سبقت الوحدة مع مصر عام ١٩٥٨، كما عارض الحزب هذه الوحدة فتعرض أعضاؤه للسجن والملاحقة. وقد عرف الحزب الشيوعي انقساما داخليا عام ١٩٧٢، فانشق إلى نصفين: جناح خالد بكداش الذي احتفظ باسم الحزب، وجناح رياض الترك المعروف باسم "الحزب الشيوعي/المكتب السياسي". كما تعرض الجناح البكداشي عام ١٩٨٣ إلى انشقاق آخر، فأصبح الحزب الشيوعي المنتمي إلى الجبهة الوطنية التقدمية بجناحين ظلا عضوين في الجبهة، وهما: جناح وصال فرحة بكداش أرملة خالد بكداش، وجناح يوسف فيصل. والفرق بين الجناحين هو الإضافة إلى أحد الشخصين، ولكل فصيل صحيفته. حيث أصدر "جناح يوسف فيصل" صحيفة النور منذ مايو/ أيار ٢٠٠١، بينما أصدر "جناح وصال بكداش" صحيفة صوت الشعب نصف الشهرية.

الاتحاد العربي الاشتراكي: يعود تأسيسه إلى عام ١٩٦٤، وتعرض لانشقاقات عديدة خلال عامي ١٩٦٥ و١٩٦٦، انسحبت منه حركتا الوحدويين الاشتراكيين والقوميين العرب. وفي عام ١٩٦٧ حدث انقسام آخر نجم عنه ظهور جناحين، الأول بزعامة جمال الأتاسي والثاني بزعامة اللواء محمد الجراح. وبعد ذلك بسنة غلبت تسمية الحزب على جناح جمال الأتاسي. وقد انضم الحزب إلى الجبهة الوطنية التقدمية عند إنشائها. إلا أنه عرف آخر انقساماته عام ١٩٧٣، فخرج جمال الأتاسي بجناحه المعارض من الجبهة وبقي فوزي الكيالي فيها، وكلاهما احتفظ بذات الاسم أي "الاتحاد الاشتراكي العربي". وقد ورث أنور الحمادي مكان الكيلاني أمينا عاما للحزب ثم جاء بعدهما إسماعيل القاضي، إلى أن وصلت رئاسة هذا الحزب إلى أمينه العام الحالي صفوان قدسي.

حزب الوحدويين الاشتراكيين: تأسس أولا تحت اسم الحركة الوحدوية الاشتراكية عند الانفصال بين مصر وسوريا في سبتمبر/ أيلول ١٩٦١، وقد أسسته مجموعة تضم ١٠ قياديين بعثيين تعارض قرار الانفصال. وقد أطلقوا على أنفسهم اسم "الحركة الوحدوية الاشتراكية"، كما أعلنوا ميثاقها في ١ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦١، وقد انتخب فائز إسماعيل أمينا عاما للحركة الوحدوية الاشتراكية في ٢٣ أغسطس/ آب ١٩٦٢، وقد تطور اسم الحركة فأصبحت "الطليعة الوحدوية الاشتراكية"، ثم صارت "حركة الوحدويين الاشتراكيين". وبعد ذلك أصبحت "تنظيم الوحدويين الاشتراكيين"، أما اليوم فهي "حزب الوحدويين الاشتراكيين".

حركة الاشتراكيين العرب: تأسست بعد حركة ٨ مارس/ آذار١٩٦٣ وسرعان ما انقسمت إلى جناحين، أحدهما عضو في الجبهة الوطنية التقدمية كان رأسه عبد الغني قنوت حتى وفاته منذ سنتين، والثاني في المعارضة ضمن التجمع الوطني الديموقراطي ويرأسه عبد الغني عياش. ومنذ وفاة الأمين العام السابق للحركة عبد الغني قنوت في مارس/ آذار ٢٠٠١، عرف جناح الحركة العضو في الائتلاف الحاكم تصدعا جديدا بين غسان عبد العزيز عثمان وأحمد الأحمد الذي اعترف به حزب البعث عضوا في الجبهة. ومقابل حركة الاشتراكيين العرب في الجبهة برئاسة أحمد الأحمد، نجد الاسم نفسه في التجمع الوطني الديموقراطي المعارض برئاسة عبد الغني عياش.

الحزب الوحدوي الاشتراكي الديموقراطي: تأسس عام ١٩٧٤، وانضم إلى الجبهة الوطنية التقدمية منذ نهاية ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٨، وكان يقوده أمينه العام أحمد الأسعد منذ تأسيسه حتى وفاته في ٩ مارس/ آذار ٢٠٠١، وقد اندلع الصراع على أشده بين فراس الأسعد نجل زعيم الحزب الراحل أحمد الأسعد وبين العديد من أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي، مثل هاني هيكل وفضل الله وغيرهما. وقد انتخب فارس أمينا عاما للحزب، إلا أن الفصيل المناوئ شكل قيادة أخرى.

حزب الاتحاد العربي الديموقراطي: أسسه غسان عبد العزيز عثمان الذي كان عضوا في حركة الاشتراكيين العرب، بعد وفاة الأمين العام السابق لهذه الحركة عبد الغني قنوت في مارس/ آذار ٢٠٠١، وبقيت الحركة برئاسة أحمد الأحمد الذي اعترف به حزب البعث وأعطاه حقيبة وزارة الإنشاء والتعمير، في حين لم يحصل غسان عبد العزيز وحزبه الاتحاد العربي الديموقراطي على أي حقيبة وزارية.

الحزب السوري القومي الاجتماعي: أسسه عام ١٩٣٢ أنطون سعادة، وقد اصطدم مع حزب البعث العربي الاشتراكي في الخمسينات، بعد اغتيال العقيد عدنان المالكي نائب رئيس الأركان الذي اتهم حزب البعث السوريين القوميين بقتله عام ١٩٥٥ وحُسم الصراع بين الحزبين في الستينات لمصلحة حزب البعث. وعاد الحزب إلى نشاطه السياسي منذ أعوام، وأصبح عضواً مراقباً في الجبهة الوطنية التقدمية منذ عام ٢٠٠١، ويترأسه الآن جبران عريجي(٥).

أحزاب خارج الجبهة

رغم عدم وجود قانون ينظم عملية تشكيل الأحزاب في سوريا، واقتصار سمة الشرعية على الأحزاب المنضوية في إطار الجبهة الوطنية التقدمية إلا أن المتغيرات العالمية والإقليمية، وما رافقها من متغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية في سوريا خلال العقد الأخير من الزمن أفضت إلى ظهور صيغ وتعبيرات حزبية سورية جديدة داخل البلاد

(٥) موقع الجزيرة نت الالكتروني.

وخارجها، منها: حزب الشعب الديموقراطي: ظهر هذا الحزب الجديد ـ القديم كأحد النتائج الأساسية للمؤتمر السادس للحزب الشيوعي السوري ـ المكتب السياسي وهو الحزب المؤسس منذ العام ١٩٢٤. في أواخر نيسان/ابريل ٢٠٠٣. وأمينه العام الجديد بدل رياض الترك الذي تنحى، هو عبد الله هوشة. وتحت عنوان "من أجل سوريا ديمقراطية حديثة وعادلة، قادرة على التحول إلى دولة لجميع مواطنيها، وعلى حماية استقلالها" وجه حزب الشعب الديموقراطي السوري دعوة إلى "عقد مصالحة تاريخية بين التيارات الأساسية السورية". وفي سياق هذه الدعوة أقر الحزب بمسؤوليته "كجزء من تلك التيارات، بالمساهمة في هيمنة الفكر الشمولي على الحياة العامة".

حزب النهضة الوطني الديموقراطي: تأسس حزب النهضة الوطني الديموقراطي في ٢٠٠٣/١/٢٧ ويعتبر نفسه استجابة حتمية لروح المسؤولية الحقيقية والالتزام الوطني الديموقراطي، ونتيجة طبيعية لمسيرة الإصلاح والتنمية والتطوير التي ترفعها سوريا. كما يعتبر نفسه حزب صيغة فكرية تنظيمية نهضوية ليبرالية تنظم آلية عمل التفكير الجماعي للمجتمع السوري الواحد انطلاقا من تعزيز اللحمة الوطنية وتقوية النسيج الاجتماعي وتعميق عرى الوحدة الوطنية، فهو توليفة غنية من التكوينات الاجتماعية والعرقية والدينية تتفاعل بناها وتركيباتها الفكرية لبناء نهضة الوطن. و يعوّل البرنامج السياسي لحزب النهضة الوطني الديموقراطي كثيراً على دور الفرد داخل المجتمع من حيث تمتعه بسلطة الحق واختيار نظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. ويرى بأن فشل المشروع القومي العربي لا يعني سقوط الرابطة العربية إذا ما أوجدنا معادل الصيغة القومية الجديدة بطابعها الخاص والمتمثل في بناء الظاهرة التضامنية والقائمة على معايير المصالح المتبادلة. ويطرح الحزب فكرة سوريا أولاً ولا يعتبرها تهميشاً للبعد القومي العربي بل إعادة قراءة جديدة للواقع والظروف والمتغيرات بمجملها. ويرى حزب النهضة أن التحول الاقتصادي في سوريا ملمحاً جديداً قد يؤسس لنهضة اقتصادية حقيقية إذا استثمرت مناخاته ووظفت إمكاناته وشروطه في خدمة التنمية وشروطها في مجمل مناحي الحياة العامة. وهو يسعى لتأسيس مشروع نهضوي ديمقراطي قومي يتمتع بالمرونة الكافية لتسويق فكرة التضامن العربي والاتحاد الاقتصادي العربي كمدخل ضروري ومظهر حتمي من مظاهر الوحدة الكلية.

المسار الليبرالي: بعد أيام من قرار "التجمع الليبرالي في سوريا" بحل نفسه أي في ٧ تشرين الأول/اكتوبر٢٠٠٤، أعلن "المسار الليبرالي في سوريا" عن انطلاقته. وأوضح بيانه التأسيسي أن "عدداً من الناشطين الليبراليين تلاقوا من أجل تأطير هذه الأفكار، والتأكيد على أنها مجرد "حالة حوارية فكرية تمارس نشاطها العلني والسلمي وفق مسار ليبرالي وطني: يرفض الاستقواء بالخارج، ويسعى إلى تفعيل الحراك الثقافي والمعرفي

والاجتماعي والسياسي، وتأصيل قيم العلمانية والعقلانية والتنوير في سوريا". وأعرب البيان عن الأمل بعقد مؤتمر تأسيسي للإعلان عن "حالة تنظيمية" حينما تنضج الظروف الموضوعية التي تسمح بذلك، بما فيها إصدار "قانون الأحزاب والجمعيات" المنتظر.

جماعة الإخوان المسلمين: جمعية الإخوان المسلمين حزب محظور في سوريا. وقد أسسها الأستاذ مصطفى السباعي عام ١٩٤٢، ويرأسها الآن علي صدر الدين البيانوني. وتعرضت جماعة الإخوان في سوريا لصدام عنيف مع النظام الحاكم حين قامت في بداية الثمانينات بأنشطة هجومية وباغتيال شخصيات في النظام وغير ذلك، فقامت السلطات في بداية فبراير/ شباط ١٩٨٢ بقمع هذه الحركة، غابت حركة الإخوان المسلمين السورية عن الحياة السياسية داخل سوريا نظرا لإصدار السلطات إبان احتدام المواجهة القانون رقم ٤٩ لعام ١٩٨٠ الذي يعاقب كل من تثبت عضويته للإخوان بعقوبة الإعدام. وقد دعت جماعة الإخوان المسلمين في مؤتمر المعارضة السورية من ٢٣ إلى ٢٥ أغسطس/ آب ٢٠٠٢ بلندن إلى ميثاق شرف لفصائل المعارضة السورية جميعها.

الأحزاب الكردية: شكلت القيادات الكردية في تسعينات القرن الماضي "اللجنة العليا للتحالف الكردي في سوريا" وضمت الحزب الديموقراطي الكردي والحزب التقدمي الكردي، وكذلك "الجبهة الكردية في سوريا" وتضم الحزب الديموقراطي الكردي والحزب اليساري الكردي والحزب التقدمي الكردي والحزب التقدمي الوطني الديموقراطي الكردي في سوريا، وهناك التحالف الديموقراطي الكردي الذي يعود تاريخه إلى١٩٩٢ وكان يضم حزب الاتحاد الشعبي الكردي وأربعة أحزاب أخرى. ومن الأحزاب الكردية المنشقة الجديدة هناك: الحزب التقدمي الوطني الديموقراطي الكردي في سوريا والحزب الديموقراطي الوطني[٦].

ويشير المسار العام للحياة الحزبية في سوريا إلى أن أية تعددية حزبية كي تكون حقيقية، ينبغي أن تكون نتاجا طبيعيا لحالة حراك اجتماعي ـ اقتصادي ـ سياسي، وليس وجود أو غياب قوانين الطوارئ، وفي ظل توافر الآليات الأساسية للعملية الديموقراطية بدءا بحرية التعبير والمشاركة السياسية وسيادة القانون وإنتهاء بالانتخابات المؤطرة بقانون انتخابات وبقانون ينظم الحياة الحزبية.

المجلس الجديد

حدد المرسوم التشريعي رقم ٤ تاريخ ١٢/٤/ ١٩٩٠ عدد أعضاء مجلس الشعب بموجب مرسوم ب ٢٥٠ عضواً منهم ١٦٧ عضواً من حزب البعث الحاكم وأحزاب الجبهة و٨٣ من المستقلين. ووزعت على الدوائر الانتخابية على الشكل التالي[٧]:

(٦) مامون كيوان، الأحزاب في سوريا: نشاتها وتطورها، مجلة النور، (لندن، العدد ١٧٠، تموز/يوليو ٢٠٠٥).

(٧) موقع مجلس الشعب السوري على شبكة الانترنت http:// www.parliament.gov.sy

المدينة /المحافظة	عدد المقاعد	عمال وفلاحين	باقي فئات الشعب
دمشق	٢٩	١٠	١٩
ريف دمشق	١٩	١٠	٩
حلب	٢٠	٧	١٣
ريف حلب	٣٢	١٧	١٥
حمص	٢٣	١١	١٢
حماة	٢٢	١٣	٩
اللاذقية	١٧	٩	٨
إدلب	١٨	١٢	٦
طرطوس	١٣	٦	٧
الرقة	٨	٤	٤
دير الزور	١٤	٨	٦
الحسكة	١٤	٨	٦
درعا	١٠	٥	٥
السويداء	٦	٤	٢
القنيطرة	٥	٣	٢

شروط الترشيح

١ ـ سورياً أو سورية منذ خمس سنوات على الأقل.

٢ ـ مقيداً في الجدول الانتخابي للدائرة الانتخابية التي يرشح نفسه عنها / ألغيت بموجب م. ت رقم ٢٤ عام ١٩٨١ واستعيض عنها بالنص التالي: متمتعاً بحق الانتخاب وفقاً لأحكام هذا المرسوم التشريعي والأحكام القانونية الأخرى النافذة بهذا الشأن.

٣ ـ متماً الخمسة والعشرين من عمره في أول السنة التي يجري فيها الانتخاب.

٤ ـ مجيداً للقراءة والكتابة(٨).

وأصدر وزير الداخلية السوري بسام عبد المجيد قراراً بتأليف لجان الترشيح لانتخابات مجلس الشعب، وأفاد أن عدد السوريين الذين يحق لهم المشاركة في الانتخابات بلغ ١١٩٦٧٦١١ نسمة من عدد سكان القطر. وحددت وزارة الداخلية السورية التعليمات التنفيذية شروط الدعاية الانتخابية بتحديد سقف الإنفاق المالي على الدعاية الانتخابية للمرشح بمبلغ قدره ثلاثة ملايين ليرة سورية، على أن يقدم المفوض المالي المعين من المرشح إلى اللجنة المركزية للدائرة الانتخابية بعد انتهاء مهمته كشفا حسابيا وتقريرا

(٨) المصدر السابق.

بأعماله. وقالت الصحف الرسمية إنه للمرة الأولى في تاريخ الانتخابات المحلية سيتم استخدام صناديق جديدة شفافة كتلك المستخدمة في الدول الأوروبية، كما أعلنت وزارة الداخلية أنه سيتم أيضا للمرة الأولى استخدام الحبر السري أسوة بتجارب الدول المتقدمة في الانتخابات أيضاً(٩).

وفي كلمة بثها التلفزيون السوري في ٢٠٠٧/٤/٢١، أشار وزير الداخلية السوري بسام عبد المجيد أن حوالي ٩٨٢ امرأة رشحن أنفسهن لهذا الدور التشريعي، فيما ذكرت صحيفة "الثورة" أن ما بقي منهن هو ١٧١، وذلك من بين ٢٥٠٠ مرشح واصلوا ترشحهم من أصل أكثر من تسعة آلاف تقدموا بطلب ترشحهم(١٠).

وجرى الاستحقاق الانتخابي بالشروط نفسها التي جرت بها في الدورات الثماني الانتخابية الماضية رغم كل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، أي بقاء إعلان حال الطوارئ والعمل بالأحكام العرفية، ومواد الدستور التي تنص:

ـ أن حزب البعث قائد للمجتمع والدولة (المادة ٨).

ـ لرئيس الجمهورية حق حلِّ مجلس الشعب المادة (١٠٧).

ـ وحق التشريع خارج انعقاد دورات انعقاد مجلس الشعب وأثناء انعقادها المادة (١١١).

ـ يرأس رئيس الجمهورية مجلس القضاء الأعلى المادة(١٣٢)(١١).

وانسجاما مع إجماع ك المؤشرات والتحليلات على ضعف المشاركة الشعبية والتجاوب مع مقتضيات النموذج السوري للديموقراطية المعروف باسم "الديموقراطية الشعبية"، أعلن وزير الداخلية أن نسبة الاقتراع بلغت ٥٧ في المائة من ٧,٤ مليون شخص حصلوا على بطاقات انتخاب، علما أن عدد الذين يحق لهم التصويت هم ١٢ مليونا (عدد سكان سوريا ١٩ مليون نسمة)، وأوضح عبد المجيد أن عدد الموقوف عنهم حق الانتخاب بلغ ٥١٦ ألف مواطن من دون أن يشير إلى أسباب منعهم من الانتخاب. وبلغ عدد الفائزات بمقاعد عن جميع المحافظات ٣٠ امرأة بمن في ذلك المرشحات ضمن قوائم الجبهة المحسومة سلفا. وبلغت حصة أحزاب "الجبهة" ١٧٢ من ٢٥٠ مقعداً بزيادة خمسة مقاعد عن الدور التشريعي الثامن، مقابل انخفاض عدد المستقلين من ٨٣ إلى ٧٨ نائبا(١٢).

ملاحظات أولية

سجلت على الانتخابات التشريعية السورية رزمة ملاحظات منها: أنها الانتخابات الوحيدة في العالم التي يحجز فيها الحزب الحاكم ثلثا المقاعد سلفا له ولجبهته الوطنية. و انخفض عدد المرشحين في شكل كبير قبل بدء عملية الاقتراع من ٩٧٧٠ إلى ٢٥٠٠ مرشحاً، وذلك بعد إعلان قوائم الجبهة الوطنية التقدمية وقوائم الظل التي تحصد عادة أغلب الأصوات. و من أعضاء البرلمان الكلي ٢٥٠ عضوا، وصل عدد الفائزين الجدد إلى١٨٠ فائزا وبذلك

(٩) صحيفة تشرين، دمشق،٢٠٠٧/٣/١٢.

(١٠) صحيفة الثورة، دمشق، ٢٠٠٧/٤/٢٢.

(١١) موقع مجلس الشعب، مصدر سبق ذكره.

(١٢) صحيفة الحياة، لندن، ٢٠٠٧/٤/٢٧.

يكون عدد الفائزين الذين حافظوا على عضويتهم السابقة ٧٠ فائزا فقط. وهذا يشير إلى قدرة النظام على التلخص من المافيات القديمة واستنساخ مافيات جديدة. و لأول مرة يعلن وزير الداخلية أن نسبة المشاركة في الانتخابات لم تتجاوز ٥٦ في المئة، وكانت النسب المعلنة في الدورات السابقة تراوح بين ٧٠ و٩٠ في المئة. وفي حقيقة الأمر لن تزيد النسبة هذه المرة عن النسبة في الدورة السابقة عام ٢٠٠٣ والتي قدرها بعض المراقبين بسبعة في المئة فقط. وإن كان قد نقل عن صحيفة الوطن التي يملكها رجال أعمال مقربون من السلطة أن نسبة المقترعين قد تصل إلى ٣٠ في المئة في بعض المناطق(١٣).

والجديد، أن نتائج الانتخابات كشفت أن مقاعد "الجبهة" ارتفعت من ١٦٧ مقعداً في البرلمان السابق إلى ١٧٢ مقعداً في البرلمان الجديد، بحيث أن كتلة المستقلين، خسرت خمسة مقاعد موزعة على عدد من المحافظات. ويعكس هذا رغبة رسمية في تعزيز وجود الأحزاب المرخصة وقطع الطريق على مستقلين غير موالين. إضافة إلى تشكيل "قوائم ظل" لدعم مستقلين على حساب آخرين. وليس جديداً أن يكون النواب المستقلون قريبين من الحكومة لكن الجديد، أن القيادة القطرية لحزب "البعث" أصدرت تعميمات داخلية لإعطائها للناخبين البعثيين البالغين نحو ٢,٢ مليون شخص بالتصويت لمرشح مستقل مقابل مقاطعة مرشح آخر. كما تبلور تحالف ثلاثي بين الولاء ورجال الأعمال والشيوخ. يتفق معظم المرشحين والفائزين في توفر الولاء فيهم. لكن المرشحين المستقلين الذين دخلوا إلى البرلمان، انقسموا بين كونهم رجال أعمال وبين كونهم شيوخاً ورجال دين. ليس جديداً أن يكون رجال الأعمال مهيمنين على مقاعد غير "الجبهويين". لكن الجديد، أن كل قائمة شكلت للمرشحين المستقلين في دمشق وحلب وباقي المحافظات، ضمت رجل دين أو شيخ، وكأن رجال الأعمال يريدون مباركة الإسلام لترشيحهم(١٤).

ولفهم دلالات تشكيلة مجلس الشعب الجديد في مواجهة المتغيرات الداخلية والتحديات الخارجية، لا بد من ملاحظة أن تركيبة المجتمع السوري تغيرت بشدة خلال العقد المنصرم تغيرا كبيرا فالتمايز الطبقي الراهن يشير إلى زيادة أعضاء الطبقة العليا (الرأسمالية السورية) حيث يشكلون نسبة ٢ في المئة من أجمالي عدد السكان في سورية الذي تجاوز، حسب آخر التقديرات ١٨ مليون نسمة. أما الطبقة الوسطى فتتعرض للاضمحلال أو التقلص بوتائر متسارعة بعد أن كانت تشكل نحو٣٥ في المئة من السكان، في حين تتضخم الطبقة الدنيا في المجتمع السوري، وهي التي تضم الطبقة العاملة وشبه البروليتاريا الريفية والمدينية وصغار الفلاحين والعمال المياومين، ووصل تضخم هذه الطبقة تحت ضغط الازدياد المتدرج لفعل قوانين السوق في زمن العولمة.

ووفق المؤشرات العالمية التي يتبناها ويعلنها البنك الدولي، ومنها: مؤشر حق التعبير والمساءلة الذي يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية: الانتخابات الحرة والنزيهة، حرية

(١٣) محمد زهير الخطيب، **نشرة كلنا شركاء**، دمشق، ٢٠٠٧/٤/٢٧.

(١٤) **صحيفة الحياة**، لندن، ٢٠٠٧/٧/٢.

الصحافة، الحريات المدنية، الحقوق السياسية، دور العسكر في السياسة، التغيير الحكومي، شفافية القوانين والسياسات. تراوح التقديرات ما بين -٢,٥ و +٢,٥ والقيم العليا هي الأفضل.ومؤشر الاستقرار السياسي الذي يقيس الإدراكات الحسية لاحتمال ظهور أو حدوث حال من عدم الاستقرار (توترات أثنية، نزاع مسلح، قلاقل اجتماعية، تهديد إرهابي، صراع داخلي، تشقق الطبقة السياسية، تغييرات دستورية، انقلابات عسكرية). تراوح التقديرات ما بين -٢,٥ و +٢,٥ والقيم العليا هي الأفضل. ومؤشر فاعلية الحكومة الذي يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية: نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة ودرجة استقرار الحكومة. تراوح التقديرات ما بين -٢,٥ و +٢,٥ والقيم العليا هي الأفضل. ومؤشر نوعية الذي يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية: مدى حدوث سياسات غير ودية حيال السوق (مثل التحكم بالأسعار والرقابة غير الوافية على البنوك)، والادراكات الحسية السائدة للأعباء الناجمة عن الضبط المفرط في مجالات مثل التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع التجارية. تراوح التقديرات ما بين -٢,٥ و +٢,٥ والقيم العليا هي الأفضل، ومؤشر سيادة القانون الذي يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية: الحياد القانوني وتقيد المواطنين بالقانون. تراوح التقديرات ما بين -٢,٥ و +٢,٥ والقيم العليا هي الأفضل. ومؤشر ضبط الفساد الذي يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية: الفساد بين المسؤولين الحكوميين، الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية، مدى تواتر تقديم "أموال غير قانونية" إلى الرسميين والقضاة، ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة المدنية. تتراوح التقديرات ما بين -٢,٥ و +٢,٥ والقيم العليا هي الأفضل. ورتبة الدولة تراوح رتبة الدولة من ناقص ١٠ درجات (الأقل ديموقراطية) إلى ١٠ درجات (الأكثر ديموقراطية). وتصنف الدول التي انهارت سلطتها المركزية على درجة -٧٧ ؛ والدول ذات الحكومات الانتقالية على درجة - ٨٨ ؛ والدول الخاضعة للاحتلال الأجنبي على درجة - ٦٦ . و مؤشر ترتيبات حرية الصحافة، حيث ترتب المدخلات حرية الصحافة على أساس القيم الرقمية التالية: ٠ - ٣٠ = صحافة حرة؛ ٣١ - ٦٠ = صحافة حرة جزئيا؛ ٦١ - ١٠٠ = صحافة غير حرة؛ لا جواب = لم يجر ترتيبها . فإن مؤشرات إدارة الحكم المتعلقة بسوريا للعام (٢٠٠٣) هي التالية[١٥]:

(١٥) موقع برنامج الأمم المتحدة الإنماني، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، http://www.pogar.org

مؤشرات إدارة الحكم	(٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥)
حق التعبير والمساءلة	ـ ١,٦٧
الاستقرار السياسي	ـ ٠,٤٧
فاعلية الحكومة	ـ ١,٢٣
نوعية التنظيم والضبط	ـ ١,٢٢
سيادة القانون	ـ ٠,٤٧
ضبط الفساد	ـ ٠,٥٢
ترتيبات حرية الصحافة	٨٤
رتبة الدولة	ـ ٧

واستنادا إلى هذه العينة من المؤشرات يبدو أن ثمة مصاعب كبيرة ستواجه نواب الشعب السوري في دوره التشريعي الجديد، فهم أمام استحقاقات كبيرة تقتضي نمطا متطورا من البيريسترويكا في كل المجالات، فالفقر بأنواعه، والبطالة بأشكالها الظاهرة والمستترة أو المقنعة، والفساد المستشري، ناهيك بالأزمة الاقتصادية هي قضايا تشكل ما يشبه القنبلة الموقوتة أو الفتيل الطويل المشتعل، تتطلب معالجات دقيقة ، و لا بد أن يتوافر إجماع شعبي حولها، وتضامن وطني واسع ومشاركة شعبية في صنع القرارات والسياسات الداخلية والخارجية ❑

تقارير ووثائق

التقرير الفلسطيني ـ الإسرائيلي

أحمد أبو هدبة *

مقدمة

أجمع المحللون الإسرائيليون كافة على فشل اللقاء الثلاثي مسبقا، بين عباس وأولمرت ورايس لأن سقف اللقاء السياسي قد حدده بوش سلفاً عشية الإعلان عن إتفاق مكة، فقد جرّ أولمرت إليه بحكم الأزمة السياسية التي يعيشها في أعقاب فشل الحرب العدوانية على لبنان؛ في حين كان عباس بحاجة إلى مثل هذا اللقاء على قاعدة رغبته في تسويق الاتفاق المذكور، رايس من جهتها أرادت أن يكون هذا اللقاء يندرج في إطار العلاقات العامة والإبقاء في الوقت نفسه على الاتصالات مفتوحة بين الطرفين. وما يهم الإدارة الأميركية في هذه المرحلة تبريد الأوضاع في فلسطين ولبنان ومعالجة الوضع في العراق على ضوء الأزمة المستفحلة التي تواجهها سياسات هذه الإدارة.

من جهة أخرى وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على تعيين غابي أشكنازي رئيسا للأركان خلفاً لدان حالوتس المستقيل. أشكنازي عمره أقل من عمر دولته بخمس سنوات، جندي طموح من مواليد العام ١٩٥٤، أمه يهودية سورية وأبوه يهودي بلغاري، بدأ حياته العسكرية صغيراً بعد أن تخرّج من المدرسة العسكرية في تل أبيب. حينما قامت حرب رمضان العام ١٩٧٣ لم يكن قد مضى عليه في الجندية غير عام واحد، لكن ذلك لم يمنع من اشتراكه كجندي مدرب، في عملية عنتيبي في أوغندا ضمن أفراد الكوماندو بعد خطف طائرة إسرائيلية، وحين بلغ الخامسة والعشرين أصبح قائد كتيبة، بعد ذلك بأربع سنوات أصبح نائباً لقائد لواء أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان العام ١٩٨٢، اشترك في قمع الإنتفاضة الأولى وكان عمره ٣٤ عاما، وقد أصبح جنرالاً في عمر الـ٤٥ عاما، أي يمكن وصفه أنه من جيل السبعينيات والثمانينيات.

وفي موضوع حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية سارع أولمرت إلى تحديد موقف حكومته حيالها ودعا في الوقت نفسه للقيام بحملة إعلامية تستهدف منع أوروبا كسر الحصار الاقتصادي عن مناطق السلطة مستنداً إلى الموقف الأميركي المتماثل إلى حد كبير مع

(*) كاتب فلسطيني.

موقف حكومته. ففي الوقت الذي تعهد فيه أولمرت بالإبقاء على الاتصالات مع أبو مازن، تباينت فيه مواقف بعض وزرائه وخاصة وزير الدفاع عمير بيرتس الذي طالب بدوره بلورة استراتيجية إسرائيلية لما أسماه مفاوضات الحل النهائي، فيما طالب وزراء آخرين مقاطعة الحكومة الفلسطينية الجديدة مقاطعة تامة بذريعة أن الاتصالات مع أبو مازن سوف تسبغ شرعية إقليمية ودولية على الحكومة الفلسطينية وتعزز من قوة حماس والقوى الفلسطينية (المتطرفة).

وفي السياق ذاته، احتلت القمة العربية التي انعقدت في الرياض حيزاً كبيراً في الصحافة الإسرائيلية، ففيما أعلن أولمرت أن هناك إيجابيات في المبادرة طالبت وزيرة خارجيته العرب بتطبيع العلاقات مع إسرائيل قبل طرح مبادرات التسوية، ومن الواضح أن أياً من الحكومات الإسرائيلية لم يخرج حتى الآن عن الثوابت الإسرائيلية في أية تسوية وهي إسقاط حق العودة والقدس والحدود والمستوطنات، والاهم من ذلك أن أولمرت أحبط مبادرة كانت تريد رايس طرحها عشية انعقاد القمة والتي تهدف كما أوردت الصحف الإسرائيلية الانتقال خلال مؤتمر العشرة للرباعية الانتقال لبحث قضايا الحل النهائي.

من جهة أخرى يتعرض فلسطينيو عام ٤٨ لحملة تحريضية عنصرية تشنها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية والشاباك على وجه الخصوص التي تعتبرهم في تقرير نشرته الصحف الإسرائيلية مؤخراً خطراً استراتيجياً يتهدد وجود الكيان إلى جانب ابتعادهم عن "الدولة" وتماثلهم إلى حد بعيد مع قضايا شعبهم وأمتهم، وتستهدف هذه الحملة في جانبها محاولة بعض المؤسسات الأهلية الخاصة بهم بلورة رؤيا مشتركة تحدد وضعهم حيال كيان لا يزال يستخدم ضدهم مختلف أشكال التمييز العنصري. التي تسعى في محصلتها إلى نفيهم في وطنهم وسلخهم عن محيطهم العربي والإسلامي وبالتالي اسرلتهم.

من جانب آخر، تزايدت التهديدات الإسرائيلية حول إمكانية قيام الجيش الإسرائيلي بعملية عسكرية واسعة في قطاع غزة، تحت ذريعة تعاظم القدرات العسكرية لحماس والجهاد من جهة، وفي إطار التحريض لتأليب طرف فلسطيني ضد آخر، وتعززت هذه التهديدات في ظل قرار رئيس الحكومة الإسرائيلية بالسماح لجيشه بالعمل في المنطقة المحاذية للحدود مع القطاع، وتترافق هذه التهديدات مع الحديث أيضا عن ضربة محتملة قد تقوم بها سورية إلى جانب الأزمة العميقة التي يعيشها أولمرت.

زيارة رئيسة مجلس النواب الأميركي للمنطقة حظيت هي الأخرى باهتمام في الصحافة الإسرائيلية، رغم أن تصريحات بيلوسي التي عبرت عنها حيال قضايا المنطقة لم تخرج في جانبها السياسي عن موقف الإدارة الأميركية. إلا أن زيارتها لسورية بالتحديد أثارت حفيظة بوش التي اعتبرها خروجاً عن مساعيه لما اسماه بعزل سورية، وقد اعتبرها كثير

من المحللين الإسرائيليين جزءاً من الصراع الدائر حالياً بين الديموقراطيين والجمهوريين حول السياسات الخارجية لإدارة بوش وطريقة إدارتها لازمات المنطقة وفي طليعتها الوضع في العراق. وبصرف النظر عما خرج به التقرير الجزئي للجنة فينوغراد فيما يتصل بتحميل المسئولية لاولمرت شخصياً ووزير الحرب بيرتس ورئيس الأركان المستقيل وغيرهم عن الفشل في الحرب العدوانية على لبنان، فإن تداعيات هذا التقرير أبعد من ذلك كله، على المستوى الاستراتيجي في البعدين السياسي والعسكري، ففي البعد السياسي كشف التقرير عن تآكل البنية السياسية والحزبية في الكيان الصهيوني والخلل الكبير في صنع القرار السياسي، أما في البعد العسكري فإن الإخفاقات العسكرية التي تحدث عنها التقرير قد أكدت هزيمة "الجيش الذي لا يقهر" أو على الأقل أن هذا الجيش قابل للهزيمة في حرب اذا ما تم الإعداد والتخطيط لها جيداً من قبل الخصم. إلى جانب انهيار العقيدة القتالية التي خاض هذا الجيش جميع الحروب السابقة على أساسها، وسقوط ما سمي بنظرية الردع الاسرائيلية.

بعد لغط إسرائيلي مفتعل وباهت حول احتمال معاودة المفاوضات على المسار السوري، يعود رؤساء المؤسسة العسكرية وجنرالات الحرب في الكيان الصهيوني لقرع طبول الحرب، وإطلاق التهديدات والتحذيرات بإمكانية نشوب حرب على الجبهة الشمالية هذا الصيف، إلى جانب قيام جيش الإحتلال الإسرائيلي بإجراء مناورات عسكرية واسعة في الجولان المحتل. فالحديث عن المفاوضات ومن ثم إطلاق التهديدات باحتمال نشوب حرب له علاقة في نظر كثير من المحللين العسكريين الإسرائيليين بالهزيمة النكراء الذي مني بها جيش الإحتلال في الحرب العدوانية على لبنان في تموز/يوليو الماضي. وبالوضع الصعب والمعقد الذي تعيشه حكومة أولمرت، علاوة على التصريحات المتكررة التي يطلقها قادة المؤسسة العسكرية فيما يتعلق بإعادة الاعتبار لما سمي "بالردع الإسرائيلي"التي سقط في لبنان وفلسطين في العقدين الأخيرين.

في إطار آخر، أثار فوز باراك رئيس الحكومة السابق، بزعامة حزب العمل الكثير من الأسئلة حول مصير حكومة أولمرت، فعلى الرغم من إعلان باراك عن نيته الاستمرار في بقاء حزبه فيها بعد تسلمه رسميا حقيبة وزارة الحرب، فإن محللين وكتّاب كباراً يعتقدون أن باراك يتبع استراتيجية شارون الذي هزم باراك وتسلم زعامة الليكود ورئاسة الحكومة بعد ذلك. فيما يشكك آخرون في قدرة باراك للوصول إلى مثل هذا الهدف بسبب السياسات التي بدأها ووضع لبناتها الأولى إيهود باراك نفسه في ولايته السابقة لرئاسة الحكومة، خاصة في أعقاب فشل محادثات السلام مع القيادة الفلسطينية في مؤتمر كامب ديفيد صيف العام ٢٠٠٠، ومن ثم في مواجهة الانتفاضة الثانية التي فجر شارون شرارتها بزيارته الاستفزازية للمسجد الأقصى كزعيم للمعارضة اليمينية في

أيلول/سبتمبر من نفس العام. وفي سياق مشابه يراهن الكثير من الكتاب الإسرائيليين على انتخاب شمعون بيرس رئيسا تاسعا للكيان الصهيوني، بسبب ماضيه الأمني وما قدمه للكيان على هذا الصعيد برغم إخفاقاته الكبيرة على الصعيد السياسي والحزبي، إلى جانب ما يتمتع به من مكانة على الصعيد الدولي ولدى بعض الأطراف العربية الرسمية، الأمر الذي يؤهله إلى لعب دور على صعيد تبييض مؤسسة الرئاسة في الكيان ويشكل في الوقت ذاته تعويضا عن الأوضاع الصعبة التي تعيشها حكومة أولمرت.

وفي موضوع أخر. تبدي الأوساط السياسية والعسكرية الإسرائيلية قلقا كبيرا لسيطرة حماس على غزة وما يزيد من خشية ومخاوف المؤسسة العسكرية الطريقة والسرعة اللتان استطاعت حماس حسم الصراع خلالهما مع فتح. ففي الوقت الذي تزايدت الأصوات داخل هذه المؤسسة التي تطالب الدخول إلى غزة، ذكرت مصادر مقربة من حكومة أولمرت أن حكومته سوف تعمل على فصل كل من الضفة والقطاع فصلا نهائيا، خوفا من امتداد سيطرة حماس إلى الضفة وهو ما يؤكد ما تورده الصحف الإسرائيلية عن تشكل واقع جديد في الأراضي الفلسطينية "حماستان" في غزة و"فتح لاند"في الضفة، ويرى محللون آخرون أن إسرائيل وأميركا ساهمتا في وصول الأوضاع في الأراضي إلى ما وصلت اليه. وذلك عندما أعلنتا محاصرة حكومة منتخبة، وتأييد طرف فلسطيني على أخر.

وبات من الواضح أن حكومة أولمرت تسعى بكل ما لديها من وسائل لاستغلال الوضع الجديد في غزة من اجل تكريس فصل الضفة عن القطاع سياسيا وجغرافيا، إمعانا في فرض السياسات الإحتلالية على الشعب الفلسطيني، فهي تحاول فرض الحصار على القطاع وعزله ومواصلة العمليات العسكرية المحدودة ضد حماس والمقاومة من جهة، ودعم حكومة الطوارئ برئاسة سلام فياض في الضفة الغربية من جهة أخرى، وقد أتضح هذا جليا في لقاء بوش ـ أولمرت، على قاعدة اتفاق الطرفين في مواجهة من يعرف من قبلهما "بالتطرف والإرهاب" ودعم وتقوية ما يسمى (معسكر المعتدلين الفلسطينيين)، فسرعان ما بادر كل من إدارة بوش وحكومة أولمرت بالاتصال بحكومة الطوارئ وإغداق الوعود لها في مقابل استعدادها لمحاربة " العنف والإرهاب" تحت شعار (وحدة السلاح الشرعي الفلسطيني). فالكرم الذي أظهره أولمرت في قمة شرم الشيخ لايتعدى حقوقا سطت عليها جميع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ اتفاقات اوسلو ان لجهة حجز العائدات الضريبية وإقامة الحواجز ومنع حرية الحركة أو عدم الإفراج عن الأسرى والمعتقلين.

١ ـ قمة عباس ـ أولمرت ـ رايس

"قمة الفاشلين".. "قمة اليائسين".. "قمة التشاؤم" بعض من العناوين الكثيرة التي عجت بها

الصحف الإسرائيلية في وصف القمة الثلاثية التي عقدت بين ابومازن - اولمرت - رايس إذ اتفقت معظم تحليلات الصحف العبرية. حول عدم توفر أي من مقومات النجاح لهذه القمة لان الرئيس بوش قد حدد سلفا بأنه لن يتعامل مع أية حكومة تنتج عن اتفاق مكة دون الاعتراف بشروط الرباعية وأصبح هذا الموقف هو موقف اولمرت بشكل أتوماتيكي. وكما يقول تسفي بارئيل في هآرتس (٢٠٠٧/٢/١٦): "كم هو سهل على الولايات المتحدة أن تعالج الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: هي تتمسك بخريطة الطريق وفي نفس الوقت لا تلتزم بها، وهي تريد الديمقراطية ومع ذلك يمكنها أن تتنصل من نتائجها، هي ضد المستوطنات وخصوصا البؤر الاستيطانية ولكنها قبلتها كحقيقة راسخة، هي مع التسوية النهائية ولكنها قد وضعت من الناحية الأخرى شروطها المسبقة". إلى جانب أن هذه القمة بحسب وصف نداف ايال في معاريف (٢٠٠٧/٢/٢٠) "بقمة اليائسين" التي يلهث الجميع للوصول إليها بتباطؤ يعرجون مقطوعي الأنفاس. لا يوجد هنا هواء القمم، وحتى محاولة إضفاء طابع احتفالي عليها ستمنى بالفشل. اللقاء بين رئيس الوزراء ورئيس السلطة الفلسطينية ووزيرة الخارجية الأميركية هو لقاء قادة ضعفاء يأتون من أنظمة ضعيفة واستطلاعات رأي تبشر بالشؤم. هذه ليست قمة الأمل، هذه قمة اليائسين"مصادر إعلامية إسرائيلية قالت أن: "هدف الإسرائيليين والأميركيين الأولي سيكون دفع أبو مازن لتقديم توضيحات حول الاتفاقات المعقودة مع حماس بحيث "تضعه مرة أخرى في جانب الأخيار". يديعوت أحرنوت (٢٠٠٧/٢/٢٣) وصفت الأجواء التي انعقدت فيها القمة"بأنها أجواء عرجاء" وقالت أن: "رئيس الوزراء أولمرت ووزيرة الخارجية رايس سيوضحان لرئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن بأن أمامه خياران: مواصلة تأييد حماس في ظل تآكل مكانته الدولية أو الإصرار على شروط الرباعية". من جهته سرب ألوف بن في هآرتس (٢٠٠٧/٢/٢٢) بعض ما تحدث به بعض من شارك من الأطراف الثلاثة في القمة وادعى أن: "اولمرت قال لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لدى لقائهما في القدس: "خنتني"، هذا ما أفادت به مصادر فلسطينية لوكالة "رويترز" للإنباء. وتطرق أولمرت في حديثه لاتفاق الوحدة الذي وقع عليه عباس مع حماس في مكة. عباس قال لرئيس الوزراء: "لم تعطني شيئا ونكثت وعودك". عباس شرح لأولمرت ووزيرة الخارجية الأميركية اللذين شاركا في القمة الملابسات التي تحقق فيها الاتفاق. وقال إن الاتفاق تحقق لانعدام البديل وذلك لمنع المواجهة العنيفة بين فتح وحماس في غزة. "خلاصة الأمر فإن هذه القمة قد حكم عليها أميركياً بالفشل، على قاعدة الموقف الأميركي بعدم التعاطي مع حماس حتى لو كانت جزءا من الواقع السياسي في مناطق السلطة.

٢ ـ غابي أشكنازي رئيس الأركان التاسع عشر في الكيان الصهيوني

قدوم أشكنازي لقيادة الأركان بحسب بعض المحللين العسكريين في إسرائيل له خصوصية معينة، فهو يأتي بعد قائد مستقيل على إثر الفشل المدوي في الجولة السادسة على أرض لبنان. ومعنى ذلك أن وجوده يشكل ـ افتراضاً ـ نية إسرائيلية لتجاوز الماضي القريب جدا، وهذا يفترض تغييرا معينا في العسكرية الإسرائيلية. "ثمة افتراض إسرائيلي معين وهو حقيقي هنا أن قائد الأركان السابق دان حالوتس كان فاشلا، لكن في الحقيقة أن حالوتس لم يكن أول فاشل، ربما هو يحمل رقماً متقدماً عن بقية الفاشلين. فليس مقياس نجاح المؤسسة العسكرية هو النصر في معركة هنا أو هناك، إنما المعيار الحقيقي للنجاح هو تحقيق الأمن، فهل تحقق الأمن أم ما زالت الدولة تعيش الخوف؟ أليست كل الإجراءات على الأرض وسيطرة النفقات العسكرية على الميزانية العامة أدلة على عدم تحقق الأمن؟. وحتى يحمي قائد الجيش الجديد نفسه من أن يكون الفاشل رقم ١٩ عليه أن يعيد قراءته للصراع في هذه الأرض على ضوء المتغيرات هنا في فلسطين والمحيط الإقليمي والدولي. بالنسبة للجبهة الشمالية كان أشكنازي مختلفا مع رئيس الحكومة إيهود باراك حين قرّر الأخير الانسحاب من جنوب لبنان، وحذر من أن الانسحاب الأحادي دون اتفاق (مع اللبنانيين) لن يأتي بالأمن لإسرائيل، ورغم ذلك فقد نجح كقائد للجبهة الشمالية في تأمين الانسحاب دون خسائر.

بالنسبة للموضوع الرئيسي وهو الموضوع الفلسطيني فرغم اهتمام غابي طوال خدمته في تركيع الفلسطينيين، وهو الذي دافع عن جنوده الذين نكلوا بالشبان الفلسطينيين في الانتفاضة الأولى، إلا أنه من العسكريين الذين باتوا مقتنعين بالانسحاب من غالبية الضفة الغربية وغزة، أي إن موقفه هنا موقف حمائمي. ويرى المراسل العسكري "لمعاريف (٢٠٠٧/٢/٨)، أن غزة ستكون "الاختبار الأول" لرئيس هيئة الأركان العامة الجديد. وفي رأيه فإن غزة من الممكن "أن تكون هدف الحملة القادمة التي ستعيد هيبة الردع للجيش الإسرائيلي، وتكون إشارة إلى حزب الله، وفي الوقت نفسه إشارة للضفة الغربية، بأنه في حال استمر الوضع على ما هو عليه في نابلس وشمال الضفة الغربية، فإن الجيش يدرس إمكانية القيام بحملة مشابهة هناك". والاستخلاص من هذا الاقتباس ليس صعبا ولا يخرج من نطاق سياسة القمع والإجبار على القبول بالحلول من منظور السياسة الإسرائيلية، كما لا يبتعد عن سياسة الإرهاب والتخويف حتى يأخذ حزب الله مثلا والمقاومون في الضفة العبرة من الحملة المفترضة على غزة.

أمّا على الصعيد الخارجي، كما يذكر "بوحبوط" في معاريف" فإنّ "هناك أربعة سيناريوهات محتملة لما يسمى بـ"الخطر العسكري القادم"، تقف أمام المستوى العسكري الإسرائيلي الذي سيتولى أشكنازي قيادته. وهذه السيناريوهات هي:

١ ـ تجدّد الحرب مع حزب الله.
٢ ـ اندلاع حرب بأسلوب كلاسيكي مع جيش سورية النظامي.
٣ ـ عملية برية واسعة النطاق ضد حركة "حماس" في قطاع غزة على شاكلة حملة "السور الواقي".
٤ ـ السيناريو المتعلق بـ"الخطر الأعظم من كل ما تقدّم" في قراءة المعلقين كافة، والمقصود "التهديد النووي الإيراني". وفي صلبه شنّ "هجوم وقائيّ" من قبل إسرائيل أو الولايات المتحدة غايته محاولة منع إيران من امتلاك القنبلة النووية. "وفي ظل وضع كهذا من المتوقع إطلاق صواريخ "شهاب" صوب إسرائيل وتحوّل الجبهة الداخلية الإسرائيلية، مرّة أخرى، إلى ساحة حرب.
لذلك يؤكد روي بن يشاي، المعلق العسكري لموقع لصحيفة "يديعوت أحرنوت" (٢٠٠٧/٢/١٣)، على عدد من المهام المنوطة بأشكنازي ومنها "مهمة إعداد الجيش الإسرائيلي للتصدي للتهديد النووي الإيراني ولإستراتيجية حرب العصابات التي تستخدم القذائف الصاروخية والصواريخ المتطورة المضادة للدروع والمضادة للطائرات". ومن بين التحديات العشرة التي رآها عمير ربابورت، المعلق العسكري لصحيفة "معاريف" (٢٠٠٧/٢/٩)، سيتشكل برنامج العمل الذي سيعتمده أشكنازي، والذي بافتراض هذا المعلق العسكري ينبغي أن يوفر أجوبة شافية عليها وسنتوقف عند ٣ منها نرى أنها إستراتيجية:
١ ـ تجهيز الجيش لحرب مفاجئة.
٢ ـ إستعادة ثقة الجمهور العريض، وهو أمر منوط بأداء الجيش وليس بأحابيل إعلامية. ويتضمن ذلك إعادة شعور الاعتزاز والفخر بالخدمة العسكرية إلى أفراد الجيش النظامي والاحتياط (هنا دمجنا ثلاث نقاط كونها تتحدث عن إعادة بناء الثقة لدى العسكر والشعب بالجيش).
٣ ـ سلاح البرّ هو أكثر سلاح بحاجة إلى علاج أساس في أعقاب الحرب. فهذا السلاح تمّ إهماله مؤخرًا على أثر المفهوم الذي منح الأفضلية لسلاح الجوّ. ومن المتوقع أن يزداد الاستثمار في سلاح البرّ بمقدار ٣٠ ـ ٤٠ بالمئة خلال السنوات القريبة القادمة.

٣ ـ إسرائيل وحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية

لم يكن موقف حكومة أولمرت من حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية مفاجئاً لأحد، وهو لم يكن بطبيعة الحال جديداً أو مختلفاً عن موقف الحكومات الإسرائيلية السابقة لاسيما وان مواقف جميع الحكومات الإسرائيلية منذ مؤتمر مدريد استندت في أساسها إلى استراتيجية استباقية قامت على فرض الحقائق المادية على الأرض وبالتالي خلق سياسة

الأمر الواقع من استيطان ومصادرة الأراضي وخنق التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث ازدادت وثائر هذه السياسات حدة بعد أوسلو ووصول التحالف الاستراتيجي الأميركي ـ الإسرائيلي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر إلى درجة غير مسبوقة إلى أن أصبحت رؤية الطرفين متماثلة إلى حد بعيد حيال القضية الفلسطينية وقضايا المنطقة، حربا وتسوية. على مثل هذه الخلفية أعلن أولمرت في جلسة مجلسه الوزاري عدم الاعتراف بالحكومة الفلسطينية الجديدة. ودعا المجتمع الدولي إلى مواصلة عزلها ومقاطعتها وبدأ في الوقت نفسه حملة دبلوماسية دولية تهدف إلى عدم كسر الحصار المفروض على مناطق السلطة ورأى أولمرت أن :"برنامج الحكومة الفلسطينية الجديدة يتضمن نقاطا إشكالية جداً لا يمكنها أن تكون مقبولة علينا وعلى المجتمع الدولي في إشارة إلى تأكيد حق العودة وحق المقاومة وأشار إلى أن حكومة الوحدة الجديدة تحد من قدراتنا على إدارة حوار مع رئيس السلطة الفلسطينية وتقلص من القضايا التي كان يمكننا البحث حولها في الفترة القريبة". وتطرق شمعون بيريس نائب أولمرت خلال الجلسة إلى: "ضرورة إخراج حق العودة من أي نص قائم مشيراً إلى أن له تفسيراً واحداً هو تحويل إسرائيل إلى دولة فلسطينية "من جهته دعا عمير بيريتس زعيم حزب العمل ووزير دفاع أولمرت إلى: "العمل على بلورة مبادرة إسرائيلية حول اتفاق الحل النهائي منذ الآن وإلى مفاوضات مباشرة مع أبو مازن من أجل تعزيز موقف أبو مازن " أما وزيرة خارجية أولمرت فقد قالت في الجلسة إياها بأن: "أبو مازن فرض على نفسه قيودا تجعل من الصعوبة بمكان وجود مسار سياسي مشيرة إلى أن أبو مازن لم يكتف بالانضمام إلى حكومة وحدة مع حماس فحسب بل انه طرح اتفاق سياسي على مجلس الأمن القومي الفلسطيني الذي يضم أعضاء من حماس أيضاً". بدوره هاجم وزير الأمن الداخلي آفي ديختر أبو مازن وقال: "أن معارضته إقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة هي في الواقع معارضة للمرحلة الثانية من خطة خريطة الطريق ودعا للقيام بعملية عسكرية واسعة في قطاع غزة مشيراً إلى أن سياسة عدم الرد على الصواريخ التي تتبعها إسرائيل تمس بقدرة الردع الإسرائيلية". وفي السياق ذاته قال وزير الإسكان والبناء مئير شطريت: "انه لو كان مكان أولمرت لدعا نفسه لحضور القمة العربية التي ستعقد في الرياض (في السابع والعشرين آذار/مارس ٢٠٠٧)". وكان وزير الشؤون الإستراتيجية افيغدور ليبرمان قد دعا إلى مقاطعة كاملة للحكومة الفلسطينية الجديدة بمن فيهم ابومازن متهماً إياه خلال مقابلة إذاعية مع راديو الجيش بأنه يوفر في الواقع غطاء للحكومة الجديدة".

وبالرغم من هذه المواقف جميعها فإن تقدير وسائل الإعلام الإسرائيلية والصحافة على وجه الخصوص ترى في تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة غير ما تراه حكومة أولمرت وان هذه الحكومة قد :"وضعت أولمرت وحكومته في وضع حرج وخلقت تشققات جديدة في

الخريطة الحزبية والسياسية الإسرائيلية، ثم إن الموقف الأوروبي المتباين حيال الحكومة الفلسطينية الجديدة وقرار بعض هذه الدول مثل ايطاليا وفرنسا التعاطي مباشرة معها وقرار البعض الآخر عقد لقاء ودعوة ممثلين عنها كالنرويج مثلاً، يمثل في نظر يديعوت أحرونوت فشلاً ذريعاً للمساعي الإسرائيلية لمنع الاعتراف بحكومة هنية. وفي تقرير لمراسل الصحيفة المذكورة سافي هندلر (٢٠٠٧/٣/١٨) يورد: "لم يجف الحبر عن اتفاق الوحدة الفلسطينية وها هي الدول الأوروبية، وعلى رأسها الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بدأت تدفيء علاقاتها مع السلطة الفلسطينية وتعرض مساعدة على الحكومة الجديدة برئاسة حماس. أما المساعي الدبلوماسية الإسرائيلية، والتوقع في القدس بأن يصر العالم على شروط الرباعية كشروط لازمة على الفلسطينيين، فقد باءت بالفشل في غضون وقت قصير. وفي الولايات المتحدة أيضا تنطلق أصوات تؤيد استمرار الاتصالات مع جزء من وزراء الحكومة الجديدة. وكانت فرنسا العضو الأول في الاتحاد الأوروبي الذي يقيم بشكل علني علاقات مع الحكومة الفلسطينية الجديدة. رئيس الوزراء الفرنسي دومنيك دو فيلبان دعا علنا إلى استئناف دفع الأموال الأوروبية مباشرة إلى حكومة الوحدة. وقال دو فيلبان إنه "يجب مساعدة أبو مازن ومنح فرصة لمعسكر السلام وتبسيط عملية التغيير داخل حماس".

وبين المطالبة باستمرار الحصار الاقتصادي على الحكومة الفلسطينية الجديدة والمطالبين بالتعاطي معها على خلفية تقوية معسكر "المعتدلين وابومازن تحديدا" وإضعاف معسكر المتطرفين وحماس والجهاد على وجه الخصوص تنطلق بعض الأصوات التي تدعو للتعاطي مع حكومة الوحدة الوطنية ولكن ضمن شروط واضحة. ألوف بن في هارتس (٢٠٠٧/٣/١٨) يرى أن ثمة ستة شروط إسرائيلية للتعاطي مع حكومة فلسطينية تضم أعضاء من حماس: "يعتقد رئيس الوزراء أولمرت بأنه لا يجب رفع الضغط السياسي عن حماس، ولا يجب التنازل عن "شروط الرباعية الثلاثة" التي طرحت على الحكومة الفلسطينية: الاعتراف بإسرائيل، التخلي عن الإرهاب واحترام الاتفاقات السابقة. من ناحيته، قبول الشروط سيؤهل وزراء حماس كشركاء في المفاوضات السياسية، ولكن حتى تلك اللحظة يجب إبقاؤهم خارج جدار الشرعية". هآرتس بدورها تدعو في افتتاحية لها (٢٠٠٧/٣/٢١) إلى التعاطي مع الحكومة الفلسطينية الجديدة والحكم على هذه الحكومة ينبغي أن يكون بناء على أفعالها: "حكومة أولمرت يمكنها وينبغي لها أن تتعاون مع الحكومة الفلسطينية الجديدة. ومع كل الأهمية التي في الصياغات الملتوية، ومخزون التناقضات في البرنامج السياسي لهذه الحكومة، فإن الأهم بكثير وما ينبغي أن يقرر الموقف الإسرائيلي من الحكومة الفلسطينية هو أفعالها. لا ينبغي لإسرائيل أن تنتظر لترى من هي الدول التي سترفع المقاطعة عن السلطة الفلسطينية في أعقاب تشكيل حكومة

الوحدة. وحتى لو كان هناك مبرر أخلاقي للمقاطعة، إذ إن حماس تصر على رفضها الاعتراف بإسرائيل، فإن ثمة مجالاً أيضاً لفحص فضائل الوضع الجديد. أحد هذه الفضائل هو إعطاء صلاحية كاملة للرئيس محمود عباس للتفاوض مع إسرائيل على تسوية سياسية. ينبغي أن نرى في أبو مازن وأعضاء حكومته عنواناً مناسباً للمفاوضات".

التعاطي مع أبو مازن بحكم انه مفوض من قبل الحكومة الجديدة، وعدم التعاطي مع وزراء حماس هو جذر المراهنة الإسرائيلية في نجاح سياساتها في استمرار فرض الحصار وفرض الشروط الإسرائيلية على الفلسطينيين في نظر داني روبنشتاين في هآرتس (٢٠٠٧/٣/٢١): "بإمكان إسرائيل أن تعتبر نفسها متضررة من إقامة حكومة الوحدة الفلسطينية. الرئيس محمود عباس مهندس أوسلو ومنظمة فتح الذين كانوا في مركز المفاوضات السياسية، انضموا إلى ائتلاف حركة حماس التي لا تعترف بإسرائيل. هذا بالنسبة لإسرائيل يعتبر تراجعاً في مواقف أولئك الذين قادوا عملية السلام. ولكن إسرائيل ربحت شيئاً ما من ذلك أيضاً. هناك شريك. أبو مازن حصل الآن على تفويض واضح من كل الجمهور الفلسطيني بإجراء الإتصالات التسووية. الملفت للنظر هو نتائج الإستطلاع الذي أجرته يديعوت أحرنوت (٢٠٠٧/٣/٢٣) والذي أظهرت نتائجه أن : "٦٥ في المئة يدعون إلى الحديث مع الحكومة الفلسطينية"..

٤ ـ إسرائيل والقمة العربية

استبقت إسرائيل القمة العربية محاولة سلفاً وضع بند على جدول أعمالها و تعديل ما يعرف بالمبادرة العربية التي أعلنت في قمة بيروت وتم تجاهلها من قبلهما لأكثر من نصف عقد، وهذا الموضوع لازال مثار جدل وتسريبات ومزايدات في أوساط المستوى السياسي الإسرائيلي، ومادة إعلامية قيد النقاش المتعالي الوتيرة. ففتح ملف المبادرة قبيل القمة يستهدف أمراً واحداً هو الإجهاز على حق العودة، وحق العودة هو جوهر القضية الفلسطينية، فإذا ما تم شطبه فيمكن القول أن القضية قد صفيت، وإذا ما حدث هذا فيعني أن هدفاً استراتيجياً أساسياً للصهيونية قد تحقق، وأن العرب قد أقروا نهائياً بهزيمتهم أمامها. الأهم من ذلك ما أوردته صحيفة هآرتس (٢٠٠٧/٣/١٩) من أن تعديل المبادرة العربية بات الآن مهمة الإدارة الأميركية وهذا التعديل بحسب الصحيفة ذاتها. يكون "بتحويلها إلى قاعدة متفق عليها لاستئناف العملية السياسية"، ولهذا اشتراطات إسرائيلية.. ما هي؟ تقول "هآرتس" إن أولمرت، الذي يبرر قبوله البحث في المبادرة بعد تعديلها بـ "التطورات الإيجابية" العربية، أبلغ الأوروبيين الباحثين دوماً على دور لهم يقع على هامش الحركة الأميركية الإسرائيلية أو عبر السير خلفها، أن "إسرائيل لن تقبل أبداً القرار ١٩٤، وهذا خط أحمر من وجهة نظرنا، ولكن كل ما هو دون هذا الخط الأحمر،

وخصوصاً الحلول الخلاقة للاجئين والتي لا تنطوي على دخولهم لإسرائيل قابلة للبحث"!
أما تسيفي ليفني وزيرة الخارجية فلها دور آخر مكمل فقد أنذرت العرب قائلة:"لا تنتظروا أن يأتي السلام قبل أن تطبعوا العلاقات معنا"!... وفي خضم الجلبة الإسرائيلية حول القمة العربية والاتصالات العربية والدولية المكثفة عشية انعقادها جاءت زيارة رايس للمنطقة عقدت خلالها إجتماعات مع مسئولين إسرائيليين وعرب وكان اللافت للنظر ما تناقلته الصحف الإسرائيلية حول إحباط أولمرت لمبادرة تسعى رايس للقيام بها لإيجاد أفق سياسي جديد للتسوية في اجتماع الرباعية المقبل واعتبر محللون إسرائيليون إلغاء المؤتمر الصحفي المشترك لكل من رايس وأولمرت بمثابة تأكيد على نجاح أولمرت في إحباط تلك المبادرة التي تهدف الانتقال نحو بحث قضايا الحل النهائي. وقال بن كسبيت في معاريف(٢٠/٣/٢٠٠٧): أن الفكرة التي تستحوذ على رايس في "مؤتمر العشرة"هي مؤتمر سلام يعقد في نيسان/ابريل وتضم ابومازن واولمرت ودول الرباعية (أميركا ودول الإتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة، ومصر والأردن والسعودية والإمارات وتستند إلى جدول أعمال استئناف المفاوضات على أساس المبادرة العربية بحيث يجري أولمرت مفاوضات ليس مع أبو مازن وإنما مع الدول العربية التي تعهدت بعلاقات سياسية وتطبيع وأفق سياسي".
الصحافة الإسرائيلية أدلت هي الأخرى بدلوها حول القمة فقد كتبت هآرتس (١٩/٣/٢٠٠٧) في افتتاحية لها تقول أن رئيس الوزراء أولمرت. يتحدث عن "عناصر إيجابية" في المبادرة العربية. وهكذا ألمح بأن هناك ما يمكن الحديث عنه... لذلك فإن على حكومة إسرائيل واجب عدم رد اليد الممدودة من السعودية. على أولمرت أن يرى في مبادرة السلام العربية أساساً جديداً للحوار، يؤدي إلى تسويات دائمة وترتيب مكانة إسرائيل في المنطقة ويشكل رداً ظافراً على أحمدي نجاد وشركائه في معسكر المتطرفين؛ واستئنافاً لمسيرة سلمية متجددة ستنقذ أيضاً حكم أولمرت من الجمود العالق فيه".
شلومو افنيري المدير العام السابق لوزارة الخارجية له رأي آخر حول المبادرة السعودية ويرى في مقالة له نشرتها هارتس (١٩/٣/٢٠٠٧) أنها مجرد عرض يخلو من المسألة المهمة بالنسبة لإسرائيل وهي التفاوض ويعتقد أن على إسرائيل أن تناقش هذه المبادرة مع العرب قبل أن تعرض عليها من قبل أية قمة عربية:" تطلب المبادرة السعودية التي تحولت إلى مبادرة عربية في قمة بيروت من إسرائيل قبول ثلاثة مطالب: الإنسحاب التام من جميع المناطق؛ و"حل عادل" على حساب قرار الأمم المتحدة الذي يدعو إلى عودة اللاجئين إلى إسرائيل؛ وموافقة على إقامة دولة فلسطينية في الضفة وفي القطاع عاصمتها القدس. عندما تقبل إسرائيل هذه المطالب، ستعلن آنذاك الدول العربية نهاية النزاع وتطبيع العلاقات مع إسرائيل. لنترك للحظة المطالب نفسها وسؤال ما معنى التطبيع. السؤال أكثر

جوهرية: إن قرارات بيروت هي عرض للمطالب العربية على إسرائيل - لكن لا يوجد فيها ولو كلمة واحدة عن مفاوضة إسرائيل. يمكن بالتأكيد فهم موقف عربي يصوغ المطالب العربية المذكورة آنفاً كقاعدة لمفاوضة إسرائيل: من الواضح أن إسرائيل ستأتي إلى تفاوض كهذا بمطالبها الخاصة، وإذا تم الاصطلاح على مطالب الجانبين فقد ينشأ عن هذا اتفاق، لكن ليس هذا ما يعنيه تصريح بيروت: انه يكرر المطالب العربية التقليدية ويطلب إلى إسرائيل أن تقبلها حرفيا".

على أي حال لم تكد القمة العربية تنفضّ وبعد إعلان الرياض الذي تم التأكيد خلاله على المبادرة العربية حتى جاء الموقف الرسمي الإسرائيلي سريعا برفض المبادرة والدعوة إلى مفاوضات ثنائية مع كل دولة عربية على حدة كما حصل مع مصر والأردن كما عبر عن ذلك شمعون بيريس نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية ثم توالت ردود الأفعال الإسرائيلية الرافضة للمبادرة جملةً وتفصيلاً فهذه المواقف مجتمعة لا تبتعد على الإطلاق عن التوجهات الإسرائيلية الرسمية التي تقوم على ثلاثة لاءات مشهورة (لا لحق العودة، ولا للقدس عاصمة للدولة الفلسطينية ولا لتفكيك الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية) وهي تشكل في الوقت نفسه إجماعاً تتمسك به الأحزاب والكتل السياسية الصهيونية كافة ثم إن التسليم بوجود الكيان الصهيوني وتطبيع العلاقات معه ينبغي أن يسبق أية مفاوضات حول أية تسوية سياسية معه.

٥ ـ فلسطينيو عام ١٩٤٨: بين محاولات النفي والاسرلة والتشبث بالهوية الوطنية

وجد الفلسطينيون العرب الذين تشبثوا بأرضهم عام ١٩٤٨ وعشية الإعلان عن إقامة الكيان الصهيوني أنفسهم وجها لوجه أمام تجليات الفكر الصهيوني العنصري فقد اعتبرتهم سياسات ذلك الكيان أقلية قومية لا حقوق قومية أو وطنية لهم وباشرت في سن القوانين العنصرية التي تنص على مصادرة أراضيهم وحصرهم في تجمعات معزولة وعلى تطبيق القوانين العسكرية من منع تجول واعتقالات فردية وجماعية ومنعهم من مزاولة أي نشاط سياسي إلى جانب الإبقاء على القوانين الإنتدابية التي كانت سائدة إبان فترة الاستعمار البريطاني وتطبيقها عليهم دون سواهم. وكل ذلك يأتي في سياق سياسات منهجية ومدروسة تستهدف نفيهم في وطنهم وتجريدهم من هويتهم الوطنية والقومية وسلخهم عن محيطهم العربي والإسلامي وبالتالي اسرلتهم. غير أن الجديد في هذه السياسات هي الحملات التحريضية العنصرية ضد محاولة المؤسسات الوطنية بلورة رؤية لواقعهم وكيفية التعاطي مع هذا الواقع على ضوء استمرار سياسات التميز العنصري والإلغاء الوطني.

وقد نشر جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي "الشاباك"مؤخرا تقريرا حول فلسطيني عام ١٩٤٨ أوردت معاريف (٢٠٠٧/٣/١٦) مقتطفات منه تقول أهمها:"يحذر جهاز الأمن العام "الشاباك" - من مغبة استمرار الابتعاد بين عرب إسرائيل والدولة... بعض المحافل الأمنية الكبيرة تعبر في محادثات مغلقة عن الرأي وتصف ما يجري في أوساط الأقلية العربية بأنه "خطر استراتيجي حقيقي على المدى البعيد" على الطبيعة اليهودية ومجرد وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية. المعطيات المتراكمة مؤخرا في جهاز الأمن العام مقلقة: ارتفاع في تماثل عرب إسرائيل مع الفلسطينيين، ارتفاع في تماثلهم مع محافل الإرهاب، ارتفاع في التماثل مع إيران، مع حزب الله ومع الجهات التي ترفض مجرد شرعية وجود إسرائيل كدولة يهودية. وكل ذلك على الملأ وفي ظل إظهار التحريض البارز من القيادة السياسية المحلية. وما يقلق على نحو خاص ظاهرة "وثائق الرؤيا" المتكاثرة داخل النخب المختلفة بين عرب إسرائيل. في هذه اللحظة توجد أربع وثائق رؤيا مختلفة المشترك بينها هو رؤية إسرائيل كدول كل مواطنيها وليس كدولة يهودية. وحسب المعلومات التي عرضت في النقاش، ففي نية محافل في قيادة الجمهور العربي العمل على توحيد الوثائق الأربع في وثيقة واحدة وتحويلها إلى رؤيا متفق عليها من كل أبناء الأقلية العربية في البلاد".

حملة التحريض على عرب ٤٨ لا تقتصر على الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام الإسرائيلية إنما تشمل الأوساط الأكاديمية أيضاً. ألبروفسور الحنان يا كيرا المحاضر في جامعة تل أبيب يرى في مقالة له في معاريف (٢٠٠٧/٣/٢١):"أن "الرؤيا المستقبلية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل"تقترح أن تكف إسرائيل (في حدود ١٩٦٧) عن كونها دولة يهودية. إنهم يطلبون تغيير نظام حكم دولة إسرائيل، وبهذا يكفرون بحق الشعب اليهودي في تقرير المصير، لكنهم لا يدعون بصراحة إلى إلغاء إسرائيل. إنها تطالب بإقامة دولة واحدة - لا اثنتين - من البحر إلى النهر تكون فيها أكثرية عربية. وتعلمنا بأن "الطريق من شارع الشهداء في الخليل ومن جبل أبو غنيم في القدس حتى الدولة الجديدة التي ستقوم في فلسطين - أرض إسرائيل. - إذا تحققت رؤياها فسيُمحى اسم "إسرائيل" من الخرائط ولن يكون بعد اسماً لكيان سياسي.

"ذئب في جلد شاة"وصف أطلقه شلومو أفنيري مدير عام وزارة الخارجية في هآرتس (٢٠٠٧/٣/١٦) سابقاً على اقتراح منظمة "عدالة" الذي يدعو إلى سن دستور في اسرائيل ويقول :"لاقتراح دستور مركز "عدالة" هدف واضح: فهي وثيقة قومية عربية، ترمي إلى الإخلال بشرعية وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية. لكن من أجل إحراز هذا الهدف يلتفّ الاقتراح بزينة لغة قانونية وفكرية، ترمي إلى طمس هذا الهدف واجتذاب مشجعين إليه من بين اليهود في إسرائيل، كانوا سيصدون عنه لو كان عُرض عرضاً بسيطاً كما هو حرفياً... لكن الكاتب يستدرك هنا ويقول :"أخطأت دولة إسرائيل وجميع حكوماتها على مرّ

السنين بعلاجها الأقلية العربية في إسرائيل، ومن واجب إسرائيل إصلاح تمييز الأقلية العربية في كل ما يتصل بتخصيص الموارد - في التربية، والصحة والإسكان. لكن أفراد "عدالة" لا يقصدون علاج المشكلات الحقيقية للجمهور العربي - بل أن يسلبوا الأكثرية اليهودية الحق في إقامة دولتها".

والتمييز العنصري ضد فلسطيني عام ٤٨ لا يقتصر على السياسات والقوانين وإنما يتعداه إلى الشارع الصهيوني بكافة تلاوينه واتجاهاته السياسية. الاستطلاع الذي أجراه روني شيكد في معاريف (٢٠٠٧/٣/٢٨) يبين مدى عنصرية هذا التجمع الاستيطاني وعمق الكراهية والحقد المتأصل في بنية هذا الكيان العنصري ضد كل ما هو غير يهودي:"٤٠ في المئة من اليهود: يطالبون بنزع حق الانتخاب من عرب إسرائيل.. /الإسرائيليون اليهود لا يحبون العرب، لا يحبون سماع اللغة العربية، غير مستعدين للسكن في جيرة في مبنى واحد مع عرب، لا يريدون أصدقاء عرب، غير معنيين بأن يكون مسؤولهم في العمل عربياً. ومن يتزوج بعربية يرونه خائناً للوطن. تلك هي جزء من النتائج القاسية لتقرير "جدول العنصرية" للعام ٢٠٠٦، التقرير ينشره مركز مكافحة العنصرية، الذي يتابع أحداث العنصرية تجاه العرب من مواطني إسرائيل. وحسب التقرير، سجل في العام ٢٠٠٦، ٢٧٤ حدثاً عنصرياً سواء من مواطنين أم من الشرطة، أو غيرها من أجهزة الدولة. ويتبين من التقرير أن ٥١,٢ في المئة من الجمهور اليهودي يتفقون مع القول إن "زواج يهودية مع عربي هو خيانة للدولة والشعب اليهودي". ٣٠,٧ في المئة من الجمهور اليهودي يشعرون بكراهية عندما يسمعون أناسا في الشارع يتحدثون العربية. ٧٥,٢ في المئة من الجمهور اليهودي لا يوافقون على سكن مشترك في مبنى مع مواطنين عرب أي بإرتفاع بنسبة ١٠ في المئة مقابل الاستطلاع السابق في العام ٢٠٠٥ مع معطيات كهذه. فمن غير المفاجيء أن يكون ٦١,٢ في المئة غير مستعدين لأن يكون لهم أصدقاء عرب يزورونهم في بيوتهم؛ مقابل ٤٥ في المئة في العام ٢٠٠٥. ولا يريد ٤٩,٩ في المئة من الجمهور اليهودي العمل في مكان عمل المسؤول المباشر فيه عربي. ٣٩,٩ في المئة من الجمهور اليهودي يتفقون مع القول إنه "يجب سحب حق الاقتراع للكنيست من العرب". أكثر من النصف - ٥٦,٢ في المئة - من اليهود يوافقون على أن "العرب هم تهديد أمني ديموغرافي على الدولة". ٥٠,٩ في المئة من الجمهور اليهودي يوافقون على أن على الدولة أن تشجع المواطنين العرب على الهجرة من الدولة. ويفيد تقرير آخر أجراه دافيد ريغب المحلل الإقتصادي في يديعوت أحرنوت (٢٠٠٧/٣/٢٨) :" ٥٨ في المئة من عرب إسرائيل فقراء. أكثر من نصف عرب إسرائيل فقراء، وفي كل بيت ثانٍ في القرى العربية في الجنوب لا يوجد حمام أو مرحاض. هذه المكتشفات القاسية تظهر في بحث عن حجم الفقر لدى عرب إسرائيل عُرض في إطار يوم دراسي في معهد فان لير في القدس. ويكشف

البحث النقاب عن فوارق عميقة بين العرب واليهود: حجم الفقر في أوساط السكان العرب في إسرائيل وصل في العام ٢٠٠٦ إلى معدل ٥٦,٤ في المئة في المنازل، وإلى ٥٨,٢ في المئة من النفوس و ٦٤,٣ في المئة من الأطفال العرب. نحو ثلثي الأطفال العرب كانوا تحت خط الفقر مقابل ثلث الأطفال اليهود. في أوساط عرب النقب الوضع أخطر بكثير: ٧٦,٦ في المئة من المنازل و ٨١,٩ في المئة من الأطفال يعيشون تحت خط الفقر. في العام ٢٠٠٦، بلغ معدل البطالة في القرى غير المعترف بها في النقب ١٧,١ في المئة، و٢٢,١ في المئة من العائلات في هذه القرى كانت تعتاش من بدل البطالة وغيرها من المعونات كدخل أساس.

٦ ـ اللغط الإسرائيلي حول عملية عسكرية واسعة على قطاع غزة

صادق أولمرت رئيس حكومة الكيان الإسرائيلي في بداية شهر نيسان/ابريل على خطة للجيش تتضمن العمل العسكري المحدود على خطوط التماس مع قطاع غزة في الوقت الذي يزداد اللغط الإسرائيلي حول إمكانية إقدام أولمرت على مغامرة عسكرية شاملة في القطاع تحت حجة ما يصطلح عليه إسرائيليا بتهديد صواريخ القسام، فيما تتحدث الصحف الإسرائيلية عن مثل هذه الإمكانية وكأنها باتت محتملة ويطلق الكثير من العسكريين الإسرائيليين المزيد من التهديدات في الإطار نفسه، فقد صرح عمير بيريتس وزير الحرب على سبيل المثال لا الحصر: "بأن جيشه لن يسمح أن تتحول غزة إلى لبنان ثانٍ". وفي إطار التهويل والتحريض ذكرت صحيفة هارتس (٢٠٠٧/٤/١) أن كلاً من فتح وحماس تحاولان تعزيز قدراتهما العسكرية في سياق التحضير لجولة قادمة من الصراع ونشرت في الوقت ذاته جدولاً يمثل موازين القوى بين الطرفين:

قوات فتح	
القوة الخاصة	١,٤٠٠
الأمن الوطني	٧,٠٠٠
الشرطة الزرقاء	٩,٠٠٠
الحرس الرئاسي	٢,٠٠٠
الدفاع المدني	١,٠٠٠
الأمن الوقائي	٢,٠٠٠
المخابرات العامة	١,٥٠٠
الاستخبارات العسكرية	١,٥٠٠

قوات حماس	
القوة التنفيذية	٤,٥٠٠
الذراع العسكري لحماس	٤,٥٠٠

في مقالة كتبها في صحيفة هآرتس (٢٠٠٧/٤/٦) يعتقد الصحفي أمير أورن أن تركيز الإهتمام الإستخباري في لبنان الصيف الماضي (٢٠٠٦) أثر سلبيا على الجهود الإسرائيلية وقدرتها على تحديد مكان جلعاد شاليت. ويقارن أورن بين معركة الكرامة عام ٦٨ والعدوان على لبنان عام ٢٠٠٦ ويعتبرهما متشابهين إلا في شيء واحد: أن حرب لبنان شكلت في أعقابها لجان تحقيق. ويقول: صادف الأسبوع الحالي الذكرى الـ٣٩ لمعركة الكرامة، وسقط فيها ٣٠ جنديا إسرائيليا في يوم واحد. بعد الكرامة جاءت حرب الإستنزاف في القناة (السويس) وبعد لبنان غزة ماثلة. وبرأيه "الحملة العسكرية في غزة تبدو الآن حتمية. ويعتبر أن الحديث الإسرائيلي عن تلك الحملة ليست دعاية وليست كشفاً مقصوداً بهدف الردع لأنه من الصعب ردع من يتوق لتنفيذ التهديد. ويقول أورن: "حماس التي تدعمها إيران وحزب الله، تتوق إلى استدعاء إسرائيل إلى حقل العبوات الناسفة الذي يدعى قطاع غزة، وإلى سلسلة معارك تسفك الدماء من الطرفين وتدفع التنظيم إلى تحقيق إنجاز عسكري أو سياسي". وتحت عنوان "غزة لن تكون لبنان ثانياً". كتب الموغ بوكر في معاريف (٢٠٠٧/٤/٤) يقول :"بعد أسبوع من الإصابة المباشرة التي أوقعها الجيش الإسرائيلي بمطلقي صواريخ القسام في قطاع غزة، تطرق وزير الدفاع عمير بيرتس للسياسة الجديدة فقال: "لن نسمح لغزة بالتحول إلى لبنان ثانٍ. ففي أثناء زيارة أجراها الوزير عشية العيد في قاعدة عسكرية جنوبي البلاد قال إن الجيش الإسرائيلي يواصل متابعة تعاظم منظمات الإرهاب الفلسطيني بما فيها حماس، وأضاف بأن "للجيش الإسرائيلي الإذن بضرب كل خلية إطلاق صواريخ القسام". من جهتها أفردت صحيفة "يديعوت أحرونوت" (٢٠٠٧/٤/٦) مساحة كبيرة لتصريحات رئيس جهاز الأمن العام، يوفال ديسكين، تتحدث عن تعاظم قوة حماس العسكرية في قطاع غزة، واستمرار تهريب الوسائل القتالية، علاوة على مواصلة تطوير الصواريخ وزيادة مداها، على حد قول الصحيفة، الأمر الذي يزيد من احتمالات القيام بحملة عسكرية واسعة على القطاع. وقالت أن ديسكين، حذر في جلسة لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست من أن ٥٢ ألفاً من سكان "كريات غات" سينضمون عما قريب إلى سكان "سديروت" و"أشكلون - عسقلان" اللتين تقعان في مرمى صواريخ القسام.

وفي سياق ذي صلة أيضاً، كتب أليكس فيشمان في صحيفة "يديعوت أحرونوت" (٢٠٠٧/٤/٤) أن إسرائيل تجلس على السياج منذ أربعة شهور تقضم الأظافر وتعد صواريخ القسام وتنظر بتهاون إلى تسلح واستعداد قطاع غزة للمواجهة. وبرأيه فإنه إذا لم تفعل إسرائيل شيئاً، سواء على المستوى الأمني أم السياسي، فعندها ستجد نفسها في الميدان مع آلاف الجنود والدبابات والمدرعات. ويتابع إن كافة الاحتمالات تتحدث عن حرب في قطاع غزة، المكان الأكثر اكتظاظاً في العالم. وأن الجيش يستعد لكافة

الإمكانيات. وفي إشارته إلى أقوال ديسكين، يقول إن الأخير لم يأت ليقدم تقريراً حول التسلح، وإنما ليحذر بأنه يجب اتخاذ قرار والقيام بخطوات، رادعة أو سياسية، وإلا سيتدهور الوضع إلى مواجهات واسعة لا يمكن التحكم فيها. وهنا يشير فيشمان إلى أن ديسكين كان قد قال في لقاء مع مراسلين عسكريين، قبل شهر، بأنه يجب دراسة توقيت تنفيذ عملية عسكرية واسعة بشكل جيد، علاوة على عدم إغفال التفكير في اليوم التالي للمواجهات، حيث أنه لا يفكر أحد بانهيار السلطة، وعودة إسرائيل إلى "الإدارة المدنية" مجدداً.

وبغض النظر عن هذه الضجة الكبيرة التي تثيرها الصحافة الإسرائيلية حول احتمال قيام أولمرت بمغامرة عسكرية جديدة في القطاع، إلا أن كثيراً من المراقبين الإسرائيليين أنفسهم يشيرون إلى أن هذه الضجة تندرج في إطار الحرب النفسية التي تشنها إسرائيل على الحكومة الفلسطينية الجديدة بهدف الضغط عليها للاستجابة لإملاءاتها السياسية لاسيما وان أولمرت وحكومته لا زالا يعيشان ورطة عسكرية عميقة ومأزقا سياسيا كبيرا جراء الفشل في حربهم العدوانية على لبنان.

٧ - إسرائيل وزيارة رئيسة مجلس النواب الأميركي للمنطقة

يتفق معظم المحللين الإسرائيليين بأن زيارة بيلوسي رئيسة مجلس النواب الأميركي للمنطقة لم تأت بشيء في جانبها السياسي، رغم أنها قوبلت بالرفض والانتقاد من قبل الإدارة الأميركية وبوش بالتحديد، بحكم تأكيد المذكورة على مواقف الإدارة الأميركية المعروفة حيال القضايا الأساسية في المنطقة، فلم تتورع فيلوسي أن تعبر عن تعاطفها مع الموقف الإسرائيلي خلال مؤتمرها الصحفي مع أولمرت مثلما كانت متعمدة على إظهار موقفها المتحيز إلى طرف ضد طرف أخر خلال زيارتها إلى لبنان، أما حول العراق فالخلاف معروف بين الديموقراطيين والجمهوريين حول مسألة الجدول الزمني للإنسحاب، فتبقى زيارة بيلوسي لسورية الذي أخذت حيزا كبيرا في اهتمام الصحافة الإسرائيلية، حيث اعتبرها بعض المحللين أنها اختراق لجدار العزلة الذي تسعى إدارة بوش فرضها على سورية، فيما اعتبرها البعض في إطار المناكفة ولعبة شد الحبال التي تجري الآن بين الديموقراطيين وإدارة بوش. يعقوب احيميئير اعتبر زيارة فيلوسي لسورية في مقال له في معاريف (٢٠٠٧/٤/٤) بأنها أحدثت صدعاً في سياسة البيت الأبيض: "هذا الأسبوع حدث صدع جدي في سياسة البيت الأبيض من سوريا: فالبيت الأبيض بإشراف الرئيس بوش يدير كما تعلمون سياسة عزل لسوريا - وها هم أولئك في الداخل من الكونغرس، يريدون هذا الأسبوع إحداث الصدع الجدي، الأول والمهم في سور العزلة. سيستطيع الرئيس الأسد أن يكون راضياً فقط لأنه استقبل في قصره نانسي بيلوسي، رئيسة مجلس النواب

الأميركي... . وعلى رغم ذلك يدخل الحزب الديمقراطي، دخولا كبيرا، في مجال السياسة الخارجية، التي هي على حسب الدستور الأميركي مجال السلطة التنفيذية: البيت الأبيض ووزارة الخارجية. لا شك في أن بيلوسي ذات الحضور القوي، والقائدة الكبيرة في بلادها، ستتذكر للرئيس الأسد كل ما جاء في إعلان البيت الأبيض، لكن الإنجاز كله، الإنجاز إذا لم نشأ المبالغة، هو للرئيس الأسد كله". سيمدار بيري مراسلة معاريف (٢٠٠٧/٤/٨) للشؤون العربية تعتقد أن زيارة بيلوسي لدمشق قد أحرجت أولمرت حين اكتشفت حقيقة الموقف السوري حيال إمكانية معاودة عملية التسوية:"رئيسة مجلس النواب الأميركي نانسي بيلوسي خلقت حرجا سياسيا طفيفا حين أعلنت عن تبادل رسائل ايجابية بين الرئيس السوري بشار الأسد ورئيس الوزراء أولمرت. وسرعان ما تبين بأن الحماسة هي خاصتها وحدها. "أنا سعيدة مما سمعته من الرئيس السوري"، قالت بيلوسي للصحافيين في دمشق في ختام لقائها مع الرئيس الأسد. وحسب بيلوسي فإن "الرئيس الأسد أبلغها بأنه مستعد ومعني باستئناف محادثات السلام مع إسرائيل". كما أنها أعلنت للصحافيين: "جلبت للرئيس السوري رسالة من رئيس الوزراء أولمرت يعلن فيها عن رغبته في الدخول في محادثات سلام مع سوريا"... وقبل اللقاء قال الرئيس بوش إن رحلة بيلوسي إلى دمشق تبث رسالة مغلوطة إلى سوريا وإلى دول المنطقة وأن اللقاء مع الأسد هو "فكرة سيئة".

مراسل صحيفة هآرتس (٢٠٠٧/٤/١١) في واشنطن لخص موقف إدارة بوش وحكومة أولمرت من الزيارة على السواء وعكس في الوقت نفسه غضب بوش على الزيارة أيضا: "في الأسبوع الماضي زارت رئيسة مجلس النواب الأميركي، نانسي بلوسي دمشق. قدمت بلوسي نفسها كمن جاءت برسالة سلام من القدس وهي رسالة لم تكن ولم توجد. واستنتجت أيضا من أحاديثها إلى بشار الأسد أن الرئيس السوري مستعد "لتجديد العملية السلمية" ـ وهو استنتاج مختلف فيه في أفضل الحالات. إلى حد أن رئيس الحكومة أولمرت شعر بأنه ملتزم أن ينشر توضيحاً عاجلاً يتصل بالزيارة: لا يوجد أي تغير للسياسة الإسرائيلية. هاكم درسا واحدا يمكن أن نتعلمه من القضية القصيرة شبه المحرجة هذه: ستكون إسرائيل في السنتين القريبتين ـ مثل دول أخرى في الشرق الأوسط ـ دمية صغيرة في ساحة ألعاب بيلوسي. يقولون في واشنطن إن بيلوسي لم تُحب التوضيح الإسرائيلي فالقضية هي أن بيلوسي لا تخط سياسة خارجية بديلة بل سياسة داخلية. فالقدمان في دمشق، والرأس في نيوهامبشاير. لم توجه مصلحة إسرائيل أو سوريا بل مصلحة الحزب الديمقراطي. ليست هذه أول مرة يقرر مُشرّع رفيع وَخْزَ الإدارة بزيارة رفيعة المستوى لعاصمة معادية. وليست هذه المرة الأولى أيضا التي تُستعمل فيها إسرائيل في محاولة لجمع نقاط في صراع أميركي داخلي. ثم يخلص هذا المراسل للقول:

"إن هذا التطور سيقتضي من إسرائيل حذراً مبالغاً فيه في اتصالها بالإدارة وبالكونغرس. ستكون الاستراتيجية الإسرائيلية الثابتة - أن تحاول البقاء في إجماع سياسي في أميركا - ستكون هذه المرة أكثر تعقيدا مما كانت دائما. يعلم أولمرت بهذا، ومع كل ذلك قرر في خطبة فيديو في مؤتمر "ايباك" أن يعرض موقفا إسرائيليا صريحا يتصل بالعراق مماثلا لموقف بوش. وما إن مر أسبوعان حتى هبّ ليندد ببيلوسي بتصريح أرسله ديوانه. هل هذا التنديد لازم؟ من الناحية السياسية التسويغ واضح. إذا كان يوجد خوف من أن تنشىء بيلوسي عرضاً مرضياً يفضي إلى ضغط إسرائيل، فقد أراد رئيس الحكومة أن يقطعه ويحسمه".

٨ - تداعيات تقرير لجنة فينوغراد على المستوى الاستراتيجي

لعل أكثر الأبعاد عمقاً وتأثيراً والذي يمكن قراءتها مابين السطور في تقرير فينوغراد الجزئي واستخلاصاته حول مكامن الفشل والإخفاق وحتى الهزيمة في الحرب العدوانية على لبنان في تموز من العام الماضي، هو الإخفاق الإسرائيلي على المستوى الاستراتيجي في جانبيه السياسي والعسكري، هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الجزء المنشور من التقرير لا يعالج الظروف والأسباب المحيطة باتخاذ قرار الحرب وإنما يتطرق إلى آليات الحرب وإدارتها ومظاهر الإخفاق في الجانب الميداني المتصلة بآلة الحرب الصهيونية، مثلما يتضمن الجزء المخفي من التقرير تفاصيل لاتقل أهمية وحساسية. من حيث تداعياتها وتأثيراتها على المدى القصير أو البعيد عن مالا يريده معدّو التقرير إظهاره على الملأ. ففي الجانب السياسي، أظهر التقرير تآكل المؤسسة السياسية وعدم قدرتها وتخبطها في عملية صنع القرار، أو على مستوى التقديرات عشية شن الحرب أو إدارتها:" يوجد في إسرائيل مشكلة جوهرية في عمل اتخاذ القرارات، توجد في إسرائيل مشكلة شديدة للقيادة غير المناسبة، نتاج سيطرة نشطاء أحزاب على السياسة الداخلية والخارجية. تعتقد لجنة فينوغراد أن الإجراء والبنية المؤسساتية قد يُصلحان الإخفاقات الشخصية. لكن الحقيقة معاكسة فقد كشفت حرب تموز تآكل المؤسسة السياسية وخاصة تلك الهيئات المتصلة بصنع القرار في إسرائيل. "(ران بيرتس، معاريف، ٢٠٠٧/٥/٩). والمسألة الأهم، أن هذه الحرب العدوانية لم يخضها الكيان الصهيوني على قاعدة أجندة سياسية خاصة به بالرغم من سقف الأهداف السياسية الإسرائيلية التي لم يستطع تحقيق أي منها، وإنما خيضت في سياق أهداف أميركية تتصل بمخطط الشرق أوسط الكبير وتتعلق هي الأخرى بفلسطين ولبنان والعراق وقد تهاوت جميعها على وقع ضربات المقاومة اللبنانية والصمود الفلسطيني والممانعة السورية والمأزق العميق في العراق، أما في الجانب العسكري، فقد كانت الهزيمة هي الوصف الامثل من حيث النتائج سواء على

صعيد سقوط نظرية رئيس أركان جيش الاحتلال الذي حلم بحسم المعركة بواسطة سلاح الجو، وبالتالي سقوطه بعد ذلك، أو على صعيد فشل القوات البرية بل هزيمتها في جميع المواجهات البرية التي حصلت خلال الحرب. ثم إن تدمير أعداد كبيرة من دبابات الميركافا وخاصة في الأيام الأخيرة من الحرب العدوانية خير دليل على فشل وعدم فعالية القوات البرية لجيش الاحتلال، والعبرة الأكثر أهمية من ذلك كله هو انكشاف العمق الإسرائيلي لأول مرة في تاريخ الصراع العسكري مع الكيان مما كان له بالغ الأثر على تهاوي ما سمي بنظرية الردع الذي طالما تبجح وأخاف العرب بها. هذا إلى جانب فقدان ثقة الشارع في الكيان الصهيوني في" الجيش الذي لا يقهر. الإستخلاصات الأولى للتقرير الجزئي أكدت بأن: "رئيس الحكومة، أولمرت "فشل بشكل خطير في ترجيح الرأي" أثناء حرب لبنان الثانية، ووسمت وزير الدفاع، عمير بيرتس ورئيس هيئة الأركان العامة المستقيل، دان حالوتس، بصفة الفشل. وأكدت على "أن القرارات التي اتخذتها الحكومة في بداية وخلال الحرب كانت تنطوي على إخفاقات خطيرة للغاية، ونحن نلقي المسؤولية الأساسية عن هذه الإخفاقات على رئيس الحكومة (إيهود أولمرت) ووزير الدفاع (عمير بيرتس) ورئيس هيئة الأركان السابق (دان حالوتس) وقد كان لثلاثتهم إسهام شخصي حاسم في اتخاذ هذه القرارات وشكل اتخاذها. مع ذلك فإن هناك شركاء أخرين لهذه الإخفاقات وخصوصا لظروف خلفيتها" (هآرتس ٢٠٠٧/٥/٩)". وبصرف النظر عن الإستخلاصات التي تتصل بالمسؤولين الإسرائيليين الثلاثة الذين أشار إليهم التقرير وحملهم المسؤولية الشخصية عن الهزيمة، فإن المحللين الإسرائيليين كافة يجمعون على أن جميع المسؤولين الرسميين في الحكومة الائتلافية وخارجها يتحملون المسئولية ايضا لاسيما وان من بينهم من تولى مسؤولية رئيس وزراء ووزير دفاع ورئيس أركان بمعنى أن هذا الفشل يتصل بالفترة السابقة للحرب. فالأمر لا يتوقف عند اتخاذ القرار السياسي وإنما يتعداه في نظر التقرير إلى القرارات العسكرية الميدانية: "القرار بشأن ردّ عسكري وشديد لم يستند إلى خطة مفصلة كاملة ومصادق عليها يكون في أساسها فحص دقيق لميزات الحلبة اللبنانية المعقدة، حيث كان يمكن الإدراك من هذه الميزات أن القدرة على تحقيق إنجازات عسكرية ذات تأثير سياسي كانت محدودة لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى إطلاق نار كثيف على الجبهة الداخلية التي لم يتم تجهيزها كما يجب، كما لم يكن ثمة رد عسكري على إطلاق النار هذا، ومن دون عملية عسكرية برية واسعة ومتواصلة كان سيكون ثمنها كبيرا والتأييد لها كان ضئيلاً... إن هذه الصعوبات لم تُطرح أمام الحكومة، كما أن القرارات المتعلقة بشن الحرب لم تتم دراسة مجمل احتمالاتها، بما في ذلك السؤال حول ما إذا كان من الصواب استمرار انتهاج سياسة ضبط النفس عند الحدود الشمالية أو دمج خطوات سياسية مع خطوات عسكرية أو الاستعداد عسكرياً من دون تنفيذ خطوات عسكرية فورية

من أجل أن تحتفظ إسرائيل بكامل إمكانيات الرد لحدث الاختطاف. وبهذا كان هناك ضعف في التفكير الإستراتيجي". (يديعوت أحرنوت، ٢٠٠٧/٥/٨).

أما على صعيد سقف الأهداف السياسية للحرب، وعلى صعيد تهيئة الجيش والقوات البرية بالتحديد فإن الإخفاق في هذا المجال لا يقل أهمية عن بقية الإستخلاصات:"لم يتم إيضاح جزء من أهداف الحرب المعلنة ولم تكن قابلة للتحقيق وبعضها ما كان بالإمكان تحقيقها بالخطط العسكرية التي تمت المصادقة عليها... وأن الجيش لم يبد أفكاراً خلاقة في طرح بدائل ولم يحذر من عدم وجود تناسق بين سيناريوات تطور المعارك والخطط العسكرية التي تمت المصادقة عليها ولم يطلب تعبئة قوات احتياط تسمح بتزويدها بالعتاد وتدريبها لعملية برية في حال اقتضت الحاجة، وحتى بعد اتضاح هذه الأمور للقيادة السياسية فإنها لم تناسب العُملية العسكرية وأهدافها لميزات الجبهة بل على العكس فالأهداف التي تم طرحها كانت طموحة بشكل مبالغ فيه وقيل إن القتال سيستمر حتى تحقيقها لكن الخطط العسكرية التي تمت المصادقة عليها وتنفيذها لم تتناسب مع تحقيقها". وفيما يتعلق بمسؤولية أولمرت قرر التقرير إن (عن ترجمة مختصره للتقرير، موقع ديبكا، ٢٠٠٧/٥/٢) "رئيس الحكومة يتحمل المسؤولية الشخصية والرسمية، العليا والشاملة عن قرارات حكومته وعمليات الجيش، ومسؤوليته عن فشل القرارات والخروج للحرب نابعة من أدائه إذ إنه هو الذي بادر وقاد القرارات التي اتخذت. "إن رئيس الحكومة مسؤول عن أن أهداف الحرب لم تحدد بوضوح وبحذر ولم يتم إجراء فحص منظم للعلاقة بين أهداف الحرب والخطط العسكرية التي اتخذت لتحقيقها، وكان له إسهام شخصي في أن تكون الأهداف التي تم إعلانها طموحة وغير قابلة للتطبيق، كما إن رئيس الحكومة لم يعدل خطته بعد أن اتضح أن الفرضيات الأساس للعملية العسكرية الشديدة التي نفذتها إسرائيل ليست عملية وغير قابلة للتحقيق، وكل هذا ينضم إلى فشل خطير متعلق بترجيح الرأي وإبداء المسؤولية والحذر". أما عن دور وزير الحرب بيرتس قال التقرير إن "وزير الدفاع هو الوزير المسؤول عن الجيش وعضو رفيع في مجموعة القيادة للشؤون السياسية والعسكرية، ولم تكن لوزير الحرب الخبرة والتجربة في الشؤون السياسية والأمنية والحكومية، كما لم يكن يعرف جيدا المبادئ الأساس للغاية المتعلقة باستخدام قوة عسكرية كأداة لتحقيق غايات سياسية. كذلك لم يعط وزناً كافياً لآراء متحفظة تم قولها في لقاءات شارك فيها، كما إن وزير الدفاع لم يعمل من خلال رؤية إستراتيجية للأجهزة المسؤول عنها ولم يطلب ولم يعاين خطط الجيش ولم يتأكد من استعداد وجهوزية الجيش ولم يفحص التلاؤم بين أهداف الحرب والخطط العسكرية التي تم عرضها والمصادقة عليها، وتأثيره على القرارات كان فقط في مواضيع عينية ولم يطرح ولا طلب من رئيس الحكومة فحص بدائل للتفكير فيها ولتنفيذ عمليات، كما أنه لم يطور

رأياً مستقلاً بخصوص انعكاسات تعقيد الجبهة... و"إن افتقاره للتجربة وللخبرة منعه من أن يدرك ماذا يعني الجيش الذي كان مسئولا عنه، وفي كل ذلك فإن وزير الدفاع فشل في أداء مهامه ويمكن القول إن ولايته وأداءه كوزير للدفاع أثناء الحرب أضعفا قدرة الحكومة على مواجهة التحديات". وانتقد التقرير بشدة رئيس الأركان المستقيل حالوتس وقال إن "رئيس هيئة الأركان هو القائد الأعلى للجيش والمصدر الأساس للمعلومات عن الجيش وخططه وقدراته وتوصياته أمام القيادة السياسية، وضلوعه الشخصي في اتخاذ القرارات داخل الجيش وبالتنسيق مع القيادة السياسية كان مركزياً، ولم يكن رئيس الأركان السابق مستعداً ولا جاهزاً للحدث المتوقع عندما وقع الاختطاف... "لقد عمل بشكل متهور ولم يطلع القيادة السياسية على تعقيدات الجبهة ولم يستعرض أمامها معلومات وتقديرات وخططا كانت موجودة لدى الجيش في مستويات التخطيط ومصادقة بدرجات متفاوتة وكان من شأنها أن تمكّن مواجهة أفضل مع المشاكل، ولم يستعرض رئيس الأركان أمام القيادة السياسية الوضع المتدني لجهوزية واستعداد الجيش لتنفيذ عملية عسكرية برية في حال اقتضى ذلك. "والحقيقة أن مسؤولية رئيس هيئة الأركان السابق تزداد خطورة على ضوء واقع علمه بأن رئيس الحكومة ووزير الدفاع يفتقران للخبرة والتجربة الكافيتين في المواضيع ذات العلاقة وبسبب حقيقة أنه أثار لديهما انطباعا بأن الجيش مستعد وجاهز وأن لديه خططاً لوضع كهذا، كما إنه لم يوفر رداً للشكوك المطروحة حيال الرد المقترح في الأيام الأولى للحرب ولم يستعرض أمام القيادة السياسية الخلافات الداخلية في الجيش فيما يتعلق بملاءمة الأهداف المعلنة مع الخطط العسكرية التي تمت المصادقة عليها. "في كل هذه الأمور فشل رئيس هيئة الأركان في القيام بمهامه كقائد أعلى للجيش وكعامل مصيري في القيادة السياسية الأمنية وأبدى افتقارا للمهنية والمسؤولية وترجيح الرأي". وأخيراً فإن الاختلالات التي كشفت عنها حرب تموز/يوليو في البنية السياسية - الاجتماعية - القيمية داخل الكيان الصهيوني قد عبرت عنها بكل وضوح، رئيسة محكمة العدل العليا دوريت بينش في حلقة بحث (معاريف ٢٠٠٧/٥/٩) بقولها: "إسرائيل توجد في حالة انهيار منظومات القيم... في ذروة الأيام القاسية للمجتمع في إسرائيل، في ذروة هزة اجتماعية وسياسية، حين تهب رياح شريرة، حين نشهد الإخفاقات والفوارق الاجتماعية والفقر المستشري في أوساط طبقات من الجمهور، وانعدام الثقة بكل المؤسسات التي يحتاجها الجمهور".

إلى جانب ذلك كله، فإن زلزال حرب تموز قد يذهب بعيداً نحو تغيير الخارطة السياسية في إسرائيل، فهناك في الحلبة السياسية في إسرائيل اليوم عشرة سياسيين على الأقل يريدون الوصول إلى قمة الهرم القيادي، أولمرت، نتنياهو، بيرس، باراك، أيالون، بيرتس، ليفني، شطريت، موفاز، وديختر، ولا يملك أحدهم المعايير التي تحددها لجنة فينوغراد

وهناك شك في أن يتمكنوا من اجتياز اختبار حتى أقل صرامة وتشدد من تقرير فينوغراد، فالمعركة بدت أوسع في الداخل الإسرائيلي.

٩ ـ أولمرت بين قرع طبول الحرب والحديث الباهت عن السلام

عاد الحديث عن احتمالات نشوب حرب على الجبهة الشمالية يدور في الأوساط العسكرية الإسرائيلية بوتائر أعلى بعد لغط مفتعل وباهت حول إمكانية معاودة المفاوضات على المسار السوري، وفي أعقاب قيام جيش الإحتلال بإجراء مناورات عسكرية واسعة في الجولان المحتل، وبموازاة كثرة الحديث الإسرائيلي حول تعاظم القدرات الدفاعية السورية، والاستعدادات السورية لمواجهة أية اعتداءات محتملة عليها. ونقلت يديعوت احرنوت (٢٠٠٧/٦/٤) عن" أن محافل رفيعة المستوى في الجيش الإسرائيلي تعتقد بأن على الحكومة ان تقرر في موعد قريب الشروع في مفاوضات مع سوريا. وبتقديرها، فإنه اذا لم تبدأ مفاوضات - يزداد خطر الحرب في الجبهة الشمالية في هذا الصيف. في الجيش الإسرائيلي يفحصون بقلق ما يمكن له أن يفسر كاستعدادات سورية لحرب مع إسرائيل. فقد اشترت سوريا مؤخرا من روسيا كميات كبيرة من أنواع مختلفة من الصواريخ وكذا معدات عسكرية. والوحدات العسكرية السورية المرابطة أمام هضبة الجولان تلقت تعزيزا وتقوم بأعمال التمترس". ويفيد المراسل العسكري لهآرتس (٢٠٠٧/٦/٥) بأن التقديرات :"في الجيش الإسرائيلي هو أنه اذا اندلعت أعمال عدائية بين إسرائيل وسوريا، فسيفتح حزب الله على نحو مؤكد جبهة ثانية من لبنان". وكان عاموس يادلين رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في جيش الإحتلال قد هدد عشية اجتماع المجلس الوزاري المصغر لبحث الاستراتيجية الإسرائيلية حيال سورية: "بأن دمشق ستخسر الحرب اذا ما بادرت بشنها" ونقلت يديعوت احرنوت (٢٠٠٧/٦/٦) على لسان يادلين قوله أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست محذرا: "بأن لسورية سلاح جو ومنظومات مدنية وشبكة كهرباء وبنى مدنية أخرى قد تتضرر". مشيرا إلى جاهزية الجيش السوري واستعداداته للحرب اليوم أكثر من أي وقت مضى، ولكن هذا في نظره لا يعني أن سورية مستعدة للحرب غدا، مشددا على أن السوريين يمتلكون منظومات صواريخ بعيدة المدى وأن تفعيلها لا يحتاج إلى تحريك قوات كبيرة. ومع ذلك أفاد ايتمار أيخر مراسل يديعوت العسكري (٢٠٠٧/٦/٦) بأن كلاً من غابي اشكنازي رئيس الأركان، ورئيس الموساد ورئيس شعبة الاستخبارات قد قالوا أمام لجنة الخارجية والأمن بأن سوريا لا تريد الحرب مع إسرائيل. وحسب أقوالهم لا يوجد أي مؤشر على أن سوريا تخطط لشن هجوم مبادر له أو لتنفيذ عملية عسكرية سريعة. إضافة إلى ذلك ما قاله عاموس يدلين من انه يجب الأخذ بالحسبان انه في ضوء تعاظم قوة سوريا من شأن الانتقال من الاستعداد الدفاعي إلى

الهجوم أن يكون قصيرا ويأتي دون مؤشرات مبكرة. وشدد غابي أشكنازي في حلقة نقاش داخلي أجرته هيئة الأركان العامة على أن الجيش الإسرائيلي جاهز لكل السيناريوهات. وطلب أن تعرض أمام المجلس الوزاري خطط العمل لدى الجيش الإسرائيلي، ولكن رئيس الوزراء قاطعه وقال انه في ضوء دروس لجنة فينوغراد لا معنى للبحث في مثل هذا الموضوع الحساس في مثل هذا المنتدى الموسع. وأعلن أولمرت بأن الموضوع سيبحث في اللجنة الوزارية المقلصة التي تضم سبعة وزراء: أولمرت، بيرتس، بيرس، لفني، ديختر، يشاي وموفاز، ينضم إليهم ايضا الوزراء بن اليعيزر، فريدمان وايتان.

وذكرت صحيفة هآرتس (٢٠٠٧/٦/٨) أن عددا من مستشاري أولمرت يتحفظون على "المبادرة إلى استئناف المفاوضات مع سورية " خشية المس بالعلاقات الأميركية - الإسرائيلية ويرتكز هذا الموقف على فرضية عدم رضا الإدارة الأميركية عن إعادة إحياء المسار السوري. ونقلت الصحيفة نفسها عن مصادر سياسية إسرائيلية قولها: "إن تجديد المفاوضات بين سورية وإسرائيل غير مطروح على جدول أعمال اللقاء المرتقب بين أولمرت والرئيس الأميركي جورج بوش بعد أسبوعين مشيرة إلى انه يتوقع أن يبحث الرئيسان العملية السياسية مع الفلسطينيين ومبادرة السلام العربية وكبح جماح المشروع النووي الإيراني". وفي الوقت الذي يصرح فيه أولمرت بأن حكومته مستعدة لمعاودة المفاوضات مع سورية دون شروط مسبقة موحيا بأن هناك قناة سرية أو طرفا ثالثا يتوسط بين الطرفين عاد وطرح ثلاثة شروط اعتبرها ضرورية لاستئناف المفاوضات مع السوريين وهي: "عدم التدخل بالشؤون الداخلية اللبنانية وعدم دعم المنظمات الفلسطينية وفك علاقاتها مع إيران".

من جانب آخر يتفق معظم المحللين العسكريين في الكيان الصهيوني بأن الهزيمة النكراء الذي مني بها جيش الإحتلال في الحرب العداونية على لبنان في تموز العام الماضي، لا تزال تداعياتها تتفاعل في الأوساط العسكرية والأمنية الإسرائيلية، على اعتبار أن تلك الحرب قد أسقطت مقولة الردع الإسرائيلي إلى غير رجعة ويتضح من التقرير الذي نشره اليكس فيشمان المراسل العسكري ليديعوت احرنوت (٢٠٠٧/٦/١١) حول السجال المستمر الذي يستحوذ على تلك الأوساط في هذا الإطار: "برز تباين واضح بين تقديرات مسؤولي الأجهزة الأمنية وقادة الجيش حول تداعيات الحرب الأخيرة في لبنان إذ يرى رئيس الموساد مئير دغان: "أن الردع الإسرائيلي قد تضرر كثيرا في الحرب الأخيرة ونتيجة لذلك ازدادت الثقة لدى سورية بالخيار العسكري، وهو يرى بأنه حصل في سورية تغير استراتيجي سيرد بموجبه السوريون منذ الآن على أية عملية عسكرية يرونها استفزازا إسرائيليا"، فيما اعتبر رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية: "أن قدرة إسرائيل

الردعية قد تحسنت". ونقلت إذاعة الجيش (٢٠٠٧/٦/١٠) عن رئيس أركان جيش الإحتلال غابي اشكنازي قوله انه يرى في التهديد السوري تهديداً ملموساً، لكنه يؤيد في الوقت نفسه القيام بفحص حقيقي لنوايا السوريين ونقلت يديعوت احرنوت (٢٠٠٧/٦/٨) عن ضباط كبار في جيش الإحتلال قولهم: "أن الجدية التي يبديها اشكنازي في الاجتماعات المغلقة لهيئة الأركان العامة بشأن التهديد السوري تبث لمرؤوسيه الانطباع بأنه يعتبر خيار الحرب مع سورية تهديدا ملموسا". من جهته اعتبر وزير الحرب عمير بيرتس المناورات العسكرية الواسعة التي أجراها جيش الإحتلال في الجولان المحتل قبل فترة وجيزة بأنها: "جزء من معادلة ميزان الرعب وان هذا الميزان هو الذي يمنع الحرب".

الصحافة الإسرائيلية انقسمت بدورها بين من هو مؤيد لاستئناف المفاوضات مع سورية ومن هو ضد ذلك لكن الملاحظ في تعليقات وتحليلات معظم الصحف الرئيسية بأن هناك اجماعا يقول بان أولمرت يستخدم إطلاق الرسائل حول المفاوضات كغطاء على عمل عسكري على حد قول شلومو غازيت رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الأسبق والكاتب الدائم في معاريف (٢٠٠٧/٦/١١): "تبدو لي خطوات رئيس الحكومة الدبلوماسية نحو دمشق غامضة، وغير مفهومة بل خطرة. وهي قد تفسَّر خطأ كخداع من اجل تقديم إجراء عسكري إسرائيلي في مواجهة السوريين فضلا عن أنها لن تفضي إلى التحادث والاتفاق. اذا نظرنا فيما نشر في هذه الأيام، فإنني أصدر عن افتراض أن التقرير كان صحيحا في أساسه: أجرى رئيس الحكومة قبل نحو من شهرين مهاتفة سرية مع الرئيس بوش وحصل على موافقته على بدء تفاوض مع السوريين؛ في أعقاب هذه المحادثة، نقل رئيس الحكومة رسالة سرية إلى الرئيس بشار الأسد بوساطة ألمانية وتركيا. اقترح في هذه الرسالة بدء تفاوض سري على اتفاق سلام بين الدولتين. وقد بيّن انه يعلم جيدا ما الثمن الذي سيُطلب دفعه في اطار هذا الاتفاق، وأنه مستعد لذلك، لكنه يطلب قبل بدء التفاوض أن يعلم هل ستوافق سوريا مقابل ذلك على فصم علاقاتها بإيران ووقف تأييدها حزب الله والمنظمات الإرهابية الفلسطينية. إلى الآن لم يحصل رئيس الحكومة على جواب من دمشق".

١٠ ـ فوز باراك بزعامة حزب العمل

فاز رئيس الحكومة الأسبق، ايهود باراك، برئاسة الحزب وتغلب على منافسه عضو الكنيست عامي أيالون. وحصل باراك في الانتخابات الداخلية للحزب التي جرت الثلاثاء ٢٠٠٧/٦/١٢ على ٥١,٣ في المئة فيما حصل أيالون على ٤٧,٧ في المئة. وقال سكرتير حزب العمل إيتان كابل، الذي أيّد باراك لإذاعة الجيش الإسرائيلي إن حزب العمل لن يستمر بالجلوس في الحكومة الإسرائيلية برئاسة إيهود أولمرت بعد صدور التقرير النهائي

للجنة فينوغراد حول حرب لبنان الثانية. كان كابل قد استقال من الحكومة بعد نشر التقرير الأولي للجنة فينوغراد الذي وجّه انتقادات شديدة للقيادة الإسرائيلية وعلى رأسها أولمرت. ويتوقع صدور التقرير النهائي للجنة فينوغراد في شهر آب/ أغسطس (٢٠٠٧) في أقصى حد. وقال كابل إن "الواقع يدل على أنه في هذه اللحظة فإننا نشكل حبل نجاة لاولمرت لكن مهمتنا ليست إنقاذ رئيس الحكومة". وأردف أن "مهمتنا هي أن تكون هناك حكومة أخرى مع رئيس آخر وبعد صدور التقرير (فينوغراد) فإنه إما أن يعمل حزب العمل على تغيير رئيس الحكومة أو ينسحب من الحكومة". وتنسجم هذه التصريحات مع تصريحات أطلقها باراك في الآونة الأخيرة وقال فيها إنه سيعمل على استبدال أولمرت أو تقديم موعد الانتخابات العامة.

من جانبه، قال الوزير بنيامين بن اليعازر، المقرب من باراك والذي يعتبر كمن حقق الفوز له، إنه بعد ظهور النتائج الرسمية "يتوجب التوصل بسرعة لاتفاق سريع مع رئيس الحكومة لكي يدخل باراك إلى مكتب وزير الدفاع من أجل ترميم أمن دولة إسرائيل وفي الوقت ذاته سيعمل باراك على دفع السلام". من جانبه، اكتفى باراك في خطاب ألقاه أمام مؤيديه بعد الإعلان عن فوزه بالدعوة إلى توحيد صفوف حزب العمل فيما هاتفه أيالون وهنأه معترفا بالخسارة. وقال باراك إنه "اليوم تبدأ حملة طويلة لإعادة القيادة الرزينة والمسؤولة والمجربة والجذرية والموحدة لإسرائيل ودعونا نبحث عما يوحدنا وسنفعل ذلك من خلال التزام أساس للمجتمع الإسرائيلي وأمن دولة إسرائيل، بيت الشعب اليهودي وحصنه التاريخي ووطن أبناء شعبنا".

الصحف الإسرائيلية تباينت في تعليقاتها حول انعكاسات فوز باراك في زعامة العمل على الحزب نفسه وعلى الواقع السياسي والحزبي في الكيان، فقد وصف مراسل الشؤون الحزبية في صحيفة "هآرتس"، يوسي فيرتر (١٢/٦/٢٠٠٧)، فوز باراك برئاسة حزب "العمل" في جولة الاقتراع الثانية التي جرت أربعاء الفائت على المنصب، على أنه أشبه بـ "بعث الأموات" إلى الحياة مجدداً، في إشارة إلى أن فرصته بالفوز بهذا المنصب كانت تبدو في بداية السباق الانتخابي على زعامة "العمل" قبل ستة أشهر (والذي نافسه في جولتها الأولى مرشحون أقوياء مثل زعيم الحزب السابق عمير بيرتس وأدميرال (قائد) سلاح البحرية ورئيس جهاز مخابرات "الشاباك" الأسبق عامي أيالون، الذي خسر جولتها الثانية أمس أمام باراك بفارق يصل إلى حوالي ٤ في المئة من أصوات المقترعين من منتسبي "العمل") "سيناريو خيالياً".

"باراك يسعى إلى رئاسة الحكومة" عنوان رئيس كتبه المراسل الحزبي ليديعوت احرنوت(١٣/٦/٢٠٠٧) مشيرا إلى :" الفائز في انتخابات زعامة "العمل" إيهود باراك حدد هدفه واستطاع أيضاً بلوغه، لكن الهدف الحقيقي (رئاسة الحكومة) ما زال بعيداً".

وأضاف المراسل في السياق ذاته :" إلى أن البهجة الحقيقية، الخالصة والعفوية، من النوع الذي يشحذ الهمم والطاقات (كالتي واكبت فوز باراك أول مرة في انتخابات زعامة حزب العمل وانتخابات رئاسة الوزراء في نهاية التسعينيات ومطلع العام ٢٠٠٠) غابت تماماً عن قاعة مقر حزب "العمل" في تل أبيب مساء الثلاثاء، التي تجمع فيها أنصار ومؤيدو باراك ليستمعوا بعد إعلان نتيجة الانتخابات شبه النهائية فجر اليوم إلى خطاب فوزه الذي ألقاه أمامهم بعد منتصف الليل.... إذا كانت قد سادت حتى الآن بهجة في حزب "العمل" بدون باراك، فقد كان باراك هذه الليلة (ليلة إعلان فوزه الفائتة) بدون بهجة. وأضاف: بعد إيهود باراك الأول، وعمرام متسناع وعمير بيرتس (الذين تناوبوا على زعامة "العمل" منذ نهاية التسعينيات)، وبعد أحلام محطمة وخيبات أمل لا تعد ولا تحصى، يبدو أن شيئاً ما قد حدث للحزب ونشطائه ولقد أدركوا كما يبدو أن عليهم، عوضاً عن الاستغراق في نشوة فوزه، أن ينظروا إلى الواقع بأعينهم، ومن نافل القول إن هذا الواقع ليس بالسهل أو البسيط، سواء بالنسبة للدولة أو بالنسبة للحزب".

ولذلك، رجحت الصحيفة في ختام افتتاحيتها، أن يؤثر باراك السير في الطريق التي سلكها الزعيم اليميني ورئيس الوزراء السابق أريئيل شارون، والتي اتسمت بـ "خطى بطيئة، هادئة وبغموض شديد" وكان من أبرز وأهم تتويجاتها السياسية والأمنية تنفيذ خطة الانسحاب الأحادية الجانب وإزالة المستوطنات اليهودية من قطاع غزة وفي الوقت ذاته المضي قدماً وبشكل حثيث في مخططات بناء جدار الفصل والتوسع الاستيطاني وعزل "القدس الشرقية" في الضفة الغربية وسط تكريس وتوسيع انتهاج سياسة القوة والقمع الدموية بحق الشعب الفلسطيني وسياسة تغييب وشطب "دور الشريك الفلسطيني" وهي السياسات التي بدأها ووضع لبناتها الأولى إيهود باراك نفسه في ولايته السابقة لرئاسة الحكومة، خاصة في أعقاب فشل محادثات السلام مع القيادة الفلسطينية في مؤتمر كامب ديفيد صيف العام ٢٠٠٠، ومن ثم في مواجهة الانتفاضة الثانية التي فجر شارون شرارتها بزيارته الاستفزازية للمسجد الأقصى كزعيم للمعارضة اليمينية في أيلول/سبتمبر من نفس العام.

١١ـ انتخاب شمعون بيرس رئيس تاسعا للكيان

فاز شمعون بيرس من حزب "كديما" في انتخابات الرئاسة في الكيان الصهيوني، برغم توليه رئاسة الوزراء ثلاث مرات، وبذلك يعتبر بيرس رئيسا تاسعا للكيان خلفا لموشيه كاتساف، اثر انسحاب منافسيه النائب عن الليكود روفين ريفلين والنائبة عن حزب "العمل" كوليت افيتال في الدورة الثانية من الاقتراع. وشارك ١١٩ نائبا من أصل ١٢٠ في الكنيست في عملية التصويت، التي سُجلت خلالها ثماني بطاقات بيضاء وبطاقتان

لاغيتان. وحصل بيريز في الدورة الأولى على ٥٨ صوتاً، في مقابل ٣٧ صوتاً لريفلين و٢١ صوتاً لافيتال، بينما كان يحتاج الى ٦١ صوتاً لتحقيق الفوز من الدورة الأولى. غير أن الفارق الكبير في الأصوات، دفع ريفلين وافيتال الى الانسحاب في ختام الدورة الأولى، قبل أن يفوز بيريز بـ٨٦ صوتا في مقابل ٢٣ في الدورة الثانية حيث طلب من النواب التصويت مع انتخابه أو ضده. وسيقسم بيريز اليمين الدستورية في ١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٧، لولاية من سبع سنوات. وتولى بيرس منصب رئيس الوزراء بالوكالة في السبعينيات، وبين العامين ١٩٨٤ و١٩٨٦ خلال حكومة الوحدة الوطنية بين حزبي "العمل" والليكود التي أعقبت غزو لبنان، وفي العام ١٩٩٥ بعد اغتيال اسحق رابين، غير أنه لم يحقق مطلقا فوزا انتخابيا يتيح له تولي المنصب.

وتعليقا على انتخاب بيرس لهذا المنصب قالت هآرتس في افتتاحيتها (٢٠٠٧/٦/١٥) :"بانتخاب شمعون بيرس، من أواخر جيل المؤسسين، رئيسا تاسعا منحت الكنيست هدية كبيرة لدولة إسرائيل ومواطنيها. معروف قدمه لنا السياسي كثير الأعمال، الذي قبل في سن الـ ٨٤ أن يستبدل النشاط السياسي بتحدي ترميم مكانة مؤسسة الرئاسة. انتخاب بيرس رئيسا ليس جائزة ترضية لهذا الرجل الذي شبع هزائم. وبتسلمه هذا المنصب يقدّم بيرس خدمة لإسرائيل وللطوائف اليهودية في الشتات والتي هي قلقة على صورة الدولة اليهودية. ينبغي أن نشكره على ذلك في أنه بعد أن عمل على تثبيت أمن إسرائيل وقوة ردعها وجه جهوده لحث مسيرة السلام، طور مكانتها الدولية وساهم في تحسين اقتصادها، فإنه مستعد مرة أخرى لأن يشمر عن أكمامه في محاولة لتبييض وجه أحد الرموز البارزة للدولة، الذي فقد بريقه".

١٢ ـ قلق إسرائيلي كبير من سيطرة حماس على الأوضاع في غزة

لا يبدو مستهجنا ما تبديه مصادر سياسية إسرائيلية من قلق كبير وترقب حذر وما تطلقه وسائل الإعلام وبالأخص الصحافة تحديدا، من تحذيرات متواصلة ومكشوفة حول حسم حركة حماس للصراع الدائر الآن بينها وبين فتح في قطاع غزة لصالحها لاسيما وان الحكومة الإسرائيلية قد دخلت في الأساس على خط الاقتتال الداخلي الفلسطيني، وأخذت تؤلب جهة فلسطينية على أخرى، من خلال دعمها المعلن للسلطة ورئيسها أبو مازن، حتى أن جهات إسرائيلية نافذة طالبت بإفساح المجال أمام أجهزة السلطة لإدخال أسلحة ثقيلة ودعمها في مواجهة حماس، والهدف من وراء ذالك، استنزاف قدرات الطرفين، وإضعاف المقاومة، وبالتالي خلق حالة من الفوضى لكي تكون مسوغا لاستكمال سياساتها، في تصفية القضية الفلسطينية.

داني روبنشتاين في هآرتس (٢٠٠٧/٦/١٣) وصف ما يجري في الآونة الأخيرة في غزة

بأنه "حل السلطة الفلسطينية". والسبب الرئيس هو أن فتح، برئاسة الرئيس محمود عباس، رفضت التعاون الكامل مع حماس في أجهزة السلطة رغم أن حماس فازت قبل أكثر من سنة بأغلبية حاسمة في الانتخابات البرلمانية. واضطرت فتح إلى عدم قبول حسم الناخب الفلسطيني لأن كل العالم طلب منها ذلك. الولايات المتحدة، أوروبا، معظم الحكام العرب وبالطبع إسرائيل - حثوا فتح على عدم التعاون مع حماس في السلطة. وهكذا حصل أن تحولت غزة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي، والتي كان يمكن لها أن تصبح نموذجا رائعا للاستقلال الفلسطيني، إلى حالة من الفوضى. فالسلطة وضعت تحت الحصار. لا مال، فيما أجهزة التعليم، الصحة والخدمات تنهار".

جاكي خوجي الكاتب في يديعوت احرنوت (٢٠٠٧/٧/١٣) يرى انه اذا نجحت حماس في المعركة، :" سنشهد هنا واقعا جديدا. واقع دولتين فلسطينيتين: حماستان في غزة وفتح لاند في الضفة الغربية. إسرائيل ستكون محاطة بالاصولية الإسلامية. من الجنوب حماس، ومن الشمال حزب الله. ويعاني سكان غزة منذ أكثر من سنة تحت عبء المواجهة، وهم سيعانون أكثر اذا ما انتصرت حماس. السابقة، التي ستكون بيد حماس، ستصبح علامات في خرائط سلاح الجو وكل واحد منها سيحظى بقنبلة خاصة به. أما العالم الذي في معظمه صمت حتى اليوم فسيصمت أكثر. يبدو أن هذا الصيف سيكون أكثر سخونة من المعتاد".

عاموس هرئيل المراسل العسكري في هآرتس (٢٠٠٧/٦/١٤) يقدر أن الموازين العسكرية تميل لصالح حماس ويقول: "يبدو أن مشاهد الأيام الأخيرة، عن المعركة المترددة التي تُديرها فتح في مواجهة حماس، أزالت علامات السؤال. حرب أهلية في القطاع والجانب الإسلامي هو الغالب. ستكون للنتائج اللاحقة آثار بعيدة المدى، لا في مستقبل السلطة فحسب بل في علاقاتها بإسرائيل أو بالمنطقة عامة.. إن سيطرة حماس على القطاع، التي بدت أمس أقرب مما كانت في أي وقت مضى، قد تُقسم المناطق إلى كيانين سياسيين، بل ثقافيين، مستقلين: دولة حماس (القطاع) ودولة فتح (الضفة الغربية).

هرئيل يحذر من خطورة الاوضاع الجديدة في غزة ويدعو إسرائيل لأن تأخذ بحسبانها إمكانية التدخل العسكري في غزة :"يبدو هذا الآن كآخر شيء يخطط أولمرت لفعله. في المستوى السياسي وفي جهاز الأمن يتابعون بقلق كبير التطورات. لكن إسرائيل، ما بقيت تستطيع أن تسمح لنفسها، ستبتعد عن التدخل العسكري في غزة. تتحدث التوجيهات التي أُعطيت للقيادة الجنوبية عن استعداد عالٍ وتيقظ، لكنها تتحدث عن ضبط للنفس ايضا. لن يُدخل الجيش الإسرائيلي رأسه في المواجهة الفلسطينية الداخلية ما لم يجروه إلى الداخل بالقوة. لن يردّ على إطلاق صواريخ القسام بعمل بري واسع".

الكاتب نفسه يجري مقارنة بين قدرات وإمكانيات فتح وحماس على الأرض ويقدر أن:"

جيش حماس أحسن تجهيزا من فتح. انه منظم جدا ومدرب، إلى حد أنهم في غزة يُقدرون أن كثيرا من أفراد المنظمة أُعدوا إعدادا خاصا في إيران وأن ذلك انحصر في مواجهة فتح لا في مواجهة إسرائيل. شعر السكان في غزة في الأيام الأخيرة بـ "ثورة حوسبة" حماس. زُود أفراد المنظمة الذين أقاموا حواجز في المدينة بحواسيب محمولة، فحصوا بها بطاقات هوية المارين بالمكان. ومن عُرف انه من فتح اختطف في أفضل الحالات اذا لم يُقتل فورا. و في معركة دامية في مخيم اللاجئين جباليا احتلت حماس قيادة فتح في المكان. قد يُحسم مصير المعركة اليوم. تبين أمس أن فتح تتخلى بالتدريج عن التحصن في جزء من القيادات الإقليمية الصغيرة وتتمسك بالمربع الأمني، وبعدد من القيادات الكبيرة والمتجاورة في مدينة غزة وبقربها. قد يُنذر سقوط المنطقة في يد حماس بنهاية عصر فتح في القطاع. أما اذا نجحت فتح في رد الحرب، فمن المعقول أن نشهد مرة أخرى تجدد إطلاق صواريخ حماس على سدروت".

الصحف الإسرائيلية تجمع على أن سيطرة حماس على الأوضاع في غزة بات يشكل إرباكا كبيرا لحكومة أولمرت وانه قد يغير جدول أعمال اللقاء المرتقب بينه وبين الرئيس الأميركي جورج بوش وفي هذا الإطار يعتقد شمعون شيفر في يديعوت احرنوت (٢٠٠٧/٦/١٥)أن :"السلطة ماتت، لا شريك.. لن تكون هذه هي المرة الأولى التي يتغير فيها جدول الأعمال المخطط للقاء رئيس وزراء إسرائيلي مع رئيس الولايات المتحدة في ضوء الأحداث الدراماتيكية في منطقتنا. فقد تبين لمستشاري أولمرت، رئيس الفريق يورام تربوبيتش والمستشار السياسي شالوم ترجمان اللذين عادا صباح أمس من محادثات تمهيدية مع نظرائهما في واشنطن، أن كل الأحاديث عن الحاجة لخلق أفق سياسي للفلسطينيين وتعزيز المعتدلين برئاسة ابو مازن أصبحت غير ذات صلة. عمليا، في محيط أولمرت وفي جهاز الامن يوجد إجماع بأن السلطة الفلسطينية لم تعد قائمة. بمعنى: في قطاع غزة انتهت عملية إقامة كيان حمساوي مستقل يعمل حسب قوانين الاسلام، وفي الضفة بقي كيان سلطوي تحت سيطرة فتح". ويتابع شيفر ويقول: "أمس، في المشاورات بمشاركة قادة جهاز الامن، قال أولمرت أن إسرائيل ستمنع بكل الوسائل التي تحت تصرفها تحول الضفة الغربية إلى حماستان ثانية. ومع ذلك، فإن رئيس الوزراء يعتقد أنه محظور على إسرائيل التدخل في ما يجري في غزة، أو على حد تعبيره: "لن يقاتل أي جندي من الجيش الإسرائيلي حرب فتح في القطاع". وفي نفس السياق أوردت مراسلة معاريف (٢٠٠٧/٦/١٥) بأن إسرائيل سوف تسعى إلى عزل كل من الضفة الغربية نهائيا عن بعضهما البعض :"في ظل التطورات الدراماتيكية في مناطق السلطة الفلسطينية، يستعد رئيس الوزراء ايهود أولمرت للقاء مع الرئيس الأميركي جورج بوش. في بؤرة اللقاء، الذي يعقد يوم الثلاثاء القريب القادم في البيت الأبيض: كيف يمكن التقدم على المستوى

السياسي في ضوء سيطرة حماس على قطاع غزة. رئيس الوزراء سيعرض على الرئيس بوش السياسة الإسرائيلية، القاضية بوجوب خلق عزل بين مناطق الضفة وبين غزة بهدف قطع قدرة التأثير لحماس في الضفة. وقال مصدر سياسي كبير في القدس إن "هذه مصلحة إسرائيلية. يجب وضع العين على حماس ومساعدة ابو مازن والقوى المعتدلة لاستقرار الوضع".

في مقابل ذلك أفاد المراسل الأمني لهآرتس (٢٠٠٧/٦/١٤) بأنه "لأول مرة: في جهاز الامن يفكرون بالحديث مع حماس.. في جهاز الامن سيفكرون غدا، لأول مرة بإمكانية الحديث مع حماس. ضباط في فرقة غزة قدروا أمس في ساعات المساء بأنه في غضون أقل من ٢٤ ساعة ستنهي حماس سيطرتها على قطاع غزة وطرد كبار مسؤولي فتح. وفي ساعات ما بعد الظهر أغلق معبر ايرز، في أعقاب تخوف كبير من أن تسيطر حماس على الجانب الفلسطيني من معبر ايرز. وقال ضباط في الفرقة أمس: "لم يكن لنا خيار غير إغلاق المعبر خشية محاولتهم المس بقوات الجيش الإسرائيلي ورجال المعبر. ومع أن لهذا آثاراً خطيرة على الجانب الإنساني، ولكن لا مفر". وأضاف المراسل بأن مصادر في مكتب وزير الدفاع عمير بيرتس تقدر بأنه اذا سيطرت حماس على كل معابر قطاع غزة، فلن يكون مفر من الحديث مع المنظمة لأول مرة منذ تسلمها الحكم. "

١٣ ـ إسرائيل وتداعيات الوضع الجديد في غزة

في الوقت الذي تجاوزت فيه السياسية الإسرائيلية الموقف الانتظاري بعد أن حسمت حركة حماس الوضع في غزة لصالحها بشكل كامل، أعلن مسؤولون إسرائيليون ان إسرائيل ليست بصدد شن هجوم بري شامل على قطاع غزة في المرحلة الحالية، على الرغم من ان جيشها على أهبة الاستعداد لمواجهة ما اسماه مصدر رفيع المستوى في جيش الإحتلال سيناريوهات مختلفة في غزة. من جانب آخر أوضحت الصحف الإسرائيلية أن التوافق الإسرائيلي ـ الأميركي ـ سلطة عباس ـ الأوروبي ـ وبعض أطراف النظام العربي الذي سرعان ما برز بخصوص وجوب عزل قطاع غزة والتعامل معه كمشكلة منفصلة تتطلب وفق القاموس الإسرائيلي معالجة خاصة من الأسرة الدولية على اعتبار أن القطاع قد أصبح "كيانا معاديا" ينبغي التعاطي معه عسكريا، في مقابل التعاطي "بمرونة" مع المعتدلين الفلسطينيين في الضفة الغربية. ونقلت هآرتس (٢٠٠٧/٦/١٨) عن أوساط سياسية إسرائيلية انه في أعقاب قرار محمود عباس حل حكومة الوحدة الوطنية وتشكيل حكومة طوارئ برئاسة فياض، ستقوم إسرائيل بتغيير سياستها وإتباع استراتيجية جديدة تقوم على دعم وتقوية سلطة عباس والأجهزة الأمنية الخاصة به كجزء من تقوية وتعزيز نفوذ من أسمتهم بالعناصر الفلسطينية المعتدلة، وان حكومة أولمرت بصدد بلورة

تصور سوف يقوم المذكور بعرضه على الرئيس بوش خلال لقائه به ووفق مصادر سياسية إسرائيلية بحسب هآرتس ان هذا التصور قد تمت مناقشته من قبل مسؤولين إسرائيليين وأميركيين ومقربين من أبي مازن. وتقول هذه المصادر أن أولمرت يشارك الأميركيين رأيهم بتبني فكرة "الفصل السياسي والجغرافي" بين الضفة الغربية والقطاع على اعتبار ان القطاع قد أصبح في نظر الأميركيين والإسرائيليين "كيانا معاديا" وانه يحق لجيش الإحتلال القيام بعمليات عسكرية متى وكيفما يشاء، في مقابل دعم الضفة الغربية اقتصاديا، وتعزيز مكانة عباس وسلطته بمختلف الوسائل "سرا وعلانية "وضمان أن لا تكون الضفة الغربية قاعدة " للإرهاب " من خلال العمل المتواصل " لمنع حماس أن لا تطل برأسها". ونقلت القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي (٢٠٠٧/٦/١٨) عن رئيس الكيان المنتخب شمعون بيرس قوله خلال اتصال هاتفي مع الرئيس بوش :" أن إسرائيل ترى في التطورات الأخيرة في قطاع غزة فرصة للفصل بين قطاع غزة والضفة على أن يتم التعامل مع الحكم في غزة على انه "إرهابي" بينما تعمل الولايات المتحدة وإسرائيل على تقوية الضفة الغربية اقتصاديا وتحويلها إلى منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية ومتحررة من سيطرة حماس ". وأفاد مراسل هآرتس (٢٠٠٧/٦/٢١) عن ما أسماها مصادر أمنية قولها :" أن الصدع بين الضفة والقطاع نهائي وغير قابل للرأب وأن الفصل يبدو تاما ولم يتبق ألان سوى متابعة سلوك حماس ورؤية ما اذا كانت قادرة على تصريف شؤون ١,٥ مليون إنسان يعيشون تحت وطأة الحصار الاقتصادي والعزلة السياسية. ويقول مراسل معاريف العسكري (٢٠٠٧/٦/٢٢):"أن إسرائيل لم تحسم بعد موقفها من فكرة انتشار قوات دولية على الشريط الحدودي مع غزة(بين رفح وسيناء) رغم تأييدها المبدئي لاستقدام مثل هذه القوات إلا أنها تستبعد موافقة دول إرسال قواتها "للموت في غزة". فضلا عن ذلك ترى إسرائيل أن انتشار هذه القوات قد يمنح الشرعية لحماس في القطاع بداعي ان هذه القوات قد تضطر للتنسيق مع حماس، وأضافت الصحيفة على لسان ليفني وزيرة الخارجية :"أن المطلوب من أية قوة دولية أن تكون مستعدة للقتال ومواجهة حماس ميدانيا ولسنا بحاجة إلى قوة دولية تخبرنا فقط عن تهريب أسلحة عبر مصر وإنما قوة تضع حدا لتهريب الأسلحة ". ويقول مراسل يديعوت احرنوت العسكري (٢٠٠٧/٦/٢١): "يبدو أن هذه المسألة كما الرد العسكري على التطورات الأخيرة في القطاع ستكون ضمن الأمور الأولى المطروحة على جدول أعمال وزير الحرب الجديد باراك". من جهة أخرى، يرى مراقبون في الكيان أن الحديث عن دعم عباس وسلطته لا يتعدى الدعم الاقتصادي استجابة لرغبة واشنطن التي لا تريد رؤية سلطة عباس ومن تصفهم بالمعتدلين الفلسطينيين ينهارون أمام حماس، ويستبعد ألوف بن في هآرتس (٢٠٠٧/٦/٢١) تجاوبا إسرائيليا مع مساعي كونداليزا رايس لإيجاد ما أسمته "أفقاً سياسياً" للتسوية مشيرا

إلى أن أيا من المسؤولين الإسرائيليين لا يثق بقدرات عباس على فرض سلطته على مناطق السلطة، وقد استذكر عدد من وزراء أولمرت قول رئيس الوزراء السابق شارون عن عباس أنه "صوص صغير لم ينبت له ريش" وقال احدهم أن ما حصل في غزة مؤخرا يثبت صحة ذلك. ويشير المعلق السياسي في هآرتس عكيفا الدار (٢٠٠٧/٦/١٨) إلى حقيقة أن ليس لدى إسرائيل الكثير ما تقدمه للسلطة حتى في حال أبدت تجاوبا مع الرغبة الأميركية في تقديم مساعدات لدعم سلطة عباس، فالقضايا المختلف عليها تتعلق أساسا في الضفة لغربية لجهة رفض الانسحاب من القدس المحتلة والإبقاء على ثلث أراضي الضفة المقامة عليها الكتل الاستيطانية الرئيسية تحت السيطرة الإسرائيلية في إطار أية تسوية سياسية بالإضافة إلى رفض حق عودة اللاجئين إلى ديارهم. ولعل في كل هذا الحديث أكثر من إشارة إلى عودة إسرائيل إلى المربع الأول القديم في شأن "التقاسم الوظيفي" بين مصر والأردن وهو ما عبر عنه أحد وزراء الحكومة المصغرة رافي ايتان وغيره من المسؤولين الإسرائيليين الذين يرون أن مصر ستجد نفسها مضطرة إلى معالجة التطورات في القطاع لتحمي نفسها أولا.

وما يجدر ذكره أن صحيفة هآرتس كانت قد سربت وثيقة سرية للأمم المتحدة تكشف أسباب ما جرى في غزة وقالت الصحيفة (٢٠٠٧/٦/١٩): "أن نائب الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص للشرق الأوسط، الفيرو دي ـ سوتو بعث إلى الأمين العام "بان كي مون" بوثيقة سرية هامة تؤكد بأن الإدارة الأميركية عملت منذ البداية وبالتواطؤ مع مقربي أبو مازن وحكومة أولمرت على إسقاط الحكومة الفلسطينية التي تشكلت بعد الانتخابات التشريعية بأي ثمن حتى لوكان ثمن ذلك حرب أهلية دامية، ونقلت هآرتس عن سوتو قوله في الوثيقة: "أريد أن أقول انه كان من الممكن تشكيل حكومة وحدة وطنية على غرار الحكومة التي شكلت في أعقاب اتفاق مكة بعد الانتخابات التشريعية في ألضفة الغربية وقطاع غزة " وأضاف يقول في الوثيقة :" كل هذا كان سيحدث لولا أن الولايات المتحدة قد دفعت الرباعية إلى وضع شروط جديدة غير ممكنة والى معارضة بل ومحاربة حكومة الوحدة الوطنية وان الولايات المتحدة دفعت منذ الانتخابات وحتى التوقيع على اتفاق مكة إلى المواجهة بين فتح وحماس"، وأشار سوتو إلى انه خلال اجتماع الرباعية الذي عقد قبل اتفاق مكة بأسبوع حين كانت الواجهات بين حماس وفتح على أشدها قال المندوب الأميركي في اللجنة مرتين :" أحب هذا العنف، وهذا يعني أن هناك فلسطينيين يقاومون حماس" وأردف سوتو في الوثيقة مدللا على تواطؤ أبو مازن وجماعته مع المخطط الأميركي قائلا :" أن المستشارين والمقربين من أبو مازن كشفوا لنا على نحو خاص أنهم صاغوا مبادرة لحل حكومة حماس ولقد خططوا لفعل ذلك باستفتاء شعبي يطلب فيه الفلسطينيون أن يصادقوا على حل دولتين على أساس اتفاق اوسلو، وكما حدث في

حالات عدة في الماضي آمن الأميركيون الذين يصغون إلى ثلة صغيرة من الفلسطينيين يقولون لهم ما يريدون سماعه، آمنوا أن ابومازن كان مستعدا لتحدي حماس ولم يعرفوا تقدير الرجل ولا ميزان القوى الذي يواجهه "

من جهتها قالت صحيفة معاريف (٢٠/٦/٢٠٠٧): "أن بعض الدول العربية أرسلت مبعوثيها إلى تل أبيب للتشاور مع الحكومة الإسرائيلية حول كيفية مواجهة المستجدات في الأراضي الفلسطينية بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة"، وقال بن كاسبيت الذي أورد النبأ: "إن أحداث غزة مهدت الطريق أمام إرساء علاقات استراتيجية بين إسرائيل والدول العربية والإسلامية المعتدلة" مشيرا إلى أن هذه العلاقات تجد تعبيرها في تزايد الاتصالات التي يجريها قادة الدول العربية سرّاً مع قادة إسرائيل منذ سيطرة حماس على القطاع، وأضاف كاسبيت انه من خلال المداولات التي تجري سرّاً يتبين أن هناك شعورا لدى بعض الدول العربية أنها موجودة في نفس المركب الذي توجد فيه إسرائيل بعد سيطرة حماس على قطاع غزة.

من ناحية أخرى، كشف موقع ديبكا الإسرائيلي الالكتروني (١٧/٦/٢٠٠٧) أن أجهزة الاستخبارات الغربية والإسرائيلية تبدي قلقا بالغا من سقوط ما أسمته " كنزا استخباراتنا " بأيدي حركة حماس. وقد أ شار الموقع المذكور الذي يتابع قضايا عسكرية وأمنية إسرائيلية في تقرير خاص إلى أن أجهزة الاستخبارات الأميركية (سي - أي - ايه) والبريطانية (أم - أي - ١٦) والإسرائيلية (الموساد والشباك وأمان) تعتبر أن سلاحا من العيار الثقيل وأكثر حدة وخطورة من الناحيتين الأمنية والسياسية، سقط في يد حماس بعد سيطرتها على غزة، " وان ذلك يشكل اكبر كارثة استخباراتية في القرن الأخير لم يحصل ما يشبهها في تاريخ أجهزة الاستخبارات العالمية بما في ذلك سقوط النازية بعد الحرب العالمية الثانية وانهيار النظام الشيوعي في ألمانيا الشرقية في نهاية التسعينات، وأضاف التقرير:"ستكشف هذه الوثائق لحماس وسورية وإيران عمليات الموساد وأمان والشباك ووكالات الاستخبارات في البلدان الغربية، بما يشمل قوائم بأسماء العملاء المزدوجين وأسماء شخصيات" إسرائيلية" تعاونت مع فلسطينيين لقاء أموال. وادعى الموقع أن مصدرا استخباراتيا إسرائيليا قال له: "إن الارشيفات التي خلفها نظام حكم صدام حسين تعتبر "لعبة أولاد" مقارنة مع ما خلفته أجهزة الاستخبارات التابعة لمحمود عباس ومساعده محمد دحلان، مشيرا إلى أن الحديث يدور عن "قنبلة موقوتة" كانت موجودة في مقر الأمن الوقائي في تل الهوى ومقر المخابرات الفلسطينية بجوار ميناء غزة. وأضاف موقع ديبكا أن حماس سيطرت على وثائق حول عمليات سرية للأجهزة استخبارات عربية جرت في الشرق الأوسط علاوة على معلومات تلقي الضوء على اتصالات جرت مع جهات استخباراتية منذ أيام الرئيس الراحل عرفات، وقال الموقع أن المصادر الاستخباراتية

الإسرائيلية اعترفت أن حماس قد سيطرت على أجهزة التصنت والتعقب التي زودتها الإدارة الأميركية لأجهزة السلطة.

من ناحية أخرى تختلف الأجهزة الأمنية الإسرائيلية فيما بينها بشأن نية حماس بعد سيطرتها على قطاع غزة، ففي الوقت الذي يحذر فيه الشباك " جهاز الأمن الداخلي" من سعي الحركة إلى شن عمليات في العمق الإسرائيلي، تستبعد شعبة الاستخبارات العسكرية ذلك على المدى القريب وترى أن أولويات حماس تتركز ألان على تثبيت شرعية حكمها من جهة والسيطرة على الضفة الغربية من جهة أخرى، وقالت مصادر عسكرية لمعاريف (٢٠٠٧/٦/٢٤) أن المؤسسة العسكرية تعد الآن خطة طوارئ لهجوم عسكري كبير ضد حماس في غزة، ونقلت وكالة رويتر عن مصدر امني إسرائيلي قوله :" يمكن اعتبار غزة كلها دولة معادية "

وفي سياق أخر، يستمر الجدل الحاد في الصحافة الإسرائيلية حول الجدوى من تقديم الدعم للرئيس عباس وسلطته في مواجهة حماس بعد أن استطاعت حماس إحكام سيطرتها على قطاع غزة، وذلك على خلفية التسريبات التي أكدت أن أولمرت ينوى اتخاذ قرار بالإفراج عن عوائد الضرائب الفلسطينية المحتجزة لدى إسرائيل وتحويلها لسلطة أبو مازن. فقد ايدت هآرتس في افتتاحيتها (٢٠٠٧/٦/١٩) نية أولمرت بالإفراج عن تلك العوائد، معتبرة انه من الحيوي لإسرائيل تقديم العون لأبي مازن على اعتباره الزعيم الفلسطيني الوحيد الذي بإمكان إسرائيل التوصل معه إلى اتفاقيات وتسويات. وأضافت هآرتس أن حكومة أولمرت: "ملزمة بوضع سياسة ذات مصداقية تؤدي إلى تعزيز حقيقي لعباس وسلطته، ونؤكد للجمهور الفلسطيني بأن الاعتدال مجدٍ وأن هناك بديلا لحكم حماس وانهيار السلطة" وشددت الصحيفة ذاتها على انه ينبغي عدم الاكتفاء بتقديم المساعدات الاقتصادية بل يجب إيجاد "أفق سياسي حقيقي"، يتضمن تجميد الاستيطان وتفكيك البؤر الاستيطانية غير القانونية، ولفتت هآرتس بأن: "إسرائيل ارتكبت خطأ فادحا في أعقاب فوز حماس في الانتخابات، معتبرة أن هذه السياسة أدت إلى تعزيز دور حماس". من جهته حذر الكاتب تسفي بارئيل في هآرتس (٢٠٠٧/٦/٢٠): "انه في حال عدم شروع إسرائيل في مفاوضات مع الحكومة الفلسطينية الجديدة فإن ظاهرة غزة ستنتقل إلى الضفة الغربية" وانتقد بارئيل الأصوات الإسرائيلية التي تعتبر ما حدث في غزة مصلحة إسرائيلية، محذراً إلى أن هذا الواقع سينقلب ضد إسرائيل على شكل عمليات عسكرية في قلب إسرائيل وضد جيشها في الضفة الغربية. وفي المقابل قال نتنياهو زعيم حزب الليكود المعارض:" انه من العبث المراهنة على أبي مازن واستثماره لأنه زعيم ضعيف، وانه ينبغي التنسيق مع الولايات المتحدة ومصر والأردن لمواجهة الخطر المحدق المتمثل بسيطرة حماس على قطاع غزة. من جانبه شن كبير المعلقين في صحيفة

يديعوت احرنوت سيفر بلوتسكر (٢٠٠٧/٦/٢٠) هجوما عنيفا على القيادات الإسرائيلية التي تطالب بتقديم الدعم لأبي مازن متهماً إياها "بالعيش بالوهم الذاتي"، وأضاف بلوتسكر أن إسرائيل ترتكب خطأ كبيرا عندما تراهن على تقديمها الدعم للسلطة في الضفة على اعتبار أن ذلك مصلحة لها، معتبرا أن السلطة وحركة "فتح" متعفنتين ولا أمل في دعمهما واصفا أبو مازن بزعيم " من ورق ".

١٤ ـ قمة بوش ـ أولمرت

علق الكثير من الاسرائيليين أمالا كبيرة على لقاء رئيس حكومتهم أولمرت بالرئيس الأميركي بوش، لاسيما وان سياسات كلا الرجلين قد وصلت إلى طريق مسدود، فالرئيس بوش يواجه مأزقا عميقا في كل من العراق وأفغانستان ولبنان، وكذلك الأمر يواجه أولمرت مأزقا لا يقل صعوبة وخطورة ان على صعيد الوضع الذي تعيشه حكومته أو على صعيد تداعيات نتائج الحرب العدوانية على لبنان في تموز الماضي. وقد كانت المساعدات العسكرية والمفاوضات مع سورية والملف النووي الإيراني تتصدر جدول أعمال لقائهما غير أن الأوضاع الجديدة في غزة قد غيرت من جدول أعمال اللقاء. وكانت القمة كما وصفها الصحفيون "قمة عباس "التي أكدت سياسة الطرفين بالنسبة لتأييد طرف فلسطيني على أخر والاستمرار في فرض السياسات الأميركية ـ الإسرائيلية على الفلسطينيين. وفي واشنطن، أعلن بوش عشية لقائه بأولمرت انه سيوفد مساعد وزيرة الخارجية الأميركية نيكولاس بيرنز إلى إسرائيل في تموز المقبل، لمواصلة المحادثات حول اتفاق جديد للمساعدات العسكرية على عشر سنوات. وأكد بوش، في بيان اثر محادثاته مع أولمرت، "التزامه ضمان أمن وبقاء إسرائيل كدولة يهودية والمحافظة على تفوقها العسكري النوعي". وأضاف "قلت لرئيس الوزراء أولمرت خلال الاجتماع إني ملتزم التوصل إلى اتفاق جديد على عشر سنوات، يعطي إسرائيل المساعدات المتزايدة التي تطلبها لمواجهة التهديدات والتحديات الجديدة". وأوضح بوش أن بيرنز سيتوجه إلى إسرائيل، مع مندوبين من عدد من الوكالات الحكومية الأميركية، في تموز المقبل "لإجراء محادثات تهدف إلى إبرام اتفاق قريباً". ونقلت الإذاعة الإسرائيلية عن مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى قوله إن بوش وعد أولمرت بزيادة المساعدات العسكرية من ٢,٤ مليار دولار إلى ثلاثة مليارات دولار. أما بالنسبة لمعاودة المفاوضات مع سورية. فقد أشارت مصادر مقربة من أولمرت لصحيفة معاريف (٢٠٠٧/٦/٢٢): "الإدارة الأميركية الحالية غير مستعدة للدفع باتجاه تحقيق تسوية إسرائيلية سورية، بالإضافة إلى ان أولمرت رجل ضعيف في حكومة ضعيفة غير قادرة على الشروع بخطوة كهذه".

من جهة أخرى شدد كل من الرئيس الأميركي جورج بوش ورئيس وزراء إسرائيل أولمرت

على دعمهما لرئيس السلطة محمود عباس وحكومة الطوارئ التي شكلها سلام فياض ووصفا عباس بأنه "صوت الاعتدال الفلسطيني والزعيم الحقيقي الوحيد لكل الفلسطينيين "واتهم بوش حماس بأنها من شن الهجوم على "حكومة الوحدة الوطنية"، كما تعهدا العمل على عزل حماس في سياق دعمهما لأبي مازن. وأعرب بوش واو لمرت قبيل اجتماعهما في البيت الأبيض عن أملهما أن يتلقى أبو مازن ورئيس حكومته "دعما يمكنهما من قيادة الفلسطينيين باتجاه مختلف" فيما قال أولمرت انه يريد دعم من اسماهم بالمعتدلين والتعاون مع أبي مازن "مبديا استعداده لبدء مفاوضات معه مضيفا بأنه سيبذل كل جهد ممكن للتعاون معه مشيرا أن ذلك يعتبر حيويا لأمن إسرائيل "غير انه اشترط أن تظهر حكومة فياض مزيدا من المسؤولية وان تزيد جهودها الأمنية.

ويرى مراقبون وخبراء في الصراع العربي - الإسرائيلي أن السياسات الأميركية - الإسرائيلية ترمي إلى خطوة رئيسية باتجاه ما يمكن تسميته باستراتيجيا "الضفة الغربية أولا"التي تتدفق بمقتضاها الأموال والاعتراف السياسي الدولي على الضفة الغربية وتترك غزة معزولة وفقيرة تحكمها حماس. وفي أول رد فعل أميركي على ذلك قال المدير السابق للشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأميركي في عهد الرئيس كلنتون "روبرت مالي": "إن مثل هذه الاستراتيجية لن تكون مجدية، مضيفاً أن إدارة بوش صدقت الوهم أن بمقدورها عزل حماس وإيقاع الهزيمة بها وهي الآن على وشك أن تتبنى وهما أخر وهو "الموت لغزة وطول العمر للضفة الغربية". فيما قال أفي ديختر وزير الأمن الداخلي الذي رافق أولمرت في زيارته للإذاعة الإسرائيلية (٢٠/٦/٢٠٠٧): "إن الانقلاب الذي أحدثته حركة حماس في غزة خلق مشروعا يمكن تسميته "الضفة الغربية أولا" الذي يتطلب أولا وقبل كل شيء تحركا فاعلا لأجهزة الأمن الفلسطينية ضد ما اسماه الإرهاب لتفادي حدوث واقع مماثل لما ألت إليه الأوضاع في قطاع غزة، وأضاف ديختر: "انه فقط في حال قيام الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة بالمطلوب منها يمكن لإسرائيل أن تسلمها المسؤولية الأمنية عن مدن الضفة الغربية وفقط بعد ذلك يمكن الدخول إلى عملية سلمية " ثم قال محذرا: "إن إسرائيل ستتعاطى مع القطاع على انه كيان معادٍ، وستطالب مصر بأن تأخذ زمام الامور لايقاف عمليات تهريب الأسلحة إلى القطاع وعندها يمكن لبقايا فتح والسلطة في القطاعِ أن تعمل لاسترداد قوتها هناك لكن الأمر يتطلب وقتا". واعتبر السفير الإسرائيلي في واشنطن سالي مريدور بدوره بأن زيارة أولمرت لواشنطن كانت "ناجحة جدا" مشيرا بالتحديد إلى أن الرئيس بوش قد التزم بمواصلة المساعدات العسكرية والاقتصادية السنوية للكيان لعشرة سنوات أخرى أضاف أن أولمرت وبوش قد بحثا سبل تقديم المساعدات لمن اسماها الجهات المعتدلة في السلطة "من أجل إعادة بناء سلطة تقنع الفلسطينيين بأن ثمة طريقا آخر يجدر بهم إتباعه تعزز فرصة التوصل معهم إلى حل"

وتابع مريدور يقول: "إن إسرائيل كما الولايات المتحدة لا تريد أن تفوت الفرصة السانحة بعد الذي حصل في غزة ولن تفوت الفرصة وستمنح المعتدلين الدعم المطلوب لكنها ستتوخى الحذر المطلوب لان مسألة دعم المعتدلين الفلسطينيين مرهونة بما سيقومون به بشأن اختيارهم للسلام الحقيقي". وتطرق مريدور إلى موقف الطرفين الأميركي والإسرائيلي من استئناف المفاوضات مع سورية وقال: "إن المطلوب من دمشق القيام بخطوات تؤكد رغبتها الحقيقية بالسلام، لكننا لا نرى الآن أنها مستعدة حقا لمفاوضات سلمية من دون شروط مفاوضات تقوم على قرار بفك التحالف مع التنظيمات الفلسطينية وحزب الله والكف عن ما سماه بزعزعة الاستقرار في المنطقة، ونقل عن أولمرت تأكيده في واشنطن أن الظروف لم تنضج بعد لاستئناف المفاوضات مع دمشق".

من جانب أخر شكك معظم الصحفيين الذين رافقوا أولمرت في زيارته لواشنطن في صدقية التصريحات التي أطلقها بشأن استعداده للعمل على ترسيخ السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بهيكليتها الجديدة، ويكاد يجمع هؤلاء على أن التصريحات التي يطلقها أولمرت بخصوص "كرمه المفاجئ" بشأن السلطة ليست سوى مجرد كلام فارغ ووعود سرابية تستند إلى "لفتات لا تحمل أية مصداقية حتى للفلسطيني العادي" على حد تعبير ألوف بن في هآرتس (٢٠/٦/٢٠٠٧) حيث قال في مقال رئيس تعقيبا على هذه التصريحات: "إن رئيس الحكومة تعمّد عدم التعهد بأي شيء حقيقي لئلا يسجل عليه، وأنه اكتفى بالإشارة إلى نشوء فرصة جديدة للتعاطي مع الفلسطينيين المعتدلين، وأضاف انه بينما فاخر الرئيس بوش "بالتزام أولمرت بحل الدولتين فإن الأخير بدا في حديثه للمراسلين أكثر تحفظا وهو يرى أن هذه الرؤية غدت صعبة التحقيق بعد أحداث غزة" وختم بن مقالته بالقول: "ماذا بقي إذا؟ يتحدث أولمرت عن تحويل أموال وتعزيز قوات الأمن التابعة للسلطة وهناك وعد بإزالة حواجز في الضفة وهو وعد مشكوك في صدقيته كما أثبتت تجارب الماضي". من جهته كتب ناحوم بارنيع كبير المعلقين في يديعوت احرنوت (٢١/٦/٢٠٠٧) أن الخبراء في الشأن الفلسطيني يتفقون على أن الفصل بين القطاع والضفة الذي يتحدث عنه بوش وأولمرت: "غير قابل للتطبيق فضلا عن انه غير مقبول من الفلسطينيين، هذا عدا عن القدرة المشكوك فيها لفتح التي تعاني من انقسامات داخلية على قيادة مؤسسة سلطوية مستقرة تستجيب لمطالب الولايات المتحدة وإسرائيل، وان مئات ملايين الدولارات التي سيتم تحويلها إلى إسرائيل لا يمكن أن تؤسس لسلطة مستقرة " واختتم بارنيع مقالته بالقول: "إن الحديث عن مفاوضات الحل الدائم مع حكومة الطوارئ ليس سوى مجرد كلام فارغ فالتفاوت بالمواقف ما زال على حاله إنما الشريك يضعف من معركة إلى أخرى". ويعتقد شموئيل رونزر مراسل هآرتس (٢٢/٦/٢٠٠٧) في واشنطن، أن ما يتحدث به بوش واولمرت من إمكانية الفصل بين الضفة والقطاع ليس

سوى وهم: "هذا الوهْم انخرط بصورة طبيعية في الصيف القائظ الذي وجده أولمرت بانتظاره في واشنطن. هو كان الوقود المحرك للزيارة، ولكن من المشكوك فيه إذا كان يستطيع البقاء أبعد من فصل الصيف".

اليمين الإسرائيلي يشارك بقية الكتاب والمحللين هذا التقدير ولكن على خلفية مختلفة تماما وعلى أرضية إنكار اليمين للحقوق الوطنية الفلسطينية، وعدم السماح للشعب الفلسطيني في ممارسة حقه في الدفاع عن نفسه ومقاومة الإحتلال. يسرائيل هرئيل احد ابرز كتاب اليمين القومي المتطرف يقول في هآرتس (٢٠٠٧/٦/٢١) :" أحداث غزة برهنت على أن أبي مازن مجرد وهْم وأن حماس هي قوة صاعدة ذات شعبية والمراهنة على أبي مازن وفتح وغيره من الشخصيات "الحليفة" الفاسدة هي مراهنة خاسرة. .. جورج بوش وإيهود أولمرت ظهرا وسُمعا في وضع غير سليم عندما قدما "دعمهما التام" للركيزة المحطمة المسماة محمود عباس" ويضيف هذا الكاتب :"مسألة عدم الاعتراف بإسرائيل كدولة ذات هوية يهودية وصهيونية لا تقتصر على الفلسطينيين في يهودا والسامرة وغزة فقط، وإنما تشمل الجهات التي تمثل العرب من مواطني إسرائيل كذلك، كما برهنت على ذلك سلسلة الوثائق التي نشروها في الآونة الأخيرة".

١٥ ـ قمة شرم الشيخ

احتار كتّاب الأعمدة الرئيسية في الصحف الإسرائيلية حول الاسم الأنسب للقمة الرباعية التي عقدت في شرم الشيخ، فمنهم من أطلق عليها" قمة ضد حماس" ومنهم من اسماها " قمة المتعبين" وآخرون قال عنها بأنها ليست اكثر من مجرد علاقات عامة لا أكثر، لكنهم اجمعوا بأن انعقاد مثل هذه القمة هو إنجاز لإسرائيل لدرجة دفعت بالبعض ليرى فيها بداية لتشكل تحالف "المعتدلين العرب مع إسرائيل" في مواجهة (التطرف)" وقد حرص أولمرت أن يذهب إلى قمة شرم الشيخ بعد عقد اجتماع لحكومته أن يحمل معه ما أسمته معاريف (٢٠٠٧/٦/٢٤) :" رزمة امتيازات متدرجة، تمنح على مراحل لرئيس السلطة الفلسطينية، على أساس التقدم في مكافحة حماس. الرزمة، التي تتضمن تحرير سجناء، رفع حواجز بل وتسليم سلاح لقوات فتح في المناطق، ستعرض في مؤتمر القمة في شرم الشيخ في مصر. وفي الوقت الذي تجاهل فيه أولمرت خلال كلمته في القمة قضايا الحل النهائي مثل القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات، استغل منصة القمة ليبشر عباس "بسويسرا في الضفة الغربية "المزدهرة" وبإعلان نيته الإفراج عن ٢٥٠ سجينا من فتح "ممن لم تلطخ أيديهم بالدم اليهودي". ولم يتوقف كرم أولمرت عند هذا الحد بل انه تجاوز ذلك ليبشر المجتمعين أيضا بأن "هناك فرصة جديدة نشأت للنهوض بعملية السلام وانه لن يدعها تفوت من يده" وإذا كان كرم أولمرت لم يترافق مع شروط واضحة، فإنه ظهر بجلاء

في تحركات حكومة الطوارئ في الضفة التي أعلنت عن خطة لنزع سلاح المقاومة "للحفاظ على وحدة السلاح الشرعي الفلسطيني "ورغم أن القمة لم تعلن إجراءات رسمية ضد حماس فإنها أحالت ملفاتها إلى اجتماع لاحق لرؤساء الأجهزة الاستخبارية لدول القمة الاربعة الذي سيعقد بمشاركة أميركية الأسبوع المقبل، وفي غياب بيان ختامي اكتفت القمة بإعلان التوصل إلى تفاهمات تتضمن تعهدات أولمرت بالتحويل المستمر لمستحقات الفلسطينيين من العوائد الضريبية" إلى جانب وعود من أولمرت بأن لا تقطع إسرائيل المياه والكهرباء عن غزة والوقود والمواد الغذائية: "وانه لن يعاقب شعب غزة بسب حكم حماس لهم" وانه سيساعد حكومة الطوارئ ويرفع الحواجز ويطلق سراح سجناء وبحسب هآرتس (٢٠٠٧/٦/٢٦): "أولمرت سيعمل على تحسين حياة السكان في الضفة وتسهيل تنقلاتهم بين المدن والقرى ويجعلهم يشعرون بأن أساليب أخرى غير العنف والإرهاب ستؤدي إلى نتائج أفضل لهم ".

الصحافة الإسرائيلية انقسمت فيما بينها حول تقييم نتائج هذه القمة، إذ رأت بعض الصحف بأن قمة شرم الشيخ لن توقف الصراع مع الفلسطينيين بحكم اعتباراتها قمة عقدت بين مجموعة من الزعماء " المتعبين " الذين يعانون مشاكل كثيرة داخل بلادهم وخارجها إلا ان التهديد المشترك " العنف والإرهاب" على حد تعبير يديعوت احرنوت (٢٠٠٧/٦/٢٥) هو الذي جمعهم :" أربعة زعماء قلقون اجتمعوا أمس في شرم الشيخ. ولا يعرف أيا منهم أي شرق أوسط سيكون هنا بعد سنة أو سنتين. لكل واحد منهم رزمة مصاعب والى جانبها ساعة تدق. وقد اجتمعوا لأنهم يحتاجون إلى فعل علاقات عامة، إذ إنه يصعب عليهم اتخاذ خطوة تشق الدروب. وقالت هآرتس في افتتاحيتها (٢٠٠٧/٦/٢٥): "عشية القمة الرباعية في شرم الشيخ، قررت الحكومة تحرير جزء من أموال الضرائب للسلطة الفلسطينية، والتي تحتجزها إسرائيل خلافا لاتفاقات مكتوبة وللمنطق السياسي الأساس. وحسب مصادر سياسية في القدس، فإن تحرير الأموال لن يترافق وخطوات بناء ثقة مثل تحرير سجناء فلسطينيين وتغييرات جوهرية في سياسة الجيش الإسرائيلي في المناطق، تؤثر إيجابا على جودة حياة السكان المدنيين في الضفة الغربية. خطوات أولمرت تعزز الانطباع بأن رئيس الوزراء لا يرى على نحو سليم خطورة الواقع الجديد الناشيء في أعقاب احتلال رجال حماس لقطاع غزة. فمن جهة، يتعاظم التخوف من أن أولمرت وشركاءه في الحكومة، بمن فيهم وزير الدفاع الجديد - القديم، يوشكون على تفويت الفرصة لتجنيد الدول العربية المعتدلة في مسعى لتعزيز القوى البرغماتية في المناطق ومنع تحول الضفة الغربية إلى غزة ثانية" ❑

تقارير ووثائق

تركيا والأكراد: من دياربكر إلى كركوك

محمد نورالدين

أملت تركيا من عدم المشاركة في احتلال العراق أن تبقى من جهة بمنأى عن التورط في مستنقعه خصوصاً أنه صادف مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وما يحمله من رؤية جديدة لدور تركيا وموقعها، ومن جهة ثانية الحفاظ على الستاتيكو الذي كان قائما ويميل بنسبة كبيرة لصالح تركيا.

فحزب العدالة والتنمية الطري العود في السلطة السياسية كان بحاجة إلى فترة زمنية معقولة لتثبيت اقدامه في السلطة بعيدا عن مغامرات كبيرة جداً بحجم المشاركة في غزو بلد عربي.

ولم تكن محصلة الواقع الذي استمر طوال سنوات ما قبل الإحتلال مزعجة كثيرا للأمن القومي التركي مقارنة مع ما قد يسفر عنه اضطراب الوضع في العراق من جراء احتلال قوة كبرى له.

فالجيش التركي كانت له حرية التحرك في شمال العراق مطاردا حزب العمال الكردستاني ومهددا، حين يشاء، فصيلي مسعود البرزاني وجلال الطالباني. وكركوك كانت بمنأى عن تسلط الكراد، والتركمان فيها لم يكونوا اقلية ضعيفة والبنية السكانية لم تكن تميل لصالح الأكراد. ومنابع النفط في منطقة كركوك كانت بيد نظام صدام حسين. كما ان العراق كان دستورياً بلداً موحداً ذا سلطة مركزية قوية والعلاقات التجارية بين أنقرة وبغداد كانت "سمناً وعسلاً و... نفطا". كذلك كانت ايران خارج التأثير المباشر. وفوق ذلك كله كان النظام "سنّيا" بالمعنى المذهبي وهو ما فسّر دعم "المعتدلين" من العرب والسنّة وبهذا المعنى يتّصل بحساسية سنّية موجودة وإن بصورة خجولة لدى سلطة حزب العدالة والتنمية.

خرجت تركيا من المعادلة العراقية بخسائر واضحة: تمركز حزب العمال الكردستاني في شمال العراق دون القدرة على مهاجمته عسكريا؛ إقرار صيغة النظام الفيدرالي مع اكتمال الأطر الدستورية والعملية للفيدرالية الكردية المستقلة؛ تراجع موقع التركمان وتشرذمهم وتغيير البنية السكانية لكركوك؛ الإطاحة بالنظام السنّي لصدام حسين؛ وتزايد النفوذ

الإيراني وتراجع دور السنّة كما تدهور العلاقات الإقتصادية الثنائية بسبب عمليات قتل السائقين الأتراك.. وفوق ذلك كله وربما الأخطر هو أن جاراً جديداً لتركيا قد ظهر وهو... الولايات المتحدة الأميركية، ما يعني ان تركيا ستنام بعد الإحتلال في سرير واحد مع الدبّ الأميركي وما يعني ذلك من ضغط مباشر ما كان قبلا.

مع سقوط الخطوط الحمر لتركيا كان على تركيا، مضطرة، اتباع سياسة التفرج علّ التطورات تحمل تعديلا في السياسات الأميركية. مع تزايد الخسائر الأميركية كانت إدارة جورج بوش توافق على تشكيل لجنة من الجمهوريين والديموقراطيين برئاسة وزير الخارجية السابق الجمهوري جيمس بايكر والديموقراطي لي هاملتون والتي وضعت تقريرها في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

تقرير بايكر هاميلتون حمل أفكارا جديدة تتباين مع كثير من خطوط السياسة الأميركية المتبعة إلى حينه في العراق.

رغم ان تركيا لم تكن حجراً أساسياً في التقرير إلا أنه حمل توصيات تتوافق مع الكثير من المطالب التركية في العراق. أولاً طالب التقرير بمؤتمر لدول الجوار من ضمنه تركيا وهذا يعيدها رسمياً إلى المشهد العراقي. ودعا التقرير إلى تأجيل الإستفتاء في كركوك وهو ما استدعى استنفاراً وغضباً كرديين مقابل ارتياح تركي. كذلك حذّر التقرير من ان أي استقلال لدولة كردية سيجلب تدخلا عسكريا تركيا. كما دغدغ التقرير حزب العدالة والتنمية عندما اشار إلى دور لتركيا كدولة سنّية وهو ما أثار انزعاج العلمانيين الأتراك.

أشاع التقرير مناخاً من التفاؤل بإمكانية الخروج من الحريق العراقي ولا سيما بعدما فتح الباب امام حوار أميركي مع كل من سوريا وإيران. لكن ما هي الا أيام وأسابيع حتى كان جورج بوش يعلن ما أسماها "استراتيجية جديدة" في العراق وتقضي بإرسال المزيد من الجنود إلى العراق وتشديد الضغوط على سوريا وإيران وفتح حرب أمنية مع العناصر الإيرانية الموجودة في العراق..

تدرك تركيا جيداً أن السياسات الأميركية للمحافظين الجدد في العراق منذ احتلاله تناقضت بالكامل مع المصالح التركية كيفما نظرنا اليها. وهو ما حال دون التطبيع الكامل للعلاقات بين انقرة وواشنطن. وترى تركيا مع كل يوم يمر تجذير مواقع القوى المناوئة لها في العراق.

بدا العراق مع نهاية العام ٢٠٠٦ وبداية العام ٢٠٠٧ أنه على سباق مع الوصول إلى نهايات اللعبة سواء بإيجاد حل سلمي أو بإنفجار شامل داخل العراق نحو حرب أهلية لن تبقي الجوار بمنأى عن شظاياها. أثارت خطة بوش الجديدة والتي هي استكمال لمنطق الإعتماد على القوة والعنف الذي انتهجه منذ وصوله إلى البيت الأبيض، هواجس متجددة في انقرة ولا سيما مع اقتراب حسم الوضع في كركوك في خريف العام ٢٠٠٧ .

من هنا كانت أولى العلامات على تحوّل في السياسة التركية المتبعة تجاه العراق تصريح رئيس الحكومة التركية أردوغان في نهاية العام ٢٠٠٦ ان الوضع في العراق يشكل في هذه المرحلة بالنسبة لتركيا أولوية على الإتحاد الأوروبي. وهذا مؤشر مهم جدا لأن رهان العدالة والتنمية على امتداد سنوات حكمه كان على عملية الإتحاد الأوروبي. بعد ذلك كان اردوغان يصرّح وهو في طريقه إلى لبنان يوم الثالث من كانون الثاني /يناير ٢٠٠٧ ان عملية التنسيق مع اميركا بشأن حزب العمال الكردستاني لم تعط النتائج المرجوة بضرب عناصر الحزب في شمال العراق. وفسّر المراقبون هذا الكلام بأنه إشارة إلى احتمال القيام بعمليات عسكرية في شمال العراق. ويوم الجمعة في الخامس من الشهر نفسه ٢٠٠٧ كان الحدث في البيان المكتوب الذي أدلى به رئيس الإستخبارات التركية ايمري تانير والذي قال فيه أن على تركيا ان تتخلى عن سياسة التفرج التي اتبعتها وأن تبادر لتكون شريكاً أساسياً في اللعبة الإقليمية. ونُظر إلى ذلك على انه تغيير في الإستراتيجية الأمنية في اتجاه تدخلات عسكرية محتملة.

وقد حظيت تصريحات إيمري باهتمام واسع إذ أنه كان يؤشر على ان التغيير يطال ليس فقط سياسة الحكومة بل كذلك سياسة الدولة وثوابتها.

وبعد ذلك بأيام قليلة، في التاسع من كانون الثاني/ يناير، كان رجب طيب أردوغان يرسم في لقاء مع نواب حزبه "الخطوط الحمر" الجديدة لأنقرة وهي: حماية الوحدة السياسية والجغرافية للعراق؛ إعادة التوازن المختل بين المجموعات العراقية؛التوصل إلى تسوية بين السنة والشيعة ليعيشا معا تحت سماء العراق؛ حماية الدور المركزي للحكومة المركزية في ادارة العراق وضبط معابره الحدودية البرية والجوية؛ ثروات العراق لكل العراقيين؛ حل قضية كركوك عبر التصالح بين أبنائها؛ إنهاء الوجود المادي لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق. وحذر أردوغان من مخاطر الحروب المذهبية والعرقية في العراق وقال ان تقسيم العراق وتغيير الوضع في كركوك وفرض أمر واقع على الجميع أمر غير مقبول وخطير جداً لذا قلنا في اليوم الأول من عيد الأضحى أن العراق له عندنا في هذه المرحلة أولوية على الإتحاد الأوروبي" ووصف اردوغان العام ٢٠٠٧ بأنه عام مصيري وحاسم.

وفي ٢٥ من الشهر نفسه ٢٠٠٧ قال عبدالله غول وزير الخارجية التركي أن اتفاقية ١٩٢٦ بين تركيا وانكلترا والعراق جعلت تركيا معنية مباشرة بالملف العراقي. وبعدها بيومين، قال غول في ندوة في ملتقى دافوس في سويسرا ان تقسيم العراق سيحرق العراق وكل المنطقة. والمنطقة لا تتحمل هذه الفوضى مرة ثانية ولا يمكن أن نواجهها هذه المرة بتسامح.

وفي شباط/فبراير٢٠٠٧ قال غول ان تركيا سلّمت ولاية الموصل وكركوك بموجب اتفاقية ١٩٢٦ إلى دولة عراقية واحدة موحدة في اشارة إلى أن تقسيم العراق يعطي لتركيا حقاً في إعادة النظر في الإتفاقية المذكورة!

من الواضح ان الخطاب التركي القومي عرف تصاعداً كبيراً في نبرته مع مطلع العام ٢٠٠٧، ومع انه قد تكون له علاقة بانتخابات الرئاسة المستحقة في ربيع ٢٠٠٧ والإنتخابات النيابية في خريف العام نفسه وعدم رغبة أردوغان وحزبه الظهور بمظهر المفرّط ب"حقوق " الأتراك في كركوك والمصالح القومية التركية العليا واكتساب المزيد من أصوات القوميين الأتراك، إلا أن التحول في الخطاب التركي تجاه العراق يطال أخطاراً جدية رسمتها وثيقة الأمن القومي التركي التي اقرها مجلس الأمن القومي والحكومة في تركيا في نهاية تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٥ والتي جاء في بعض بنودها مما أعلنته الصحف التركية ان اعادة بناء العراق على أسس اتنية لا يشكل أساساً لبناء دولة دائمة كما يجب عدم دخول كركوك تحت تأثير مباشر لأي مجموعة اتنية.

لكن التساؤلات التي تطرح: هل تستطيع تركيا ان تمارس في العراق سياسة مستقلة سياسية أو عسكرية بمعزل عن موافقة الولايات المتحدة او التنسيق معها؟

أولاً إن تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي ولا يمكن ان تتحرك عسكرياً خارج حدودها بمعزل عن التنسيق ولو النسبي مع قيادة الحلف الذي تمسك بها واشنطن.

ثانياً أن تركيا في وضع مفاوضات للعضوية مع الإتحاد الأوروبي وأي تحرك عسكري تركي يقتضي أخذ هذا العامل في الاعتبار خصوصا أن رهان حزب العدالة والتنمية الأساسي على العملية الأوروبية وحيث تراجعت الفوارق في المواقف بين اميركا وبعض من كان معارضا للسياسة الأميركية في العراق داخل الإتحاد الأوروبي.

ثالثاً تواجه تركيا مشكلات حرجة جدا بالنسبة للمسألة القبرصية والأرمنية وغيرها من القضايا التي تحتاج لدعم الولايات المتحدة الأميركية.

إن أي محاولات للتدخل العسكري التركي في شمال العراق من دون ضوء أخضر اميركي يعني الصدام مع القوات الأميركية وهذا سيكون، في ما لو حصل، سابقة في تاريخ العلاقات بين البلدين.

السؤال الآخر الذي يطرح هو أنه هل تقدم تركيا على تدخل عسكري في العراق بموافقة اميركية لكن بمعارضة من جانب الأكراد والمقاومة العراقية والشيعة؟

قد يشجع ذلك بعض المغامرين في تركيا لكن الجميع يعرف أن البدء بالمغامرة العسكرية سهل لكن انتهاءها غير مضمون العواقب. وتذكّر بعض الأصوات في تركيا بسابقتين. الأولى عندما رفض اتاتورك قبل اتفاقية ١٩٢٦ الإستجابة لدعوات احتلال الموصل المتنازع عليها حينذاك، لأن الإحتلال سهل لكن ما بعده غير واضح، كما قال. والسابقة الثانية عندما استقال رئيس الأركان التركي نجيب طورومتاي في نهاية ١٩٩٠ رافضا دعوة رئيس الجمهورية حينها طورغوت اوزال لدخول شمال العراق واحتلال كركوك والمنطقة الكردية لأن الجيش غير جاهز لذلك.

اليوم يحذّر معظم المراقبين داخل تركيا من التورط في المستنقع العراقي،لأن ذلك سينعكس سلباً على عملية المفاوضات التركية مع الإتحاد الأوروبي، ولأن الفوضى الكردية في شمال العراق ستمتد إلى جنوب شرقي تركيا حيث الغالبية من الأكراد، ولأن الإقتصاد التركي سيتلقى ضربة قاصمة، ولأن ذلك سيوجّه ضربة قوية إلى الإصلاحات السياسية وبالتالي نهاية كل الرهانات المتعددة لحزب العدالة والتنمية في الداخل والخارج أي أن ذلك سيكون الإنتحار بعينه وهو ما لا يمكن ان يفكر به او يستدرج اليه حزب العدالة والتنمية.

كانت سلطة حزب العدالة والتنمية تحاول ان توازن بين الحسابات السياسية المحلية "الضيقة" لكن المهمة جداً لإبقاء قبضة الحزب على البرلمان في الإنتخابات النيابية التي كانت مقررة في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل وذلك من خلال الظهور بالمتشدد تجاه أكراد العراق وحتى تجاه أميركا حتى لا تذهب اصوات القوميين الأتراك إلى حزب الحركة القومية فيدخل البرلمان فيؤثر سلبا على تفرد العدالة والتنمية بالغالبية. ومن جهة ثانية يدرك أردوغان ورفاقه في الحزب والحكومة ان الغطاء الأميركي أكثر من ضروري لانتزاع بعض الفئات في العراق على قاعدة القليل خير من الحرمان وذلك من خلال العمل ببعض النصائح الأميركية بفتح قنوات اتصال مع اكراد العراق وهو ما عبّر عنه اردوغان وغول في شباط/فبراير ٢٠٠٧ وأثار سخط المؤسسة العسكرية التركية. غير أن تطورات مهمة بدءاً من نيسان/أبريل ٢٠٠٧ قلبت الموازين رأساً على عقب. فالجيش التركي، عبر المحكمة الدستورية، حال دون انتخاب عبدالله غول رئيساً للجمهورية مع أشتراط المحكمة الدستورية نصاب الثلثين لجلسة انتخاب الرئيس وهو ما لا يملكه حزب العدالة والتنمية، ما أدخل العملية الإنتخابية في جدار مسدود ألجأ البرلمان للدعوة إلى انتخابات نيابية مبكرة في ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٧، واستمرار الرئيس الحالي أحمد نجدت سيزير في موقعه إلى حين انتخاب رئيس جديد.

ومن جهة ثانية ارتفع صوت الجيش التركي للقيام بعملية عسكرية واسعة في شمال العراق ولا سيما في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو ٢٠٠٧.

لماذا يهدد الجيش التركي بالتدخل العسكري في شمال العراق وفي هذه الآونة بالذات؟

اسئلة كثيرة غير هذه تطرح بقوة في هذه الفترة وقد لا تجد أجوبة حاسمة عليها. لكن يمكن التوقف عند النقاط التالية:

١ - إن تركيا خرجت عمليا من المعادلة العراقية بعد الإحتلال الأميركي للعراق كما أسلفنا.

٢ - إن هواجس تركيا في العراق حقيقية. فالنزعة الإستقلالية لأكراد العراق بلغت ذروة غير مسبوقة. وضم مدينة كركوك بما هي رمز للثقافة الكردية ومقومات بقاء الدولة اقتصاديا، جار على قدم وساق. والعراق يأخذ شكلا تقسيميا تحتفظ فيه "الدولة" الكردية بكل عناصر ورموز و مقومات الإستقلال.

٣ ـ إن الوضع الكردي داخل تركيا نفسها بلغ أيضا ذروات غير مسبوقة. ووحدة الدم الكردي من ديار بكر إلى كركوك تجلت بأعلى صورها مع تصريحات قادة حزب المجتمع الديموقراطي (DTP) في تركيا، ومسعود البرزاني. كما إن حزب العمال الكردستاني لا يزال يحتفظ بقدرة عالية على التحرك العسكري داخل تركيا. والعمليات العسكرية خلال ربيع ٢٠٠٧ دليل على ذلك. ويبدو ان اعتقال عبدالله اوجلان لم يؤثر على فاعلية هذا الحزب وقدرته على الإنبعاث. وهذا يجب ان يكون مبعثا على التساؤل داخل الأوساط التركية.

٤ ـ إن الموقف التركي الداخلي غير موحد في كيفية مواجهة "الخطر" الكردي. ولعل أخطر ما تواجهه تركيا هو هذا الإنقسام الداخلي على الصعيد الرسمي وعلى الصعيد الشعبي. فمن الواضح أن هناك من لا يرى أي استعداد لفهم والإعتراف بالوقائع الجديدة في العراق ولا يزال ينظر إلى قادة اكراد العراق كما لو أنهم مجرد زعماء عشائر أو إلى كركوك كما لو أنها "إقطاعية" تركية. في حين ان فريقا من الأتراك يحاول ان يكون اكثر واقعية في مقاربته للوضع في شمال العراق لكنه لا يزال يقع تحت تاثير القوى المتشددة في الداخل ولم يبلور بعد نظرية او سياسة متكاملة لينتقل إلى تطبيقها.

٥ ـ ليست عمليات حزب العمال الكردستاني هذا الربيع جديدة فهي تتكرر مع بداية كل ربيع. لذا فإن التهديد التركي بالتدخل العسكري غير مبرر من هذه الناحية بل هو مرتبط بعوامل اخرى نجدها كما يلي:

أ ـ إن عام ٢٠٠٧ هو عام كركوك والإستفتاء على ضمها أو لا لإقليم كردستان.إن هذه الخطوة إن تمت ستكون حدثاً تاريخياً للدولة الكردية في شمال العراق وستشجع بقية اكراد المنطقة ومنهم الذين في تركيا على تصعيد نضالهم من اجل تطلعاتهم القومية. إن تهديد تركيا بالتدخل العسكري يأتي في اطار الضغط لمنع ضم كركوك إلى كردستان العراق.

ب ـ تتجه "الدولة" الكردية نحو مزيد من الإستقلالية وآخرها تسليم الولايات المتحدة الأمن في شمال العراق إلى قوات البشمركة وهذه لها دلالات مهمة جدا على قدرة الكيان الجديد على حماية نفسه بنفسه في وجه أي تدخل عسكري تركي. إن تهديد تركيا بتدخل عسكري هو رسالة قوية إلى أن أمن الأكراد لن يتحقق من دون موافقة تركيا.

ت ـ إن التهديد التركي بالتدخل العسكري يهدف إلى إبقاء سيف الخطر مصلتا على رؤوس الأكراد العراقيين في مرحلة البحث عن مخارج للمأزق الأميركي في العراق ورسم الملامح المستقبلية لهذا البلد.

ث ـ لكن أحداً لن يعزل تصعيد التوتير على الحدود مع العراق عن الوضع الداخلي في تركيا. إن توقيت التهديد بالتدخل العسكري مهم جدا ليترافق مع إنغماس الجيش بالوضع

السياسي الداخلي منذ إنذار منتصف الليل في ٢٧ اذار/مارس ٢٠٠٧ الذي حذّر ضمناً من إنتخاب الإسلامي عبد الله غول رئيساً للجمهورية.

ج - من الواضح أن الجيش والمتشددين من العلمانيين قد قرروا بدء الهجوم المضاد على سياسات حزب العدالة والتنمية. إن تعزيز النزعة العسكرية في البلاد عبر افتعال معارك في شمال العراق يعزز التأييد الشعبي التركي لهذا الخيار خصوصاً ان حزب العدالة والتنمية يقف إلى جانب الحوار مع اكراد العراق. إن تصاعد عمليات حزب العمال الكردستاني وسفك الدماء التركي من دون "قرار سياسي" بالرد العسكري سيتحمل مسؤوليته حزب العدالة والتنمية وسيُتهم أمام الرأي العام بأنه مفرّط بالدم التركي فتتقلص نسبة التأييد الشعبي. إن التهديد العسكري التركي ليس سوى حلقة من حلقات الضغط على حزب العدالة والتنمية. فإذا ضعف الحزب وتراجع في الإنتخابات تراجع التهديد العسكري التركي في شمال العراق.

ح - إن الجيش التركي ورئيس الأركان بالذات الجنرال ياشار بويوك أنيت يدرك قبل غيره أن اي تدخل عسكري في العراق يعني حربا ضد الولايات المتحدة الأميركية حليفة تركيا في حلف شمال الأطلسي و"جارتها" الفعلية في العراق. فهل الجيش التركي في وارد الدخول في مثل هذه المواجهة مع اميركا؟ الجواب هو ألف لا.

تأخذ سياسات المتشددين من العلمانيين والعسكر في تركيا بلادهم في الداخل إلى مواجهات سياسية وإجتماعية خارج اللعبة الديموقراطية. وها هم اليوم يجرون تركيا إلى مغامرات في الخارج لن تنجح ابدا في ايجاد حل للمشكلة الكردية لا في العراق ولا في تركيا. إن استخدام الورقة الكردية أداة لتصفية حسابات سياسية داخلية عشية انتخابات ٢٢ تموز/يوليو هو أمر معيب ولعب بالإستقرار الداخلي وهو استمرار للسياسات الخاطئة لمراكز قوى "الدولة العميقة" تجاه المشكلة الكردية في تركيا التي لن تعرف حلاً جذرياً عبر الهروب إلى الأمام.

إنها لعبة الخارج في الحسابات الداخلية. والمؤسسة العسكرية تريد إحكام الطوق على حزب العدالة والتنمية عبر إظهاره أنه متساهل في المعركة ضد الإرهاب وهذا سيجيّر أصواتاً إضافية إلى حزب الحركة القومية اليميني المتشدد ما يتيح دخول المزيد من الأحزاب إلى البرلمان ولإضعاف حزب العدالة والتنمية.

إن المهمة الأساسية للعسكر الآن منع حصول حزب العدالة والتنمية على أكثرية الثلثين التي تمكنه من انتخاب الرئيس الذي يريد. ومن أجل ذلك انها المرة الأولى التي تستخدم فيها كل انواع الأسلحة بصورة علنية من الإنذارات إلى القرارات القضائية إلى المغامرات العسكرية في شمال العراق وقد لا تتوقف عند الضرورة عند انقلاب عسكري مباشر.

إن استخدام المؤسسة العسكرية التركية لشمال العراق هو مجرد ذريعة لإضعاف حزب

العدالة والتنمية، أكّده المؤتمر الذي نظمه معهد هدسون الأميركي في واشنطن في ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٧ والذي شارك فيه رئيس مركز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية في رئاسة أركان الجيش التركي العميد سوها تانييري إلى جانب قوباء ابن الرئيس العراقي الكردي جلال طالباني، في حين كان العسكر التركي يرفض الجلوس سابقاً مع "مساندي الإرهاب" على حدّ قوله أي طالباني ومسعود بارزاني. كذلك كان رفضٌ في الاجتماع لفكرة تسليم قادة في حزب العمال الكردستاني إلى السلطات التركية حتى لا يستفيد منها حزب العدالة والتنمية عشية انتخابات ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٧، كما استفاد بولنت أجاويد من اعتقال عبدالله أوجلان، زعيم العمال الكردستاني، في انتخابات ١٩٩٩.

لا يشك أحدٌ في القلق التركي العام من تطورات المسألة الكردية في شمال العراق ومضي الأكراد نحو دولة كاملة، لكن لا يمكن إنكار أن الضع في شمال العراق تحوّل إلى ذريعة لتصفية الأتراك ولا سيما من جانب العسكر حساباتهم الداخلية. الأمر الوحيد المؤكد في ظل هذه المعمعة، أن أنقرة، بمختلف اتجاهاتها، لا ترى في مشكلة أكرادها سوى بعدها الخارجي. وهذا في أساس المأزق الذي يواجه أي حلّ للمشكلة الكردية في تركيا ❑

إنتخابات ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٧

فيما كان هذا العدد من "شؤون الأوسط" في المطبعة أجريت الانتخابات النيابية في تركيا في ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٧. وأظهرت النتائج انتصاراً كاسحاً لحزب العدالة والتنمية بـ ٤٧ في المئة من الأصوات بزيادة ١٣ نقطة عن إنتخابات ٢٠٠٢. وحافظ حزب الشعب الجمهوري على موقعه الثاني بعشرين في المئة ونجح حزب الحركة القومية في دخول البرلمان بـ ١٥ في المئة من الأصوات، كذلك استطاع حزب المجتمع الديموقراطي (الكردي) إدخال ٢٢ من اعضائه إلى البرلمان بعد ترشيحهم بصفة مستقلة. كما نجح ٤ نواب مستقلين منهم رئيس الحكومة السابق مسعود يلماز.

وتوزعت خريطة البرلمان الجديد كما يلي:

حزب العدالة والتنمية (٣٤١ نائباً)، حزب الشعب الجمهوري (١١٢ نائباً)، حزب الحركة القومية (٧١ نائباً)، حزب المجتمع الديموقراطي (٢٢ نائباً)، مستقلون ٤ نواب.

واعتبرت النتيجة ردّ فعل شعبياً ضد تدخل العسكر في السياسة بعد انذار ٢٧ نيسان/ابريل ٢٠٠٧ الذي حال دون وصول عبد الله غول إلى الرئاسة، وتفويضاً كاسحاً لحزب العدالة والتنمية لمواصلة سياسته الإصلاحية الاقتصادية والسياسية في الداخل كما سياسته الخارجية، وقد تمكّنه هذه النتيجة من إيصال مرشحه (الذي قد يكون مجدداً عبدالله غول) إلى رئاسة الجمهورية في حال اكتمل نصاب الثلثين، في جلسة انتخاب الرئيس.

وثيقة
القرار ١٧٥٧: المحكمة الدولية الخاصة بلبنان

في الآتي نص قرار مجلس الأمن الدولي الذي حمل الرقم ١٧٥٧ . وتقدمت به إيطاليا وبلجيكا وسلوفاكيا وفرنسا وبريطانيا وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة، حول إنشاء المحكمة الدولية للنظر في قضية اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية السابق رفيق الحريري ورفاقه:

إنّ مجلس الأمن، إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة، ولا سيما القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٥) المؤرخ ٧ نيسان/ابريل ٢٠٠٥ . و١٦٣٦ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٥ . و١٦٤٤ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ . و١٦٦٤ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦ . و١٧٤٨ (٢٠٠٧) المؤرخ ٢٧ آذار/مارس٢٠٠٧ .

وإذ يؤكد من جديد انه يدين أشد الإدانة عملية التفجير الإرهابي التي وقعت في ١٤ شباط ٢٠٠٥ . وكذلك جميع الهجمات الأخرى التي وقعت في لبنان منذ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٤ . وإذ يكرر تأكيد دعوته إلى الاحترام الصارم لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية لحكومة لبنان،

وإذ يشير إلى الرسالة المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (س/٢٠٠٥/٧٨٣) الموجهة إلى الأمين العام من رئيس وزراء لبنان، والتي يطلب فيها، في جملة أمور، إنشاء محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة جميع من تثبت مسؤوليتهم عن هذه الجريمة الإرهابية، وإلى طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يتفاوض مع الحكومة اللبنانية بشأن اتفاق يرمي إلى إنشاء هذه المحكمة استنادا إلى أعلى المعايير الدولية في مجال العدالة الجنائية،

وإذ يشير أيضا إلى تقرير الأمين العام عن إنشاء محكمة خاصة للبنان المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (س/٢٠٠٦/٨٩٣) الذي يبلغ عن اختتام المفاوضات والمشاورات التي جرت في الفترة الممتدة بين كانون الثاني ٢٠٠٦ وأيلول ٢٠٠٦ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، وفي لاهاي وبيروت بين المستشار القانوني للأمم المتحدة وممثلين مأذون لهم من الحكومة اللبنانية، وإلى الرسالة المؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (س/٢٠٠٦٩١١/٢٠٠٦) الموجهة من رئيسه إلى الأمين العام والتي يخبره فيها بترحيب أعضاء المجلس باختتام المفاوضات وبارتياحهم للاتفاق المرفق بذلك التقرير، وإذ يشير إلى انه، وكما هو مبين في رسالته المؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ . في حال عدم كفاية التبرعات لتنفيذ

المحكمة لولايتها، يقوم الأمين العام ومجلس الأمن على التوالي بالبحث عن وسائل بديلة لتمويل المحكمة، وإذ يشير أيضا إلى أن الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والجمهورية اللبنانية بشأن إنشاء محكمة خاصة للبنان قد وقعته الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة على التوالي في ٢٣ كانون الثاني و٦ شباط ٢٠٠٧. وإذ يشير إلى الرسالة الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من رئيس وزراء لبنان (س/٢٠٠٦٢٨١)، التي أشار فيها إلى أن الغالبية البرلمانية أعربت عن تأييدها للمحكمة، وطلب فيها أن يعرض طلبه بإنشاء المحكمة الخاصة على المجلس على سبيل الاستعجال،

وإدراكاً منه لما يطالب به الشعب اللبناني من تحديد هوية جميع المسؤولين عن التفجير الإرهابي الذي أدى إلى مقتل رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري وآخرين، وتقديمهم إلى العدالة، وإذ يشيد بالأمين العام على ما يبذله من جهود متواصلة، إلى جانب الحكومة اللبنانية، للقيام من أجل إبرام الاتفاق على النحو المطلوب في رسالة رئيسه المؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. واذ يشير، في هذا الصدد، إلى الاحاطة التي قدمها المستشار القانوني في الثاني من أيار/مايو ٢٠٠٧. والتي لاحظ فيها أنّ إنشاء المحكمة عن طريق العملية الدستورية تواجه معوقات جدية، لكنه لاحظ أيضا أن جميع الأطراف المعنية جددت تأكيد اتفاقها المبدئي على إنشاء المحكمة،

وإذ يشيد أيضا بالجهود التي بذلتها مؤخراً أطراف في المنطقة لتجاوز هذه العقبات، ورغبة منه في الاستمرار في مساعدة لبنان في البحث عن الحقيقة ومحاسبة جميع المتورطين في هذا العمل الإرهابي على جريمتهم، وإذ يؤكد من جديد تصميمه على دعم لبنان في جهوده إلى تقديم مرتكبي هذا الاغتيال وغيره من الاغتيالات ومنظميها ورعاتها إلى العدالة، وإذ يؤكد من جديد تصميمه على أنّ هذا العمل الإرهابي والآثار المترتبة عليه يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين،

١ـ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويقرر:

أ ـ أن يبدأ سريان أحكام الوثيقة المرفقة المتعلقة بإنشاء محكمة خاصة بلبنان، بما في ذلك الوثيقة الملحقة بها، اعتبارا من ١٠ حزيران ٢٠٠٧. ما لم تقدم حكومة لبنان قبل ذلك التاريخ إخطارا بموجب المادة ١٩ (١) من الوثيقة المرفقة.

ب ـ انه إذا أبلغ الأمين العام أنّ اتفاق المقر لم يبرم على النحو المتوخى في المادة الثامنة في الوثيقة المرفقة، فإنه يحدد موقع مقر المحكمة بالتشاور مع الحكومة اللبنانية، ويكون ذلك رهنا بإبرام اتفاق مقر بين الأمم المتحدة والدولة التي ستستضيف المحكمة.

ت ـ انه اذا أبلغ الأمين العام عن عدم كفاية مساهمات الحكومة اللبنانية لتحمل النفقات المبينة في المادة ٥ (فقرة ب) من الوثيقة المرفقة، فإنه يجوز له قبول تبرعات من الدول الاعضاء لتغطية أي نقص.

٢ـ يشير إلى انه، عملا بالمادة ١٩ (الفقرة ٢) من الوثيقة المرفقة، تبدأ المحكمة الخاصة عملها في تاريخ يحدده الأمين العام بالتشاور مع حكومة لبنان، مع مراعاة التقدم المحرز

في أعمال لجنة التحقيق الدولية المستقلة في عملها.
٣ـ يطلب الى الأمين العام ان يتخذ، بتنسيق مع الحكومة اللبنانية عند الاقتضاء، الإجراءات والتدابير اللازمة لإنشاء المحكمة الخاصة في موعد قريب، وان يقدم تقريراً الى عن تنفيذ هذا القرار في غضون ٩٠ يوماً، وبعد ذلك بشكل دوري.
٤ـ يقرر ان يبقي المسألة قيد نظره الفعلي

ردود الفعل

صوت عشرة من أعضاء المجلس الـ١٥ لصالح القرار، بينما امتنعت خمس دول عن التصويت هي: الصين وروسيا وجنوب افريقيا واندونيسيا وقطر، اعترضت على إقرار المحكمة تحت الفصل السابع، معتبرة أن كل قرارات مجلس الامن ملزمة قانونياً، وهو ما رفضته الدول العشر الاخرى. وقال رئيس مجلس الامن لشهر أيار/مايو ومندوب الولايات المتحدة زلماي خليل زاد انه تم التصويت على القرار ١٧٥٧ بـ"١٠ أصوات مؤيدة، وامتناع خمسة، ولا معارضين". وقال المندوب الصيني لدى الامم المتحدة وانغ غوانغيا "لاحظت التوافق حول المحكمة والتباعد حول إجراءات إنشائها" مضيفاً "يجب أن يساهم مجلس الأمن في حل المشاكل المعقدة بالفعل وليس زيادة تعقيدها... كما ان المحكمة شأن لبناني وتعتقد الصين أن الفصل السابع يتجاوز الاجراءات اللبنانية وسيزيد من الاضطرابات والتعقيدات السياسية والامنية في لبنان".
ورأى المندوب الصيني أن إقرار المحكمة من خلال الفصل السابع يعتبر "سابقة في مجلس الامن حول التدخل في الشؤون الداخلية والاستقلال التشريعي لدولة ذات سيادة، وستقوض عمل مجلس الأمن". وتابع "لم تجد الصين أمامها سوى الامتناع عن التصويت... ونأمل أن يتوصل اللبنانيون الى مصالحة شاملة... كما نأمل من مجلس الأمن الأخذ بالاعتبار التعقيدات في المنطقة وعدم زيادتها".
وقال المندوب الروسي فيتالي تشوركين، من جهته، انه "بالنظر الى الأوضاع الهشة في لبنان، فإن على مجلس الأمن التوصل الى قرار يصون البلاد ولا يزيد الاختلافات يكون له تبعات قاسية على لبنان". واعتبر انه "كان ينبغي أن يؤكد نص القرار على أحكام الاتفاق بين الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة وليس الدخول في حيز التنفيذ... كما ان الصيغة الحالية تشوبها الشبهات وتمس بسيادة لبنان ولا نعتبر أن ثمة مبرراً للفصل السابع موضحاً ان ما أقدم عليه المجلس يشكل "أساسا انتهاكا لسيادة لبنان". وقال تشوركين انه "تم اللجوء الى الفصل السابع في يوغوسلافيا ورواندا على اعتبار ان الجرائم التي جرت هناك ضد الانسانية ويتم التعامل معها من جهة دولية... أما المحكمة اللبنانية فهي لغرض لبنان ولا بد من الإصغاء الى كل الأصوات اللبنانية... كما انه كان من الواجب عدم الاكتفاء بالاستماع الى رئيس الحكومة فؤاد السنيورة بل الى الرئيس اميل لحود ايضا".
أضاف "هذا القرار اتخذ على عجل ولم يكن بالإمكان ان نقدم الدعم له".

وتحدث المندوب البريطاني ايمير جونز باري الذي قال ان لندن ترحب "بإنشاء المحكمة لأنها مهمة للبنان والمنطقة". ورأى ان "المحكمة أحبطت لبنانياً وطُلب من المجلس ان يعتمدها... هذا ليس تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة وانما يعتبر رداً مدروساً من قبل المجلس... على طلب تقدمت به الحكومة اللبنانية" و"تم بالطرق الصحيحة، فاستخدام الفصل السابع لا يعني سوى جعل القرار أمراً ملزماً". وتابع ان الهدف من القرار هو "توجيه الرسالة السياسية الصحيحة في لبنان بأن لا إفلات من العقاب وان الامم المتحدة تقف وراء الاشخاص الذين يريدون إحقاق الحق" معتبراً أن القرار "حيوي للبنان وللمنطقة وللعدالة". وقال جونز باري ان إقرار المحكمة داخلياً في لبنان كان "الطريقة الفضلى" لكن مجلس الامن وأمام استمرار الطريق المسدود كان بحاجة الى "تحمل مسؤولياته لإصدار قرار". أضاف يمكننا ذلك من الناحية القانونية ويجب علينا ذلك من الناحية السياسية" واصفاً لبنان بأنه "حالة خاصة" نتجت عن عجز البرلمان اللبناني عن المصادقة على إنشاء المحكمة. أما المندوب الفرنسي جان مارك دولاسابليير، فقال ان "فرنسا تحيي إقرار المحكمة بناء على طلب من الحكومة اللبنانية" مضيفاً "ان هذا القرار مهم للعدالة وللبنان... ويمكن للمجلس أن يشعر بالفخر لأنه لم يقبل بالطريق المسدود". وتابع انه يمكن للمجلس أن يشعر بالفخر لأنه تحمل مسؤولياته في مساعدة لبنان على تخطي العقبات التي كان يواجهها، وان يمضي قدماً في طريق حماية سيادته".

وقال خليل زاد، من جهته، ان "المجلس يثبت، عبر تبنيه هذا القرار، التزامه بمبدأ انه يجب ألا تكون هناك حصانة للاغتيال السياسي في لبنان وأي مكان آخر". أضاف "نحن ندرك انه كان من الضروري والملائم للمجلس أن يتحرك... والمحكمة ستساهم أيضا في منع الاغتيالات السياسية المقبلة. هؤلاء الذين قد يحاولون ارتكاب جرائم مماثلة، سيعرفون انه سيكون هناك عواقب جراء نشر العنف والترهيب في لبنان". في المقابل، قال المندوب السوري في الأمم المتحدة بشار الجعفري انه "بالتأكيد هذا ليس أمراً في مصلحة الشعب اللبناني، ولبنان ككل".

أما مندوب جنوب افريقيا دوميساني كومالو، فرأى انه "من غير المناسب أن يفرض مجلس الأمن محكمة كهذه على لبنان".

من جهته، شدد مندوب قطر نصير عبد العزيز الناصر على ان الاسلوب الذي يتم انتهاجه "ينطوي على تجاوزات قانونية خطيرة" محذراً من زيادة التعقيدات في لبنان "الذي يحتاج الى استقرار سياسي". وقال "كل ما نخشاه ألا يساعد المشروع تحت الفصل السابع على جلب الاستقرار الى هذا البلد".

وقبيل تصويت مجلس الامن، نقلت وكالة الانباء السورية (سانا) عن "مصدر إعلامي سوري" ان "لا تغيير في الموقف السوري إزاء المحكمة الدولية الخاصة بلبنان". وقال ان "إنشاء المحكمة الدولية تحت الفصل السابع يعد انتقاصاً من سيادة لبنان، الامر الذي قد يلحق مزيداً من التردي في الاوضاع على الساحة اللبنانية" ❑

قـــــراءات

التـقـريـر الإستـراتيـجـي الـفلـسـطـيـنـي ـ ٢٠٠٦

حسن أبحيص *

أصدر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت تقريره الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٦، وهو تقرير سنوي يدرس بشكل شامل الوضع الفلسطيني ويناقشه من خلال رؤية استراتيجية تحليلية تتناول التطورات في الشأن الفلسطيني، ويأتي موثقاً بالمعلومات والإحصاءات، ومدعماً بالجداول والرسوم البيانية. وقام بتحرير التقرير د. محسن محمد صالح، واستعان المركز بثلاثة من كبار المتخصصين في القضية الفلسطينية ليكونوا الفريق الاستشاري للتقرير وهم: أ.د. انيس الصايغ، وأ.د. عبد الوهاب المسيري، والأستاذ منير شفيق. ويقع التقرير في ٣٣٠ صفحة من القطع الكبير، ويشمل تسعة فصول شارك في كتابتها عدد من الباحثين والأكاديميين المتخصصين. ويشار إلى أن النسخة السابقة من التقرير الذي يصدر للعام الثاني على التوالي لقيت ترحيباً كبيراً في أوساط الأكاديميين والباحثين، نظراً للدقة التي تمتّعت بها، ومراعاتها للمنهجية العلمية الأكاديمية، وهو ما حافظت عليه أيضاً عن تقرير هذا العام، مما يسهم في جعل هذا التقرير أحد أهم المراجع المعتمدة في الشأن الفلسطيني.

سنة التغيير والحصار

تناول الفصل الأول من التقرير الوضع الفلسطيني الداخلي، وهو بعنوان "سنة التغيير والحصار"، دلالة على أبرز أحداث عام ٢٠٠٦ على الصعيد الفلسطيني الداخلي، والذي افتُتِح بفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وتشكيلها الحكومة منفردة، رغم أن "خيارها الأول كان تشكيل حكومة وحدة وطنية". ورأى التقرير أن "الأطراف الفلسطينية التي أسهمت في إفشال جهود تشكيل حكومة الوحدة تتحمل مسؤولية تاريخية كبيرة، ففي مرحلة تغيير انتقالية بالغة الحساسية، وفي مواجهة الأعباء الثقيلة للقضية الوطنية، لم يكن هناك مفر من حكومة وحدة". وناقش الفصل الحصار الذي فُرض على الفلسطينيين بهدف إسقاط الحكومة وفرض انتخابات جديدة، والذي أوجد شقّه المالي تحدياً للحكومة تمثّل بمشكلة توفير المال اللازم لدفع رواتب الموظفين، إلا أنه أشار إلى أن "الحكومة الفلسطينية تمكنت من سد ما نسبته ٥٥,٧ في المئة من إجمالي الرواتب أي ٦٥٨ مليون دولار، من أصل مليار و١٨١ مليوناً. وتطرق إلى صراع

(*) كاتب فلسطيني.

الكتاب :
التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٦.
الناشر :
مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ـ بيروت
توزيع :
الدار العربية للعلوم، ناشرون ـ بيروت ، موقع نيل وفرات دوت كوم.
تاريخ الصدور:
حزيران/ يونيو ٢٠٠٧.
عدد الصفحات ٣٣٠.
تحرير :
د. محسن محمد صالح.

الصلاحيات الذي نشأ بين مؤسستي الرئاسة والحكومة، والذي كان تشكيل القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية محطة التصعيد الرئيسة فيه، وإلى الانفلات الأمني والصدامات المسلحة بين القوى التابعة لحماس والأخرى التابعة للرئاسة، أو المحسوبة على أجنحة معينة داخل حركة فتح. وخلص التقرير إلى أن الأزمة الفلسطينية ولدت من خلاف متعدد المستويات بين حكومة حماس ومعسكر الرئيس الفلسطيني حول السياسات والصلاحيات، وحول الحكم والقرار؛ ولكنها وُلدت أيضاً من الرفض الإسرائيلي والأمريكي لتبلور نهج سياسي فلسطيني وطني جديد للتعامل مع القضية الوطنية، ودعا إلى "ضرورة إدراك خطورة اعتماد السلطة الفلسطينية على المساعدات الأميركية ـ الأوروبية، مما يعني الارتهان للإرادة الإسرائيلية"، ورأى أن التحرر من هذا الارتهان يجب أن يكون أولوية من أولويات العمل الوطني.

المشهد الإسرائيلي ـ الفلسطيني: سنة الارتباك وخلط الأوراق

عرض هذا الفصل للمشهد الإسرائيلي الداخلي وانعكاساته على الوضع الفلسطيني، وذكر أن سنة ٢٠٠٦ كانت بالنسبة لإسرائيل سنة "ارتباك" و"أوراق مختلطة"، شهدت فشلاً في تقدير قوة حماس وفي إسقاط حكومتها، وفشلاً في الحرب على حزب الله ولبنان، ونهايةً لسيطرة القادة التاريخيين، وتراجعاً في قبضة الجنرالات على المشهد السياسي الإسرائيلي، والذي كان أريبل شارون أبرز الغائبين عنه. إضافة إلى التراجع عن فكرة الانسحاب أحادي الجانب، الذي كانت القناعات الإسرائيلية مع بداية العام تتجه نحو فرضه. وتناول التقرير الانتخابات الإسرائيلية التي شهدت أقل نسبة مشاركة في تاريخ إسرائيل، حيث بلغت ٦٣,٥ في المئة وبلغت في الوسط العربي ٥٦ في المئة، وكان لافتاً أن القوائم العربية حققت نجاحاً واسعاً في المدن والبلدات العربية الكبيرة، بينما كان التصويت مرتفعاً للأحزاب الصهيونية في القرى الدرزية والتجمعات البدوية في الشمال.

وتطرّق إلى المؤشرات السكانية، مبيناً أن عدد اليهود في "إسرائيل" قد بلغ في نهاية ٢٠٠٦ خمسة ملايين و٣٩٢ ألفاً من أصل سبعة ملايين و١١٤ ألف نسمة، وأن أكثر من ٧٠٠ ألف إسرائيلي يعيشون خارجها. ثم ذكر في استعراضه للمؤشرات الاقتصادية أن الاقتصاد الإسرائيلي حقق نسبة نمو بلغت ٥ المئة، وأن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من ١٢٩ ملياراً و٧٥٠ مليون دولار سنة ٢٠٠٥، إلى ١٤٠ ملياراً و٤٧٢ مليون دولار سنة ٢٠٠٦، وأوضح أن الولايات المتحدة كانت الشريك التجاري الأول لإسرائيل، تليها بلجيكا. وتحدث عن العديد من المؤشرات العسكرية، منبهاً إلى أن إسرائيل حققت رقماً قياسياً سنة ٢٠٠٦ في مبيعات الأسلحة، وصل إلى أربعة مليارات و٤٠٠ مليون دولار. كما تحدث الفصل عن موقف إسرائيل من فوز حماس، ثم ناقش العدوان الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية سنة ٢٠٠٦، مبيناً أعداد الشهداء والجرحى والأسرى وعمليات المقاومة، لافتاً النظر إلى أنه تم إطلاق ١٧٠٠صاروخ خلال سنة ٢٠٠٦. وناقش الفصل التطورات المتعلقة بالتسوية السلمية وآفاقها، ومشروع الانسحاب أحادي الجانب وأسباب تعثره.

الحرب الإسرائيلية ضد حزب الله ولبنان

تحدث هذا الفصل عن الحرب التي شنتها إسرائيل ضد حزب الله ولبنان في تموز/ يوليو ٢٠٠٦، عقب أسر حزب الله جنديين إسرائيليين في عملية عسكرية أسفرت كذلك عن مقتل ثمانية جنود وجرح ١٨ آخرين. وبحث في الجذور والأسباب والدوافع لهذه الحرب، مع التمييز بين أسبابها المباشرة ودوافعها الظاهرة أو المعلنة، وبين أسبابها الحقيقية ودوافعها الكامنة، وتتبع بعد ذلك إدارة الحرب وتطور مواقف الأطراف الإقليمية والدولية منها حتى صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١، ثم عرض لنتائج الحرب وتداعياتها محلياً (على الساحتين اللبنانية والإسرائيلية)، وإقليمياً، ودولياً. ورأى التقرير أن هذه الحرب اختلفت عن كل حروب إسرائيل السابقة من زوايا عديدة: الأهداف التي سعت إليها، وطبيعة الخصم الذي واجهته، والفترة الزمنية التي استغرقتها الحرب، وكذلك النتائج والتداعيات التي ترتبت عليها محلياً وإقليمياً ودولياً. وبحسب التقرير فإن أهم ما كشفت عنه الحرب هو إثبات أن مقاتلي حزب الله تفوقوا في كافة العمليات القتالية الميدانية التي جرت فيها الاشتباكات وجهاً لوجه، وأنهم أجادوا إجادة تامة فنون وتكتيكات حرب العصابات.

القضية الفلسطينية والعالم العربي

تطرق هذا الفصل إلى المواقف العربية من القضية الفلسطينية، والتي رأى أنها استمرت بالتعامل مع هذه القضية في عام ٢٠٠٦ كما في الأعوام الماضية، ودون أن تتبدل سياسة الدول العربية من مسألة التسوية مع إسرائيل، إذ استمرت بالدعوة لتنفيذ المبادرة العربية للسلام. لكنه أشار إلى أن الحدث المهم على صعيد هذه المواقف كان الموقف من فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، الذي أوجد "لاعباً جديداً في الساحة السياسية الفلسطينية، يحمل رؤية نضالية وخطاباً سياسياً جديداً، لم تتعود الدول العربية التعامل معه من قبل". فتناول المواقف العربية الرسمية والشعبية من هذا الحدث، ثم تحدث عن موقف القمة العربية منه ومن مشروع التسوية، ثم انتقل لمواقف دول الطوق والسعودية من القضية الفلسطينية. كما استعرض التطورات في مجال التطبيع، وذكر أن إسرائيل "استطاعت أن تحقق اختراقات في جبهة التطبيع الاقتصادي الرسمي مع الدول العربية، ولكنها لم تنجح على المستوى الشعبي". وأشار إلى وجود ٢٧ مصدّراً إسرائيلياً في العراق، و٢٥٧ مصدّراً في مصر، و١٣٢٥ مصدّراً في الأردن، التي كانت أكبر بلد عربي مستورِد من إسرائيل بقيمة ١٣٦,٨مليون دولار عام ٢٠٠٦.

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

استعرض هذا الفصل القضية الفلسطينية في بعدها الإسلامي، من خلال تحليل مواقف منظمة المؤتمر الإسلامي، وكل من تركيا وإيران وباكستان، من القضية الفلسطينية، وبالأخص من فوز حركة حماس والحصار المفروض على الفلسطينيين. ورأى أن "بلدان العالم الإسلامي والمنظمة التي تنضوي تحتها ظلت على المستوى نفسه تقريباً من العجز واللافاعلية وعدم القدرة في التأثير على الأحداث، وكانت، كالعادة، دون المستوى في التعامل مع فك الحصار عن الشعب الفلسطيني،

أو في استخدام إمكاناتها المادية والدبلوماسية في دعم قضيته العادلة". وذكر أن التفاعل الإيجابي الإسلامي مع القضية تأثر سلباً نتيجة الصورة السلبية التي عكسها الاقتتال الداخلي الفلسطيني. كما تناول مسألة التطبيع بين إسرائيل ودول العالم الإسلامي، وخلص إلى أن إسرائيل لم تستطع خلال سنة ٢٠٠٦ من تحقيق اختراقات حقيقية جديدة في هذا المجال، كما أن حصارها للفلسطينيين، ومحاولتها إسقاط حكومتهم المنتخبة ديموقراطياً، وحربها ضد لبنان وحزب الله، قد أثارت مشاعر الغضب والاستياء ضدها في العالم الإسلامي.

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

تناول هذا الفصل مواقف كلّ من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والصين، واليابان، والأمم المتحدة، والمنظمات والقوى الدولية الأخرى تجاه القضية الفلسطينية. مركّزاً على ردود الفعل على ثلاث وقائع: فوز حركة حماس، وانعكاسات الحرب اللبنانية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية، والتحولات البنيوية في السلطة الأميركية متمثلة في فوز الديمقراطيين في انتخابات الكونجرس. ورأى أن التفاعلات مع هذه الوقائع كانت غير منفصلة عن الاتجاه التاريخي للسلوك السياسي للقوى الدولية، إذ عملت على تكييف هذه الوقائع باتجاه تحقيق أهدافها الاستراتيجية المرتبطة بالقضية الفلسطينية. وذكر أن عام ٢٠٠٦ خُتم "باختلال لموازين القوى في منطقتنا وفي العالم عموماً، في غير مصلحة أمريكا والدولة العبرية، وهو ما يسمح بتوقع احتدام الصراع على كل الجبهات في السنة القادمة (٢٠٠٧) لمنع ترجمة هذا الاختلال"، عبر تغيير في المعادلة السائدة لمصلحة قوى المقاومة والممانعة. وختم قائلاً إن الولايات المتحدة تأمل "أن تؤدي التغييرات في البنيات السياسية والعسكرية والاقتصادية في المنطقة العربية بفعل الدور الأمريكي إلى تصفية تدريجية للموضوع الفلسطيني". لافتاً النظر إلى أن الكثير من التقارير والتحليلات السياسية تشير إلى تناغم أغلب توجهات القوى الدولية خلال سنة ٢٠٠٧ مع هذا التوجه بشكل أو بآخر.

الأرض والمقدسات

بحث هذا الفصل الاعتداءات الإسرائيلية على القدس والمقدسات، حيث استمرت الإجراءات الإسرائيلية لتهويد المدينة، ومن بينها تهجير السكان المقدسيين ورفض منحهم رخص بناء، مشيراً إلى سحب هويات ١٣٦٣ مواطناً مقدسياً خلال سنة ٢٠٠٦، وهو أعلى معدل لسحب الهويات منذ احتلال القدس. كما اكتمل في سنة ٢٠٠٦ بناء ٥٥ في المئة من إجمالي أجزاء جدار الفصل العنصري المقرر بناؤها في حدود ما يسمى القدس الكبرى، وهو ما سيؤدي إلى عزل ٢٣١ ألف مقدسي خلف الجدار. واستمرت الاعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة، ومن بينها تواصل الحفريات تحت المسجد الأقصى. كما عرض بالحقائق والأرقام لتواصل بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، ولاستمرار سياسة هدم المنازل، وتجريف الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار والسيطرة على مصادر المياه. وتناول استمرار التوسع الاستيطاني الإسرائيلي،

مشيراً إلى المباشرة بنحو ١٧٠٠ عملية بناء في مستوطنات الضفة الغربية، وزيادة عدد المستوطنين فيها بنسبة ٥,٨ في المئة خلال سنة ٢٠٠٦، ليبلغ مع نهايتها نحو ٤٦٠ ألفاً.

الأوضاع السكانية والاقتصادية

الفصل الثامن من التقرير تحدث عن المؤشرات السكانية الفلسطينية، وذكر أن عدد الفلسطينيين في العالم في نهاية سنة ٢٠٠٦ قُدّر بحوالي ١٠,١ مليون نسمة، يقيم خمسة ملايين و ٩٠ ألفاً منهم في فلسطين التاريخية، يتوزعون إلى مليون و١٣٤ ألفاً في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وثلاثة ملايين و٩٥٢ ألفاً في الضفة الغربية وقطاع غزة. أما فلسطينيو الشتات فيقدّر عددهم بحوالي خمسة ملايين و١٠ آلاف نسمة، منهم ٢,٨ مليون في الأردن، لكن التقرير أشار إلى صعوبة التحقق من تقدير عدد الفلسطينيين في الشتات. وبحث الفصل الخصائص الديموغرافية للفلسطينيين في أماكن توزعهم، ثم تناول اللاجئين الفلسطينيين مشيراً إلى أن عدد المسجلين منهم لدى وكالة الأونروا مع نهاية سنة ٢٠٠٦ بلغ حوالي أربعة ملايين و٤٤٨ ألف لاجئ. وعرض التقريرلاتجاهات النمو السكاني لدى الفلسطينيين، مشيراً إلى تراجع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان في الضفة والقطاع من ٣,٨ في المئة إلى ٣,٣ في المئة خلال الفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٦ وناقش الجدل حول تقدير عدد السكان الفلسطينيين داخل حدود فلسطين التاريخية خاصة في الضفة والقطاع، موضحاً أن عددهم سيبلغ حوالي ٧,٦ مليون فلسطيني بحلول عام ٢٠٢٠، مقابل ٦,٤ مليون يهودي. والضغوط والإجراءات الإسرائيلية للتأثير على الحالة الديموغرافية الفلسطينية عبر الخط الأخضر وفي الضفة والقطاع، كما تطرق إلى موضوع فلسطينيي الخارج وحق العودة. واستعرض الفصل الأخير الوضع الاقتصادي الفلسطيني، وتناول فيه بالأرقام والبيانات أهم المؤشرات الاقتصادية وأداء القطاعات، وميزانية السلطة الفلسطينية، والمساعدات الخارجية، وتحدث عن أزمة رواتب العاملين في القطاع العام الناجمة عن الحصار، وتطرق إلى مسألة فك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد الإسرائيلي. وأشار التقرير إلى أن الحصار الذي تعرض له الاقتصاد الفلسطيني عقب فوز حركة حماس وتشكيلها الحكومة هو الأشد والأكثر قسوة منذ احتلال عام ١٩٧٦، فقد كانت له نتائج كارثية، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦,٦ في المئة عما كان عليه في العام ٢٠٠٥، وتراجع نصيب الفرد من الدخل القومي بما نسبته ٩,٧ في المئة ليبلغ ١١٤١ دولاراً، وارتفعت نسبة البطالة إلى٣٠,٣ في المئة، وبلغت نسبة العائلات التي تعيش تحت خط الفقر ٦٨ في المئة وختم بالقول "إنه لا يمكن المراهنة على تحسين الاقتصاد الفلسطيني ما دام تحت هيمنة معادية"، إلا أنه رأى أن ذلك يجب أن يدفع "إلى انشغال الفلسطينيين في كيفية بناء اقتصاد مقاوم، يستطيع العمل بأفضل الأشكال المتاحة في أجواء الاحتلال".

وبشكل عام، فإن التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٦ يقدم مادة مرجعية موثقة غنية ومحدَّثة، مدعومة برؤية تحليلية مقارنة، بحيث لا يستغني عنها أي باحث أو مهتم بالشأن الفلسطيني ❑

Noureddine, was with one of the most prominent Lebanese contemporary historians, Dr. Kamal Al-Saliebi. It discussed the basis of the Lebanese entity and the changes it has so far undergone.

ARTICLES

A detailed study of how the Israeli media views the occupied Syrian Golan and its significance in the Zionist settling policy. The article also highlights the Zionist attempts to obliterate the Arabian identity of the Golan.

Few are the studies that deal with the Syrian parliamentary elections in a Comprehensive and academic way. This article attempts to do that, highlighting the political and party life in Syria, based on the elections of April 2007.

REPORTS AND DOCUMENTS

The article highlights the positions of Turkey of the Kurish question in Iraq, in the light of the Turkish threats of a military intervention against the PKK in the north of Iraq, and how much these threats are related to the internal developments in Turkey.

BOOK REVIEWS

Editor - In - Chief:
Muhammad Noureddine

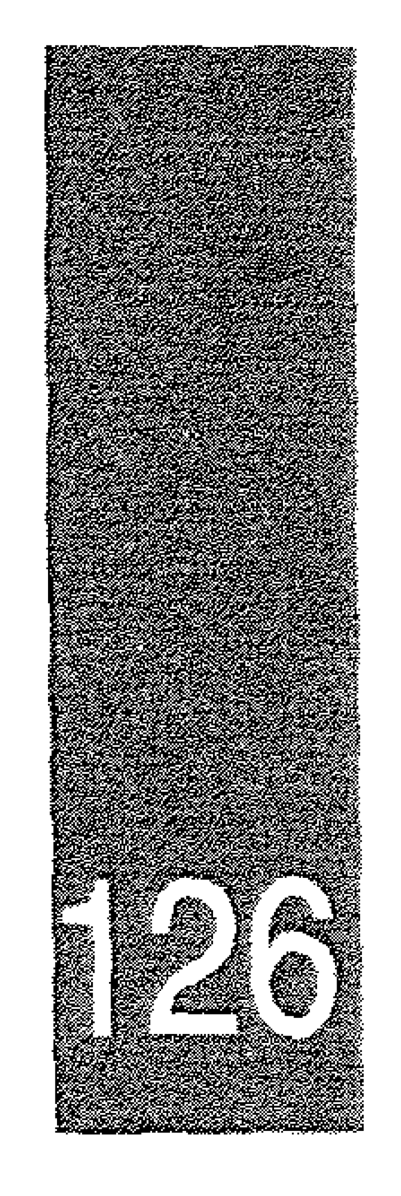
Editing Secretariat:
Ghassan Rimlawi

Computer:
Mona Sherry

Responsible Director:
Mustapha Matar

Middle East Affairs

Shu'un al - Awsat



Summer 2007

A quarterly concerned with the strategical issues of the Middle East

contents

ROUNDTABLE

The table discussed the reasons that led to the winning of Sarkozy and the loss of the socialist candidate Ségolène Royale. The panel discussed whether the new president holds a different project than the traditional Gaullist or Chiraqu policies. The table also tries to analyze the external and internal policies Sarkozy will probably adopt, especially towards the Middle East.

THE ISSUE'S AXIS

The axis focuses on the various developments in and around Iraq, four years after its occupation. Khodor Atwan deals with the changes of the American strategy, due to the failures it witnessed. Muhammad Noureddine focuses on the options of unity and federalism. Hassan Yilmaz sheds the light on the situation in Kirkuk and the Turkish position towards it. Sakr Abufakhr sheds a light on the growing Israeli role in Iraq after the occupation. And Haidar Said explores the future of pluralism in Iraq. The axis also contain the text of the Iraqi constitution.

THE ISSUE'S DIALOGUE

The issue's dialogue, which was conducted by the Muhammad

Center for Strategic Studies

The Center is an independent Lebanese institution that was founded in Beirut in 1990 to take part in developing a new strategic awareness. To achieve this goal, the Center concentrated, since its establishment, on the geopolitical and strategic transformations that stormed the world since the end of the Cold War and the disintegration of the Soviet Union, especially their repercussions on the Arab and Islamic worlds.
The Center is also interested in the issues concerning of the Arab regional order and the various suborders including the structural relations between the three spheres: The Arab, the Iranian and the Turkish. In view of these repercussions and their wide - ranging impact on the security, political, economic, cultural and military levels, the Center defined various main spheres that its activities - seminars, research workshops, research programmes and publications - should concentrate on, being.
- The Arab - Israeli struggle.
- The Arab Order.
- The neighboring Islamic countries, especialy, Turkey and Iran.
- The international strategies and policies that have an impact on the Middle East.

General Supervisor
S. Hussein Al-Musavi

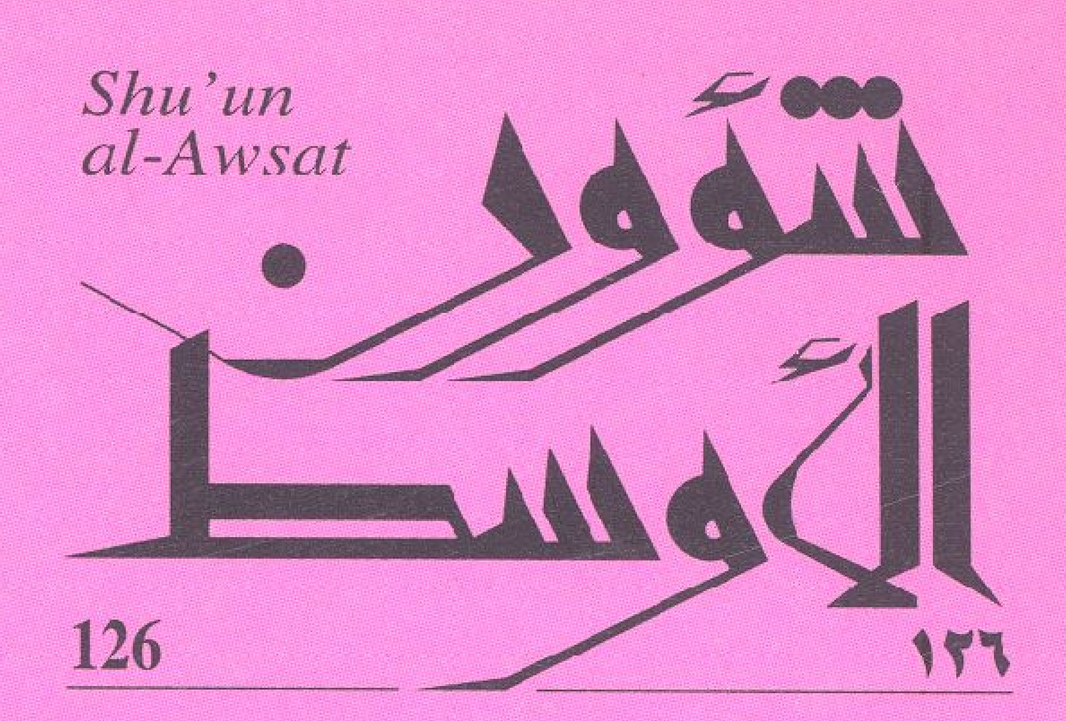
Chairman of the board
Ibrahim Farhat

Academic Supervisor
Mohammad Noureddine

Executive Director
Haidar N. Al-Moussawi

Academic Consulting Board

- Hamid Ahmadi
- Dogu Ergil
- Shahin Alpay
- Sadiq Aynawand
- Volker Perthes
- Cengiz Çandar
- George Jabbour
- Sayar Al-Jamil
- Antoine Haddad
- Mahmoud Sariolghalam
- Samir Sulaiman
- Muhammad Al-Said Abdulmumin
- Radwan Al-Sayed
- Muhammad Al-Sayed Slim
- Elias Shoufani
- Ghassan Al-Izzi
- Ahmad Mahjoub Omar
- Wajih Kawtharani
- Victor El-Kik
- Shafik Al-Masri
- Antoine Massarra
- Michel Naufal



العنوان

بئر حسن ـ شارع السفارات
هاتف: ٨٢٠٩٢٠ ـ ٨٣٥٥٨٤
فاكس: ٨٣٥٤٩٥ (٠١)
ص.ب.: ١١٣/٥٦٦٨
حمرا ـ بيروت ١١٠٣٢٠٦٠ ـ لبنان

ADDRESS

Bir Hassan - Embassies St.
Tel.: (01) 820920 - 835584
Fax: (01)835495
P.O.Box: 113-5668
HAMRA - Beirut - 11032060
Lebanon
http:// www.cssrd. org.lb
e-mail: cssrd@dm.net.lb

سعر العدد

▪ لبنان ٦٠٠٠ ل.ل. ▪ سوريا ١٥٠ ل.س
▪ الأردن ٢،٥٠ دينار ▪ العراق ٧٥ ديناراً
▪ الكويت ٢ دينار ▪ الإمارات العربية
المتحدة ٢٠ درهماً ▪ البحرين ٢ دينار
▪ إيران ٦٠٠٠٠ ريال ▪ قطر ٢٥ ريالاً
▪ السعودية ٢٠ ريالاً
▪ عُمان ٣ ريال ▪ اليمن ٢٠٠ ريال
▪ مصر ٦ جنيهات ▪ السودان ٧٥ دينار
▪ الصومال ١٥٠ شلناً ▪ ليبيا ٥ دنانير
▪ الجزائر ٢٥ ديناراً ▪ تونس ٢،٥٠ دينار
▪ المغرب ٢٨ درهماً ▪ موريتانيا ٤٥٠ أوقية
▪ تركيا ٤ ملايين ليرة ▪ قبرص ٥ جنيهات
▪ فرنسا ٣٥ فرنكاً ▪ المانيا ١٢ ماركاً
▪ إيطاليا ١٥٠٠٠ لير ▪ بريطانيا ٥ جنيه
▪ هولندا ٣٠ فلورن ▪ النمسا ١٢٥
شلناً ▪ كندا ١٥ دولار ▪ أميركا
وسائر الدول الأخرى ١٠ دولارات

التوزيع في الخارج ـ مؤسسة الفلاح للنشر والتوزيع
تلفاكس: ٨٥٦٦٧٧/٠١ ص.ب. ١١٣/٦٥٩٠ بيروت ـ لبنان

الاشتراك السنوي

بما فيها رسوم البريد
لبنان: افراد (٤٠$) مؤسسات (٦٠$)
الدول العربية: افراد (٦٠$) مؤسسات (٨٠$)
دول أخرى: افراد (٨٠$) مؤسسات (١٠٠$)
ترسل طلبات الاشتراك الى مركز
الدراسات الاستراتيجية

Annual subscription rate
(Including Postage)
Lebanon:
Individuals (40 USD) Institutions (60 USD)
Arab Countries: Ind (60 USD) Ins (80 USD)
Other Countries: Ind (80 USD) Ins (100 USD)
Send Your Subscriptions to the
Center For Strategic Studies